جامعة الجزائر 03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الأمن الإسرائيلي بعد 2011

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية دولية

من إعداد الطالبة :

ليندة طرودي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

مصطفى صايج

أعضاء لجنة المناقشة

د. توفيق بوقاعدة	رئيسا	جامعة الجزائر 03
أ.د مصطفى صايج	مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 03
د.شريفة كلاع	عضوا	جامعة الجزائر 03
د.دالع وهيبة	عضوا	جامعة الجزائر 03
د .عيسى بن عقون	عضوا	جامعة الجزائر 03
د.عبد الوهاب عمروش	عضوا	جامعة بومرداس

السنة الجامعية 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

سورة طه :**الآية** {114}



أُهدي عملي المتواضع إلى أجمل روحين في العالم

... رُوح أبي رحمه الله

.... أُمي أطال الله في عمرها

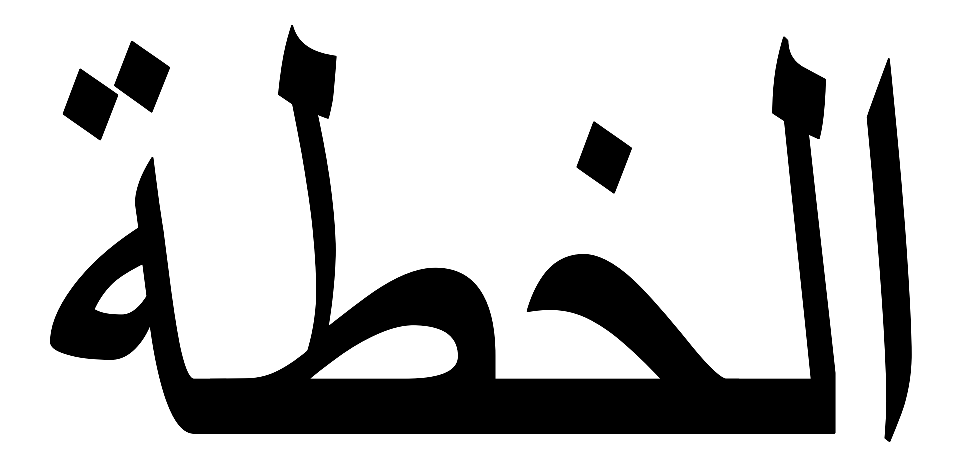
وإلى كلّ من يؤمن بأنَّ العلم أساس ازدهارِ الأمم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا للقيام بهذه الأطروحة وبعد : تحية عطرة ملؤها التقدير والاحترام والشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور "مصطفى صايج" على قبوله الإشراف على عملنا هذا، وحسن تعامله وإرشاداته ونصائحه القيّمة، وتحمّله الإشراف عليها حتى نهايتها رغم انشغالاته الكثيرة، فشكرا على مجهوداتك وتواضعك ودمت نِبراساً للعلم يُنير طريق كل من يسير على خطى المعرفة .

شكراً

ليندة


الخطة

خطة .... الدراسة

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة التحول الديمقراطي

المبحث الأول: التحول الديمقراطي والمفاهيم الدالة عليه

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية

المطلب الثاني:مفهوم التحول الديمقراطي

المطلب الثالث:المفاهيم الدالة على التحول الديمقراطي

المبحث الثاني:المقاربات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي

المطلب الأول: المقاربة التحديثية

المطلب الثاني: المقاربة البنيوية

المطلب الثالث: المقاربة الانتقالية

المبحث الثالث:مراحل التحول الديمقراطي، أنماطه وعوامله

المطلب الأول: مراحل التحول الديمقراطي

المطلب الثاني:أنماط التحول الديمقراطي

المطلب الثالث:عوامل التحول الديمقراطي

المبحث الرابع:معيقات التحول الديمقراطي

المطلب الأول: المعيق الاجتماعي

المطلب الثاني:المعيق الاقتصادي

المطلب الثالث:المعيق السياسي

الفصل الثاني: مسار عملية الدمقرطة في مصر بعد 2011

المبحث الأول:خلفيات التحول الديمقراطي في مصر (قبل 2011)

المطلب الأول: الأهمية الجيو-إستراتيجية لمصر

المطلب الثاني: مراحل تطور النظام السياسي المصري بين التغير والاستمرارية

المطلب الثالث: الحركات الديمقراطية في مصر

المبحث الثاني:أسباب التحول الديمقراطي في مصر

المطلب الأول: الأسباب السياسية

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية

المطلب الثالث: الأسباب الأمنية

المبحث الثالث: المرحلة الانتقالية وإعادة صياغة الهياكل السياسية بعد 2011

المطلب الأول: مرحلة سقوط نظام مبارك(احتجاجات25 جانفي2011)

المطلب الثاني:المرحلتين الانتقاليتين الأولى والثانية(2011-2012)،(2012-2013)

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد انتخاب السيسي(2014-2016)

المبحث الرابع: خارطة الفواعل المؤثرة في عملية الدمقرطة في مصر بعد 2011

المطلب الأول: الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية

المطلب الثاني:الإعلام والمجتمع المدني

المطلب الثالث:الفواعل الخارجية المؤثرة(الضغوط الخارجية)

الفصل الثالث: إسرائيل وعملية الدمقرطة في مصر-التأثيرات الأمنية لما بعد 2011

المبحث الأول: العقيدة الأمنية الإسرائيلية(المفهوم والإستراتيجيات)

المطلب الأول: الإطار المفاهمي للأمن الإسرائيلي

المطلب الثاني: مهددات الأمن الإسرائيلي

المطلب الثالث: ركائز وإستراتيجيات الأمن الإسرائيلي

المبحث الثاني: العلاقات المصرية-الإسرائيلية قبل 2011(الحرب والسلام)

المطلب الأول: العلاقات المصرية -الإسرائيلية في عهد جمال عبد الناصر

المطلب الثاني: العلاقات المصرية-الإسرائيلية في عهد أنور السادات(إطار السلام)

المطلب الثالث: العلاقات المصرية- الإسرائيلية في عهد حسني مبارك

المبحث الثالث: موقف إسرائيل من الاحتجاجات في مصر بعد 2011

المطلب الأول: نظرة إسرائيل إلى احتجاجات 25 جانفي 2011

المطلب الثاني: موقف الجيش الإسرائيلي(المؤسسة العسكرية)

المطلب الثالث: موقف الإعلام الإسرائيلي

المبحث الرابع: تأثير الاحتجاجات في مصر بعد 2011 على السياسة الأمنية الإسرائيلية

المطلب الأول: أزمة إسرائيل الإستراتيجية في الشرق الأوسط بعد 2011

المطلب الثاني: المد الإسلامي(هيمنة الإسلاميين على الحكم)

المطلب الثالث: العزلة الإقليمية ومصير اتفاقية كامب ديفيد

الفصل الرابع: مستقبل عملية الدمقرطة في مصر وتداعياتها الأمنية على إسرائيل

المبحث الأول:السيناريو الإتجاهي

المطلب الأول: المستوى السياسي(استمرار المخاطر السياسية)

المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي(استمرار المخاطر الاقتصادية)

المطلب الثالث: المستوى الأمني(استمرار الفوضى في سيناء)

المبحث الثاني: السيناريو التشاؤمي

المطلب الأول:المستوى السياسي(تفاقم الصراعات السياسية)

المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي(تفاقم الركود الاقتصادي)

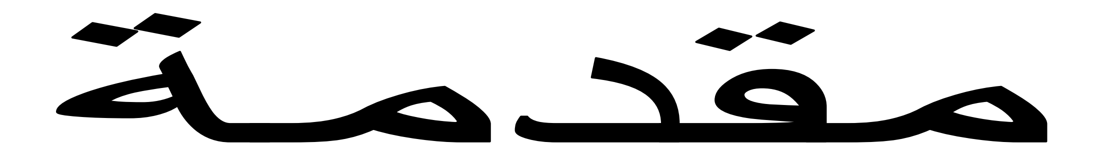
المطلب الثالث: المستوى الأمني(تفاقم الوضع:التدخلات الدولية والاحتلال الصهيوني)

المبحث الثالث: السيناريو التفاؤلي

المطلب الأول:المستوى السياسي(رؤية إستراتيجية إنمائية)

المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي(الاقتصاد الإيجابي)

المطلب الثالث: المستوى الأمني(تحقيق الاستقرار)


مقدمة

مقدمة...

تبلور الاهتمام بالتحول الديمقراطي منذ ستينات القرن الماضي ، لكن لم تشهد المنطقة العربية مثل هذه الموجات إلا مع نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، من خلال الا نقلاب على أنظمة الحكم المستبدة أو فيما أُطلق عليه : الثورات، الحركات الاجتماعية، التحولات السياسية ... وغيرها تمحورت في عموها حول تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، تحقيق دولة ديمقراطية قائمة على التعددية وفتح المجال للمشاركة السياسية الفعالة ، وهنا يقع الجدل حول قضية التحول الديمقراط ي وقوة تأثُّره وتأثيره من مجتمع إلى آخر، ولمحاولة للخوض في هذه الظاهرة سيتم تناول مسار التحول الديمقراطي في مصر منذ احتجاجات 25 جانفي 2011، مع التطرق لحقب تاريخية ماضية كانت بمثابة الانطلاقة لمسار طويل من محاولات التغيير، إذ تعتبر امتداد ا لما كان من قبل، في ظل تأثرها وتأثيرها في الفضاءات الجيوسياسية القريبة والبعيدة عنها.

لا يمكن الحديث عن أمن مصر واستقرارها في إطاره ا الإقليمي فقط، فالأمن يتعدى حدود الدولة القومية الذي يتجلى في الحفاظ على سيادتها بمعزل عن بقية الدول الأخرى ، ما يقودنا إلى الحديث عن الأمن الإسرائيلي، فردع العرب وإضعافهم هو الهدف الأسمى لإسرائيل، أي أن الهاجس الأمني يدفعها باستمرار إلى الحفاظ على بقائها، من خلال التصدي لكل ما يهدد وجودها، بالإضافة إلى سعيها للدخول في تحالفات وعلاقات متينة مع القوى الغربية التي تدعمها وتضمن تفوقها العسكري الدائم، خاصة في أعقاب ما شهدته مصر من أحداث أدت إلى تنحية حسني مبارك ووصول الإسلاميين إلى الحكم ، فأي تغيير جدي وجذري يمس عمق النظام المصري سيفقدها أهم شريك إستراتيجي لها في المنطقة ، ويهدم سنوات من التخطيط، وعليه فاستمرار الاستبداد والقمع ومختلف صور انتهاكات حقوق الإنسان يخدم إسرائيل ويضمن استقرارها.

هذا وتفتح متغيرات الدراسة المجال للحديث عن التفاعلات داخل النظام المصري، خاصة الحركات والأحزاب المعارضة التي تلجأ إلى الضغط من أجل ممارسة حقوقها السياسية، وقد كان لوصول الإخوان المسلمين إلى السلطة بعد انتخابات حرة ونزيهة تأثير على دوائر صناعة القرار في إسرائيل، فمن يومها والتصريحات تكشف عن المخاوف الإسرائيلية من إلغاء اتفاقية كامب ديفيد والرجوع إلى حالة الحرب الدائمة، ما يدفع بإسرائيل إلى رفع نفقاتها العسكرية على حساب اقتصادها، لكن تعاقب الأحداث وسقوط حكم الإخوان السريع الذي لم يزد عن السنة أعطى لإسرائيل خطا آخر يمكنها من خلاله التدخل أكثر في

الشؤون المصرية، فالإرهاب في سيناء ورقة رابحة ستستغلها إسرائيل للتذكير بالتهديدات الجديدة التي تشكل خطرا على وجودها وعلى المصالح الغربية في المنطقة ومصر خصوصا.

وقد تم ربط مصطلح الاحتجاج بموضوع الدراسة، لأنه يتماشى مع طبيعة الأحدث التي شهدتها مصر في 25 جانفي 2011 وما بعدها، رأى فيه البعض ثورة، لكن ذلك يتناقض وحقيقة المفهوم المرتبط بالتغيير الجذري، فالنظام المصري لا يزال بذات سياساته السابقة، أما التغيير فقد كان شكليا مس شخص الرئيس فقط، وبالرغم من أن الوقفات الاحتجاجية كانت لا _عنيفة، إذ اختارت مختلف فئات المجتمع المصري المطالبة بحقوقها وبإسقاط النظام الاستبدادي بطرق سلمية، لكن اتخذ النظام بمختلف أجهزته الأمنية ردود فعل عنيفة على مدى السنوات الماضية، من اعتقال غير مبرر، التعذيب والفرض المستمر لحالة الطوارئ، وفي كل مرة كان الشعب المصري يخرج إلى الشارع في وقفات احتجاجية منظمة.

أهمية الدراسة

- تبحث الدراسة في مرحلة جديدة ومعقدة يشهدها الوطن العربي، وكذا تشابك الأوضاع الأمنية الإقليمية تماشيا مع مجريات الأوضاع في مصر مع مطلع عام 2011، وإلى لغاية الوقت الحالي، وتداعيات ذلك على أمن إسرائيل، وهو ما يخدم مجال التخصص خاصة في ظل شح الدراسات العلمية التي تناولت ذات الموضوع، ومحاولة تجاوز التكرار وتشجيع الباحثين للخوض في المواضيع الآنية ومعايشة الحدث، وبالتالي توفير مادة علمية جديدة تتماشى و التغييرات التي تشهدها منطقتنا العربية.
- تهتم الدراسة برصد وتحليل فترة مهمة في تاريخ الوطن العربي عموما والمتمثلة في الأحداث المفاجئة التي عرفتها المنطقة مع نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011، خاصة ما يجري في مصر بداية من احتجاجات 25 جانفي 2011 وتنحية الرئيس السابق حسني مبارك من السلطة وصولا إلى حكم الرئيس محمد مرسي، والانقلاب الذي أعقبه ، ما أدى إلى سيطرة المؤسسة العسكرية بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، إذ كانت الفترة قصيرة بين الحدثين الأخيرين، ما يضعنا أمام فترة انتقالية حرجة لا زالت مضامينها غير واضحة.
- تسليط الضوء على أهم التدابير التي اتخذتها وستتخذها إسرائيل في ظل تداعيات ذلك على أوضاعها الداخلية، مكانتها الإقليمية ومطامعها التوسعية، غير أنه لا يمكن الجزم بأن الأحداث

في مصر أثرت بالفعل على إسرائيل (اعتبارها المستفيد الأول من هذه الأوضاع) وستؤثر مستقبلا.

مبررات اختيار الموضوع

أ. المبررات الذاتية

- اختياري للموضوع راجع بالدرجة الأولى إلى تأثري بتاريخ مصر السياسي، الثقافي، ومكانة مصر عربيا ودوليا.
- رصد مستقبل اتفاقية "كامب دايفيد " ووقع ذلك على إسرائيل التي طالما كان لي فضول لدراسة فكرها الإستراتيجي من منطلق "اعرف عدوك" .

ب. المبررات الموضوعية

- محاولة رصد مسار التحول الديمقراطي في مصر ومستقبل عملية الانتقال الديمقراطي، وكذا المرتكزات البنيوية والتطبيقية للأمن الإسرائيلي، والرؤية الإسرائيلية البعيدة المدى بشأن وجودها وتحقيق مصالحها وتمسكها بطموحا تها رغم التغيرات التي قد تشهدها الساحة الإقليمية ومدى تأثرها وتأثيرها بما يحدث داخل مصر ومصير العلاقات الإسرائيلية المصرية.
- تحديد كيفية تعامل إسرائيل مع الوضع، فوصول أنظمة ديمقراطية إلى حكم سيفقدها ميزة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وكذا دخول لاعبين جدد إلى الساحة الإقليمية، وبالتالي تحالفات جديدة، لا تخدم الوجود الإسرائيلي ولا مطامعه التوسعية.

إشكالية الدراسة

أدت الأحداث الأخيرة في الوطن العربي إلى بروز توترات في المنطقة ما أدخلها في مسار مختلف نوعا ما عما كانت عليه سابقا، إذ شكلت تنحية حسني مبارك من السلطة تحديا أمام المكاسب الإسرائيلية و طرح مخاوف عدة في حال وصول الإسلاميين إلى الحكم، ما يضع اتفاقية كامب دايفيد تحت الرهان مستقبلا، وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير مسار التحول الديمقراطي في مصر على الأمن الإسرائيلي بعد 2011 ؟

وتندرج تحت الإشكالية مجموعة من الأسئلة:

- هل الديمقراطية معطى داخلي تفرضه القوى بمختلف أشكالها ؟ أم هي صناعة غربية تفرضها ضغوطات خارجية؟
- هل المقاربات المفسرة لهذه العملية صالحة في كل زمان ومكان؟
- ما مميزات العملية الديمقراطية في مصر؟ وهل سقوط النظام الاستبدادي بداية لمرحلة انفتاح تتبعها إصلاحات جذرية و ترسيخ للديمقراطية؟ أم هي امتداد لما سبق؟
- ما معالم الأمن الإسرائيلي من حيث المفهوم، المرتكزات، والإستراتيجيات؟
- ما موقف إسرائيل من الاحتجاجات المصرية ؟ وهل أثرت على الأمن الإسرائيلي؟
- ما مستقبل العملية الديمقراطية في مصر وهل ستؤثر على الوجود الإسرائيلي؟

فرضيات الدراسة

- سقوط النظام الاستبدادي في مصر بداية لمرحلة جديدة تؤدي إلى ترسيخ الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات.
- لتعقيدات المرحلة الانتقالية في مصر وقع سلبي على عملية الدَّمقرطة ، ما يؤدي إلى انتكاسة وعودة الاستبداد.
- التحول الديمقراطي مسار معقد إذ لا يمكن التنبؤ بمستجدات ومآل المرحلة الانتقالية في مصر وتداعياتها على الأمن الإسرائيلي والبيئة الإقليمية التي يتفاعل فيها النظام المصري.
- تلعب الفواعل الداخلية دورا في تحديد توجهات السياسة الخارجية للنظام المصري (الاستبدادي أو الديمقراطي) ، ويؤدي التغيير في طبيعة هذا النظام إلى فتح نمط جديد في علاقاتها مع إسرائيل.

أدبيات الدراسة

تم الاعتماد على أهم الكتب التي تناولت مفهوم التحول الديمقراطي، خاصة ما يشمل النظريات المفسرة والعوامل المؤثرة ، في محاولة لإسقاطها على الأحداث التي شهدتها مصر، إذ كان هناك غياب للأطروحات التي تناولت مسار التحول الديمقراطي في مصر بعد عام 2011 وتداعياته على الأمن الإسرائيلي، لذا تم الاعتماد على مجموعة من الكتب التي ساعدت على إثراء الموضوع.

مقدمة...

1. **صامويل هنتنغتون،<u>الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين</u> ،تر:عبد الوهاب علوي(القاهرة:دار سعاد الصباح،1993).**

تناول الكاتب مفهوم عملية التحول الديمقراطي والتعقيدات التي تمر بها، ويعتبر من أهم الكتب ، إذ ينبغي على كل دارس لموضوع التحول الديمقراطي الرجوع إليه خاصة فيما يتصل بتناوله للأنماط، العوامل المؤثرة، والنتائج المتوصل إليها من التجارب المختلفة، وعن اختلاف خصائص المجتمعات و طبيعة الأنظمة الحاكمة فيها، إذ لا يمكن الأخذ بنفس الأسباب والعوامل وإسقاطها على جميع الحالات.

2. **جهاد عودة، <u>سقوط دولة الإخوان</u>، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2013).**

تناول الكاتب بدايات تكوين جماعة الإخوان المسلمين، وجودها القانوني، وأهدافها، وصولا إلى دورها في احتجاجات 25 جانفي 2011، ونجاحها في الوصول إلى الحكم فيما وصفه أيضا بأزمة الحكم، والتوترات التي شهدتها سيناء والآفاق المحتملة للأمن فيها، كما تناول الكاتب مجموعة من المخاطر المحتملة على جماعة ا لإخوان المسلمين داخل وخارج مصر فيما يشمل إقصاءها عن النشاط السياسي والمجتمعي، وإمكانية عودتها إلى العمل السري واندماجها مع التيار السلفي، وأن يتزايد التخوف من تكرار نموذج حكم الإخوان في باقي الأقطار.

3. **علي الدين هلال،مي مجيب،مازن حسن، <u>عودة الدولة :تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو</u>، ط.2، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2016).**

تناول الكاتب نقاط جد مهمة تخص دراسة النظام السياسي المصري ابتداء من عام 1952 ووصولا إلى عام 2013، بالإضافة إلى عملية وضع دستور 2014 والسمات العامة له، والاهتمام بدور الحركات الاجتماعية ومستقبل العملية السياسية، وعلاقة الدولة بالمجتمع، ومحاولة توضح خصائص المرحلة الانتقالية، وما ميز فترتي الحكم المتعاقبتين بين مرسي والسيسي، دون نسيان أجندة السياسة الخارجية المصرية وعلاقاتها مع الدول الغربية.

4. **عدنان عبد الرحمن أبو عامر، منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية ، (بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2016).**

تناول الكاتب نقاط مهمة للغاية، ويمكن اعتبار كتابه مرجعا نادرا وحديثا يتماشى والأحداث الحاصلة في المنطقة العربية ومدى تأثيرها على الأمن الإسرائيلي، لكن باعتبار أن الدراسة تركز على الحالة المصرية، فقد تم الأخذ بالجانب الذي تناول فيه الكاتب المخاوف الإسرائيلية من وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم، وامتداد سيطرتهم إلى داخل المؤسسة العسكرية ما يؤدي إلى خسارتها لحليف استراتيجي مهم في منطقة الشرق الأوسط.

مناهج الدراسة

– **المنهج التاريخي**

تم استخدامه من خلال رصد تطورات مسار التحول الديمقراطي في مصر : الإشارة إلى بداياته والتركيز على مجريات احتجاجات 25 جانفي 2011 وما صاحبها من تطورات ، ومحددات المرحلة الانتقالية التي تلت سقوط الرئيس السابق حسني مبارك وبداية مرحلة جديدة ميزها تعاقب نظامين في فترة قصيرة، والتطرق إلى مضامين الأمن الإسرائيلي قبل وبعد الأحداث الجارية في مصر ، فلا يمكن الخوض في أي دراسة دون الرجوع إلى أصولها التاريخية.

– **منهج تحليل القوى الخاصة بالدولة**

تحليل القوى السياسية منهج يستخدمه الجغرافيون وغير الجغرافيين من دارسي الموضوع السياسي، ويقسم القوى داخل الدولة إلى خمسة مكونات هي: الجغرافيا، الاقتصاد، السياسة المجتمع والجيش ، والتي تتفاعل مع مجموع العناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية وكيف تحكم العلاقات الداخلية والخارجية للدولة[1].

وهذا ما يمكن ربطه بصلب الموضوع وكيف تؤثر مجموع هذه العناصر على سير العملية الديمقراطية في مصر، في ضوء أهمية الموقع الإستراتيجي لمصر وتأثيره علىتحالفاتها الإقليمية والدولية، وكذا التوزيع غير العادل للثروة، وسيطرة الجيش على مقاليد الحكم بعد وصول السيسي إلى السلطة.

---

[1] محمد رياض،الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا،(القاهرة:مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2014)،ص ص.22، 24.

- **المنهج الإحصائي**

تمت الاستعانة بالمنهج الإحصائي من خلال استخدام البيانات الكمية الجداول والإحصائيات الرسمية وغير الرسمية الصادرة عن مراكز الإحصاء، وكذا صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة وذلك من أجل تحليل مجموع المؤشرات التي توضح حجم الدعم المتبادل بين مصر وإسرائيل وكذا مستقبل الاقتصاد المصري، الذي يتأثر بعوامل خارجية كثيرة أهمها المساعدات التي تقدم ها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية والأوروبية.

- **تقنيات الاستشراف**

تتوفر تقنيات الاستشراف مؤشرات يمكن أن تساعد في تصور مستقبل عملية التحول الديمقراطي في مصر ، أو التطورات الممكنة (الفرص والمخاطر)، أي تمَّ الاعتماد على هذه التقنيات كمحاولة للتنبؤ بمستقبل الديمقراطية في مصر ، تحديدا بعد وصول الرئيس السيسي إلى الحكم، من خلال استشراف أجندة سياساته الداخلية والخارجية التي تمَّ إسقاطها على عدة مستويات سياسية اقتصادية، وأمنية، وكذا تصور مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية في ضوء حالة اللا _أمن التي تعيشها منطقة سيناء، وتخوف إسرائيل من تأثير ذلك على أمنها، ما يعطيها مبررا للتدخل في الشؤون المصرية أكثر فأكثر.

الإطار الإيتيمولوجي

1. الحركات الاجتماعية

هي تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة . ومن هنا يرى **هربرت بلومر** أن الحركات الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي غلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين.[1]

وتعمل الحركات الاجتماعية وفق ثلاثة عناصر وظيفية[2]:

[1]مجموعة مؤلفين، الحركات الاجتماعية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص.ص.41،40.

[2]نفس المرجع،ص.ص.43،42.

1. الحملة(Campaign): وهي مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة.
2. ذخيرة الحركة الاجتماعية (Social Movement Repertoire):هي مجموعة من الأداءات (Performances) تتضمن توظيف أشكالا من العمل السياسي مثل : الجمعيات، والمسيرات والاعتصام، البيانات الصحفية،... والذخيرة هي حالة من الاستعداد والقوة، كما يُعرفها **تشارلز تيلي Charles Tilly:** "مجموعة من الأعمال الروتينية التي يتجمع بواسطتها الناس للعمل على مصالحهم المشتركة".
3. مؤهلات التحرك : تمثيل المشاركين لجملة من الصفات العامة الموحدة هي : الوحدة، الزخم العددي، والالتزام تجاه أنفسهم وقاعدتهم الشعبية.

2. الثورة

استخدم المؤرخون العرب القدماء بدل الثورة كلمة "خروج" وهي الخروج لطلب الحق ودفع الظلم، وليس خروجا على الجماعة ولا على السلطان، فهو الخروج إلى الميدان أو المجال العام، بمعنى مغادرة حالة عدم الرضا في الحيز الخاص، ونقلها إلى الحيز العام . وبالتالي فالفرق بين الشكوى والفعل السياسي هو كالفرق بين القعود والخروج، أي الخروج على الشرعية القائمة، إذ يحمل معنى القوة والعنف لأنه يخق ما يحمي هذه القوانين والأعراف من بنى وأدوات [1]. وهذا ما يتماشى والمعنى الحديث للثورة والذي يشير إلى نوع من التغيير الجدري الشامل الذي يغير بناء المجتمع بكامله في فترة زمنية محدودة، بد اية بالنظام السياسي الذي يسيطر على المجتمع عن طريق أجهزة الدولة المختلفة . فالثورة تغير بصورة سريعة كل ما هو مادي ومحسوس مل أجهزة الدولة والنظام السياسي، وقد تأخذ وقتا لتغيير المعاني المتجسدة في منظومات القيم والثقافة[2].

3. التغيير السياسي

التغيير هو انتقال الم جتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورا، وهنا يشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث

---

[1] عزمي بشارة،"في الثورة والقابلية للثورة"،الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011،ص.ص.11،10.

[2] مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية :الدوافع والاتجاهات والتحديات ،(بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012)،ص.27.

يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة، ويقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي[1].

وهناك نوعين من التغيير[2]:

أ. التغيير الشامل العميق : يبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية، القضائية، الدينية،...

ب. التغيير الجزئي : ويتناول فقط جزئية من الجزئيات، كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي، الدستوري أو العسكري وغيرها من التغييرات التي تمس جانبا من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى.

4. الاحتجاج

يرِد مصطلح الاحتجاج مقرونا "بوقفة"، بمعنى وقفة احتجاجية ، والمقصود بالوقوف : وقوف جماعة من الناس بطريقة منظمة في الفضاء العام، فيصبح المعنى وقفة شعبية منظمة في الفضاء العام، بغرض الاحتجاج والتعبير عن الغضب من ظلم لحقهم أو لحق غيرهم، والمطالبة بإزالته أو إسقاطه ، وتنفرد الوقفة الاحتجاجية بالغضب والصراخ في الفضاء العام جماعة وبشكل سلمي، والضغط إلى أن يتحقق مطلبهم العادل، وانتزاعه من السلطة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية...، هذا هو الوجه الغالب فالخصم هنا هو صاحب سلطة قوية، وقد يصدر عن صاحب السلطة قمع أو منع وربما جرح أو قتل[3].

---

[1]ريم محمد موسى، "الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي "،(ورقة بحث قدمت في مؤتمر فيلادلفيا ال سابع عشر حول ثقافة التغيير بجامعة فيلادلفيا،2012)،ص.3.

[2]نفس المرجع،ص.4.

[3]أحمد الريسوني، فقه الاحتجاج والتغيير : حوارات ومقالات ،(القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2011)، ص.ص.16-18.

5. الانتقال الديمقراطي

هو التوافق الاجتماع والسياسي على بناء المؤسسات وقواعد الديمقراطية، والمرحلة الانتقالية عبارة عن وضع قائم يتفق مؤيدوه على تعريفه والتحاور حوله بعقلانية، فالانتقال إلى الديمقراطية يكون بوجود فاعلين مثقفين على هدف بناء الديمقراطية وفعل تريخي ثوري وإصلاحي يقود إليها، فهي الإصلاح التدريجي والجدري الموجه لتجاوز الاستبداد نحو الديمقراطية[1].

فما يميز مرحلة الا نتقال إلى الديمقراطية هو تحييد القوى الأمنية التي كانت أداة القمع الرئيسية وإحداث التغيير التدريجي فيها، وتمكين المؤسسات الديمقراطية لا سيما المنتخبة منها، والتغلب على معارضة جهاز الدولة البيروقراطي الكبير، وهذا ما يتطلب وحدة القوى الديمقراطية حول هذا اله دف استنادا إلى شرعية الثورة مقابل فقدان النظام القديم شرعيته لاتخاذ إجراءات تصل إلى حد تطبيق العدالة الانتقالية ضد ركائز النظام القديم[2].

6. التحول الديمقراطي

يشير لفظ التحول إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أو نقله من مكان إلى آخر، ويقال تحول أي انتقل من موضع إلى آخر، فالتحول الديمقراطي هو قيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة ولدى المعارضة على حد سواء، تسمح ببناء وعي جديد في المجال السياسي، وبعلاقات السلطة داخل المجتمع، وتظهر هذه الثقافة الجديدة من خلال تصور العملية السياسية (عملية الصراع السياسي) بوصفها منافسة اجتماعية سلمية من جهة، والتنازل عن الميول لاحتكار السلطة، من خلال التحلي بقيم العدالة في توزيع السلطة، وبالتالي فممارسة السلطة تصبح مفتوحة أمام التداول، وقيام المعارضة الذي يصبح حقا للأفراد والأحزاب واعتماد الانتخابات والتصويت كآلية لكل تغيير[3].

---

[1] عزمي بشارة،"نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية"،(محاضرة قدمت في المؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، تونس 20–22 مارس 2014)،ص.ص.9–12.

[2] نفس المرجع،ص.13.

[3] باي أحمد، **آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية :دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر**،(أطروحة دكتوراه في العولم السياسية،الجزائر :جامعة دالي إبراهيم، 2008–2009)،ص.ص.2–10.

لعل المصطلح الأقرب إلى الدراسة هو التحول الديمقراطي، فالعنصر الأبرز ، الذي يعتبر مدخلا لهذا المسار : هو اعتماد الانتخابات كآلية للتغيير، وكذا المنافسة السياسية في مراحل متعددة بين الإخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية.

قد يُعتبر الانتقال الديمقراطي مصطلح قريب أيضا لكن ما دفعني إلى تجنبه هو صعوبة تحييد القوى الأمنية أو المؤسسة العسكرية التي تلعب دور كبير على الساحة المصرية الآن، إذ كانت ولا تزال أداة القمع الرئيسية، كما أن مصر لم تصل إلى درجة بناء المؤسسات التي لها دور في ترسيخ الديمقراطية والحديث عن الانتقال الفعلي والجدري نحوها.

ويحمل التحول إمكانية تحقيق الديمقراطية، لكنه لا يضمن تحقيقها، ما يؤدي إلى ضرورة التمييز بين التحول الديمقراطي والممارسة الديمقراطية التي يمثلها الانتقال السلمي للسلطة داخل نظم ديمقراطية مستقرة[1].

حدود الدراسة

- **المجال الزماني :** يمكن حصر هذه الدراسة من اندلاع احتجاجات 25 جانفي 2011 إلى غاية التطورات التي سيشهدها مسار التحول الديمقراطي في مصر ما بعد 2011، ومدى تأثيرها على الأمن الإسرائيلي كما ترتبط الدراسة بفترات زمنية سابقة لما قبل 2011، والتي توضح مفهوم المسار الديمقراطي، أو بمعنى آخر محطات تاريخية شهدت فيها مصر انقلابات وتحركات شعبية أدت في كل مرة إلى فتح المجال للحديث عن التغيير، وبروز فواعل جديدة .
- **المجال المكاني :** تركز الدراسة على مصر وهي دولة شرق أوسطية شهدت موجة من الاحتجاجات المطالبة بالتغيير ، وموقف الكيان الإسرائيلي من هذه التطورات ، وتأثير ذلك على وجوده.

---

[1]محمد عاشور مهدي، "تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا "، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر :جامعة قاصدي مرباح–ورقلة،العدد 1،جوان 2009،ص.101.

تقسيم الدراسة

بناء على ما سبق قامت الدراسة على خطة كانت البداية فيها مع المقدمة وصولا إلى الاستنتاجات مرورا بالإطار المنهجي، والإشكالية التي قامت على أساسها مجموعة من الفرضيات، وقد تناول الموضوع أربعة فصول:

شمل الفصل الأول **الإطار النظري للتحول الديمقراطي والمفاهيم الدالة عليه** من خلال التطرق للمقاربات النظرية المفسرة له، العوامل المؤثرة في سير العملية الديمقراطية، وصولا إلى معيقات الانتقال إلى الديمقراطية.

أما الفصل الثاني، كان تحت عنوان **مسار عملية الدمقرطة في مصر بعد 2011**، كانت البداية مع الأهمية الجيو _إستراتيجية لمصر باعتبارها دول ة ذات وزن وثقل في المنطقة، بالإضافة إلى كونها دولة إفريقية ذات امتدادات آسيوية من خلال قناة السويس التي تعتبر عامل مهم في علاقات مصر الإقليمية والدولية، كما تم الرجوع إلى الجذور التاريخية التي مرت بها عملية الدمقرطة في مصر انطلاقا من مرحلة ما قبل محمد علي، مرورا بفترة جمال عبد الناصر، أنور السادات، وحسني مبارك، التي شهدت عدة تطورات كان لها الدور الأكبر في إحداث السخط الشعبي والخرو ج في احتجاجات 25 جانفي 2011، وصولا إلى المراحل الانتقالية التي شهدها النظام السياسي المصري بعد تنحية مبارك عن الحكم، وتم تجسيدها في المرحلتين الانتقاليتين الأولى والثانية (2011-2012)،(2012-2013)، التي شهدت حكم المجلس العسكري، ثم تلتها انتخابات تمخض عنها وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم، والتي لم تتعدى السنة الواحدة، ليتم الحديث بعدها عن مرحلة ما بعد انتخاب السيسي (2014-2016)، ودور الفواعل المؤثرة في عملية الدمقرطة في مصر بعد 2011.

أما الفصل الثالث، كان تحت عنوان **إسرائيل وعملية الدمقرطة في مصر –التأثيرات الأمنية لما بعد 2011**، تمحور حول المتغير الثاني للدراسة وهو الأمن الإسرائيلي وتداعيات الاحتجاجات وما صاحبها من تطورات على مسار العلاقات بين مصر وإسرائيل، التي تحددت وفق مستويات سياسية اقتصادية وأمنية، أي كيف يمكن أن تؤثر عملية الدمقرطة في مصر على أمن إسرائيل ؟ أي أن للنظام الحاكم في مصر دور جوهري في تحديد مستقبل العلاقات، أم أن كل تلك الاحتمالات واهية كون إسرائيل مدعومة على كل الجهات والمستويات من الولايات المتحدة الأمريكية، مع التطرق إلى موقف إسرائيل من التطورات والأحداث الواقعة.

أما الفصل الرابع، كان تحت عنوان: **مستقبل عملية الدمقرطة في مصر وتداعياتها الأمنية على إسرائيل** ، تم التركيز فيه على ثلاث سيناريوهات تمثلت في السيناريو الاتجاهي، التشاؤمي، والتفاؤلي اعتمادا في كل سيناريو على ثلاث مستويات سياسية، اقتصادية، وأمنية، تم التطرق فيها إلى مستقبل الاقتصاد المصري، وحول ما كانت ستتحسن الأوضاع وتنجح برامج التنمية التي ستتبناها الدولة على مدى سنوات قادمة، أم أن الوضع سيتفاقم ما يؤدي إلى احتجاجات رافضة للوضع، وبالتالي انخفاض احتمال ترسيخ مبادئ الديمقراطية على المدى المتوسط في مصر، كما شمل الأمر المستوى السياسي الذي ركز على مستقبل التفاعل بين النظام السياسي وقوى المعارضة، بالإضافة إلى حساسية الوضع من حيث الاتهامات الموجهة إلى جماعة الإخوان المسلمين في مصر والتي تم تصنيفها على أنها جماعة إرهابية تدعو إلى العنف والتطرف وعرقلة المسار الديمقراطي، وكذا المستوى الأمني الذي كان محوره الإرهاب في سيناء وكيف سيؤثر ذلك على الاستقرار في مصر وعلى محيطها الإقليمي، من خلال رصد تخوفات إسرائيل وتداعيات ذلك على أمنها، الأمر الذي اتخذته حجة للتدخل في الشؤون المصرية وتقوية علاقتها مع السيسي أكثر فأكثر.

ثم خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، كما تضمنت في سياقها أجوبة على الفرضيات المطروحة.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة التحول الديمقراطي

تعتبر الديمقراطية من السمات الأساسية للمجتمعات الحديثة- المتطورة-فهي الركيزة أو المبدأ المُعبر عن شرعية النظام السياسي ومدى احترامه للحريات المجتمعية ووعيه بضرورة المشاركة الفعالة، فكان الحديث عن مراحل انتقالية تمر من خلالها النظم بتجارب عدة قد تنجح وتتجسد في النهاية القيم والثقافة الديمقراطية وقد تؤول إلى وضع أسوأ من السابق وتحدث انتكاسة، ما قد يؤدي لترسيخ الاستبداد مرة أخرى . إذا هي مراحل حرجة تشهدها الدول الخارجة من ثورة أو انقلاب وحتى حركات شعبية(سياسية-اجتماعية)، ما يستلزم قوة شعبية واعية ومعارضة لديها الإدراك الكافي بصعوبة المرحلة ونخب سياسية مثقفة تُعطي الأولوية للتفاوض وتقديم التنازلات اللازمة وتوفير البدائل الملائمة والأهم من ذلك مجتمع مدني فعال يُسهم في ترسيخ مبادئ الدمقرطة، وهذا ما سيتم التطرق له في الفصل الأول.

المبحث الأول: التحول الديمقراطي والمفاهيم الدالة عليه

«ربما لذلك يحس المرء أن الريح خفت عندما يسافر من مجتمعات متسلطة إلى مجتمعات حرة»[1].

تشارلز فرانكلCharles Frankel

تبدأ ملامح عملية التحول الديمقراطي عندما تشتد المشاكل والضغوطات داخل المجتمع ، والتي تنجم بالدرجة الأولى عن التسلط الذي يمارسه الحاكم الديكت اتوري بمختلف الأجهزة التي تعمل تحت وصايته داخل الدولة، عكس المجتمعات الديمقراطية التي تنادي بالحرية كمطلب أساسي.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية

يرجع مفهوم الديمقراطية في الأصل إلى الفلاسفة الإغريق، لكن الاستخدام الحديث له يرجع إلى الاضطرابات الثورية التي حدثت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن الثامن عشر، وأهم صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية قدمها **جوزيف شومبيترJoseph Schumpeter** عام 1942 وقام بتحديد أوجه الضعف فيما أسماه "النظرية الكلاسيكية للديمقراطية "والتي عرفت الديمقراطية بأنها إرادة الشعب والمصلحة العامة وذلك في دراسته المعنونة ب :الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، وقام بتطوير ما أسماه :"نظرية أخرى للديمقراطية "وقال :«إن النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير الم ؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات».[2]

---

[1] عادل مصطفى،فقه الديمقراطية، (القاهرة :رؤية للنشر والتوزيع،2012)،ص.27.

[2] صامويل هانتنجتون،الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،تر:عبد الوهاب علوي(القاهرة:دار سعاد الصباح،1993)، ص ص.54،65.

كما يتم تحديد مدى ديمقراطية أي نظام سياسي حسب **هنتنغتن** من خلال اختيار أقوى صناع القرار الجماعي في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين، إذ يحق لكل بالغ من أبناء الشعب أن يشارك فيها بصوته، أي أنَّ مفهوم الديمقراطية يشمل بعدين هما :التنافس والمشاركة [1]. لكن وجهت العديد من الانتقادات لهذا التعريف فوفقا ل: **جي هيرميت Guy Hermet** أستاذ العلوم السياسية الفرنسي أن هذا التعريف لا يقول شيئا عن طبيعة التنافس بين الأحزاب أو عن استقلالها عن الحكومة المركزية وإمكانية الخداع واستيعاب الأقليات من كل نوع وضمان حريات وحقوق المواطنين العاديين والإمكانية الحقيقية لقيام المواطنين بإسقاط الحكومة وتغييرها بالوسائل السلمية، فهذه التفاصيل لها أهمية في فترات التحول من الدكتاتورية إلى الحرية[2].

هنا يتساءل "فرانكل"أستاذ الفلسفة بجامعة كولومبيا لماذا الديمقراطية؟ولماذا اختيار الديمقراطية من بين غيرها من النظم السياسية الممكنة [3]؟ ومن هذا التساؤل سنتناول مجموعة من التعريفات حول الديمقراطية:

ويرى "**جون ديوي John Dewey** " أنه لتكون الديمقراطية في مأمن، يجب أن تصبح جزءا من كيان الشعب، وأن تشمل الأساليب الديمقراطية جميع العلاقات الاجتماعية، ففي أي مكان تعرضت فيه الديمقراطية للسقوط كان مرد ذلك إلى مؤثرين من خارج نطاق السياسة، إذ لم يكن لها دور في سلوك الشعب اليومية، واقتصرت مظاهرها على البرلمان أو الانتخابات والمعارك الدائرة بين الأحزاب[4].

---

[1] محمد سعد أبو عامود،الرأي العام والتحول الديمقراطي،ط.1(الإسكندرية:دار الفكر الجامعي،2010)،ص.128.

[2] نفس المرجع،ص.129.

[3] عادل مصطفى، مرجع سابق،ص.29.

[4] نفس المرجع،ص ص.25،26.

تعتمد الديمقراطية على اختلاف وجهات النظر، واحترام هذه الرؤى (التسامح مع الاختلاف)، وفي هذا الصدد يقول "**فريدريك انجلز Friedrich Engels**":«إن كل فكرة تظهر كهرطقة أو كفر وتموت كمذهب أو عقيدة »، لذا فاحترام الجديد والفكرة وإن كانت ذات أقلية في البداية، يشكل ضمانا لتطور المجتمع[1].

فما يميز الديمقراطية الحديثة هو ارتباطها بمفهوم الدولة الأمة (المستوى القومي)، نتيجة انتشار المؤسسات الديمقراطية في عدد كبير من الدول(موجات التحول نحو الديمقراطية)[2].

ويمكن التمييز بين ثلاثة اقترابات رئيسية لمفهوم الديمقراطية في الدراسات المعاصرة، هي[3]:

1. اقتراب لغوي بسيط : أشار **دافيد هيلد David Heald** إلى أن كلمة الديمقراطية قد دخلت إلى اللغة الإنجليزية في القرن السادس عشر من الكلمة الفرنسية Démocratie والتي ترجع أصولها إلى الكلمة اليونانية التي تتكون من مقطعين :Demos بمعنى الشعب و Kratas بمعنى الحكم أو السلطة، والواقع أن هذا الاقتراب لا يتوافق مع أبعاد الديمقراطية المعاصرة لاستناده على ال بعد التاريخي وتقسيم الحياة السياسية تقسيما ثنائيا بين الحكام والمحكومين.
2. الاقتراب الثاني : يقوم على تتبع آراء مفكري النظرية الديمقراطية الآباء والمعاصرين، ومن هؤلاء المفكرين نجد "**أليكس دي توكفيل Alex de Tocqueville** (1805-1858) أحد أهم معلم ي النظرية الديمقراطية المعاصرة، الذي قام بتوضيح قيمة الديمقراطية وشروطها والتهديدات التي تواجهها ويكمن تميزه في دفاعه عن "الحرية" كقيمة عليا في النظرية.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية ،ط.1(القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع،2006)،ص.152.

[2] صامويل هنتنجتون، مرجع سابق،ص.72.

[3] شادية فتحي إبراهيم عبد الله،الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية،ط.1(الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسية،2005)،ص ص.17-19.

3. الاقتراب الثالث : يقوم على وصف ودراسة النظم السياسية الديمقراطية، التي يمكن أن تتحقق من خلال مدخلين أساسيين يميزان النظرية الديمقراطية المعاصرة القائمة على أساس الفصل بين المجالين السياسي والمدني، هما:

أ -مدخل الحكومة الديمقراطية: مرتبط بالخطاب التقليدي المتعلق بالمواطنة.

ب -مدخل المجتمع الديمقراطي: مرتبط بالمجتمع المدني.

كما يمكن الإشارة إلى عاملين محددين للديمقراطية حسب قرار الأمم المتحدة رقم (A/RES/59/201) في عام 2004[1]:

أولا/المساءلة العمودية: تتناول تفاعل الدولة مع شعبها، وهذا هو ملف حقوق الإنسان المقنن بالمعاهدات الدولية الملزمة والتي تعكس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثانيا/المساءلة الأفقية: تتناول كيفية تفاعل مؤسسات الدولة مع بعضها البعض.

وفي هذا الإطار وضع "**روبرت دال Robert Dahl** مجموعة من الشروط كي تقوم المؤسسة الديمقراطية بدورها، هي[2]:

- السيطرة على المؤسسة العسكرية.
- وجود ثقافة سياسية ديمقراطية.
- عدم وجود سيطرة خارجية من جانب قوى معادية للديمقراطية.

---

[1]مايكل ماير ريسيند،تقرير : "الإجماع الدولي : العناصر الأساسية للديمقراطية "،برلين :المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية،2011،ص.ص6-7.

[2]شادية فتحي،مرجع سابق،ص 20.

المطلب الثاني:مفهوم التحول الديمقراطي

أولا: التحول لغة

إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى، ويشير لفظ التحول الديمقراطي لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حوّل الشيء أي غيّره أو نقله من مكانه[1].

ثانيا: اصطلاحا

بدأت تحدث تحولات كبرى خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، نحو تبني النموذج الديمقراطي في الحكم، فيما أطلق عليه عملية الدمقرطة أو التحول الديمقراطي أو الموجة الديمقراطية الثالثة، التي بدأت في منتصف عقد ال سبعينات في جنوب أوروبا (اليونان، البرتغال، واسبانيا) ثم تلاها تحول النظم السلطوية في دول جنوب شرق آسيا إلى درجة من التعددية الديمقراطية مثل : كوريا الجنوبية تايوان، وسنغافورة، وقد دفع هذا التحول الديمقراطي باحثي السياسة المقارنة إلى إعادة تصنيف الدول طبقا لموقعها أو درجتها من الديمقراطية، فوجدوا أن الدول عند نهاية القرن العشرين تنقسم إلى[2]:

- دول الديمقراطيات الراسخة أو القديمة
- دول الديمقراطيات الحديثة
- الدول شبه الديمقراطية التي توجد فيها وسائل الديمقراطية من مؤسسات وانتخابات، لكنها تفتقد إلى روح الديمقراطية
- الدول غير الديمقراطية سواء البيروقراطية السلطوية أو الوراثية الاستبدادية.

---

[1]توفيق المديني،تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية :الطوباوية الأصولية في السلطة،ط.1(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2013)،ص. 318.

[2]نصر محمد عارف،الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة:التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق(عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية،2006)،ص.32.

كانت التحولات من الموجة الثالثة ذات أهمية خاصة عند علماء الاجتماع خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، التي شهدت صعود وازدهار ما يعرف في حقل العلوم الاجتماعية ب: علم الانتقال الديمقراطي transitology ،أو علم التحول الديمقراطي transformatology التي تركز أساسا على أربعة جوانب مختلفة[1]:

1. الانفتاح: زوال الأنظمة الاستبدادية الشيوعية
2. التحول المؤسسي بمعنى أضيق:التحول من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية
3. مشاكل ترسيخ الديمقراطية: إذا وصل الأمر إلى ذلك أو تقديم البدائل حولها في حالة غيابها.
4. عمليات ومسارات التحولات الاجتماعية والاقتصادية وا لثقافية أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا ، خاصة التحول من اقتصاد الدولة أو اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق في ظل مشاكل التنسيق السليم في الوقت المناسب (التسلسل الزمني لعملية التحول).

يرى **مامادو ضيوف** أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة "شيخ أنتا ديوب /السنغال"، أنه عند التصدي لمناقشة الديمقراطية والدمقرطة يجب توضيح أمرين أساسيين[2]:

1. أن السلطة في النظام ا لديمقراطي دائما ما تكون مشروطة ، تخضع للمحاسبة وفق فترات منتظمة وينبغي تحديد العلاقة بين الحكم والمواطنين دستوريا، وفي الأدبيات المتاحة حول الموضوع : السلطة الديمقراطية الشرعية قابلة دائما للمساءلة وتعمل وفق قواعد الاستقلال والتمثيل والتعددية.

---

[1]Hans-Jürgen Puhle, Democratic Consolidation and Defective Democracies ,Working Paper.n47(Frankfurt : Goethe University Frankfurt am Main 2005),pp.2,3.

[2]مامادو ضيوف،ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطي،تر :مصطفى مجدي الجمال، سلسلة الطريق الجديد.رقم 1(ب.م.،مركز البحوث العربية والإفريقية، 2006)،ص.20.

2. ضرورة التمييز بين الدمقرطة واللبرلة السياسية، إذ لا يجب الخلط بين موجات التغيير السياسي ا لتي يشهدها العالم وبين الدمقرطة ، فحسب **كومي تولابور Comi Toulabor** باحث في مركز دراسات إفريقيا السوداء وأستاذ في جامعة بوردو بفرنسا : "يجب تفسير هذه التغيرات السياسية على أنها تحول بسيط نحو نظم سياسية أكثر تعددية "، أما حسب رأي **رينيه لومارشاند René Lemarchand** أستاذ العلوم السياسية بجامعة فلوريدا :"أن اللبرلة يمكن أن تتم في صورة تصفية نظام متسلط لكن دون أن تتحقق الدمقرطة، كما قدم كل من **أودنيل** و**شميتر** تعريفاللبرلة على أنها:"العملية التي يتم من خلالها إرساء حقوق معينة تحمي الأفراد والجماعات الاجتماعية م ن عدوان أو أعمال غير شرعية تقوم بها الدولة أو أطراف أخرى".

كما يعتبر التحول الديمقراطي العنصر الرئيسي في الفكر الديمقراطي، أي القبول بأن تصدر السياسة والسلطة عن الأغلبية الشعبية المعبر عنها من خلال الاقتراع العام،لا أن تكون ثمرة مشاورات وتسويات ضيقة ، تجري بين النخب والقيادات المدنية والعسكرية أو ثمرة التسلط واستخدام القوة، والتحول الديمقراطي حسب **برهان غليون** له طريقين[1]:

الأولى/ طريق الضغط الشعبي السلمي المستمر : وانعكاسه على السلطة والمنهج السلمي الحضاري في العمل السياسي يحتاج إلى دولة تتمتع با لحد الأدنى من المسؤولية والشعور الوطني والانتماء الفعلي للمجتمع وقيمه ومصالحه الحقيقية.

الثانية/ طريق الثورة السياسة : تقودها أحزاب منتظمة أو جبهة سياسية مبلورة، فالمنهج الثوري يفترض وجود معارضة قوية ومنظمة تتمتع بوضوح الرؤية والهدف، و واقعية البرنامج ودقة الإستراتيجية والتحالفات الإقليمية والدولية.

---

[1] عبد السلام طويل،الدولة العربية في مهب الريح:دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون، (القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2006)، ص. 383.

وبهذا يؤكد **برهان غليون** أن التحول الديمقراطي يمثل المطلب السياسي التاريخي الأول ، ما يشير إلى حتمية هذا التحول باعتباره الهدف الذي يشكل تحقيقه مدخلا لتحقيق بقية الأهداف الأخرى، وفشله يؤدي إلى المزيد من الارتكاس في الأزمة والتخبط الشامل، لدرجة أن النظم السياسية أو الدول التي ستفشل في إنجازه في الوقت المناسب سوف :"تجد نفسها مضطرة عاجلا أم آجلا إلى التخلي عن مكانها ووجودها وشعوبها لصالح الدول والنظم التي تظهر مقدرة أكبر على تنظيم الجهد الإنساني وتثميره"[1].

وينظر **صامويل هنتغتون Samuel Huntington** إلى التحول الديمقراطي بأنه :«عملية يتم فيها تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدالها بأخرى يتم اختيارها في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة لذا فعملية التحول إ لى الديمقراطية قبل الانتخابات و بعدها هي عملية معقدة تستغرق وقتا، فهي تشتمل على إسقاط النظام غير الديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي ثم تدعيم أسس البنية الديمقراطية»[2].

كما يمكن القول بأن التحول الديمقراطي:"عملية انتقال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية ما يسمح بإقامة علاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس من الحرية، قائمة على أساس الاختيار الشعبي الحقيق وعلى الانتخابات كوسيلة لتبادل السلطة ، ويعترف بوجود معارضة ويضمن حرية الرأي والتعبير، وتؤدي الانتخابات إلى عملية تغير دوري للحكومات ومراقبتها والسماح بالعمل الحزبي"[3].

---

[1] نفس المرجع، ص. 348.

[2] صامويل هانتجتون،مرجع سابق،ص.68.

[3] محمد أحمد نايف العكش،مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي:الأردن أنموذجا 1999–2005،ط.1(عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع،2012)،ص.19.

وفي نفس السياق يرى **جي هيرميتGuy Hermet**: «أن التحول الديمقراطي هو عملية تتعلق بالوقت أكثر من تعلقها بما تدل عليه بالفعل، إذ تمثل الفترة المتغيرة من الوقت الذي ينقضي بين سقوط نظام واللحظة التي يسيطر فيها النظام الذي حل محله سيطرة تامة على السلطة وهو النظام الديمقراطي وتنتهي عادة عندما تقيم هذه الديمقراطية لنفسها المؤسسات الشرعية والدستور وخاصة عندما يحصل القادة الديمقراطيون على الاعتراف بسيطرتهم من جانب الجيش والمؤسسات الأخرى، لكن تبقى هناك خطورة في عملية التحول فقد ينقلب الوضع إلى دكتاتورية في حالة الفشل، أو قد تتوقف عملية الديمقراطية قبل أن تكتمل (انتكاسة)، لذا فالتحول هو وضع انتقالي بطبيعته، ولا يمكن اعتبار نتيجة التحول أمرا مفروغا منه »[1].

إذا التحول الديمقراطي عملية تاريخية، تنطوي على أشكال عديدة من المد والجزر، وعلى إجراءات إصلاحية كثيرة وجذرية[2].

فهو عبارة عن عملية سياسية تتسم بالانتقال التدريجي من نظام حكومي إلى آخر أكثر قدرة وملائمة على تحقيق المبادئ الديمقراطية، وهذا ما يتضح من خلال هاتين السمتين[3]:

الأولى: لكل تحول ديمقراطي إطاره الجغرافي السياسي المحدد الذي لا يمكن بدونه فهم هذا التحول فهما صحيحا.

الثانية: التغيير الذي يأتي به هذا التحول والذي يغلب عليه في البداية الطابع السياسي والمؤسسي سرعان ما يتجاوز إطاره الرسمي ليأخذ طابع تغيرات جذرية على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

---

[1] محمد سعد أبو عامود ،مرجع سابق،ص. 130.

[2] إسماعيل صبري عبد الله،نحو نهضة عربية ثانية، طلال أبو غزالة و آخرون،النظام العربي والعولمة،ط.1(عمان:دار الفارس للنشر والتوزيع،2004)،ص.193.

[3] الديمقراطية والتجديد فى العالم العربى:اليونسكو تواكب عملية التحول الديمقراطي،اليونسكو ،2011،وثيقة أعدت في إطار التحضير لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى الذي نضمته اليونسكو ،ص6.

ونتوصل من خلال هذه التعريفات إلى نتيجة مفادها أن التحول الديمقراطي عملية معقدة تشهد عدة تطورات ومراحل تبنى على أس اس تدريجي تتداخل فيها عدة عوامل، فحسب كل من **روبرت كوفمان** **Robert Kaufman** و**ستيفان هاغارد** **Stephan Haggard** " أن التحول الديمقراطي يبقى إشكالية لأنه يطلق العنان لمطالب مكبوتة تسعى للحصول على مساعدات حكومية تتعارض مع أهداف الإصلاح[1].

وفي تعريف آخر هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحو ل الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي، ويعرفه **تشارلز أندريان** **Charles Andrian** بأنه :«التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثية في النظام : البعد الثقافي، البعد الهيكلي، والسياسات، وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم»[2].

ويرتبط بهذه المفاهيم أسباب وشروط التحول الديمقراطي، نذكر منها:

1. الأسباب

أشار **هنتنغتون** إلى مجموعة من الأسباب والمتغيرات المساهمة في إقامة التحول الديمقراطي[3]:

- مستوى عالي من الثراء الاقتصادي
- التوزيع المتساوي نسبيا للدخل والثروات
- وجود اقتصاد السوق
- النمو الاقتصادي والتحديث الاجتماعي
- وجود أرستقراطية إقطاعية في مرحلة ما من تاريخ المجتمع

[1] فرانسيس فوكوياما،بناء الدولة:النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين،تر:مجاب الإمام،ط.1(الرياض:مكتبة العبيكان،2007)،ص.77.

[2] توفيق المديني،مرجع سابق،ص ص. 319،320.

[3] هانتنجتون،مرجع سابق ،ص ص.97،98.

- غياب الإقطاع في المجتمع
- وجود برجوازية قوية(فبدون برجوازية لا قيام للديمقراطية)
- وجود طبقة متوسطة قوية
- ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض الأمية
- وجود ثقافة تقوم على الوسيلة لا الهدف
- البروتستانتية
- وجود التعددية الاجتماعية والفئات الوسيطة القوية
- تطور روح التنافس السياسي قبل التوسع في المشاركة السياسية
- وجود هياكل ديمقراطية للسلطة داخل فئات المجتمع وخاصة القريبة الصلة منها إلى السياسة
- انخفاض مستوى العنف المدني
- انخفاض مستوى الاستقطاب السياسي والتطرف السياسي
- وجود زعماء سياسيين ملتزمين ومؤمنين بالديمقراطية
- المرور بتجربة الخضوع للاستعمار البريطاني
- رسوخ تراث التسامح والتفاهم
- الخضوع لاحتلال قوة أجنبية ديمقراطية
- التأثر بإحدى القوى الأجنبية الديمقراطية
- رغبة النخبة في محاكاة الدول الديمقراطية
- رسوخ فكرة احترام القانون وحقوق الأفراد
- التجانس الطائفي سواء عرقيا، عنصريا أو دينيا
- التعددية الطائفية سواء عرقيا، عنصريا أو دينيا
- وجود إجماع حول المبادئ السياسية والاجتماعية
- غياب الإجماع حول المبادئ السياسية والاجتماعية

رغم ذلك تبقى الأمور نسبية، لا يمكن تعميمها، فأسباب التحول إلى الديمقراطية تختلف بصورة جذرية من مكان إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، فالأسباب المسؤولة عن التغيرات المبدئية للنظام الحاكم في ظل موجة من التحول الديمقراطي قد تختلف عن الأسباب المسؤولة عن التغيرات اللاحقة التي تطرأ على النظام في تلك الموجة، وعليه فالأسباب والعوامل المؤدية للتحرك نحو الديمقراطية تتفاوت من دولة إلى أخرى، وقد وصل الباحث **مايرون وينر myron weiner**" إلى استنتاج مفاده:«كي يستطيع المرء أن يفسر التحول الديمقراطي ينبغي عليه أن يمعن النظر في الإستراتيجيات المتاحة لمن يسعون إلى القيام بثورة ديمقراطية» أي إمعان النظر في الدور الذي يلعبه عاملين أساسيين هما:القيادة والمهارة السياسية في إقامة الديمقراطية[1].

2. الشروط

من الشروط الأساسية لتحقيق انتقال ناجح إلى الديمقراطية هو وجود انتخابات حرة تنافسية ونزيهة من النوع الذي تناوله **روبرت دال** في كتابه "الحكومة المتعددة الأقطاب "، ومن بين هذه الشروط فرصة صياغة الأفضليات وتحديدها وتقييم ها تقييما وافيا في سلوك الحكومة ، وكي تتم تلبية هذه الشروط يرى **دال** أنه ينبغي توفر ثمانية ضمانات مؤسسية[2]:

1 –حرية تأسيس المنظمات والانضمام إليها

2 –حرية التعبير

3 –حق التصويت

4 –الحق في شغل المناصب العامة

5 –حق القادة السياسيين في التنافس للحصول على التأييد وأصوات الناخبين

6 –المصادر البديلة للمعلومات

7 –انتخابات حرة ونزيهة

8 –وجود مؤسسات تضمن اعتماد السياسات الحكومية على أصوات الناخبين وعلى أشكال التعبير عن الأفضليات.

[1]نفس المرجع،ص ص.99،100.

[2]ألفرد ستيبان،"الدين والديمقراطية :التسامح المتبادل"،**أوراق ديمقراطية**،ع. 2. 2005، ص21.

كتب العديد من الباحثين عن الشروط المنوطة بتوسيع دائرة المشاركة السياسية، ومن بين هذه المساهمات يعتبر **برهان غليون** أن عملية التحول إلى الديمقراطية تفترض إنجاز خمس مهام تأسيسية لعملية الانتقال[1]:

1. نشر وتطوير ثقافة ديمقراطية جديدة، تحديد مضمونها والمخاطر التي ترتبط بالصراع من أجلها.
2. توفير موارد مادية ومعنوية جديدة، فلا حياة لأي حركة سياسية بدونها، إذ ليس من الممكن تطوير قوى ديمقراطية دون إيجاد حل لمشكلة فقر الموارد، عن طريق تعزيز آليات تأمين موارد داخلية أو عالمية من خلال تقوية صلتها بالمحيط الدولي الواسع الذي يؤمن لها مصادر حيوية لتجديد المفاهيم وتوسيع التحالفات وتعزيز الموارد.
3. بناء قطب ديمقراطي تعددي حي والخروج من الرؤية الأحادية للواقع، وتعلم استيعاب التعددية الفكرية والتنظيمية والمراهنة في تعزيز القوة المنظمة للديمقراطية على تشجيع التحالفات وشبكات الدعم والتضامن، والعمل على تحويل الديمقراطية إلى خيار مجتمعي ، أي إلى قاسم مشترك بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية والقوى السياسية.
4. إصلاح المؤسسات الرسمية والاجتماعية، وتدعيم مؤسسات الدولة القانونية وتحريرها من الاستعمار الحزبي أو العشائري، ما يسهل من إطلاق ديناميكية تنمية ديمقراطية سليمة ومستمرة في عالم قد تغير تماما، وبيئة دولية تتسم بالانفتاح الواسع والمنافسة الشديدة.
5. بناء مقومات الإجماع الوطني، ما يعني إعاد ة النظر في الاختيارات المجتمعية ، باعتبارها اختيارات واعية مرتبطة بإرادة محددة، وليست مفروضة ولا مورو ثة ولا عشوائية، لأن مسار التحول الديمقراطي مرتبط في المجتمعات النامية أكثر منه في المجتمعات الأخرى بقدرة القيادة السياسية التي تتصدى لهذه التحولات عن طريق بلورة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتماشى والقيم التي تريد أن تخدمها، أي صياغة النموذج المجتمعي الذي تريد أن تعيش فيه.

---

[1] أحمد عبيدات وآخرون، **الثورة** والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي :نحو خطة طريق، ط.1(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2012)،ص ص.141-143.

المطلب الثالث:المفاهيم الدالة على التحول الديمقراطي

يرتبط مفهوم التحول الديمقراطي بالعديد من المفاهيم ذات الصلة، لا نقول من حيث تطابق المعنى والدلالة اللفظية، إنما من حيث المسار المتبع، من أجل تطوير الأوضاع الاجتماعية ، السياسية الاقتصادية وحتى الأمنية، للخروج من التبعية والاستبداد نحو نظام ديمقراطي، لذا سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم المفاهيم ذات العلاقة الترابطية من نواحي عديدة مع مفهوم التحول الديمقراطي.

- **الانتقال الديمقراطي**

هو عملية مركبة ومتداخلة الأصعدة، تفترض التحول من حال غير ديمقراطي أو ما قبل ديمقراطي إلى حال ديمقراطي ضمن مسار تتفاعل فيه كل المكونات الأساسية للجماعة الوطنية، اعتمادا على قيادات تمتلك الكفاءة والالتزام والمصداقية لتعبئة ما هو مشترك بين كل الاتجاهات والتيارات والحساسيات والقوى لبلورة مرجعية ديمقراطية جامعة[1].

ويرتبط مفهوم الانتقال الديمقراطي بما يعرف بالمرحلة الانتقالية Transitional Period التي تعني الانتقال من حالة إلى حالة أخرى مغايرة جزئيا أو كليا وفق برنامج مخطط في مدة زمنية متفق عليها، بمعنى التخلص من دعائم الاستبداد وإرساء أسس البناء الديمقراطي، وتعتبر مرحلة حاسمة في تاريخ أي دولة تنتقل إلى الديمقراطية ،لأنه يتعين قطع الطريق على القوى القديمة لإعادة فتح المجال أمام النظام الاستبدالي، وأي مجال للتدخل الخارجي، و يرى **لاري دايموند Diamond Larry** أن هناك مسألتين يجب تحقيقهما في المرحلة الانتقالية[2]:

1. إصلاح القوة الصلبة التي كان يقوم عليها الحكم الاستبدادي، وتتمثل في الأجهزة الأمنية والأجهزة السياسية، ووضع أسس العلاقة مع المؤسسة العسكرية التي يجب أن تكون مؤيدة للديمقراطية بدل الوقوف ضد تحقيقها.

[1]أحمد عبيدات وآخرون،مرجع سابق،ص.136.

[2]نفس المرجع،ص .379.

2. وضع قواعد لعبة جديدة من خلال وضع مجموعة قوانين أساسية تعزز التحول الديمقراطي في ظل سلطة مؤقتة، الذي يمهد لتحقيق ما أطلق عليه **لاري** الديمقراطية المستدامة Sustainable Democracy التي تتمثل في وضع دستور جديد وتحرير منظمات المجتمع المدني، وإقرار تشريعات تعزز التنافسية بين القوى السياسية، وتأكيد حكم القانون.

كما تطرح المرحلة الانتقالية عدة تساؤلات نابعة في الأساس من تعقيدات المرحلة الثورية وحساسيتها البالغة، وفي مقدمة هذه الأسئلة سؤال المشروعية ومشكلة تصادم المشروعات المتنافسة فهناك المشروعية الثورية التي يتمسك بها الثوار الذين ساهموا في إسقاط الاستبداد، وه ي فئات اجتماعية متعددة تشمل كل الطاقات البشرية من شباب ونساء، عمال، نخب، نشطاء الشبكات الاجتماعية، الأحزاب السياسية والنقابات، المجتمع المدني، الإعلام،...وغيرها[1].

حسب **روستو Rustow** الجهات الفاعلة الرئيسية في العملية الانتقالية هي[2]:

- النخب السياسية ، سواء في الحكومة أو المعارضة ، وليس جماعات المصالح، و المنظمات الجماهيرية، والحركات الاجتماعية، أو الطبقات.
- يتم تعريف الجهات الفاعلة عادة من حيث توجهها نحو تغيير النظام: المتشددين، المعتدلين بدلا من المصالح المتجذرة في الهياكل والظروف الاقتصادية أو الأدوار المؤسسية.
- الجهات الفاعلة تتصرف بشكل استراتيجي وتتأثر أعمالها بالتوقعات بشأن سلوك الحلفاء والمنافسين

---

[1]محمد أوجار،"ملاحظات في موضوع الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة"،ورقة عمل مقدمة في : بحوث ومناقشات الندوة العالمية حول التنمية والديمقراطية وإصلاح النظام الإقليمي العربي،ط.1(القاهرة:المنظمة العربية لحقوق الإنسان،الطبعة الأولى،2013)،ص ص.63،64.

[2] Stephan Haggard , Robert R. Kaufman, «The Political Economy of Democratic Transitions», **Comparative Politics**, No. 3,Vol. 29, 1997, p265.

ويعتقد الباحثون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ، إذ يعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام إلى انتكاسات، حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق ، ويرى **ألكسندر باتورو** **baturo alexander** أستاذ العلوم السياسية في كلية ترينيتي دبلن، في دراسة له عن التحول الديمقراطي :«إن الفشل في تحقيق الانتقال السلس للسلطة على مر التاريخ يجلب الخراب للحكومات وحاجة السلطة لتجنب الانهيار يعد عنصرا هاما حتى تبادر إلى كسر الجمود بتشجيع أنماط سياسية جديدة لتطوير النظام السياسي، ما يمكِّن في النهاية من الانتقال السلمي للسلطة» [1].

كما يسبق الانتقال إلى الديمقراطية، عملية التحول الديمقراطي وهي الصيرورة التي تلي حالة الانتقال من نظام الوصاية إلى ترسيخ نظام الحكم الديمقراطي واستقراره، حيث يتم بموجب التحول الديمقراطي نمو وارتقاء الممارسة الديمقراطية من حالتها الإجرائية وحدها الأدنى عند لحظة الانتقال إلى تكريسها كقيمة وثقافة وممارسة عامة ترسخ نظام الحكم الديمقراطي وتطور أداءه نوعيا عبر الزمن ، والتمايز النوعي بين نظم الحكم الديمقراطية من دول إلى أخرى هو تعبير عن انجازات عملية التحول الديمقراطي واستقرار الثقافة الديمقراطية وتطور الممارسة، عندما تصلح الديمقراطية مسارها وفقا لآلياتها باعتبار الشعب مصدر السلطات، حيث يكون الحكم للكثرة من الشعب وليس لفرد أو قلة منه[2].

---

[1] توفيق المديني،مرجع سابق،ص ص.320،321.

[2] علي خليفة الكواري،"عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون "،**مجلة المستقبل العربي** ،العدد. 415. 2013، ص.114.

عرف كل من **غييرمو أودونيل Guillermo O'Donnell** و**فيليب شميتر Philippe Schmitter** الانتقال الديمقراطي أو الفترة الانتقالية بأنها الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، فبعد سقوط أو انقسام النظام الاستبدادي تبدأ بعض الخطوات الناعمة أو كما تعرف بالتفاوض عن طريق اتفاق بين المعارضة والنخبة المهيمنة حول ضرورة إضفاء الشرعية الانتخابية على النظام وفقا لقواعد وإجراءات محددة وينتهي الأمر بسيطرة النخبة السياسية الجديدة على السلطة، لكن تبقى العملية الانتقالية صعبة ومعقدة فمن الصعب تحديد متى بدأ التحول وأي نقطة سينتهي عندها فعلا[1].

وبالتالي هناك عمليتين متزامنتين[2]:

1. عملية تآكل وتفكك النظام الاستبدادي.
2. ظهور مؤسسات ديمقراطية جديدة: تستلزم هذه المرحلة توطيد ثقافة سياسية وديمقراطية تنطوي على عملية التنشئة الاجتماعية التي تسعى إلى تمديد الممارسات والقواعد الديمقراطية لجميع مستويات المجتمع، وكذا الاستقرار في قواعد ومعايير المنافسة الانتخابي ة، وقبول الانتخابات التي تحدد من يحكم في نهاية المطاف ، لكن يبقى احتمال حدوث نتائج مختلفة كالعودة إلى نوع من الحكم الاستبدادي أو ظهور بديل ثوري.

ويقصد أيضا بالانتقال الديمقراطي تلك الصيرورة التاريخية التي تتميز بتحول الس لطة السياسية من التسيير السلطوي بشكل سلمي وتدريجي نحو بناء تجربة جديدة تعتمد منظومة حكم أكثر ديمقراطية، عبر إحداث تغييرات فعلية على مستوى المؤسسات والقوانين والعلاقات بين الحاكمين والم حكومين، وتوسيع فضاءات وتجديد آليات إدارة الحكم وضمان الح قوق والحريات، فالماضي عبارة عن مجموعة قوى اجتماعية واقتصادية وثقافات سياسية ذات مصلحة في الارتداد والمحافظة، كما أن على المستقبل أن يتحول من مجرد رغبة أو إرادة إلى قوة دافعة نحو الديمقراطية وإنجاح التحول ونج احه وفشله مرتبط بموازين القوى التي يعمل قادة الانتقال على تفعيلها(من داخل السلطة ومن داخل المجتمع)[3].

---

[1] Stephen Brown, «Theorising Kenya's Protracted Transition to Democracy», **Journal of Contemporary African Studies**,N. 22, 2004,P.1.

[2] «The democratic transitions in Mexico and Latin America in the late 20th century», **Economía y Sociedad**, N. 16,vol. X, 2005, pp.102,103.

[3] حسن طارق،الشباب،السياسة وقضايا الانتقال الديمقراطي، (الرباط:دار القلم للطباعة والنشروالتوزيع،2007)،ص.33.

ذهب **أوليفيي دابين Olivier Dabine** إلى أن الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي لا يتم عبر طريقة واحدة، وأن هذا الانتقال يتوقف على مجموعة من العوامل التاريخية والوطنية والاقتصادية والدولية: «إن الانتقال من نظام سلطوي شمولي régime autoritaire إلى نظام ديمقراطي لا يسلك طريقا واحدا ووحيدا، إنه يتوقف على جملة عوامل: التاريخ الوطني l'histoire nationale الوضعية الاقتصادية la situation économique والسياق الدولي Le contexte international »[1].

وقد عرف الدكتور **محمد عابد الجابري** الانتقال إلى الديمقراطية بأنه: «الانتقال من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع، ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات، وتتداول فيها السلطة على الأغلبية السياسية ... إلى دولة يقوم كيانها على هذه الأركان الثلاثة » أي أن الانتقال إلى الديمقراطية في أقطار يقوم فيها الحكم على أسس غير ديمقراطية يطرح المشكلة التالية[2]:

- الانتقال من الحكم اللا_ديمقراطي إلى حكم ديمقراطي يفترض أن يتولى الحكام أنفسهم القيام بـعملية الانتقال من خلال التنازل على سلطاتهم وامتيازاتهم(يعتبر استثناء وليس قاعدة)
- إجبارهم بوسيلة من الوسائل على التنازل، ما يتطلب وجود قوات ديمقراطية في المجتمع قادرة على فرض الديمقراطية في الدولة والحفاظ عليها دون قيام نوع آخر من الحكم اللا_ديمقراطي.

- **الإصلاح السياسي**

يعني الإصلاح الانتقال من واقع سلبي قائم إلى وضع جديد أكثر استدامة وبقاء، وقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة في الوطن العربي عن الإصلاح ، وأثيرت مجوعة من الأسئلة حول مضمونه وم ا يشمل من وضع سياسي أو اقتصادي، قضائي، إداري أم اجتماعي، وصولا إلى الإصلاح الشامل، وكذا الوقت الذي تستغرقه هذه العملية وطبيعة إسناده للمبادرات الداخلية أو للضغوطات الخارجية وبالتالي استنساخ نماذج من الخارج[3].

---

[1]عبد السلام طويل،مرجع سابق، ص. 445.

[2]محمد عابد الجابري،"الديمقراطية وحقوق الإنسان"،**كتاب في جريدة**،العدد.95، 2006،ص5.

[3]تيسير عبد الجابر،"متطلبات الإصلاح الاقتصادي"، في :أحمد يوسف أحمد وآخرون،متطلبات الإصلاح في العالم العربي، (عمان:دار الفارس للنشر والتوزيع،2006)،ص. ص. 85،86.

وتكون عملية الإصلاح تالية لعملية التحديث، كونها تسعى لمعالجة ومواجهة بعض الأوضاع السلبية التي قد تنتج عن عملية التحديث، وفي هذا الصدد يمكن التطرق إلى ثلاث حالات[1]:

1. قد تنحرف عملية التحديث بسبب ضغوط الثقافة التقليدية، بينما يسعى التحديث لنشر قيم المساواة والديمقراطية، تعمل الثقافة التقليدية على تأكيد قيم الأبوية المنافية للديمقراطية، هنا يمكن للإصلاح أن يلعب دورا محوريا في إعادة التأكيد على هذه القيم، والعمل على تعميق الوعي بها ، ودعم تبنيها سواء عند النخبة أو بين الجماهير.
2. تدخل الإصلاح لتعديل مسار عملية التحديث، وهنا يسعى الإصلاح بمعناه الشامل لتطوير الآليات التي تهدف إلى تأكيد استقلال التحديث في مختلف الجوانب بدل أن يكون تابعا، فقد تدفع الضغوط الخارجية إلى تآكل الإرادة الوطنية ويصبح تحديثها لا يعبر عن إرادتها.
3. ظهور بعض المشاكل نتيجة استفادة فئات من نتائجه وحرمان فئات أخرى، ما يعتبر كمدخل لتأسيس التوترات الاجتماعية واحتمالية تفجر أحداث العنف، ما يستدعي ضرورة الإصلاح.

من هنا يمكن التطرق لمفهوم الإصلاح السياسي الذي يعني تحول المجتمعات من استبدادية سلطوية(شمولية) إلى مجتمعات ديمقراطية وليبرالية، بمعنى عملية تغيير اجتماعي مخطط تتحقق عبر سلسلة من المراحل والإجراءات، ويمكن رصد خصائص هي[2]:

أولا: عملية مجتمعية تخص المجتمع السياسي كله في الدولة، تخص الحاكمين كما تخص المحكومين ترتبط بالقيم كما ترتبط بالمؤسسات.

ثانيا: تغيير له رؤية إستراتيجية محددة هدفها تحويل الطبيعة الشمولية أو السلطوية للنظم وعملية الحكم ومؤسساتها وآلياتها إلى نظم ديمقراطية (المؤسسات) وليبرالية(القيم والمفاهيم).

ثالثا: تغيير ديمقراطي وليبرالي له خصوصيته المحكومة بأمرين: الخصوصية المحلية أو الذاتية، والعالمية أي عالمية الدعوة الديمقراطية الليبرالية في الوقت الراهن.

---

[1]علي ليلة، "المرصد العربي للإصلاح :المفهوم والأهداف والمنهج "،في:السيد يسين ،محسن يوسف ،تح. مرصد الإصلاح العربي:الإشكاليات والمؤشرات(الإسكندرية:مكتبة الإسكندرية،2006)،ص. ص .24،25.

[2]السعيد إدريس،"الإصلاح السياسي في الوطن العربي:المفهوم،المرتكزات،المؤشرات"،في: يسين،محسن يوسف،تح.مرصد الإصلاح العربي:الإشكاليات والمؤشرات(الإسكندرية:مكتبة الإسكندرية،2006)،ص.47.

وتبرز العلاقة بين التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي من خلال قاعدة أساسية دونها رائد الحركة الإصلاحية العربية **عبد الرحمن الكواكبي** تحوي:« أنه يجب قبل مقاومة الاستبداد، تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد، فمعرفة الغاية ولو إجمالا، شرط طبيعي للإقدام على كل عمل، وهو ما يمكن التعبير عنه "بالرؤية الإستراتيجية للإصلاح "» فجوهر العلاقة يكمن في مجموع آليات وإستراتيجيات الإصلاح التي تشمل مواجهة القيود والتحديات التي يتعرض لها مسار التحول إلى الديمقراطية، كونها عملية مركبة تمزج بين التحول من مجتمعات شمولية وسلطوية إلى مجتمعات ديم قراطية وليبرالية وبين السعي لتحقيق "الحكم الصالح " في إطار عملية تحديثية شاملة لنقل المجتمعات من التخلف إلى آفاق الحداثة[1].

ويمكن اعتبار الحكم الصالح كآلية أساسية لتسهيل عملية الترسيخ الديمقراطي من خلال إدارة شؤون المجتمع، وفق ثلاث أبعاد مترابطة هي[2]:

أ. البعد السياسي: المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

ب. البعد التقني: المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها.

ت. البعد الاقتصادي- الاجتماعي : المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيو يته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومدى تأثيرها في المواطنين.

[1]نفس المرجع:ص.66.

[2]نفس المرجع،ص.67.

- **التنمية السياسية**

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني **آدم سميث** في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، إذ برز بداية في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، ثم انتقل إلى حقل علم السياسة منذ ستينات القرن العشرين، وظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية اتجاه الديمقراطية، ثم تطور لاحقا ليشمل العديد من الحقول المعرفية(الثقافة، التنمية الاجتماعية) ثم برز مفهوم التنمية المستدامة خلال مؤتمر ستوكهولم في 1972 حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة، والذي يعني تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة دون أن يؤثر التطور في أي نظام من الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا [1].

تعددت تعريفات التنمية ، فهناك مفاهيم أكثر شمولية تداخلت مع الجوانب البشرية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية لعملية التنمية ، وما يدخل في إطار الجهود النقدية للسياسات ا لرأسمالية في المجتمعات الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، ويبرز ذلك من خلال ما تطرق له **موريس كلارك Maurice Clark** في كتابه "المفكر الأحمر" عام **1923** إذ أكد على:«ضرورة البحث عن آليات وسياسات مقنعة لموازاة التوجه نحو صيانة أد وات الإنتاج المادية الرأسمالية، بالتوجه لصيانة الأدوات البشرية لذلك الإنتاج، وما أسسه ذلك الجهد من تصاعد للدعوات المؤطرة لظاهرة التمكين الاقتصادي بحيث تشمل مفرداته كل دواعي البناء التنموي»[2].

---

[1] عياد محمد سمير،إشكالية العلاقة بين التنمية والتحول السياسي،في مجموعة من الباحثين،التحولات السياسية وإشكالية التنمية،تحرير:محمد عربي،سفيان فوكة،مثري مرسي،ط1،الجزائر:ابن النديم للنشر والتوزيع،2014،ص ص.16-17.

[2] كاظم علي مهدي،التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003،مجلة دراسات دولية،العدد 56،جامعة بغداد،2013،ص.ص 119-120.

كما تتحقق التنمية عن طريق الديمقراطية استنادا إلى رأي الاقتصادي الهندي **أمارتيا سن Sen Amartya**: «بأنه من الخطأ التساؤل ما إذا كان بلد ما على استعداد للديمقراطية، فواقع الأمر أن البلد يصبح مستعدا بفضل الديمقراطية » أي يمكن اعتبار الديمقراطية شرط أساسي لتحقيق التنمية وليس العكس[1].

وعلى النقيض هناك رأي يقول بأن التنمية شرط لتحقيق الديمقراطية كما اعتبره **سيمور مارتن لبست Seymour Martin Lipset** : « كلما ازدادت الدولة ثراء، ازدادت فرص دعمها للديمقراطية » وهذا ما تجسد في دراسة توصل إليها **آدم برزيورسكي Adam Przeworski** وزملاؤه إلى وجود علاقة بين مستوى التنمية وإمكانية دعم الديمقراطية خلال الفترة الممتدة بين **1950-1990** أنه كلما تقدم بلد ما خطوة إلى الأمام على مستوى التطور الا قتصادي ارتفعت نسبة متوسط العمر المتوقع لنظام ديمقراطي ما، ففي بعض البلدان ذات الدخل المتوسط العالي لا تنهار الديمقراطية أبدا، في حين أن الديمقراطية في البلدان الأكثر فقرا معرضة إلى الموت المحتوم بنسبة 12% في أي عام معين، حيث أن متوسط عمرها المتوقع لا يتعدى ثماني سنوات، لكن يبقى هذا مجرد ر أي ولا يمكن اعتبار الديمقراطية الصفة الثقافية المميزة للدول الغنية في العالم الغني فقط[2].

- **العدالة الانتقالية**

ظهر مصطلح العدالة الانتقالية في فترة ما بعد الحرب الباردة، في إطار التحولات من الاستبداد إلى الأنظمة الديمقراطية، وهي مجموع الآليات التي تنص على توفير المساءلة والتعويض عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، في إطار معالجة انتهاكات الماضي، ومنع وقوعها في المستقبل، وغالبا ما تنطوي على خيارات صعبة بين العقاب punishment والغفران forgiveness والمساءلة accountability والمصالحة reconciliation[3].

---

[1] بدون مؤلف،خارطة طريق،الديمقراطية والتجديد في العالم العربي، اجتماع المائدة المستديرة،مقر اليونسكو، 2011،ص18.

[2] لاري دايموند،روح الديمقراطية:الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة،تر:عبد النور الخراقي، (بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2014)،ص.50.

[3] Ana cutter patel,pablo greiff,lars waldorf,disarming the past :transitional justice and excombatants(new york :social science research council,2009),p.22.

ويمكن تحديد العلاقة بين العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي وفق معنيين هما[1]:

الأول: عمليات الديمقراطية

الثاني: المرحلة الانتقالية للحكومة من حكومة غير ديمقراطية إلى مختلف أشكال تقاسم السلطة والحكم والمساءلة العامة في أنظمة حكم جديدة.

ويميل مصطلح التحول الديمقراطي في الحالتين إلى معنى العملية، وهو من ثم سلسلة من التطورات التي تقوم بصدد تصفية تركة أنظمة الحكم الشمولية والانتقال إلى دولة سيادة القانون وخدمة قضية العدالة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثل الحق في الحصول على كل الضمانات القانونية ، إذ يعتبر مضمون التحول الديمقراطي نسبيا بالضرورة، يتوقف على السياق خاصة فيما يتعلق بقضية المحاسبة وتحديد المسؤوليات عن التجاوزات التي ارتكبتها أنظمة حكم سابقة[2].

- **الحكم الديمقراطي الصالح**

يعكس مفهوم الحكم حالة وقوة العلاقات داخل المجتمع الواحد والأساليب التي يندرج في إطارها مفهوم توزيع السلطة وإدارة الموارد بكفاءة خدمة للصالح العام، فالانتقال من حالة الفوضى والاضطراب إلى الوئام والمصالحة ومن اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق، ومن نظام الحزب الواحد إلى الت عددية الحزبية يعبر عن مرحلة يسري فيها نمط من الحكم الذي يكون بالأساس ديمقراطيا رشيدا أو استبداديا تسلطيا، إلا أن الحكم الديمقراطي يعبر عن حكم القانون والمساواة وتعزيز مفهوم المشاركة ، كما يعتمد البناء الديمقراطي الناجح على الحكم الديمقراطي الصالح الذي يشمل التقاليد والمؤسسات والإجراءات التي تحدد كيفية صنع قرارات الحكومة بصفة يومية، و وضع حد للم مارسات التعسفية للجهات التسلطية مع القضاء على اللا_مساواة والتمييز بين مختلف الجماعات الإثنية، الدينية... وغيرها[3] .

---

[1]موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية،ناظم عبد الواحد الجاسور،ط.2(بيروت:دار النهضة العربية،2011)،ص.623.

[2]نفس المرجع.

[3]مالكي توفيق،"دور الحكم الديمقراطي في تعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان "، **مجلة القانون،المجتمع والسلطة** ،عدد خاص،2012،ص ص.45-49.

وقد اعتبر **أرسطو** الديمقراطية أحد أشكال الحكم الصالح، طالما أنها ح كومة لا تعنى بصالح المجتمع ككل، إنما تقصر عنايتها على الفقراء، وقد يكون حكم الكثرة شكلا صالحا من الحكم شريطة أن يكون عمل الحكومة موجها لخدمة الخير العام، لكن لم يسمي هذا الشكل من الحكم ديمقراطية بل أطلق عليها "بوليتيا politeia" أو الحكم الدستوري، وتتميز بوليتيا عن الديمقراطية ببنية مؤسسية مختلفة وأكثر تعقيدا، إذ ليس الغرض من هذه البنية تقوية إرادة فئة على أخرى، إنما هدفها توزيع السلطات والمسؤوليات والمهارات، وتستدعي أيضا مدى واسعا من التأييد والولاء[1].

إذا مفتاح الانتقال الناجح المستديم إلى الديمقراطية هو الحكم الديمقراطي الصالح، أي المؤسسات الرئيسية القابلة للمحاسبة والمساءلة، لأن هذه المؤسسات تلزم القادة باستشارة ال مواطنين وأخذ مصلحتهم في الاعتبار، إذ يتم استخدام الموارد العامة للتمسك بالحريات السياسية والمدنية الاقتصادية الأساسية وتوفير السلع العامة الضرورية للنمو، ففهم الأسس اللازمة من أجل ال تنفيذ الصادق لوعود الحكم الديمقراطي الصالح هو الحد الفاصل بين النجاح والفشل في التحول إلى الديمقراطية[2].

كما يعرفه البنك الدولي بأنه : "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من أجل الصالح العام"، ويشمل هذا التعريف[3]:

- عملية اختيار القائمين على السلطة، ورصدهم واستبدالهم
- قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية

---

[1] جون دن،مرجع سابق،ص. 57.

[2] جون سوليفان،الحكم الديمقراطي الصالح:المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي(القاهرة:مركز المشروعات الدولية الخاصة،2004)،ص.3.

[3] نفس المرجع،ص 5.

المبحث الثاني:المقاربات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي

أشار العديد من المنظرين أمثال: أودونيل، شميتر، وايتهيد، بريجيفورسكي، هنتنغتون، إلى تأثير عملية الانتقال الديمقراطي على التنمية المستقبلية للديمقراطية من خلال العديد من العوامل أبرزها :الاقتصاد، الثقافة، البنية الاجتماعية والتي ترتبط بظهور الديمقراطية وت بين مدى نجاح عملية الانتقال إليها، ولعل أبرز ما يوضح هذه المسألة هو تفسير العلاقة بين طرفين رئيسيين في هذه المرحلة وهما: المتشددين والإصلاحيين في النظام الاستبدادي السابق وكذا المعتدلين والراديكاليين في المعارضة[1].

إذ يريد المتشددين التمسك بالسلطة في حين نجد أن الإصلاحيين على استعداد للتفاوض مع المعارضة من أجل الحفاظ على سلطتهم في مواجهة تغير الظروف الناجمة عن الضغوط الخارجية، وإلى جانب المعارضة هناك الراديكاليين الذين يريدون استبدال فوري للنظام الاستبدادي القائم، والمعتدلين الذين على استعداد للتفاوض حفاظا على الانتقال السلمي للسلطة[2].

ارتبطت دراسة التحول الديمقراطي بأطر نظرية متنوعة، حيث يمكن التمييز بين عدة مقاربات هي:

المطلب الأول: المقاربة التحديثية

يرى عالم التاريخ **سيريل بلاك Cyril Black** أن المجتمع الحديث نتج عن تكيف المؤسسات التي تطورت تاريخيا مع الوظائف المتغيرة، فعكست زيادة لا مثيل لها في معرفة الإنسان بسبب الثورة العلمية التي مكنته من السيطرة على بيئته، وكما ذكر **مانفرد هالبرن Manfred Halpern** أن التحديث يتضمن تحولات في جميع الأنظمة التي يستعين بها الإنسان في تنظيم مجتمعه سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وفكريا ودينيا ونفسيا"[3].

---

[1] John T. Ishiyama, Comparative Politics : Principles of Democracy and Democratization (Oxford, 2012),p140.
[2] Ibid.

[3] ثناء فؤاد عبد الله،آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1997)،ص206.

كما ترتبط عملية التحديث بالتعبئة الاجتماعية التي تمكننا حسب **كارل دوتش karl deutsch** من معرفة التغيير الذي تمر به جماعة من الناس في المناطق التي تشهد مراحل انتقالية من الحياة التقليدية إلى الحياة الحديثة، ومنه يمكن تعريف التعبئة الاجتماعية وفق **دوتش** بأنها :«العملية التي يتم من خلالها تداعي مجموعة أساسية من الارتباطات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التقليدية وانهيارها، ويصبح الأفراد بعدها جاهزين لاستيعاب أنماط جديدة من التنشئة والسلوك»[1].

والتحديث عملية ثورية من جهة نتيجة التناقض بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث، ومن جهة أخرى هي عملية معقدة إذ تتضمن تغيير جميع الأبعاد المتعلقة بالفكر والسلوك، وتقوم نظرية الحداثة على مدرستين أساسيتين هما[2]:

1. **المدرسة الماركسية** : التي تقوم على أن الاقتصاد والسياسة والثقافة تربطهم بنية واحدة يحتل فيها الاقتصاد الأولوية، فهو الذي يحدد الطابع الثقافي والنظام السياسي للمجتمع.
2. **المدرسة الفيبرية** : التي تؤكد على أولوية الثقافة كعنصر يحدد العناصر الأخرى الاقتصادية والسياسية.

ويمثل الانتقال الديمقراطي أحد الجوانب التي تقوم عليها نظرية التحديث فالتقسيم الثنائي للمجتمعات تقليدي_حديث يقوم على التصور الفيبري للمجتمع التقليدي بوصفه مجتمع ما ق بل الصناعة أو ما قبل العقلانية أو مجتمع ما قبل الدولة، وقد تعرضت نظرية التحديث لعدة انتقادات خاصة فيما يتعلق بتصورها الخطي لعملية التحديث، إذ وجه **صامويل هنتنغتون** نقده في النصف الثاني من الستينات خاصة تجاه الاضطراب الذي ظهر خلال عملية التحديث في مقابل الفهم المعياري للاستقرار السياسي، وعدم الالتفات لجوانب الصراع، وينظر للتنمية السياسية بوصفها عملية نمو في كفاءة المؤسسات، بحيث تكون قادرة على التعامل مع مقتضيات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية[3].

---

[1] نفس المرجع،ص ص.206-208.

[2] ريتشارد هيجوت،نظرية التنمية السياسية،ترجمة:حمدي عبد الرحمن،ومحمد عبد الحميد، (عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية،2001)،ص184-186.

[3] ريتشارد هيجوت،ص ص. 47،48.

وهناك جانبان من النقد[1]:

1 –نظرية التحديث خلال الستينات لم تأخذ في اع تبارها أن مشكلات التنمية تحتاج إلى تضافر العديد من التخصصات، واتجه العديد من علماء الاجتماع والسياسة إلى التحليل اللا _تاريخي وميلهم لتجاهل علم الاقتصاد كمتغير أساسي في قضية التنمية، إذ وقعوا تحت إغراء تشبيه **والت روستو Walt Rostow** للاقتصاد المتخلف بوصفه أشبه بطائرة تستعد للإقلاع والذي يقدم مبررا للنزعة التاريخية غير المترابطة والتي ميزت الدراسات التي تهتم بالعامل الاجتماعي في النمو الاقتصادي.

2 –العجز عن تفسير النمو المطرد للفجوة بين الأقطار الصناعية المتقدمة في الغرب وغالبية الدول الجديدة من بلدان العالم الثالث (الفشل في فهم التوزيع غير المتكافئ للثروة بين من يملكون ومن لا يملكون).

المطلب الثاني: المقاربة البنيوية

اهتمت النظرية البنيوية بالبنى الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع وبعلاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى، إذ يرى **بارينجتون مور Barrington Moore** أن الديمقراطية تطورت انطلاقا من صراع طويل الأمد، وتعود إلى المجتمع الإقطاعي، الذي ارتبط بفكرة مقاومة سلطة غير عادلة، أما الديمقراطية الحديثة فقد ارتبطت بالاعتراف بسيطرة الملك مقابل الاعتراف بوجود فضاء مستقل للنبلاء (مجموعات أو أشخاص من سلطة الملك)، فثورة النبلاء واستقلاليتهم من الملكية لا يكفي للوصول إلى الديمقراطية، إذ لابد من وجود طبقة مستقلة من سكان المدن تشكل العنصر الضروري لتطور الد يمقراطية البرلمانية، استنادا على أطروحته الأساسية "لا ديمقراطية دون برجوازية"[2]

---

[1] نفس المرجع،ص51.

[2] جوني عاصي،نظريات الانتقال إلى الديمقراطية:إعادة النظر في براديغم التحول ،(فلسطين:المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،2006)،ص .44.

كما رأى **مور** في كتابه "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية "، أن التقدم يتطلب باستمرار قدرا كبيرا من المعاناة البشرية، فحسب اعتقاده أن الذين يحتفون بالديمقراطية قد يخفون النتائج غير المفرحة التي يمكن تجنبها أو حتى التخفيف منها في حال توضيحها، وهذا حسب قوله : «في ظل البحث المتأني أنه ليس هناك نظام سياسي، يتضح في نهاية الأمر أنه يهذب ويقوّم[1]».

وتعبر البرجوازية حسب **مور** عن القوة الدافعة باتجاه الديمقرا طية، فالطبقة التجارية لها تأثير غير مباشر على توجهات الطبقات العليا الفلاحية التي بدورها تحدد النتائج السياسية، بالإضافة إلى النظام الزراعي القمعي الذي يوفر أرضية ملائمة لتطور الديمقراطية، ففي البداية قد تتعارض الزراعة القمعية مع مصالح السلطة المركزية لكنها قد تتحد معها بهدف كسب الدعم السياسي لها ، وتكمن النقطة الأساسية باهتمامه بالعلاقة بين المرحلة التاريخية التي دخ لت فيها الدولة الحداثة وتطور الديمقراطية السياسية فاختيار بلد ما لوسائل تحديث معينة لابد أن تكون لها أبعاد على مشكلة التحديث في البلدان الأخرى[2].

توسع التنمية الاقتصادية الطبقة المتوسطة وترفع من مستويات التعليم والإعلام بين عامة الناس وبعد تحقيق بلد ما معدلا متوسطا من التنمية يتقلص التباعد الاجتماعي والاستقطاب السياسي بين الطبقات ويرى **لبسيت** أنه قبل الازدهار الديمقراطي للموجة الثالثة، كان ذلك عاملا حاسما لجعل الديمقراطية أمرا ممكنا : "إن التنمية الاقتصادية بتحقيقها إنتاج دخل مرتفع، وأمن اقتصادي أكبر وتعليم عال واسع، فهي تحدد على نحو واسع شكل الصراع الطبقي من خلال السماح لمن هم في الطبقات الدنيا بتطوير مواقف على المدى البعيد ووجهات نظر سياسية أكثر تعقيدا ومتدرجة".[3]

---

[1] بارينجتون مور، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية :اللورد والفلاح في صنع العالم ،تر :أحمد محمود،ط.1(بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2008)،ص12..

[2] جوني عاصي،مرجع سابق،ص.45.

[3] لاري دايموند، مرجع سابق،ص.156.

وقد أوضح **كارل بوا** أستاذ العلوم السياسية في جامعة برينستون أن هذه ليست مجرد نظرية وكلما تطورت البلدان، كلما كان توزيع الدخل أكثر عدلا ما يقلص من خطر الضرائب المفرطة والصراع الطبقي الحاد ويمكن الأغنياء من التخلي عن الحكم الشمولي والأقل ثراء من الصبر على التغيير، فالمزيد من المساواة يرفع من فرص الانتقال الديمقراطي[1].

المطلب الثالث: المقاربة الانتقالية

ظهرت مع الانهيار المفاجئ للعديد من الأنظمة الاستبدادية في أمريكا اللاتينية في أواخر 1970 ورغم الاعتراف بأهمية العوامل الهيكلية مثل التقسيم الطبقي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي على المدى الطويل، يؤكد العلماء على أن هذه القضايا أصبحت أقل أهمية في حالة الانتقال من الحكم الاستبدادي والافتراض الأساسي هو أن النظام خلال التحولات والتغيير السريع من المحتمل أن تكون فيه الطبقات والقطاعات والمؤسسات والجماعات الأخرى منقسمة ومترددة حول المصالح والمثل العليا، أي تكون غير قادرة على العمل الجماعي المتماسك، فسلوك الأفراد والجماعات خلا ل تغيير النظام لا يمكن استنتاجه من العوامل الهيكلية[2].

يركز هذا الاتجاه على دور الفاعلين السياسيين وكذا على الحسابات السياسية القصيرة المدى، إذ حاول مجموعة من الدارسين بناء مفاهيم جديدة تتمثل خصوصا ف ي مفهوم كل من : **المتشددين** **Hardliners** والذي يعبر: «عن الجهات الفاعلة داخل النظام، التي تعتقد بأن استمرار الحكم الاستبدادي هو ممكن ومرغوب فيه »، وكذا مفهوم **الإصلاحيين** **Softliners** أو دعاة التحرير والذي يشير إلى:«الجهات الفاعلة داخل النظام، التي عادة ما تشغل مناصب مهمة، وتضطر في المستقبل للاستفادة من أحد أشكال الشرعية الانتخابية، فالنظام لا يمكن أن ينتظر طويلا قبل إعادة تقديم بعض الحريات » وعلى هذا الأساس يرى **آدم برزورسكي** **Adam Przeworski** أن لكل مجموعة من الجهات الفاعلة ترتيب للبدائل الخمسة التالية[3]:

---

[1] نفس المرجع،ص ص.157،156.

[2] Lise Storm, Democratization in Morocco: The political elite and struggles for power in the post-independence state (New York: Routledge,2007),p9.

[3] Ibid,pp.9-11.

1. الوضع أو الحالة الدكتاتورية: يبقى النظام نفسه.
2. توسيع الدكتاتورية: تدرج المزيد من الجهات الفاعلة في النظام.
3. تضييق الدكتاتورية: طرد واحد أو أكثر من الجهات الفاعلة في النظام إلى معسكر المعارضة.
4. التمرد: تمرد المجتمع المدني أو المعارضة(حمل السلاح).
5. الانتقال (انتقال النظام): يتغير شكل النظام ويصبح ديمقراطي، ينص على جميع مبادئ الديمقراطية.

ومن بين الافتراضات الأساسية للمدرسة، كما وضعها المفكرين أصحاب التوجه الانتقالي **أودونيل** و**شميتر**:"ما إذا كان الانتقال من الحكم الاستبدادي يتم تحديده أو لا يمكن تحديده، من خلال القوة أو من خلال العلاقة بين المتشددين والإصلاحيين"، إذ يمكن إرجاع بداية عملية التحول الديمقراطي إلى اللحظة التي يعلن فيها الحكام المستبدين عزمهم على توسيع كبير في مجال الحقوق الفردية والجماعية، وفي نفس السياق يؤكد **برزورسكي**: "أن عملية الانتقال الديمقراطي تحدث كنتيجة لإجراءات تتخذها الجهات الفاعلة كما تخضع إلى مجموعة من الأوضاع الإستراتيجية نتيجة وجود قوى سياسية تتنازع من أجل مصالح معينة[1].

أي تكون الديمقراطية نتيجة الانقسامات داخل النظام الاستبدادي من جهة ، ونتيجة الانشقاقات داخل منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، فالتحول الديمقراطي عملية عناصرها من فوق (انشقاقات داخل النظام)، ومن أسفل (التعبئة الشعبية)، وبغض النظر عما إذا أثيرت العملية من فوق أو من تحت فالمنطق الداخلي للعملية هو نفسه، والفرق الوحيد هو سرعة التغيير، الذي يكون أسرع في العمليات التي تبدؤها التعبئة الشعبية[2].

[1] Ibid,p p.9,10.
[2] Ibid,p.10.

يرى **دانكوارت روستو Dankwart Rostow** أن كل دولة تستطيع التحول إلى الديمقراطية مهما كانت ظروفها الاقتصادية، الاجتماعية أو ثقافتها السياسية فانتقال الولاء من نظام دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي لا يتطلب ظروف استثنائية مواتية، إذ يمكن أن يتم من خلال اتفاق بين النخب السياسية فعملية التحول الديمقراط ي عبارة عن دينامية سياسية _تاريخية تهتم بالصراع السياسي ، تمتد مراحلها من صراع مستمر ومفتوح لجميع الإمكانيات إلى اتفاق بين النخب السياسية، ومن ثم إلى فترة اعتياد ديمقراطي، وتقف وراء هذه الدينامية التاريخية عناصر نشطة من النخب السياسية ، فالديمقراطية هي نتاج مبادرات فاعلين أفراد[1].

المبحث الثالث:مراحل التحول الديمقراطي، أنماطه وعوامله

تعتبر عملية التحول الديمقراطي مسارا معقدا تتحكم فيه عوامل داخلية و خارجية تحدد طبيعة المراحل التي تخوضها هذه العملية وما تشهده الدول المعنية من تطورات على الصعيدين الداخلي والخارجي من أجل الانتقال من الاستبداد نحو الديمقراطية، والتي تتبع عدة أنماط تحدد توجهات الجهات الفاعلة المؤثرة في مستقبل الديمقراطية بعديد البلدان التي تشهد مرحلة انتقالية تمخضت عن تغييرات عديدة سواء بطابع سلمي أو عنيف، لذا سنحاول تتبع أهم مراحل التحول الديمقراطي وكذا مجموع الأنماط والعوامل المؤثرة في هذه العملية.

المطلب الأول: مراحل التحول الديمقراطي

تتضمن عملية التحول الديمقراطي مجموعة من المراحل تبدأ بزوال النظم السلطوية وظهور ديمقراطيات حديثة، ثم ترسيخ هذه النظم الديمقراطية الحديثة، لذا يرى بعض الدارسين أن عملية التحول الديمقراطي تمر بثلاث مراحل هي[2]:

---

[1] جوني عاصي،مرجع سابق،ص ص.54،55.

[2] شادية فتحي إبراهيم عبد الله،مرجع سابق،ص ص. 28–30.

1. **مرحلة التحول إلى الليبرالية Liberalization:** تشير إلى التأكيد على حقوق الأفراد والجماعات من تعسف السلطة السياسية وانتهاكها المحتمل للشرعية داخل النظام السلطوي، فالليبرالية جزء من الديمقراطية إذ يمكن أن تساعد في دعمها من خلال استيعاب المطالب من أسفل.
2. **مرحلة التحول إلى الديمقراطية** : تتجاوز الليبرالية إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة، وإقرار المبادئ الأساسية للديمقراطية في إطار مؤسسي ديمقراطي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية Democratic Transition عملية معقدة، تشير إلى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية، وتتأثر بعدة مؤثرات أ همها: مستوى التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، طبيعة الثقافة السياسية ووجود بيئة دولية مناسبة للتحول.

وبالعكس هناك من يطلق عليها مرحلة الانتقال الديمقراطي، والتي يمكن تحديدها من خلال طريقتين متكاملتين فيما بينهما[1]:

الأولى : تشير إلى التحول من نمط من التنظيم السياسي غير الديمقراطي التسلطي إلى نمط آخر ديمقراطي، أو في طريقه إلى الدمقرطة أي حصول تغيير في طبيعة النظام ذاته في انتظار لحظة الديمقراطية، باعتبارها نظاما راسخا في الأفكار والممارسات والمؤسسات.

الثانية: يمثل الانتقال الديمقراطي طورا وسطا يؤشر إلى القطع مع نظام سلطوي لتبني قواعد نظام يسير نحو الديمقراطية، ويقع بين الطور التحضيري الذي يصادف بداية صيرورة الانفتاح وطور الترسيخ الديمقراطي كنمط من الحكم مقبول من طرف الحاكمين والمحكومين، فالتحول من نظام إلى آخر يفتر ض التخلي عن قواعد قديمة تسلطية وبروز فاعلين جدد يضعون عقدا اجتماعيا وسياسيا يستجيب لمقتضيات ومعايير الديمقراطية، لذا فالانتقال في هذه المرحلة ليس مسارا مرسوما خطيا يؤدي إلى الديمقراطية باعتبارها نظاما مقبولا من الجميع، إذ لا يمكن تعميم التجارب الديمقراطية فالفاعلين الذين صنعوا الانتقال تختلف مرجعياتهم وثقافاتهم وأساليب تدخلهم في السياسة والمؤسسات.

---

[1] أحمد عبيدات وآخرون،مرجع سابق،ص.137.

ومنه يعتبر الانتقال الديمقراطي مرحلة من مراحل التحول يتسم بتنوع أشكاله ، وفي إطار هذه المرحلة يتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق س لمية تنتهي بوضع دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، إذ يعيد مفهوم الانتقال الديمقراطي النظر في مفهوم الثورة بوصفه تعيينا نظريا لمنهج التغيير وأدواته الوظيفية كما يمثل قطيعة مع إستراتيجية الثورة في أساليبها ومنهجها واستمرارية لها في مضمونها الاجتماعي وا لسياسي، بوصفها تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي والاجتماعي[1].

3. **مرحلة ترسيخ الديمقراطية** : هي عملية يتم من خلالها تحويل كل مظاهر وترتيبات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية إلى مؤسسا ت سياسية معترف بها ، أي أنها مرادف للاستقرار والمؤسسية في ظل مشاركة فعالة من قبل المواطنين ، فحسب **شميتر** تعزيز الديمقراطية عملية معقدة باعتبارها أهم مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي ، إذ تطرح مشاكل مختلفة على الفاعلين السياسيين، وتتضمن تحول في الفاعلين والسلوكيات والعمليات وربما القيم والموارد، ما قد يؤدي لاضطرابات داخل النظام السياسي، ومخاطر الارتداد أو الرجوع مرة أخرى إلى النظام السلطوي[2].

لذا يتعين في عملية التحول التفكيك التدريجي للبنيات التسلطية وإرجاع مؤسسات الدولة إلى حجمها المعقول الذي يفيد خدمتها للمصلحة العامة واستجابتها للإرادة الجماعية، فمهما كانت الأطر الدستورية التي تؤسس للانتقال ثم للديمقراطية الموطدة وكيفما كانت الإصلاحات السياسية التي يمكن إدخالها على بنيات الاستبداد ومهما صدقت إرادة الفاعلين فإن الانتقال إلى الديمقراطية وترسيخها لا ينبغي حصره في التدخل على المستويات السياسية فقط ، وإنما يجب النظر في حركية المجتمع والعوامل ا لثقافية نتيجة لقوتها وتداعياتها، إذ لا يتعلق الأمر هنا بمسار خطي و تعاقب بسيط للأطوار ، فمستوى وكفاءة الفاعلين

---

[1] مصطفى بلعور ،**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية:دراسة حالة النظام السياسي الجزائري1988-2008**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام،2009-2010)،ص ص.30،29.

[2] شادية فتحي إبراهيم عبد الله،مرجع سابق،ص.30.

السياسيين والاجتماعيين يحدد وتيرة التحول إلى الديمقراطية وهذا ما لاحظه الباحثون منذ السبعينات في إطار ما عرف "بعلم الانتقال La Transitologie [1].

وعرف كل من **نيكولاس فان دي وال** **Nicholas van de Walle** و **ميشال براتون** **Michael Bratton** توطيد الديمقراطية بأنه:«إضفاء الطابع المؤسسي على مجموع الممارسات الديمقراطية، ويتم استكمال هذه العملية عند قبول كل من المواطن والطبقة السياسية على حد سواء بالممارسات الديمقراطية باعتبارها السبيل الوحيد لحل الصراع»[2].

وتعزيز الديمقراطية مرتبط بثلاثة شروط أساسية[3]:

أولا: سيادة القانون واحترام مجموع القواعد الديمقراطية من طرف الجماهير والنخب ومختلف الجهات الفاعلة والمؤثرة، والعمل على تحقيق الهدف المشترك والمتمثل في عدم تسهيل العودة إلى الاستبداد من خلال المنافسة السياسية واحترام قواعد اللعبة السياسية لضمان الاستقرار، وهنا يظهر سلوك الفاعلين السياسيين كشرط حاسم للتحول نحو الديمقراطية من خلال تأييد الجهات الفاعلة في النظام لجم يع الممارسات الديمقراطية.

ثانيا: يجري اتخاذ القرار السياسي وفق إجراءات مشروعة (عدالة ونزاهة الإجراءات).

ثالثا : يتم النظر إلى النظام الديمقراطي كأفضل أشكال الحكم وكآ خر بديل محتمل للحكومة من طرف مختلف الفئات سواء من طرف الشعب أو الناشطين والقادة السياسيين.

ويرى **شميتر** بأن هذه المرحة تطرح مشكلة على الجهات الفاعلة السياسية، إذ تنطوي على فاعلين جدد قواعد جديدة، عمليات جديدة وربما قيم وموارد جديدة، م ا يجعل الحسابات مختلفة وقد يقلل من أهمية الفاعلين الذين لعبوا سابقا دورا مركزيا[4].

---

[1]أحمد عبيدات وآخرون،مرجع سابق،ص ص.138-140.

[2] Jeff Haynes, Democracy and Political Change in the ‘Third World(London : Routledge, 2001),p.11.

[3] Ibid,pp.11,12.

[4] Geoffrey Pridham, Securing Democracy : Political Parties and Democratic Consolidation in Southern Europe(London : Routledge , 1990) ,p.13.

يرى **هانز يورغن بوهل Hans-Jürgen Puhle** **أن** ترسيخ الديمقراطية عملية معقدة ذات أبعاد مؤسسية تتدخل فيها العديد من الجهات الفاعلة (السلوك والمواقف)، تتداخل مع المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية (بعد الانتخابات التأسيسية)، تفضي إلى الاستقرار الديمقراطي ، والسؤال الذي يمكن طرحه هنا كيف يمكننا تحديد ترسيخ الديمقراطية؟ إذ أثارت هذه القضية الكثير من الجدل بين ما يعرف بالمتطرفين والمعتدلين، حيث يمكن الحديث عن نظام ديمقراطي عندما يتم احترام قواعد اللعبة الديمقراطية من قبل الجماعات السياسية، أو عندما تكون الديمقراطية كما وصفها **برجيفورسكي** " اللعبة الوحيدة في المدينة" [1].

كما تعتمد عملية الترسيخ الديمقراطي على ما يعرف بالبناء العقلاني للدولة الديمقراطية من خلال اعتماد قواعد موحدة للعبة السياسية لتحقيق التوازن المستقر، وذلك يكون بالالتزام الدائم بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في إطار تنافسي ، وبعيدا عن الاحتكار السياسي (الديمقراطية كنتيجة مرغوب فيها) والتحول الديمقراطي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية طويلة من البناء الاجتماعي، وإذا نظرنا إليه باعتباره مسار معقد ومفهوم متنازع حول طبيعته يغيب عنه الإجماع ويشهد عدة نقاشات فهو عملية غير مستقرة، يمكن أن تشهد حالة من الشك وعدم الانتظام وتخضع للانتكاسات[2].

ويشرح الجدول أدناه(جدول رقم 01) مجموع المؤشرات الخاصة بترسيخ الديمقراطية، التي أشار إليها **لاري دياموند Larry Diamond** في كتابه "تطور الديمقراطية : نحو التوحيد"، والملاحظ هنا هو اعتبار التوحيد عملية تتأصل بموجبها المؤسسات والممارسات الديمقراطية في الثقافة السياسية، أي تصبح الممارسات الديمقراطية جزء من الحق والنظام الطبيعي، رغم ذلك لا يمكن اعتبار التوحيد عملية سياسية بحتة، فعملية الترسيخ الديمقراطي تستوجب التغيير الاجتماعي والاقتصادي ، بمعنى التغيير الجذري الشامل (جميع المجالات) كما لا يمكن توقع مرور جميع الدول بهذه المراحل، وأن ينتهي بها الأمر إلى تحقيق الديمقراطيات الموحدة[3].

[1] Hans-Jürgen Puhle,op.cit,p4.

[2] Laurence Whitehead, Democratization : Theory and Experience (New York : Oxford University Press Inc, 2002),pp.27-30 .

[3] Georg Sørensen, Democracy and Democratization: Processes and Prospects in a Changing World, Third Edition, Published by Westview Press, 2008,p53.

جدول رقم 01: مؤشرات ترسيخ الديمقراطية

المستوى	المعايير والمعتقدات	السلوك
النخبة	**أهم قادة الرأي:** جميع القادة الرئيسيين في الحكومة والأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية،المثقفون، الذين يؤمنون بشرعية الديمقراطية ويعتبرونها أفضل شكل من أشكال الحكومة.	قادة الحكومة ومؤسسات الدولة، والأحزاب السياسية المؤثرة وجماعات المصالح، يحترم كل منها حق الآخر في التنافس السلمي على السلطة، ونبذ العنف والاحتكام إلى القوانين والدساتير، القبول والاحترام المتبادل لقواعد السلوك السياسي.
المنظمات	**جميع الجهات والأطراف المؤثرة سياسيا :** جماعات المصالح، الحركات الاجتماعية... تقر بشرعية الديمقراطية.	جميع الأح زاب المؤثرة سياسيا ، وجماعات المصالح، الحركات، المؤسسات :لا تسعى للإطاحة بالديمقراطية.
الجمهور الشامل	- أكثر من 70% من الجمهور يعتقد باستمرار أن الديمقراطية هي أفضل أشكال الحكم. - ما لا يزيد عن 15% من الجمهور يفضل شكل الحكم السلطوي.	**لا مناهضين للديمقراطية** :حزب أو حركة أو منظمة تحظى باهتمام جماهيري كبير.

Source:Georg Sørensen, op.cit,p52.

وتفترض فكرة تعزيز الديمقراطية الدعم المؤسسي للمعايير والممارسات الديمقراطية خاصة التي تتعلق بالحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية، وتعميق دور المجتمع المدني من خلال عمل الدولة على توفير الأسس والقواعد الديمقراطية ، بمعنى الاعتراف بالقيم الإنسانية الأساسية والحكم الذاتي مع ضرورة تحمل المسؤولية في إطار علاقة المجتمع المدني بالدولة وتفاعله مع مختلف الأفراد والجماعات[1]، ويمكن ربط ذلك بالتوسيع والتعميق الذي يفهم من منطلق الانتشار المكاني للديمقراطية، الذي يتحدد من خلال ثلاث أبعاد هي[2]:

أولا:عبر مجموعات اجتماعية: الفئات الاجتماعية المختلفة.

ثانيا: عبر التراب الوطني.

ثالثا: عبر مختلف القضايا، إذ تعكس الديمقراطية على النحو المنصوص عليه في الدستور والقوانين.

جدول رقم02: مراحل الانتقال إلى الديمقراطية: نموذج النهايات المفتوحة

الانتقال إلى الديمقراطية **Transition to Democracy**	**نموذج النهايات المفتوحة** **Model open-ended**
1. تحرير **2. الانتقال= تثبيت الديمقراطية** **3. الترسيخ/التعزيز/التوحيد أو التوطيد**	**1. تراجع النظام القديم** **2. انهيار النظام القديم** **3. عدم اليقين/الشك** **4. نتائج من عدم اليقين= التثبيت** **5. نتائج من عدم اليقين = تركيب أو تثبيت النظام الجديد** **6. مأسسة النظام الجديد**

Source :VLADIMIR GEL’MAN ,« REGIME TRANSITION, UNCERTAINTY, AND PROSPECTS FOR DEMOCRATIZATION: THE POLITICS OF RUSSIA’S REGIONS IN A COMPARATIVE PERSPECTIVE», Working Paper, No. 99-001,Russia : The European University at St. Petersburg, 1999 ,p.12.

---

[1] Madhvi Gupta, When Democracy is Not Enough: Political Freedoms and Democratie Deepening in Brazil and lndia, A thesis submitted to McGill University in partial fulfilment of the requirements of the degree of Doctor of Philosophy , Canada : McGill University, 2006,p30.

[2] Ibid,p27.

تعتبر المرحلتين الثانية والرابعة من نموذج النهايات المفتوحة نقطتين حاسمتين في عملية انتقال النظام، فانهيار النظام القديم يؤدي إلى الدخول في مرحلة جديدة من الشك وعدم اليقين حول مسألة تثبيت ركائز النظام الجديد ، إذ تشهد عملية الانتقال الديمقراطي حالات حرجة منذ انهيار النظام الاستبدادي وتحريره من قيود السلطة السابقة، ولنجاح عملية التحول يجب العمل على تثبيت ركائز الديمقراطية ومأسسة النظام الجديد كخطوة أولى للخروج من عدم اليقين وترسيخ النظام الديمقراطي ، وتبقى نهاية عملية الانتقال الديمقراطي مفتوحة دائما ومرتبطة بنتائج من عدم اليقين ، إذ يمكن نجاح العملية أو عودة النظام القديم (الاستبدادي)من جديد.

المطلب الثاني:أنماط التحول الديمقراطي

تؤثر العمليات والتفاعلات والعوامل والقوى السياسية في ديناميات التحول الديمقراطي وفي أنماطه في مختلف البلدان، حيث تتخذ عمليات التحول مسارات مختلفة باختلاف النظم، وتفسر كيفية تأثير اختلاف أشكال هذه النظم على المسارات التي اتخذتها مسيرة التحول الديمقراطي [1]، وهناك ثلاث أنماط أساسية يجري إتباعها لتجسيد عملية التحول الديمقراطي، وهي:

1 -نمط التحول transformation

هو عبارة عن تغيير من فوق يبادر به الزعماء السياسيون المسيطرون على هرم السلطة في النظام السياسي الفاسد من خلال شروعهم في إجراء تغييرات عميقة وشاملة غير مسبوقة، ويعود لهم الفضل في وضع حد للنظام السياسي الفاسد أو الاستبدادي واستبداله بآخر صالح[2].

[1] مبارك مبارك أحمد،القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية،ط.1(القاهرة:مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2011)،ص. 34.

[2] عياد محمد سمير،"إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"،مجلة أكاديميا،ع.1، 2013، ص.106.

وذلك بعد توفر ثلاث عناصر أساسية[1]:

أ. وجود تيار إصلاحي

هناك علاقة وثيقة بين التحول كأسلوب وبين النخب السياسية المثقفة، المؤمنة بالديمقراطية والقادرة على السير في طريقها والمحتمل تبوؤها مقاليد الحكم داخل نسق الحكم الفاسد باعتبارها مؤمنة بضرورة التغيير وإقامة نظام سياسي صالح.

ب. تغير في القيادة

ظهور الإصلاحيين غير كاف إذا لم تتوفر لهم سلطة اتخاذ القرار، فالتحول مرهون بوصول التيار الإصلاحي إلى الحكم ومشاركته في رسم السياسة العامة للبلاد، ويتم دالك في حالة:

- مرور النظام السياسي الفاسد بأزمة ووفاة مؤسس هذا النظام، هنا يتم البحث عن قيادة جديدة فيسعى النظام البديل إلى التكيف من خلال البدء في عملية التغيير.
- مبادرة القادة بإجراء إصلاحات روتينية استجابة لضغوط البيئتين الداخلية والخارجية، ما يضع في الاحتمال وصول العناصر الإصلاحية إلى السلطة.
- قدرة الإصلاحيين بدعم داخلي وخارجي على إزاحة النظام الاستبدادي والفاسد من السلطة والمجيء ببديل ذي نزعة ديمقراطية.

ت. قوة الحكومة على المعارضة

أي احتفاظ الحكومة الإصلاحية بالسيطرة على عملية التحول، فقدرة الإصلاحيين على إنجاح عملية التحول تتوقف على[2]:

---

[1]نفس المرجع.

[2]نفس المرجع،ص.107.

- تحييد المعارضة عن طريق إضعافها أو طمأنتها بفكرة الإصلاح.
- الحفاظ على الشرعية بالتأكيد على عناصر الاستمرارية مع الماضي، أي السعي إلى الإيحاء أن النظام الجديد الجاري إنشاؤه ناجم في الأصل عن النظام القديم الذي يعترف به الديمقراطيون المعتدلون.
- التحالف مع المعارضة من خلال إجراء مشاورات مع العناصر الفاعلة للمعارضة والأحزاب السياسية ومختلف الفئات والقوى السياسية والاجتماعية التي لها وزن في الساحة السياسية للبلاد.

تنطوي عملية التحول الديمقراطي على انطلاق النظام من وضعية معينة من الناحية السياسية(النظام القديم السلطوي) إلى وضعية جديدة تقوم على أساس تدعيم الاتجاهات الديمقراطية من خلال المساومة بين العناصر النشطة والفاعلة من الناحية السياسية، فالتحول الديمقراطي يشير إلى عملية تفاعل بين النخب والعناصر المعارضة التي لا تسير وفق خط واحد، فمن الممكن أن يحدث التحول الديمقراطي نتيجة مبادرة من أعلى بواسطة النظام، أو من أسفل بواسطة المعارضة . ويمكن الإشارة إلى ثلاث قواعد تنظم المنافسة السياسية خلال عملية التحول الديمقراطي أو عملية التحول عن النظم السلطوية[1]:

أولا/ شكل الحكومة : يميل العديد من الباحثين المهتمين بموضوع التحول الديمقراطي إلى تفضيل النظام البرلماني في الديمقراطية، فالنظام الرئاسي ورغم ما يكفله من سلطة تنفيذية قوية بإمكانها تنفيذ السياسات، إلا أنه يفتقد الميكانيزم الذي يحقق التوافق بين النخبة والمعارضة، وغياب هذا التوافق يمكن أن يؤدي إلى انهيار الديمقراطية.

ثانيا/ النظام الانتخابي : يعتبر النظام الانتخابي نتاجا لمساومات مكثفة بين النخبة والعناصر المعارضة لها، إذ يحاول كل طرف زيادة ا لمكاسب المستقبلية المتوقعة من خلال اختيار النظام الانتخابي الأكثر ملائمة، ووجود هذا النظام من شأنه الحفاظ على بقاء الديمقراطية واستمراريتها.

---

[1] إكرام بدر الدين، "اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا "، في:محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين، التحولات الديمقراطية في آسيا، (القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية،1999)،ص ص. 3،4.

ثالثا/ الجماعات المشاركة في العملية السياسية : هناك بعض القوى التي يكون من المفيد استبعادها من ممارسة أدوار سياسية في نظام ديمقراطي كالمؤسسة العسكرية، لذلك تتبع النظم الديمقراطية أساليب معينة لضمان حياد القوات المسلحة مثل وضع القواعد الدستورية التي تنص على ذلك أو تعظيم التكلفة السياسية لمثل هذا التدخل، فالجيش نادرا ما ينعزل عن السياسة من تلقاء نفسه.

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الأنماط الأساسية لانتقال السلطة وهي كالتالي[1]:

أ. الأنماط السلمية

هي التي يتم ترك السلطة فيها عن طريق الوفاة الطبيعية أو التنازل الطوعي، أو الإعفاء من المنصب بناء على انتهاء المدة القانونية، ويتم الوصول إلى السلطة فيها عبر ترتيبات مقن نة ومعروفة مسبقا، وتعد الوراثة، التعيين، الانتخابات أهم ما يميز هذا النمط ، إذ يأخذ الأسلوب الوراثي العديد من الصيغ أبرزها صلة الدم والمصاهرة ، الذي من مزاياه استبعاد احتمال حدوث فراغ في السلطة من خلال توقع عام ومسبق حول تعاقب الحكام، لكنه لم يعد معمول به كثيرا في وقتنا الحالي إلا في بعض الدول أما أسلوب الانتخاب المعبر عن إرادة الشعب، والذي جعل من المنافسة السياسية السبيل الوحيد للوصول إلى السلطة بعيدا عن كل أنواع العنف ، وأسلوب التعيين الذي يرتبط بالكاريزما حيث تستغل القيادة صورتها الجماهيرية في تعيين الخلف، إما لتجنب صراع قد يحدث على السلطة بعد ذهابها أو لضمان خط سياسي كانت قد رسمته، وهو ما نجده في النظم التسلطية التي تحكمها نخبة عسكرية أو في النظم الشمولية الديكتاتورية سعيا من الحاكم الدكتاتوري إلى ترك السلطة بيد من يريد.

---

[1] صلاح سالم زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي :منذ الاستقلال وحتى بداية ربى الثورات العربية،ط.1(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص ص.43-73.

ب. الأنماط العنيفة

يتضح استخدام العنف في عملية انتقال السلطة بعدة أنماط، إذ يتخذ النمط الأول وهو أطولها تاريخيا ممارسات العنف من قتل ونفي واغتيال، حروب أهلية، التي تعتبر كنتاج لعملية الصراع على السلطة يليها النمط الثاني الذي يتخذ شكل القتل والسجن والاعتقال كجزء من إجراءات نق ل السلطة أو تنظيم وراثة العرش، والنمط الثالث يتمثل في محاولات السيطرة على السلطة من طرف بعض أعضاء السلالة الملكية أو الهيئة الحاكمة (انقلاب القصر)، والنمط الرابع هو السيطرة على الحكم من جانب قوى خارجية أو ما يعرف بالكوديللو ويشير إلى تسلل عصبة لها قدرات عس كرية لكنها غير منظمة إلى السلطة، والنمط الخامس المتمثل في الانقلابات العسكرية وسيطرة الجيش على السلطة.

2 -نمط الإحلالReplacement

يشمل الإحلال عملية مختلفة تماما عن التحول، فالعناصر الإصلاحية داخل النظام ضعيفة أو لا وجود لها أصلا، والعناصر السائدة في الحكومة من المتشددين المعارضين لتغير النظام، لذا ينتج التحول الديمقراطي عن ازدياد قوة المعارضة وتناقص قوة الحكومة إلى أن تنهار أو يتم الإطاحة بها، وتأتي فئات المعارضة إلى السلطة، ليدخل الصراع مرحلة جديدة تسعى فيه الحكومة الجديدة إلى تحديد طبيعة النظام المراد إقام ته، إذ تشمل عملية الإحلال ثلاث مراحل متميزة : الكفاح لإسقاط الحكومة، سقوط الحكومة الكفاح بعد سقوط الحكومة ، إذ يتطلب الإحلال من المعارضة إنهاك قوى الحكومة وتحو يل توازن القوى إلى صالحها[1].

ومن يمكن التطرق إلى مجموعة من الإرشادات التي تشملها عملية الإحلال[2]:

- التركيز على افتقار النظام الشمولي للشرعية، كأهم أداة لطرده من السلطة ، إذ يجب مهاجمة النظام على أسس عامة ذات اهتمام عام كالفساد والقمع.

---

[1] صامويل هانتجتن،مرجع سابق،ص ص.217،218.

[2] نفس لمرجع،ص ص.224،226.

- تشجيع الفئات الساخطة وجذبهم لتأييد الديمقراطية باعتبارها البديل الضروري للنظام القائم (قادة رجال الأعمال، الطبقة الوسطى، الشخصيات الدينية، قادة الحزب السياسي ممن شاركوا في تأسيس النظام الشمولي)، فكلما زادت المعارضة تحملا للمسؤولية زادت سهولة استقطاب المؤيدين.
- استقطاب القادة العسكريين، إذ أن تأييد الجيش مفيد وقت وقوع الأزمة، وكل ما يحتاجه الديمقراطيون هو عدم رضا الجيش عن النظام وعدم الاستعداد للدفاع عنه.
- تجنب أنصار الديمقراطية استخدام العنف للحصول على تأييد قوات الأمن، وكذا تقوية الصلة بوسائل الإعلام الخارجية ومنظمات حقوق الإنسان، والعمل على تحقيق الوحدة بين صفوف المعارضة استنادا إلى مقولة: «القادة العظام من يكونون عظماء في بناء التحالفات».
- استعداد عناصر الديمقراطية لسد الفراغ الناجم عن سقوط النظام الشمولي من خلال دفع زعيم شعبي ميوله ديمقراطية وذو شخصية كارزماتية، والإسراع إلى تنظيم انتخابات من أجل إضفاء الشرعية الشعبية على الحكومة الجديدة.

3 – نمط الإحلال التحولي transplacement

تتم عملية التحول الديمقراطي عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة و النخب المعارضة ويستند هذا النمط على الدور الذي تلعبه النخب السياسية داخل النظام التسلطي وخارجه (قوى المعارضة) في عملية التحول الديمقراطي، حيث يرى **دايموند** : «أن الاشتراط المطلق الوحيد للتحول الديمقراطي التزام النخبة الإستراتيجية بعملية الديمقراطية »، أما **ليز وستيبان** فيؤكدان على الدور المهم للابتكار السياسي والمهارة القيادية للنخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي[1].

[1] مبارك مبارك أحمد،مرجع سابق،ص ص.35،36.

ويتمثل العامل الحاسم لإنجاح عملية التفاوض في تنسيق جهود العناصر الإصلاحية داخل النظام التسلطي، والعناصر المعتدلة بين قوى المعارضة وقدرتها على الوصول إلى اتفاق عام حول نتائج محددة، ومن الضروري في هذا النمط ألا تتعرض مواقع النخب المهيمنة في النظام التسلطي مثل كبار ضباط القوات المسلحة، وكبار ملاك الأراضي إلى الخطر في النظام الجديد، كذلك من المهم ضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية، دمج النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تهدد مصالح هذه النخبة، لأنه إذا لم تشعر هذه النخب بأن النظام الجديد يحمي مصالحها فإنها لن تقبل شرعيته، وتعمل على تقويضه[1].

يتمثل المركز الرئيسي لاهتمام الأكاديميين بالإحلال: بفعل تولي السيطرة السياسية بالقوة، حيث تحل محل المؤسسات المدنية قيادة عسكرية تعين نفسها بسلطة مطلقة غير مقيدة بأي مؤسسات سياسية مدنية ويكون الحكم عندئذ بالمراسيم، وتجاهل التفاصيل الدستورية ، مثل: "الإجراءات البرلمانية أو القبول الشعبي، التمثيل السياسي "،لأن المجالس المنتخبة تحل في الحال عند الاستيلاء على السلطة والانتخابات تُعلَّق، والأحزاب السياسية تُلغى، والإحلال ليس الدور الوحيد الذي تؤديه القوات المسلحة فهي جماعة ضغط منظمة مهمة في كل الدول، من المنظمات المتميزة من حيث الوصول إلى جهاز الدولة، والقيادة العسكرية مدمجة دائما في آلة الحكومة من خلال مختلف الترتيبات الاستشارية والتنفيذية لمجالس الدفاع، اللجان الاستشارية، وصلات العمل الوثيقة بين كبار العاملين السياسيين والبيروقراطيين والعسكريين [2].

---

[1] نفس المرجع،ص. 36.

[2] بي سي سميث،كيف نفهم سياسات العالم الثالث:نظريات التغيير السياسي والتنمية،تر :خليل كلفت،ط.1(القاهرة:المركز القومي للترجمة،2011)،ص ص.345-343.

كما تتطلب عملية الإحلال التحولي قدرا من التساوي في القوة بين الحكومة والمعارضة والشك لدى كل طرف حول من سترجح كفته في أي اختبار للقوة، ففي مثل هذه الظروف تعتبر مخاطر التفاوض والتسوية أقل من مخاطر المواجهة والكارثة، وهناك عدة خطوات متتابعة تميز نمط الإحلال التحولي[1]:

- استغلال المعارضة لضعف الحكومة والعمل على توسيع دائرة مؤيديها من خلال تكثيف أنشطتها لكسب القدرة على إسقاط الحكومة.
- عمل الحكومة على احتواء عملية حشد القوى السياسية
- عدم حتمية لجوء كل من قادة الحكومة والمعارضة إلى آلية التفاوض حول عملية الانتقال، فقد تتمكن الحكومة بعد إجراء تغيير في القيادة واستخدام جيشها وشرطتها لاستعادة السلطة ولو لفترة مؤقتة، وقد تستطيع المعارضة تعزيز قوتها وزيادة تآكل قوة الحكومة وإسقاطها في النهاية.

4 -نمط التدخل الأجنبي Foreign intervention

تعود أصول فكرة فرض الديمقراطية من الخارج إلى النظرية الليبرالية في السياسة الدولية، إذ كانت سائدة بشكل خاص في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ومن أمثلة ذلك محاولات **وودرو ويلسون Woodrow Wilson** رسم خرائط "تقرير المصير" لأوروبا الشرقية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فرض **جورج دبليو بوشGeorge W. Bush** للديمقراطية الغربية على العراق وأفغانستان، وهذا لا يعني أن هناك دعم ثابت للديمقراطيات على الأنظمة الاستبدادية ففي سياسة الولايات المتحدة غالبا ما تدفع المصلحة إلى الديمقراطية، إذ تتفق العديد من التحليلات على أن تفضيل الأمريكيين للديمقراطية يفسح المجال لقبول المستبدين قبل قبول الراديكاليين إذا كان في خدمة أهدافها[2].

ويستخدم التدخل العسكري الأجنبي لإزالة النظام الاستبدادي ، ويحدث عندما تُسقط قوة خارجية مهيمنة النظام القديم[3].

---

[1] صامويل هانتنجتن،مرجع سابق،ص. 229.

[2] Frederic Pearson, Scott Walker, Stephanie Stern," MILITARY INTERVENTION AND PROSPECTS FOR DEMOCRATIZATION", **International Journal of Peace Studies**, Volume 11, Number 2, 2006,p.1.

[3] Gary Stradiotto, Sujian Guo, "transitional modes of Democratization and democratic outcomes", **INTERNATIONAL JOURNAL ON WORLD PEACE**, VOL. XXViI, NO. 4 ,2010,p.19.

مهما كانت درجة قو ة الفاعلين الخارجيين الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية لمدة طويلة، على دول لا ترغب في ذلك ، فللديمقراطية تترسخ عندما تتوفر اشتراطات وعوامل داخلية محددة، ويمكن التدليل على ذلك من تجارب بعض الدول كالبرتغال و إسبانيا واليونان التي تحولت إلى نظم ديمقراطية راسخة بصورة سريعة خ لال سبعينيات القرن العشرين، ففي الوقت الذي كان الدعم والتشجيع الخارجيين خاصة من الجماعة الأوروبية مؤثرا فإن ترسيخ الديمقراطية اعتمد أساسا على الاتفاق العام والإجماع الداخلي حول تفضيل الديمقراطية على أية ترتيبات سياسية أخرى، وعلى غياب أية انقسامات إثنية أو دينية أو طبقية[1].

المطلب الثالث:عوامل التحول الديمقراطي

1 –العوامل الداخلية

تشير بعض الدراسات المعاصرة إلى بعض العوامل الداخلية المؤثرة عل ى عملية التحول نحو الديمقراطية، نذكر منها[2]:

- **تآكل سيطرة النظم السلطوية**

يكاد يكون هناك اتفاق بي ن الدراسات المعاصرة على أن أحد أهم الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي هو تآكل سيطرة النظم السلطوية على الحياة السياسية، وبروز معارضة قوية توجب على النظام التعامل معها، وقد تكون هذه المعارضة أحد عوامل الضغط الرئيسية التي تؤدي إلى تغيير النظام وقد يتنازل النظام عن السلطة بشكل طوعي أو بالاتفاق مع قوى المعارضة السياسية وبعض المؤسسات الأخرى مثل الجيش الذي قد يلعب دور في تأييد المعارضة، وكذا يلعب الجمهور دورا هاما في عملية التحول الديمقراطي من خلال الانتخابات، وترتبط كذلك عملية التحول باستبعاد أ و إلقاء القبض على الحكام السلطويين.

[1]إيمان أحمد، قراءات نظرية:"الديمقراطية والتحول الديمقراطي"، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2016،ص.6.

[2]شادية فتحي إبراهيم عبد الله،مرجع سابق،ص. 33-35.

- **الثقافة السياسية**

كان عام 1989 نقطة تحول ثقافي وحضاري تجاه الاهتمام بالثقافة السياسية والديمقراطية الغربية إذ تشير الدراسات المعاصرة إلى أن الثقافة السياسية تلعب دورا حاسما في تحديد اتجاه وسرعة عملية التحول الديمقراطي، لذلك يجب التمييز بين الأنماط الثقافية الدائمة للمواطنين Durable Patterns والتوجهات قصيرة الأجل Short Term Attitudes التي تمثل رد فعل الجماهير تجاه أحداث معينة، كما يجب التمييز بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير ، كما تبرز أهمية الثقافة في مختلف مراحل عملية التحول الديمقراطي ففي البداية تكون الثقافة أقل أهمية، لكن مع بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية تصبح لها أهمية قصوى، وفي مرحلة ترسيخ أو تعزيز الديمقراطية يتعلم المواطنون التعايش مع هذا المؤسسات وطريقة التفاعل معها.

- **درجة النمو الاقتصادي**

جددت الموجهة الثالثة للتحول الديمقراطي الاهتمام بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، إذ يرى بعض الباحثين أن النمو الاقتصادي يقود إلى تعبئة اجتماعية ، تقود بدورها إلى تعبئة سياسية ، ما يؤدي بالنظام للتحول إلى الديمقراطية، وهناك من ينفي العلاقة المباشرة بين التنمية والديمقراطية، فبعض النظم السلطوية والشمولية حققت درجة نمو سريع مثل : الحكومات الشيوعية في النصف الأول من القرن العشرين والنمور الآسيوية في النصف الثاني من القرن العشرين ، أي يمكن القول أن هناك نوعا من التسبب الدائري في العلاقة بينهما فيمكن للتنمية أن تكون سابقة للتحول الديمقراطي والعكس، أي يمكن حدوث كل منهما بعد الآخر بفترة فاصلة.

ويأتي التحليل الحديث الأكثر شمولية للعلاقة بين التنمية والتغيير القيمي من خلال عمل **رونالد إنغلهارت Ronald Anglhart** من جامعة ميشغان مؤسس *"مسح القيم العالمية "World Values Survey الذي بدأ في السبعينات بالاعتماد على نظرية تراتبية حاجيات الإنسان لعالم النفس الاجتماعي **أبراهام ماسلو** إذ تقتضي بأن الحاجيات الأساسية للإنسان التي تأتي في "أسفل الترتيب" من أمن وسلامة تحظى بالأولوية حتى يتم تلبيتها، يوجه الناس بعد ذلك اهتمامهم "لأعلى الترتيب" من انتماء وتقدير وتعبير عن الذات[1].

لذا يوضح **إنغلهارت** من خل دراسة عميقة أجريت على عدد من المجتمعات الغربية، خلصت إلى أن ميل الناس الذين عايشوا فترات من الرخاء الاقتصادي والأمن إلى امتلاك قيم ما بعد مادية Post-materialist مشددين على الحرية والبيئة واحترام الحقوق المعنوية، بينما يميل الذين عايشوا فترات من عدم الأمن الاقتصادي والضغط الاجتماعي إلى امتلاك قيم مادية مطالبين بالأمن الاقتصادي والمادي[2].

---

[1] لاري دايموند، روح الديمقراطية:الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، تر: عبد النور الخراقي،ط.1(بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2014)،ص.159.

*مسح القيم العالمي World Values Survey (WVS):هي شبكة عالمية من علماء الاجتماع الذين يدرسون تغيير القيم لذا الجمهور وتأثيرها على الحياة السياسية والاجتماعية ، أنظر في:

Diana Suhr, « Exploratory Factor Analysis with the World Values Survey », Paper.N 331, University of Northern Colorado,2012,p.1.

[2] لاري دايموند، مرجع سابق الذكر،ص.159.

جدول رقم 03: الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي

	الانتقال بدافع أزمة Crisis Transitions	**الانتقال بدون أزمة Non-Crisis Transitions**
التحديات السياسية للحكم الاستبدادي	مطالب سياسية تتداخل مع: • انشقاق النخب الاقتصادية • احتجاجات حاشدة بدوافع اقتصادية • الانقسامات داخل الحكومة حولتوزيع الموارد	• مطالب سياسية في المقام الأول من أجل التحرير
عملية الإصلاح الدستوري	• تأثير قوي للمعارضة	• الهيمنة الاستبدادية
صلاحيات المسؤولين المنتخبين	• القضاء علىالتعاونيات الاستبدادية • تخفيض الصلاحيات العسكرية(صلاحيات الجيش)	• التعاونيات الاستبدادية كبيرة
حواجز أمام الانخراط السياسي	• القيود على المشاركة	• استمرار القيود المفروضة على بعض الجماعات السياسية • تقييد الناخب والأحزاب
الانقسامات السياسية والتحالفات	• ضعف الأحزاب السياسية • نظم حزب مجزأة	• أحزاب سياسية قوية

Source :Stephan Haggard , Robert R. Kaufman, « The Political Economy of Democratic Transitions », **Comparative Politics**, No. 3,Vol. 29, 1997, p.269.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن لشروط الانتقال الديمقراطي تأثير قوي على التطورات السياسية اللاحقة ، بمعنى الإشارة إلى كل من القواعد الدستورية الرسمية والاتفاقات غير الرسمية التي تحكم المنافسات السياسية في الأنظمة الديمقراطية الجديدة، وتشمل هذه الشروط : الصلاحيات العسكرية حقوق المشاركة في الحياة السياسية، وضع أسس المؤسسات التمثيلية وصنع القرار، فما يميز الانتقال من خلال الأزمة وبدون أزمة هو أنه : «في حالات الأزمة تحدث تنازلات كبيرة من طرف الحكومة نتيجة احتجاجات واسعة، وكذا نتيجة لضغوطات المعارضة الكبيرة، ما يؤدي إلى انهيار الحكم الاستبدادي، وفي غياب الأزمة تحدث التحولات في إطار الدساتير المكتوبة الصادرة عن الحكومة الاستبدادية، رغم نجاح المعارضة في إدخال بعض التعديلات من خلال عملية التفاوض»[1].

كما تزدهر القيم الديمقراطية والتعبير عن الذات بشكل تام في دول ما بعد المرحلة الصناعية حيث يهيمن اقتصاد الخدمة وقيم التعددية ، وحسب كل من **إنغلهارت** و**كريستيان ويلزيل Christian Wilzil**:"تميل التنمية السوسيو _اقتصادية إلى حث المجتمعات في اتجاه م شترك على قيم التعبير عن الذات والانعتاق من السلطة بغض النظر عن إرثهم الثقافي "، ما يؤكد وجود علاقة متبادلة بين مستوى التنمية التي يشهدها بلد ما ومستوى الديمقراطية[2] .

- **قيام المجتمع المدني**

تختلف طبيعة تكوين المجتمع المدني من بلد إلى آخر، وتشمل مهمته التوسط بين الشعب والسلطة أو بين الدولة والمجتمع، وكذلك بين المجال السياسي وغير السياسي، فحسب كل من **جون لوك John Locke وتوماس هوبز Thomas Hobbes** المجتمع المدني هو :«حماية المواطنين من السلطة أو القوة غير المحدودة للدولة»، فقد تعمل تشكيلات المجتمع المدني على تحقيق الديمقراطية وتعزيزها من خلال دفع عجلة التنمية وزيادة الثقة المتبادلة لبناء هوية جماعية تكاملية من خلال مؤسسات المجتمع المدني التي لا ينبغي أن تتبع أجندات عنصرية ، عرقية أو طائفية، أي تتشكل بعيدا عن الانتماءات الدينية والقبلية[3].

---

[1] Stephan Haggard , Robert R. Kaufman, op.cit, p.270.

[2] لاري دايموند، مرجع سابق ، ص.160.

[3] Jannis Grimm, "Mapping Change in the Arab World : Insights from Transition Theory and Middle East Studies", Working Paper , No 1, Berlin : German Institute for International and Security Affairs, 2013,pp.16,17.

ومن محددات المجتمع المدني عند كل من **تيري لين كارل Terry Lynn Karl و شميتر** :" أن يكون حر حيوي _الحركات والمنظمات الاجتماعية ، المجتمع الاقتصادي المؤسسي _ ويشارك في عملية صنع السياسة العامة باعتباره أهم جزء من العوامل الداخلية الداعمة للديمقراطية، إيجاد أرضية مشتركة بين النخبة السياسية القديمة والنخبة السياسية الحديثة من خلال آلية الضغط ووضع شروط مسبقة للمفاوضات"[1].

والصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي واحدة في جوهرها، فعندما تنمو التكوينات الا جتماعية والاقتصادية الحديثة فيه ، فإنها تساهم في بلورة تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى إلى تثبيت دعائم المشاركة في الحكم، ومن الأسباب التي أدت إلى تأخر التحول الديمقراطي في العالم العربي هو توقف نمو المجتمع المدني وما يتبعه من ثقافة سياسية[2].

وكما تعتبر التنمية الاقتصادية محرك أساسي لعملية التحول الديمقراطي خاصة في معظم دول أمريكا اللاتينية خلال السبعينات وبداية الثمانينات، يعتبر المجتمع المدني محرك آخر لهذه العملية ، ففي إفريقيا عندما أدرك الناس الوعود الكاذبة لأنظمة الحزب الواحد، استوعبوا قيمة الحريات السياسية والحقوق المدنية من خلال اعتراضهم على النظام والانخراط في التنظيمات ورفض انتهاكات حقوق الإنسان[3].

أي أن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو نفسه للديمقراطية التي تعتبر مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته المسؤولة عن ا لإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة وتعتبر بنية وأداء مؤسسات المجتمع المدني خ اصة الأحزاب السياسية والنقابات، شكل متقدم من أشكال التنظيم والتعبير عن المواطنين ، ما يجعل من وجوده قاعدة أساسية لنجاح عملية التحول الديمقراطي وصنع واتخاذ القرارات السياسية[4].

---

[1] DANICA FINK-HAFNER, « MITJA HAFNER-FINK, The Determinants of the Success of Transitions to Democracy », **EUROPE-ASIA STUDIES**, No. 9,Vol. 61, 2009,p.1605.

[2] محمد أحمد نايف العكش،مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي:الأردن أنموذجا 1999–2005،ط.1(عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع،2012)،ص.65.

[3] لاراي دايموند، مرجع سابق،ص.164.

[4] عبدالجليل مفتاح، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، **مجلة المفكر**،ع.5 ، 2010،ص. 12.

2 -العوامل الخارجية

كشفت موجة التحول الديمقراطي عن تأثير وأهمية العوامل الدولية، وإن كان ت بدرجات مختلفة ويتضح ذلك في دراسة أعدّها **جيفري بريدهام Jeoffrey Pridham** حول البعد الدولي في التحول الديمقراطي في شرق أوروبا، إذ أشار إلى ما يلي:

- البعد الدولي والداخلي يتفاعلان معا لإحداث عملية التحول الديمقراطي.
- عادة ما تحدث إعادة توجيه لسياسة الدولة الخارجية بعد التحول الديمقراطي، إذ تتجه إلى تقوية وتكثيف علاقاتها الخارجية.
- يمكن أن تلعب المنظمات الدولية دورا في عملية التحول الديمقراطي عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو ...[1].

لا يمكن الحديث عن الدول والأنظمة بمعزل عن النظام الدولي، إذ ينظر معظم علماء الاجتماع إلى الدولة كوحدة رئيسية للتحليل، لكن دون إهمال الديناميات السياسية ا لمحلية التي تكون تابعة نوعا ما إلى عوامل خارجية أو ما يسمى بمتغيرات البيئة الدولية، ويرى كل من "**دال، هنتنغتون** و**وايتهيد** : "أن نظام الحكم نادرا ما يتشكل كنتيجة لعوامل داخلية فقط، فقد تكون العوامل الدولية نقطة حاسمة في تحديد ما إذا كانت الدولة ستصبح ديمقراطية أو لا"[2].

ما يطرح مسألة: إذا ما كانت النظم الدولية ستقدم الدعم لتطوير دول جديدة أو تفرض قيود عليها، استنادا إلى حقيقة أن الأنظمة العالمية هي نفسها المتغيرة، وهذا ما يظهر في طبيعة الأحداث التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشيوعية السوفييتية، وتعميم الأسواق الحرة، وتنقل رؤوس الأموال، وثورة المعلومات العالمية، وصعود الحركات الاجتماعية، والهيمنة الغربية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بصعود الإيديولوجيات المرتبطة بالديمقراطية الليبرالية، ما يمكن اعتباره تحدي جديد للوضع السياسي الراهن في جميع أنحاء العالم[3].

---

[1] شادية فتحي إبراهيم عبد الله،مرجع سابق الذكر،ص ص.35،36.

[2] SANG-HYUN, SEO, **A STUDY ON DEMOCRATIC TRANSITION IN SOUTH AFRICA: DEMOCRACY THROUGH COMPROMISE AND INSTITUTIONAL CHOICE**, Submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Literature and Philosophy, in the subject International Politics(University of South Africa 2008),pp.43,44.

[3] Ibid,p44.

فالديمقراطية الليبرالية حسب **فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama** خالية تقريبا من العيوب والتناقضات الداخلية، التي تعتبر الصورة النهائية لنظم الحكم البشري، فقد شابت أشكال الحكم السابقة انتهاكات للعقل أدت في النهاية إلى سقوطها، والتي كانت وليدة قصور في تطبيق الحرية والمساواة كمبدأين أساسيين للديمقراطية الحديثة[1].

فالعالم اليوم يشهد ثورة ديمقراطية عالمية النطاق : «لن تكون البشرية عندئذ ألف زهرة تتفتح في صور وأشكال متباينة، وإنما ستكون بمثابة قافلة طويلة من عربات متشابهة، قد يتجه بعض هذه العربات صوب المدينة في حركة حادة مفاجئة، وقد يعود بعضها إلى الصحراء...»[2].

أي يشهد العالم اليوم موجة حادة من الانفتاح والتطور ، الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي وحتى الثقافي في ضوء التحركات المفاجئة، التي قد تتخذ منحى عنيف لأجل تحقيق الحرية والعدالة، وكأن لجميع الدول هدف واحد، وهو نجاح عملية التحول الديمقراطي ، لكن قد تحدث انتكاسة و تتم العودة إلى نقطة الانطلاق.

ما يقود للحديث عن احتمالين يفرضهما الواقع الدولي المتغير من جهة، وانعكاس الأفكار الغربية أو ما يعرف بلغة الديمقراطية الليبرالية من جهة أخرى[3]:

- تغطي هذه الأوضاع قدرا من التحرر السياسي للأنظمة الا ستبدادية وبالتالي محاصرة المحتجين السياسيين والمطالبين بالديمقراطية.
- إعطاء هامش أكبر للتحركات الاجتماعية وفتح المجال وتهي ئة الأوضاع ل قيام دول أكثر ديمقراطية والانتقال من نظم الحكم المستبدة إلى نظم ديمقراطية.

---

[1] فرانسيس فوكوياما،نهاية التاريخ وخاتم البشر،تر :حسين أحمد أمين،ط.1(القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر،1993)،ص.8.

[2] نفس المرجع،ص. 293.

[3] SANG-HYUN, SEO ,op.cit,p.45.

يمكن تحديد ثلاثة أنواع من العوامل الخارجية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي (الجهات الدولية الفاعلة)[1]:

1. **سياسة واعية ومباشرة Direct and Conscious Policy:**(غالبا كشكل من أشكال الضغط):
   - من خارج دولة معينة، مثل شروط الإصلاح الذي تفرضه الجهات المانحة والوكالات المالية ، التهديد بفرض عقوبات مادية على الدول من أجل دفعهم نحو التحول الديمقراطي(هندسة خارجية).
   - تصرفات الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات من المجتمع السياسي والمدني قد يكون مهما من خلال استخدام نفوذهم للضغط على النظام الاستبدادي من أجل اتخاذ التدابير اللازمة للتحول الديمقراطي.
   - دعم القوات الديمقراطية أو حركات التحرر (تقديم المنافع المادية)أكثر من أي وقت مضى وسحب الدعم من الأنظمة الاستبدادية.
   - الضغط المباشر من خلال التغلغل Penetration والتدخل Intervention والعزلة Isolation والوساطةMediation.
   - التأثير العالمي لحركة حقوق الإنسان، إذ أصبحت الثورة العالمية لحقوق الإنسان حقيقة واقعة في أذهان القيادات السياسية في معظم الدول، لما له من تأثير معنوي على الأنظمة الاستبدادية ويعتبر عاملا هاما للإطاحة بها.
2. **بنية الاقتصاد العالمي Structures of The International Economy:** وفقا لنظريات التبعية الدولية، إذا كانت الدولة المسيطرة ديمقراطية، يمكن لذلك أن يحفز تطور الديمقراطية في الدول التابعة أو الأنظمة السياسية في الدول الفقيرة، فحسب "**ريتشارد سكلار Sklar Richard:** "أن ما يعيق تطور الديمقراطية هو التركيز على التراكم الاقتصادي للاستهلاك من قبل نخب الدولة أو ما يعرف بالدكتاتورية التنموية، وإهمالها لأهمية إضفاء الشرعية على الدولة أو دمقرطة الأنظمة السياسية، وهو النظام الأكثر شيوعا في الدول الاستعمارية الجديدة في إفريقيا.

[1] Ibid,pp.45-48.

3. **مظاهر التأثير Demonstration Effect:** يكون التحول الديمقراطي الناجح في دولة واحدة مثالا للدول الأخرى، أي أن الأحداث السياسية في النظام السياسي الواحد تؤثر عبر الحدود الدولية ، أي أن الديمقراطية الناجحة في دولة ما تشجع الدول الأخرى فيما ما يعرف "بالقفز على عربة الديمقراطية"، كما يشكل عصر الثورة المعلوماتية وانفجار الاتصالات التي تسهل انتشار الأف كار السياسية و التبادل الحر تحديا مباشرا على هياكل السيطرة السياسية التي تفرضها الأنظمة الاستبدادية.

وقد ذهب **سيري بيرمان Sheri Berman** إلى اعتبار تعزيز الديمقراطية كقضية من قضايا السياسة الخارجية، أي ارتباطها بشكل أساسي بعوامل سياسية، وذلك بالنظر إلى ا لتوازن الهش للقوى السياسية والاجتماعية في العديد من الدول الانتقالية أو حديثة الديمقراطية من جهة، وكذا التأثير واسع النطاق للجهات الفاعلة الدولية على مسار التنمية السياسية من جهة أخرى، ما أدى إلى ظهور العديد من المنظمات الداعمة للديمقراطية[1].

[1] Sheri Berman, « How Democracies Emerge : LESSONS FROM EUROPE », **Journal of Democracy**, N. 1,Vol. 18, 2007,p.29.

المبحث الرابع: معيقات التحول الديمقراطي

وجه **أفلاطون** اعتراضات عديدة إلى حكم الديمقراطية وأسلوب الحياة الذي تشكل حولها ويصدر عنها ، إذ يرى أن الديمقراطية في الجوهر مفسدة للقيم والكرامة والرأي السليم، وهجوم فظ على إمكانية الحياة الخيرة إلى جانب الآخرين في المجتمع، ذلك أن الحكم الديمقراطي يقوم على مبدأ المساواة والافتراض بأنه حينما يتعلق الأمر بصوغ المجتمع وممارسة السلطة يصبح لرأي كل فرد وزنا مساويا لرأي كل شخص آخر، وهذا الافتراض يتضمن بدوره القول أنه ليس للمجتمع الديمقراطي شكل دائم، ولا شيء يطمئن إليه عند ممارسة السلطة في هذا المجتمع، كما أشار إليه **توماس هوبز** :«لا يمكن أن يوجد في المجتمع الديمقراطي طمأنينة حقيقية لأي امرئ أو أي شيء سوى ما يأتي به الحظ وحده»[1].

عادة ما تكون المهمة الأ ولى بعد قيام الثورة : اتخاذ القرار بشأن تشكيل سلطات الحكم الانتقالية وفي الحالات التي لا يمكن أو يفضل فيها إجراء انتخابات بشكل فوري، يصبح من الممكن الطعن في شرعية الجهة الحاكمة، خاصة حين تكون تركيبتها أو تحركاتها غير معبرة عن مزاج مجتمع ما بعد الثورة، أو لا تسعى بالسرعة الكافية إلى ا لاستجابة للمطالب الأساسية للمواطنين، وعادة ما يتم اتخاذ القرارات بشأن إجراء الانتخابات وإعادة كتابة الدساتير بشكل متسرع خلال الأشهر الأولى من مرحلة الانتقال، إلا أن تلك القرارات ذات أهمية على المدى الطويل، كما يعد التوافق على تلك المسائل أمرا صعبا إذا ما غاب الإجماع الشعبي حول القضايا الأساسية، كتوجهات الدولة في المستقبل[2].

وعليه توجد عدة عوامل مسؤولة عن إبطاء عمليات الانتقال الديمقراطي، نذكر منها[3]:

أولا/العوامل السياقية : كاستمرار النزاع المسلح ، الأزمات الاقتصادية، الثقافة السياسية الخاصة بالدولة والفساد.

ثانيا/العوامل الناعمة: كمحدودية عمليات التشاور العام، وتهميش منظمات المجتمع المدني.

---

[1] جون دن،قصة الديمقراطية،تر:عبد الإله الملاح، (الرياض:مكتبة العبيكان،2012)،ص.54.

[2] بول أوجريدي، لوسيا ناشلوفا، "مقدمة"،في تقرير عن منظمة التقرير من أجل الديمقراطية :"دروس من تجارب الانتقال الديمقراطي المتعثرة في أوروبا، **رواق عربي**،ع. 67،القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2013، ص. 51.

[3] نفس المرجع،ص.53.

ومن هذا المنطلق سيتم تحديد ما يعيق صيرورة العملية الديمقراطية وترسيخها كثقافة مجتمعية.

المطلب الأول: المعيق الاجتماعي

تعتبر المجتمعات خليطا من العادات، الثقافات، الأعراق، وحتى الديانات، هذه الاختلافات تشكل عائقا أمام بعض الدول لتحقيق التعايش السلمي، أو حاجز ا أمام تبني مبادئ الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بشخص الحاكم وانتماءاته، معتقداته، إيديولوجيته، وبشكل أهم رضا الشعب عنه، وتأييدهم للسياسات المُتبعة، ومدى احترامهم للاختلاف وتقبلهم لبعضهم وللتغييرات التي ستطرأ عليهم، وسيتضح ذلك أكثر من خلال العناصر التي سيتم تناولها في هذا المطلب.

1 - الفجوة بين التأييد والرضا

«إذا أردت أن تضفي على الدولة ثباتا، قرب بين الحدود القصوى بقدر الإمكان فلا تبقي فيها غنى فاحش، ولا فقر مدقع، فهذان الوضعان اللذان لا ينفصلان عن بعضهما البعض، مضران بالخير العام إن أحدهما يؤدي إلى وجود أعوان الطغاة والآخر إلى الطغاة، وفيما بينهما تشترى الحرية وتباع، أحدهما يشتريها والآخر يبيعها»[1].

يعتمد معظم المحللين في نجاح أو فشل الديمقراطيات الجديدة على دعم المواطنين، الذي من شأنه أن يضفي الشرعية على النظام، باعتباره عنصر لا غنى عنه في الأنظمة الديمقراطية:« فقط على مستوى عال من الدعم الشعبي يمكن أن تضمن قبول المواطنين لسياسات الحكومة ، وتضمن استقرار النظام فكما أن المال هو الداعم للنظام الاقتصادي، فإن الدعم الشعبي عملة الأنظمة السياسية الديمقراطية»[2].

---

[1] محمد العابدة،الإصلاح،التنمية،الديمقراطية،بالوطن العربي:مدخل لقراءة ربيع الثورات العربية،ط.1(الرباط:دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع،2011)،ص.16.

[2] Peter Burnell , Richard Youngs, New Challenges to Democratization(New York : Routledge, 2010),p p.98,99.

تتكون بنية المجتمع السياسي الحديث (الدولة) من ثلاثة أركان أساسية هي المجتمع المدني النظام السياسي ونظام الارتباط والتفاعل بينهما، وتتحدد خصائص النظام السياسي في الدولة وتتشكل بين هذا النظام ومجتمعه المدني وتبعا لنوعية علاقات السلطة والخضوع بينهما، فالسلطة بمعنى قدرة إرادة ما على التحكم في إرادات أخرى وتوجيهها على الرغم منها وبخلاف مصالحها ظاهرة طبيعية في أي مجتمع إنساني[1]، وكما أشار **توفلر**:«فإن السلطة في حد ذاتها ليست جيدة ولا سيئة، إنها جانب لا مفر منه في كل علاقة إنسانية... تؤثر في كل شيء، ونحن نواتج السلطة بشكل أعمق بكثير مما يتصور أغلبنا[2]».

وإذا كانت طبيعة هذه السلطة وخصائصها تتحدد بطبيعة نظام الارتباط والتفاعل بينها وبين المجتمع المدني، فإن طبيعة هذا النظام تتحدد وفقا للعلاقة بين الاشتراطات الثلاثة وهي : الديمقراطية، الشرعية الاستقرار، وتقوم الديمقراطية بدور معامل التوازن الأساسي، إذ تضمن إيجابية علاقات نظام الارتباط والتفاعل بين النظام السياسي ومؤسساته من جهة والمجتمع المدني ومؤسساته من جهة أخرى، ما يجعل النظام تجسيدا سياسيا مؤسسيا لإرادة المجتمع، وغياب الديمقراطية عن علاقات التفاعل السلطوي بين أي نظام سياسي ومجتمعه المدني يغيب شرعيته مجتمعيا وقانونيا بعيدا عن ولاء مجتمعه[3].

و وفقا **ل:كولمان** غياب الرضا والثقة يؤديان إلى ضعف المؤسسات السياسية، كما يؤديان إلى أزمات خطيرة والرضا بالنسبة إلى **ليبست**:«يعبر عن مدى قدرة النظام في الحفاظ على الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية هي الأكثر ملائمة للمجتمع»، أي أن الدعم والرضا جالبين للاستقرار، وغيابهما يؤدي إلى أزمة شرعية وعدم استقرار النظام الديمقراطي، فانخفاض مستوى رضا المواطنين وزيادة المطالب يكثفان من حمل وأعباء الدولة، بمعنى انخفاض مستوى أداء الدولة، ويمكن تفسير أزمة الشرعية على أنها :«عجز النظام بنحو متزايد عن تحقيق مطالب المواطنين، فارتفاع المطالب العامة يقوض التنمية الاقتصادية وبالتالي يضعف من إدارة الدولة»[4].

[1]علي عباس مراد،المجتمع المدني والديمقراطية،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،،2009،ص. ص. 52،51.

[2]آلفين توفلر ،تحول السلطة:المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين،تر :لبنى الريدي(القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1995)،ص.17.

[3]علي عباس مراد،مرجع سابق،ص ص.54،52.

[4] Peter Burnell , Richard Youngs,op.cit,p.99.

ويصف الكثير من الباحثين عدم الرضا الديمقراطي dissatisfied democrat بأنه:« استعداد فئة أو مجموعة من الناس إلى قلب نظام الحكم الديمقراطي إذا لزم الأمر، ما يهدد شرعيته واستقراره»، كما يرى **رونالد انجل هارت Ronald Inglehart** "أن غير الراضين هم مواطنون على مستويات عالية من المعرفة السياسية، على استعداد للدفاع عن القيم الديمقراطية، ومعارضة فكرة القائد القوي أو الحكم الاستبدادي بمعنى أوضح أن الفرد يدعم الديمقراطية لكنه ليس راضٍ عن النظام الذي لا يمتلك ما يكفي من المعرفة السياسية وكيفية العمل بها في الواقع"[1].

2 -الصراعات الاجتماعية والثقافية

الاحتجاج على بنية الواقع المعاش بوعي أخلاقي وسياسي ضد الاستبداد والتسلط، هو ما يضع الأنظمة المتسلطة في وضع لا شرعي، ووضع البديل الديمقراطي كمخرج سياسي وحيد من الاستبداد وكما أشار صاحب كتاب "العبودية الإرادية " **إيتيان دو لوبواتي Etienne de le boétie** الذي كتب قائلا:«أنه يكفي لشعب يخضع للاستبداد والاستئثار بالسلطة أن يقرر عدم الخضوع مجددا كي يتمايل المستبد من مكانه، من على رأس هرم العبودية »، بمعنى أنه يكفي في الواقع للشعوب، دون اللجوء إلى السلاح والعنف أن لا تخضع مجددا كي تسقط الدكتاتورية وتتزعزع أركان أنظمتها[2].

أي أنه لا ديمقراطية ممكنة في أي مج تمع من دون صراع جماعي ومستمر ضد الأفكار والتوازنات والقوى والظروف التي تحول دون بناء نظام المساواة القانونية والعدالة والحرية السياسية، ولا مستقبل لأي صراع من دون تحليه بإستراتيجية فعالة تحدد الأهداف وتعبئ القوى ذات المصلحة بالديمقراطية بالمقابل يؤدي ضعف الروح التنظيمية إلى تفتت القوى السياسية وغياب التكتل، وإلى ضعف الحركات السياسية وسيطرة الروح الفردية على قيادتها وهيمنة الخلافات الشخصية على سلوكها، وبالتالي عدم قدرتها على بلورة إستراتيجيات عامة تستهدف التغيير العام للنظام[3].

---

[1] ibid,p.102.

[2]محمد موقيت،"العالم العربي والمغاربي بين خروج من التسلط والاستبداد ودخول إلى الديمقراطية"،تر:ميلود بن علي،**التحدي الديمقراطي:مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي**،ع.29،2011،ص ص.25،24.

[3]برهان غليون، "أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي "،في:الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ،أعمال المؤتمر العلمي الثلث لقسم أصول التربية في كلية التربية– جامعة الكويت،ط .1(بيروت :مركز دراسات الوحدة الربية،2011)،ص. 127.

كما تؤكد أدبيات التحول الديمق راطي على أن فرص التحول تكون احتمالات نجاحها أكبر في حالات الدول الأكثر تجانسا، أي التي لا تعاني انقسامات مجتمع ية حادة، لكن في ظل الحروب الأهلية والصراعات الداخلية تصبح عملية التحول الديمقراطي أكثر تعقيدا، حيث أن التحرك على طريق تأسيس نظام ديمقراطي يتطلب تحقيق مصلحة وطنية شاملة، تشكل أرضية للسلم الأهلي وإعادة بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها على أسس جديدة، وإعادة تأسيس مفهوم الدولة وشرعيتها في الوعي الجمعي لمختلف الفئات والتكوينات الاجتماعية، حيث تستقطب تدريجيا ولاء مواطنيها[1].

أي لا تستطيع الديمقراطية أن تستمر وتتقدم إلا إذا نجحت في استيعاب التيارات والقوى المتطرفة، وكل محاولة للقضاء على هذه الحركات وإضعافها سيعطي نتائج سلبية على مستقبل السلام الاجتماعي والتقدم العام، طالما لم يترافق بنمو حقيقي في قدرة الدولة على إزالة أسباب التمرد والتطرف الاجتماعي والاقتصادي[2].

كما يأتي التحدي الكبير من المثقفين والجماعات ذات الصلة الذين يؤكدون على الاشمئزاز من الفساد المادية، وعدم الكفاءة الديمقراطية، نتيجة تبعية الحكومة الديمقراطية إلى "الرأسمالية الاحتكارية monopoly capitalism"، والمثقفون كما يرى **شومبيتر** : «الناس الذين يتمتعون بالقوة المنطوقة والكلمة المكتوبة، واحدة من اللمسات التي تميزهم عن غيرهم من الناس الذين يفعلون الشيء نفسه لكن بغياب المسؤولية المباشرة للشؤون العملية»[3].

---

[1] عصام زيدان،"أثر الانقسامات المجتمعية على نجاح عملية التحول السياسي"، تقرير البيان حول:الربيع العربي:المسار والمصير ،الإصدار 12،الرياض:مجلة البيان،2015،ص ص.176،175.

[2] برهان غليون، ،مرجع سابق،ص ص.133،132.

[3] Michel Crozier, Samuel P. Huntington, Joji 'Watanuki, The Crisis Of Democracy, Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission(New York : University Press, 1975),p.6.

يتعايش هؤلاء المثقفين "المخالفين" الباحثين عن تحقيق الذات ، والانتماء الفكري، في الغالب مع الشكك في القادة والمؤسسات السياسية، وبمزيد من الاغتراب عن العمليات السياسية ، ما يفرض مشكلة جديدة على الحكومة الديمقراطية من حيث قدرتها على تعبئة المواطنين وفرض قيم الانضباط والتضحية من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية ، لكن لا يمكن تعميم هذه التحديات على كل المجتمعات إذ تختلف حسب طبيعة كل مجتمع، نتيجة اختلاف طبيعة العمليات والمؤسسات الديمقراطية ، أي تتمثل المعضلة المركزية في عجز الحكومة على تلبية الطلبات المتزايدة، وزيادة تعقيد النظام الاجتماعي والضغوطات السياسية ما يؤدي إلى تناقص شرعيتها [1].

المطلب الثاني:المعيق الاقتصادي

أشار **هنتنغتون**:«أنه عندما تكون الفرص الاقتصادية أكثر وفرة من الفرص السياسية، فإن الأشخاص الطموحين يستعملون الثروة للسعي من أجل السلطة، وعندما تتوافر الفرص السياسية أكثر وتكون الفرص الاقتصادية نادرة، فإن السلطة هي التي تسعى إلى الثراء ».[2]

1 -النفط والديمقراطية

هناك فرضية في دوائر بحث الشرق الأوسط ترى أن غياب الديمقراطية في الدول العربية يعود إلى الثروة النفطية، وقد حاول بعض الباحثين اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل الأبعاد الثلاثية المتعلقة بإعاقة البترول للديمقراطية وهي[3]:

- هل أصبح للبترول أثر ضد الديمقراطية، في حين كانت العوامل الأخرى مثل : مستوى الدخل التقاليد والخبرة التاريخية والثقافة السياسية مسؤولة عن ذلك الغياب سابقا؟
- هل يمكن تعميم هذا الافتراض على مناطق أخرى غير الشرق الأوسط؟
- إذا كان للبترول هذا التأثير ضد الديمقراطية، فما هي آليات ذلك التأثير؟

[1] Ibid,pp.7-9.

[2] مايكل جونستون،متلازمات الفساد:الثروة،والسلطة،والديمقراطية،تر :نايف الياسين،ط.1(الرياض:مكتبة العبيكان، 2008)،ص ص.77،78.

[3] نصر محمد عارف،مرجع سابق،ص.34،35.

خلصت الدراسة التي أعدها **مايكل روز Michael Ross** بعد تحليل قياسات الرأي العام لنحو 113 دولة في الفترة ما بين 1971-1997 إلى أن صادرات البترول ترتبط بصورة قوية بالحكم السلطوي، وهذا الأمر لا يقتصر على دول الشرق الأوسط فقط، كما أن تصدير المعادن الأخرى له نفس التأثير، بينما تعد الصادرات الزراعية استثناء من ذلك، ويعود السبب في عرقلة الصادرات النفطية للديمقراطية إلى أسباب أجملها **روز** في[1]:

- عدم اعتماد هذه الدول على الضرائب، ومن ثم استقلال الدولة عن المجتمع
- إن الدولة لديها من المصادر ما يكفي لتقوية سلطتها الداخلية
- أن نمط التحديث القائم على التصدير يفشل في تحقيق التغيير الثقافي والاجتماعي الذي يقود إلى حركة ديمقراطية حقيقية.

يؤثر الاعتماد على النفط على البنية الاجتماعية للدولة، نتيجة الأموال الضخمة والموارد التكنولوجية اللازمة لاستغلال هذه الموارد، إذ تصبح شركات النفط الأجنبية هي المهيمنة بسبب حضورها الاقتصادي ورأس مالها ومزاياها التكنولوجية، بمعنى يكون لأصحاب المشاريع المحلية فرصة أقل للتطوير والنجاح بمفردهم ما يفرض عليهم إقامة علاقات وثيقة مع الجهات الأجنبية، تجنبا لتعرضهم إلى التهميش، أي أن النفط والديمقراطية لا يجتمعان، وهذا ما وثقه علماء السياسة الذين وجدوا ارتباطا قويا بين الاعتماد على النفط والحكومات الاستبدادية، ما يعرقل ظهور الديمقراطية ، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2].

---

[1] نفس المرجع،ص.35.

[2] Terry L. Karl, "Oil-Led Development: Social, Political, and Economic Consequences", CDDRL WORKING PAPERS, **N. 80,** Center on Democracy, Development, and The Rule of Law,**2007**,pp.11-20.

تساهم عائدات النفط في تقديم الدعم إلى النظام القائم(الحاكم المستبد هو الأكثر احتمالا) حيث تستخدم الدول السلطة أو القوة المالية للحد من المعارضة، وهو ما توفره الثروة النفطية كاستثناء، والأنظمة الاستبدادية أكثر عرضة للسقوط أثناء الأزمات الاقتصادية ، إذ يساعد الريع النفطي oil rents في البداية على توحيد الأنظمة وتحملها لفترات طويلة وكذا استمرارها في فترات الكساد ، كما يمكن أن يساعد النفط على تقويض الاستقرار السياسي على مر الزمن، خاصة في الأنظمة الاستبدادية، وتقريبا جميع الدول الغنية بالنفط تميل إلى مواجهة مستويات أعلى بكثير من الاحتجاج الاجتماعي عند سقوط عائدات النفط[1].

ما يمكن ربطه بما أصطلح عليه ب:**لعنة الموارد** الذي ظهر أول مرة من قبل الباحث الاقتصادي **ريتشارد أوتي Richard Auty** في كتابه :التنمية المستدامة في إطار اقتصاد الموارد : نظرية لعنة الموارد سنة 1993، الذي وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي، كما تعرف لعنة الموارد على أنها ظاهرة تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية حيث يكون مستوى النمو والأداء الحكومي أسوأ فيها من الدول التي لا تملك تلك الموارد[2] .

وفي هذا الصدد يرى **مايكل روز** أن للجانب السياسي دور في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، وقد صنف التفسير السياسي لنقمة الموارد إلى ثلاث نظريات[3]:

أ. **النظرية الإدراكية** : التي ترجح أن تؤدي التدفقات المفاجئة لعائدات الموارد إلى أفق سياسي قصير الأجل بين الفاعلي ن السياسيين وهذا ما يفسر فشل العديد من الحكومات في تنويع صادراتها والمحافظة على استقرار السياسات وضعف قطاعها الخاص.

ب. **النظرية الاجتماعية** : تؤيد فكرة أن وفرة الموارد وارتفاع عائداتها تقوي مجمو عات المصالح التي تسعى إلى عرقلة الإصلاحات الداعمة للانفتاح الاقتصاد ي، ما يؤثر سلبا على النمو وعلى نوعية سياسات الدولة.

---

[1] Ibid,p23.

[2]بن رمضان أنيسة،بلمقدم مصطفى، "الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي :دراسة حالة البترول في الجزائر"،**أبحاث اقتصادية وإدارية**،ع. 15، 2014، ص.298.

[3]شكوري سيدي محمد،**وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي:دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(تلمسان:جامعة أبي بكر بلقايد،2011–2012)،ص. 26.

ت. مقاربة المؤسسات: ترى بأن العائدات الكبيرة من الموارد تضعف مؤسسات الدولة التي لها دور كبير في دعم تنمية اقتصادية مستدامة، فنجد أن معظم الدول الريعية تمتلك مؤسسات ضعيفة تفتقر إلى القدرة على صياغة وتخطيط إستراتيجية تنمية قوية.

فالتأثير الريعي على عملية التحول الديمقراطي كان حصيلة عمل باحثين في شؤون الشرق الأوسط بعد تأمل في هذه المسألة لأكثر من عقدين من الزمن، ويرى هؤلاء أن الحكومات تستخدم عائداتها النفطية للتخفيف من الضغوط الاجتماعية التي قد تؤدي إلى المطا لبة بالمزيد من المساءلة، وتصف دراسات الحالة ثلاث طرق هي[1]:

أولا/ تأثير الضرائب taxation effect: عندما تستمد الحكومات إيرادات كافية من بيع النفط، فمن المرجح أن فرض ضرائب على سكانها يكون بشكل أقل بكثير أو ليس في كل شيء، ويكون الجمهور أقل عرضة للمطالبة بالمساءلة، والمطالبة بالتمثيل في الحكومة الذي نشأ ردا على المحاولات السيادية لرفع الضرائب، أي وجود علاقة بين الاختلافات في مستويات الضرائب والتغيرات في الطلب على المساءلة السياسية.

ثانيا/ تأثير الإنفاق spending effect: هذا ما يخفف من حدة الضغوط الكامنة لتحقيق الديمقراطية، إذ تستخدم الحكومات الاستبدادية ا لقوة المالية للحد من المعارضة ، ويرى بعض العلماء أن الثروة النفطية توفر لحكومات الشرق الأوسط ميزانيات تكون كبيرة بشكل استثنائي وغير مقيدة (إتباع نفس أسلوب نظرائهم الاستبداديين في أماكن أخرى)، فعائدات النفط يمكن أن تجعل جهود التهدئة المالية أكثر فعالية.

ثالثا/ تشكيل مجموعة group formation: عندما توفر عائدات النفط ما يكفي من المال للحكومة فإنها تستخدمه لمنع تشكيل الفئات الاجتماعية التي تكون مستقلة عن الدولة، والتي قد تميل للمطالبة بالحقوق السياسية.

[1] MICHAEL L. ROSS, « DOES OIL HINDER DEMOCRACY? », **World Politics**,n. 53 ,2001 ,pp. 332-334.

قد يعتبر النفط نقمة إن لم يتم استعماله بشكل عقلاني، إذ سيؤثر سلبا على مسار العملية الديمقراطية خاصة في الدول التي تشهد مرحلة انتقالية من نظام إلى آخر، و الذي قد يكون أكثر استبدادا من النظام السابق ما يزيد من الأمور تعقيدا، لذا وجب إحداث موازنة بين مختلف الموارد التي تمتلكها الدولة، ما يحفظ حقوق الأجيال الحاضرة، واللاحقة، والركيزة الأساسية لذلك هي الإصلاح بمختلف جوانبه، وفتح قنوات المشاركة السياسية.

2 -التبعية الاقتصادية

تؤدي التجارة الدولية إلى علاقة تبعية اقتصادية إذا ما استطاعت بعض الدول أن تفرض تقدمها ونموها على دول أخرى، والتي يصبح نموها مشروط ا ومحكوم ا بنمو الدول الأولى ، ويرجع بقاء هذه الدول في حالة تبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، إلى عاملين هما[1]:

الأول: نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي ورثته هذه الدول عن المرحلة الاستعمارية، وفرض عليها نوعا من الهيكل الاقتصادي المشوه الذي يرتبط بالخارج أكثر من ارتباطه بالداخل، من خلال توقفه على إنتاج المواد الخام أو تصديرها للسوق الرأسمالي، واستيراد المواد المصنعة لما توفره حصيلة الصادرات من موارد.

الثاني: طبيعة التشكيلات الاجتماعية التي تكونت في إطار الاستعمار والتي تتميز بتعدد أنماط الإنتاج وخضوعها وتوجهها بشكل عام إلى الأسواق الخارجية.

---

[1] عبد الجبار أحمد عبد الله،معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2015)،ص.ص.121،122.

وعلى هذا الأساس تبرز الشكوك التي تثيرها العديد من الأطراف حول معنى الديمقراطية ونتائج تطبيقها لإبعاد الناس عن المطالبة بها أو السعي إلى تحقيقها، بدعوى أنها تعني تفوق القطاع الخاص على القطاع العام وإعطاء نوع من الشرعية للتفاوت الاجتماعي والطبقي و معاداة تدخل الدولة، وقد ساعد على إثارة تلك الشكوك الإعلام الغربي من خلال الربط بين الديمقراطية والاتجاه الليبرالي الجديد، وقد صاحب الدعوة إليها حملة إعلامية واسعة النطاق تدعو إلى سياسة "الباب المفتوح open door" بمعناها السلبي القائم على فتح أبواب البلدان الطرفية التابعة أمام رؤوس الأموال الأجنبية وتنازلها أولا ثم استسلامها ثانيا لقوى السوق الرأسمالي ومصالحه على حساب مصالح قواها وطبقاتها الشعبية الوطنية باسم: "عقلنة السوق المفتوحة"[1].

فالاقتصاد العالمي به من التراتبية أكثر مما به من المساواة، وبنيات الخضوع تتخذ أشكال عديدة من عدم المساواة بين الدول والطبقات والثقافات والأجناس ، وهياكل التسلط هذه عرقلت معظم شعوب العالم عن المشاركة في إدارة الاقتصاد العالمي ، والتمايز الطبقي داخل النظام الرأسمالي هو السبب الرئيسي للإخفاقات الحالية للديمقراطية[2].

كما يمثل الاختراق الرأسمالي الواسع والشامل للبلدان التابعة إحدى المصاعب الأساسية أمام التحول الديمقراطي، لما يوفره من القروض والتسهيلات الائتمانية لسداد ديون أنظمتها الحاكمة، بل يوفر لبعضها أحيانا الحماية العسكرية والأمنية، لذا فتطبيق الديمقراطية والذي يعني الوصول الفعلي والشامل إلى العدالة وضمان الاستقرار لا يتفق ومصالح الدول والمؤسسات الرأسمالية، وهذا ما يؤكده تصريح الرئيس الأمريكي السابق **ريتشارد نيكسون Richard Nixon** في كتابه "أمريكا والفرصة التاريخية " الذي جاء فيه :«إن أمريكا لا تميز بين الأنظمة على أساس السياسة الديمقراطية التي تنتهجها والاستبداد الذي تمارسه، بل على أساس ما يقدمه هذا النظام من خدمات مباشرة أو غير مباشرة للمصالح الأمريكية»[3].

---

[1]علي عباس مراد،مرجع سابق،ص. 125.

[2]جان آرت شولت،اقتصاد عالمي ديمقراطي:دور المجتمع المدني،ترجمة:علا أبو زيد،ط.1(كوفينتري:مركز دراسات العولمة والأقاليمية،2003)،ص.41.

[3]علي عباس مراد،مرجع سابق،ص ص.131،130.

المطلب الثالث: المعيق السياسي

يعتبر الفساد السياسي وغياب الرقابة الحكومية، وانعدام الشفافية والمساءلة، بمثابة المشاكل العميقة التي ينبغي التصدي لها، عن طريق فرض العقوبات على كل من يتعدى على حقوق الأفراد متحججا في ذلك بتطبيقه للقوانين المشروعة، وللعدالة المجتمعية، فكلها أمور سلبية تؤدي إلى اللا_استقرار، وتعيق مسار الديمقراطية، وسيتضح ذلك أكثر من خلال العناصر التالية:

1. الفساد السياسي

يقول الدكتور **محي الدين توق**:«إن لم تعرض قضايا الفساد على المحاكم ولم يدن المذنبون، يواجه المجتمع خطرين، الأول هو أن الفاسدين سيستمرون باقتراف جرائمهم لأنهم يعرفون أن الإفلات من العقاب ممكن، والثاني هو فقدان الناس ثقتهم بالحكومة»[1] .

يعود الفساد بالفائدة على قلة من الناس على حساب الأغلبية، حيث أنه يؤخر التنمية الاقتصادية وينتهك الحقوق الأساسية والإجراءات القانونية، ويحول الموارد عن مقاصدها الأصلية، سواء كانت خدمات أساسية و مساعدات دولية أو الاقتصاد بمجمله ، وغالبا ما يرتبط بالعنف عندما تكون الدول ضعيفة، ويعود هذا جزئيا إلى أنه بسبب الفساد فإن الديمقراطية تعني مزيدا من انعدام الأمن، والأسواق الحرة تعني أن يصبح الأغنياء أكثر غنى على حساب باقي أفراد المجتمع ، وفي حين أن ديمقراطيات السوق الغنية تتشابه في كثير من الأوجه، فإن الفقر والديكتاتورية تتنوع كثيرا، وكذلك الفساد، ويشكل التصدي لهذه المشكلات تحديا تحليليا وسياسيا، إذ ينبغي فهم مشكلات الفساد المتناقضة في المجتمعات المختلفة، والتأكيد على قيمة الحكم والسياسة والدمقرطة المعمقة[2].

---

[1]رامي خوري،"مقابلة مع الدكتور محي الدين توق"،**إدارة الحكم:أخبار وأفكار**،م. 2،ع.1،2008،ص.6.

[2]مايكل جونستون،مرجع سابق،ص ص.19،20.

والعلاقة بين الفساد والتطور الديمقراطي مترابطة، فالفساد يكون نتيجة لضعف المؤسسات الديمقراطية (ضعف سيادة القانون، والحد من حرية التعبير)، وفي نفس الوقت انتشار الفساد يضعف الديمقراطية عن طريق تآكل التأييد الشعبي للمؤسسات الديمقراطية وتسهيل سوء إدارة الأموال العامة والخاصة، أي لا يمكن فصل جهود مكافحة الفساد عن الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية[1] .

وقد أشار **دينيسون روستو** إلى" أن العوامل التي تحافظ على الديمقراطية في المجتمعات التي تكون فيها قوية مثل القدرة على القراءة والكتابة أو الثراء، والنشاط السياسي متعدد الأحزاب ووجود طبقة وسطى ليست هي العوامل نفسها التي أدت إلى ظهورها في المقام الأول، وجادل بأن الدمقرطة نمت نتيجة صراع سياسي طويل وغير منته ... يجب أن يمثل المتنافسون قوى راسخة في المجتمع، كما ينبغي أن يكون للقضايا معنى عميق بالنسبة لهم، وفي تلك الصراعات لم تكن الدمقرطة هي الهدف الأصلي أو الرئيس بل تم السعي إليها كأداة تؤدي إلى غاية أخرى، أو أنها أتت كمنتج جيد مصاحب للصراع"[2].

فالضوابط والتوازنات والقادة المعرضين للمساءلة، والأسواق الحرة والانتخابات التنافسية والشفافية الإدارية تفعل الكثير لضبط الفساد في البلدان التي يكون فيها هو الاستثناء وليس القاعدة ، لكن لا يعني بالضرورة أن غياب هذه العوامل هو الذي يفسر وجود الفساد في البلدان التي يكون فيها واسع الانتشار[3] .

2. غياب الاستقرار السياسي

يعتمد الاستقرار السياسي على النسبة ما بين المؤسساتية والمشاركة، فمع تزايد المشاركة السياسية يجب أن يتزايد أيضا مقدار تعقيد واستقلالية وتكيف وتماسك المؤسسات السياسية في المجتمع للمحافظة على الاستقرار السياسي[4].

---

[1]مالكي توفيق،مرجع سابق،ص.53.

[2]مايكل جونستون،مرجع سابق،ص. 51.

[3]نفس المرجع.

[4]صامويل هنتنغتن،النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،تر:سمية فلو عبود، (بيروت:دار الساقي،1993)،ص. 102.

كما تقف أسباب عديدة وراء عدم الاستقرار السياسي نذكر منها[1]:

- **الانقسامات البنائية التي يعاني منها المجتمع** : تتمثل في العامل الديني، اللغوي أو العرقي بالفجوة بين الحاكم والمحكوم، أو في مشكلة الصراع بين القديم والحديث، بين القوى التقليدية القديمة التي تريد الحفاظ على الوضع الراهن وتلك القوى التي تميل إلى التغيير والتجديد
- **التأثيرات السلبية للتجربة الاستعمارية وتدخل القوى الأجنبية في الشؤون الداخلية للدو ل:** ما يحرمها من التوصل إلى شرط ضروري لقيام النظام الديمقراطي، وهو الإجماع بين الفئات السياسية الفاعلة على حد أدنى مشترك من المسلمات والقيم التي تضمن استمرار التنافس الديمقراطي في جو سلمي
- **العنف السياسي** : استخدام العنف السياسي وسيلة وإطار للصراع والتن افس بين القوى السياسية المختلفة ، يعبر عن فشل الوسائل السلمية وعجزها عن الحوار والتنافس في حل مشكلات البلاد، كما يعبر عن عدم إيمان بعض القوى السياسية بقدرة تلك الوسائل على حل المشكلات الوطنية أ و تحقيق أهدافها السياسية الخاصة ، وعملية القضاء على العنف السياسي ومح اولات التمرد والانفصال تستلزم مصار يف باهضة تره ق كاهل ميزانية ا لدولة المعنية.

أي يتعلق مستوى التطور السياسي في مجتمع ما بدرجة كبيرة ، بمدى انتماء هؤلاء الناشطين السياسيين في مجموعة متنوعة، إلى المؤسسات السياسية ومدى تطابقهم معها، تكون الصراعات محدودة في مجتمع ينتمي فيه الجميع إلى القوة الاجتماعية نفسها، وتسوى الصراعات عبر بنية القوة الاجتماعية أما في مجتمع يتميز بتعقيد ما تتغير القوة النسبية للجماعات ولا تتمكن قوة اجتماعية واحدة من السيطرة فيه واحتمال اجتماع سياسي أقل إذا لم تقم مؤسسات سياسية ذات كيان مست قل عن القوى الاجتماعية التي أنشأتها[2].

---

[1] عبد الجبار أحمد عبد الله،مرجع سابق،ص ص.56-60.

[2] صامويل هنتنغتن،النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،مرجع سابق،ص.18.

كما يتطلب استقرار الأنظمة الديمقراطية توحيد القدرة على تنفيذ السياسات الموجهة نحو التوسع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام، إذ يمكن لهذا النمو التقليل من الصراعات الناتجة عن عدم المساواة والانقسامات الاجتماعية، التي تؤدي بدورها إلى العزلة السياسية والعنف الا جتماعي وبالتالي زعزعة الاستقرار، كما تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى مجموعة مختل فة من المعضلات المؤسسية نتيجة تمركز السلطة لدى المسؤولين التنفيذيين في الحكم الاستبدادي ما يزيد من القوى ال معارضة داخل منظومة الحزب ويؤدي إلى تفاقم الأزمة، وصعوبة المحافظة على الدعم الانتخابي والتشريعي[1].

3. ضعف المؤسسات السياسية والقانونية وغياب الحياة الحزبية السليمة

يذهب البعض إلى أن غياب المؤسسات يس اوي غيا ب الديمقراطية، وفكرة المؤسسة لديه م هي نقيض لفكرة الفرد، تعتمد على وجود قاعدة قانونية موضوعية تحدد اختصاصات كل جهاز من أجهزة الدولة التي هي مؤسسة المؤسسات، لكن لابد في داخلها من وجود مؤسسات تستند اختصاصاتها إلى قاعدة قانونية، فإذا باشرت المؤسسة عملها داخل هذا الاختصاص يكون نشاطها مشروعا وبالعكس، وهذه الآلية جوهرية بحيث أن الديمقراطية تتوقف على وجود المؤسسة[2].

وإذا كان أحد الافتراضات في الديمقراطية هو أن الظروف السياسية دائمة التغيير وأنه على المؤسسات أن تتماشى مع الحاجات المتغيرة ما قد يسبب عجز في عمل هذه المؤسسات، نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية، ويحدث تطوران نوعي وعددي، هما[3]:

- **التطور العددي:** ازدياد عدد المشاركين في بعض جوانب العملية السياسية كالانتخابات فتبرز فئة ناخبين جدد.
- **التطور النوعي:** يعني ازدياد درجة الإسهام السياسي للمؤسسات السياسية القائمة من أحزاب وجماعات مصالح ، وربما إيجاد أحزاب سياسية جديدة، فالمطالب لا يمكن مواجهتها والاستجابة لها من خلال المؤسسات السياسية القديمة، إذ تثير مشكلات عديدة وتطرح أسئلة مستحدثة لم يسبق للمؤسسات السياسية التقليدية أن واجهتها ولا تمتلك حلولا جاهزة لها.

[1] Stephan Haggard,pp.278,279.

[2] عبد الجبار أحمد عبد الله،مرجع سابق،ص.64.

[3] نفس المرجع،ص.65.

أما فيما يخص الحياة الحزبية، فهيمنة الحزب الواحد هي إبعاد قسري للشروط الصحيحة الضرورية لحصول أو بداية حدوث عملية تحول جهة الديمقراطية، فعوضا أن يكون الحزب تمثيلا لقوى اجتماعية فعلية في المجتمع لها مشروعها الواضح أو المنتظر توضيحه في عملية الصراع السياسي في الواجهة القانونية، فهو أداة ناجعة في مراقبة السلطة وحفظ المجتمع من القهر وانسداد الأفق ، فإن الحزب الواحد يصبح أداة في يد الدولة[1].

أي لا يكفي سقوط نظام مستبد لقيام نظام ديمقراطي، فقد ينتج الانتخاب استبدادا شرعيا جديدا أو استبدادا يبرر لنفسه احتكار السلطة والرأي باسم الشرعية الانتخابية، وهناك أمران متلازمان[2]:

الأول: أزمة الديمقراطية ليست أزمة نظام سياسي مستبد فحسب، إنما هي أيضا أزمة البديل السياسي المعارض.

الثاني: هو شديد الاتصال بالأول فلا سبيل إلى الديمقراطية من دون ثقافة ديمقراطية في المجتمع : في البيت والأسرة، المدرسة والمعمل، الإدارة، الحزب والنقابة،... وغيرها، فلا ديمقراطية من دون ديمقراطيين ولا ديمقراطيين من دون ثقافة ديمقراطية.

وغالبا ما يصعب تعزيز الديمقراطية واستدامتها، نتيجة[3]:

1 -السيطرة والهيمنة التنفيذية المفرطة
2 -المحسوبية: الفساد على مستوى الدولة
3 -ضعف الأحزاب السياسية وعدم استقرارها
4 -الانقسامات الإثنية والثقافية/الدينية
5 -انتشار الفقر
6 -المناخ الدولي غير المناسب للديمقراطية

---

[1] سعيد بن سعدي العلوي، السيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط.1(دمشق :دار الفكر،2006)،ص.65.

[2] عبد الإله بلقزيز،الدولة والسلطة والشرعية، (بيروت:منتدى المعارف،2013)،ص ص.205،206.

[3] Jeff Haynes,op.cit,p12.

خاتمة

تعتبر عملية التحول الديمقراطي مسار معقد تكون بداياته مختلفة حسب طبيعة تكوين المجتمع ، التنشئة الاجتماعية، وكذا طبيعة النظام السياسي، إذ يمكن أن يكون الانتقال كنتاج عن ثورة فجائية ذات تغيير جذري والتي لا يمكن تعميمها على مختلف التجارب الديمقراطية هذا من جهة، وقد يكون نتاجا لاتفاق ضمني بين النخب السياسية الحاكمة والمعارضة السياسية من جهة أخرى.

وتبقى القضية الأساسية مرتبطة بمدى الوعي بأهمية الإصلاحات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وكذا مدى فاعلية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الاستجابة للمطالب الشعبية دون اللجوء إلى العنف والتي قد تغير المسار، وبالتالي الرجوع إلى الاستبداد، والأمر الأهم هو الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في ضوء المراحل المختلفة للعملية الديمقراطية.

يعتبر العامل الاجتماعي كمحدد ر ئيسي لمدى إيجابية أو سلبية الـعملية الديمقراطية التي قد تؤدي في النهاية إلى ترسيخ الثقافة الديمقراطية أو العكس، وهذا ما يلفت الانتباه إلى أهمية العامل السياسي كمحدد آخر يكمن تأثيره في مدى استجاباته، خصوصا في المرحلة الانتقالية.

ويمكن القول بأن التحول الديمقراطي كمفهوم واسع له ارتباطات عديدة بمفاهيم أخرى تبرز أهميتها بمختلف المراحل التي يمر بها، وعادة ما تتشابك لتشكل النمط الرئيسي المتبع من أجل ال وصول إلى الترسيخ وبناء دولة ديمقراطية، ا لتي لا تعتبر نتيجة حتمية فقد تحدث انتكاسة ويتغير الوضع إلى الأسوأ لذ ا تبقى العملية متصلة بطبيعة المجتمع والثقافة السائدة فيه نظرا لأهمية العوامل التاريخية (الإرث التاريخي) في عملية الدمقرطة.

الفصل الثاني

مسار عملية الدمقرطة في مصر بعد 2011

المبحث الأول: خلفيات التحول الديمقراطي في مصر(قبل 2011)

مر النظام السياسي المصري بعدة تغييرات (ولو كانت في أغلبها شكلية فقط) سواء من ناحية السياسات المتبعة أو من حيث نظام الحكم وطبيعته هيكلته وكذا تفاعلا ته المجتمعية وعلاقاته الخارجية الخاضعة لمنطق المصلحة والأهمية الجيو- إستراتيجية، فمصر مرت بعدة تجارب تاريخية كان الهدف منها بناء دولة المؤسسات(تفترض الديمقراطية مؤسسات لدولة عقلانية قانونية و قوية[1]).

المطلب الأول: الأهمية الجيو-إستراتيجية لمصر

يمكن تحديد أهمية الدولة بالرجوع إلى عدة معايير إن غابت إحداها انصبت الأهمية على البدائل المتاحة لاستمرار فاعلية الدولة ضمن محيطها الإقليمي والدولي، ومن هذه المعايير أو الأولويات إن صح التعبير الموارد الطبيعة، الموقع الجغرافي، الكثافة السكانية وذكاء استغلاله ا كمورد بشري هام وغيرها، والذي يشكل جوهر المكانة الإستراتيجية لها وعليه تتحدد أدوارها.

لا تتم عملية صياغة الدور الإقليمي للدولة، وبلورة أهدافها من ورائه وتحديد إطار حركته وبدائله بمعزل عن الأهداف الوطنية الكبرى للدولة في الداخل وامتدادات تلك الأهداف في علاقاتها الخارجية، وعلى هذا يمثل الدور الإقليمي لمصر حلقة وسيطة وهامة في سياسات ومبادرات الدولة المصرية في سعيها إلى تحقيق أهدافها في التنمية والسلام على الصعيدين الداخلي والخارجي، فدور مصر الإقليمي هو امتداد لدورها الداخلي ويعبر عنه في بعديه الخارجيين الإقليمي والدولي، تصوغه مصر على ضوء أوضاعها واحتياجاتها الداخلية، وتمارسه في إطار من إستراتيجيتها وحركتها الدولية الشاملة[2].

---

[1] Tawfiq Aclimandos, The MuslimBrotherhood and political change in Egypt,in : Islamist Mass Movements, External Actors and Political Change in the ArabWorl, Italy : Centro Studi di PoliticaInternazionale, 2010,p.64.

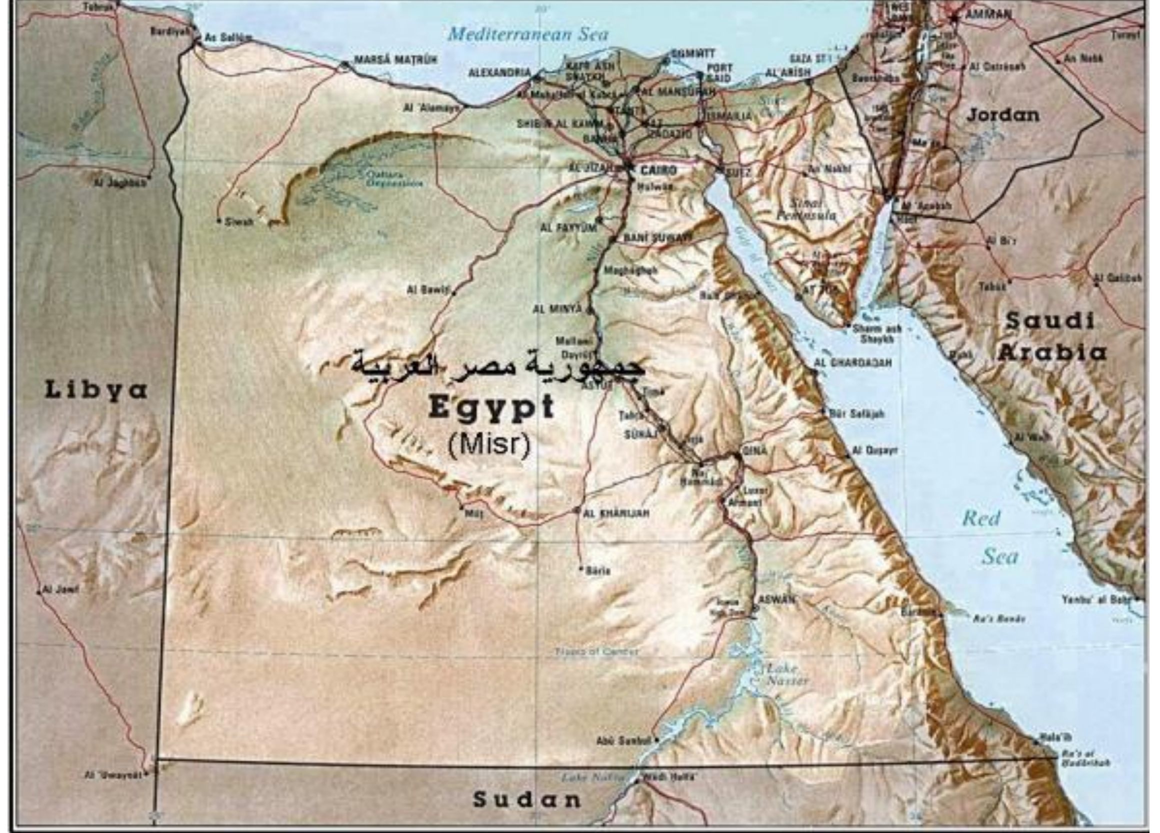
[2]منير محمود بدوى،" الدور الإقليمي لمصر: إشكالية المصالح الوطنية أولا"، بحث مقدم إلى ندوة:"الدور الإقليمي لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة"24 – 25 جوان 2003،ص.ص.11،12.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى ا لعناصر المساهمة في بلورة أهمية الدول ة، والراجعة إلى الأساسيات التالية:

1. الموقع الجغرافي

تقع مصر في الركن الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية، وتبلغ المساحة الإجمالية لها حوالي واحد مليون كيلومتر مربع[1]، ومع ذلك أغلب أراضيها صحراء و 7,7% فقط من مساحتها مأهولة بالسكان، وتتبنى الحكومة المصرية سياسة استصلاح الأراضي وإنشاء مدن جديدة في الصحراء ورغم هذه الجهود يعيش غالبية السكان في دلتا النيل متمركزين في الجزء الشمالي من الدولة أو في وادي النيل الضيق جنوب القاهرة[2].

خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي للدولة المصرية



المصدر:" دليل الخرائط الطبوغرافية"،الجيزة:الهيئة المصرية للمساحة، 2014، ص.1.

[1] Egypt, Irrigation in Africa in figures – AQUASTAT Survey 2005,p.1.

[2]"مصر: المسح السكاني الصحي 2014"، القاهرة: وزارة الصحة والسكان،2015، ص.1.

تمتاز مصر بموقع جغرافي هام، إذ تقع عند مجمع قارتي آسيا و إفريقيا وعند مفرق بحرين داخليين يمتد أحدهما إلى المحيط الهندي و مناطقه الحارة، و يمتد الآخر إلى المحيط الأطلسي و مناطقه الباردة، هذا وتُحد مصر شمالا بالبحر المتوسط وشرقا بالبحر الأحمر فخليج العقبة الذي يفصلها عن المملكة العربية السعودية، وتبدأ بعد ذلك الحدود الشرقية البرية التي تبلغ نحو 200 كيلو متر من رأس خليج العقبة عند رأس طابا في اتجاه ع ام نحو الشمال الغربي حتى البحر المتوس ط شرق مدينة رفح بكيلومتر واحد ويفصل هذا الخط بين مصر وفلسطين[1].

تنقسم مصر إداريا إلى 27 محافظة الأربع محافظات الحضرية (القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد والسويس) ليس بها ريف، بينما كل محافظة من 23 الباقية مقسمة إلى مناطق حضرية ومناطق ريفية، تقع تسع من هذه المحافظات في دلتا النيل (الوجه البحري)، وتقع تسع منها في وادي النيل (الوجه القبلي) ومحافظات الحدود الخمس الباقية تقع على الحدود الشرقية والغربية لمصر[2].

وتعتبر مصر دولة إفريقية آسيوية، فالجزء الأكبر من أراضيها يمتد في إفريقيا، و يُنظر إلى شبه جزيرة سيناء باعتبارها جزءا من قارة آسيا خصوصا بعد حفر قناة السويس لتمثل مانعا مائيا بينها وبين بقية أراضي الدولة، وقد ساعد هذا الموقع في التأثير على التوجيه الجغرافي للدولة والأراضي المصرية ليست بعيدة عن السواحل الأوروبية، و كانت الصلات القائمة بين مصر وجزر البحر المتوسط ثم اليونا ن والرومان في العصور القديمة، والصلات البحرية بين موانئ مصر وإيطاليا في العصور الوسطى دليل على أهمية علاقات موقع مصر الجغرافي بأوروبا وجاءت قناة السويس لتضفي على اهتمام الدول الأوروبية بموقع مصر تأكيدا أكبر [3].

---

[1]محمد فريد فتحي، في جغرافية مصر ،ط.2،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة،2000)،ص.1.

[2]"مصر: المسح السكاني الصحي 2014، مرجع سابق، ص.1.

[3]محمد فريد فتحي، مرجع سابق،ص.4.

2. عدد السكان

يفرض النمو السكاني السريع في مصر ضغوطا على اقتصاد البلاد وبيئتها ويهدد صحة ورفاه شعبها ففي الفترة بين عامي 1994 و 2014 ازداد عدد السكان بنسبة 46% من 60 مليون إلى حوالي 88 مليون [1]، ومع بلوغ معدل النمو السكا ني نسبة 1.6% عام 2015 ، سيتجاوز عدد سكان مصر المائة مليون بحلول عام 2030، وسيؤدي هذا الأمر إلى نشوء ثلاثة تحديات جوهرية للتنمية هي[2]:

- الفقر: عاشت نسبة 26.3% من المصريين تحت خط الفقر في عام 2015
- ارتفعت نسبة البطالة من الناحية الهيكلية 12.8% عام 2015 لاسيما بين الشباب 38.9% والنساء 24.5%
- الانعدام الشديد للمساواة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية

أي تواجه الحكومة المصرية وبالمقارنة مع حجم نمو سكانها الراهن، تحديات في توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، بما في ذلك السكن الملائم والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم والوظائف ، كما تواجه نقصا في إمدادات المياه العذبة والطاقة اللازمين للحفاظ على الصحة البشرية والإنتاج الغذائي والتنمية الاقتصادية[3].

---

[1] هالة يوسف، ماجد عثمان، فرزانة رودي فهيمي، "الاستجابة للنمو السكاني السريع في مصر"، واشنطن: المكتب المرجعي للسكان،2014، ص.1.

[2] ـــــــ،"مصر"،إثوبيا: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2016، ص.17.

[3] هالة يوسف، مرجع سابق، ص.1.

3. السياق الجيو–إستراتيجي

تشير الجغرافية الإستراتيجية إلى مختلف النظريات الخاصة بإجراءات السياسة الخارجية، وتشمل الجيو–إستراتيجية التخطيط الشامل، وتحديد الوسائل لتحقيق الأهداف الوطنية[1]، وعليه يتطلب تحليل البيئة الأمنية المحلية في مصر السياق الاستراتيجي، وكذا تأثير البيئة الإقليمية والدولية على النظام المصري [2]، فما يهدد أمنها القومي على الصعيد الداخلي خاصة في المرحلة الراهنة يتمثل في[3]:

- ضعف المؤسسات السياسية ما عدا مؤسسة الرئاسة، ما يؤثر على الفاعلية الداخلية
- المخاطر التي تواجه الاقتصاد ا لمصري وما تتطلبه مواجهة الفجوة الغذائية، ومواجهة مظاهر الخلل العميق في الجهاز الإنتاجي
- المخاطر التي تمس بنية الوحدة الوطنية المصرية خاصة في حال استمرت الخلافات السيا سية الداخلية، والتعصب الطائفي، مما قد يؤثر على التماسك المجتمعي الداخلي ويعرض الدولة إلى مخاطر داخلية وخارجية

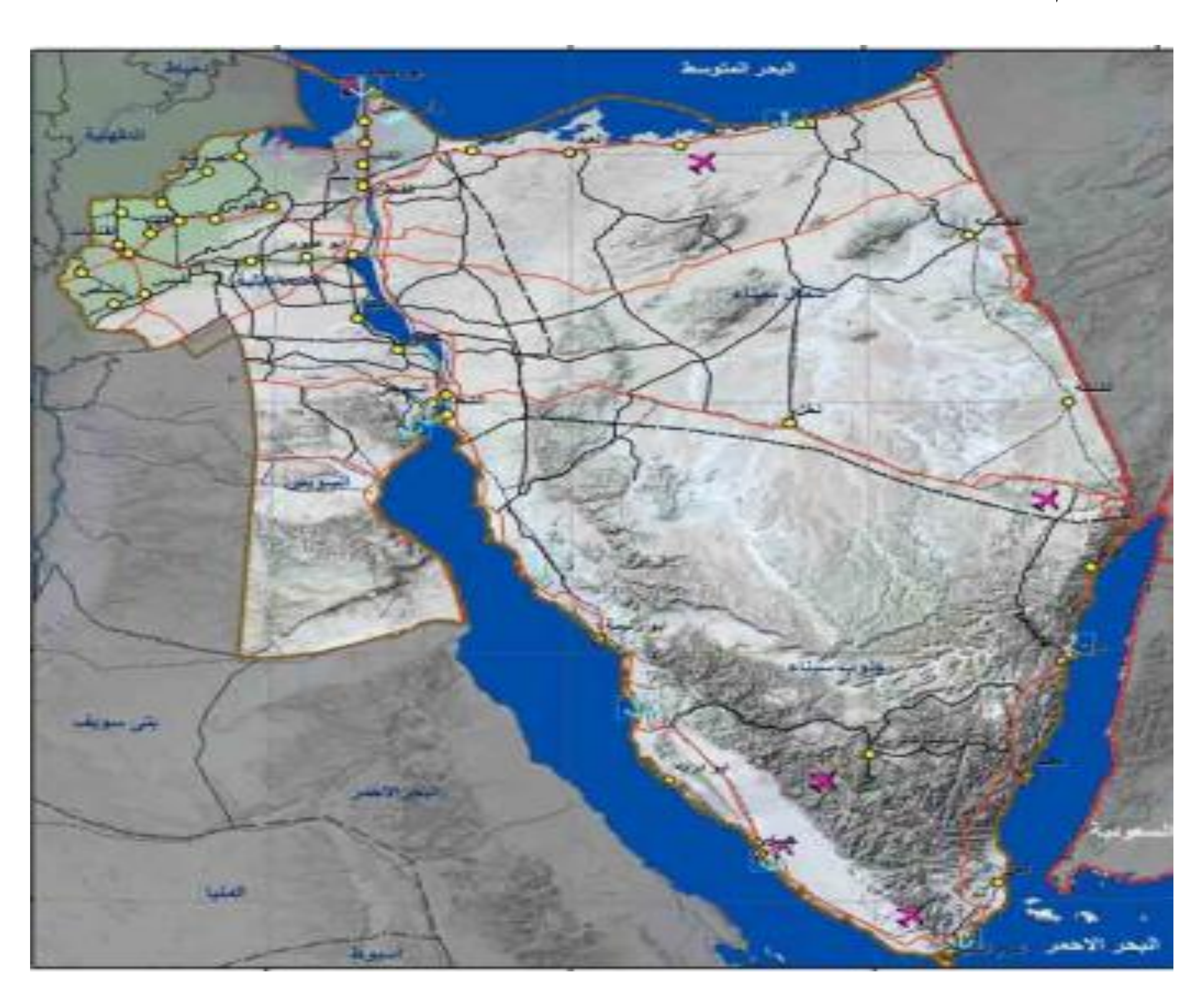
---

[1] Marcel de Haas, **Geo-strategy in the South Caucasus :Power Play and Energy Security of States and Organisations**, Hague: Nederlands Instituut voor Internationale Betrekkingen Clingendael,2006,p.9.

[2] Ruth M. Beitler and Cindy R. Jeb,Egypt as a Failing State: Implications for US National Securit,INSS Occasional Paper 51 ,Colorado :USAF Institute for National Security Studies,July 2003,p.p.3,4.

[3] ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005)،ص.22.

خريطة رقم 02: الأهمية الإستراتيجية لقناة السويس



المدن

طرق رئيسية مزدوجة

المطارات

طرق رئيسية

الموانئ البحرية

سلك

السكك الحديدية

الحدود الدولية

المصدر : "المنظور البيئي لإستراتيجية التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية (إقليم قناة السويس)"،الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2015،ص.12.

توضح الخريطة الأهمية الجيو-إستراتيجية لقناة السويس ، إذ تعتبر أهم ممر مائي في العالم تعتمد عليه التجارة بين جنوب شرقي آسيا ودول الخليج العربي مع دول حوض المتوسط وإلى حد ما الأمريكيتين وقد زادت أهمية هذا الممر المائي بعد اكتشاف النفط في الخليج العربي لأن قناة السويس تختصر الطريق بين جنوب شرق آسيا والسواحل الأوروبية ال غربية بنحو 40-60 % بالمقارنة مع الطريق المار عبر رأس الرجاء الصالح ، ويوفر أيضا في الوقت والتكاليف ، ويبلغ طول القناة التي شقت لتصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر عبر خليج السويس الذي تشكل قبل 35 مليون سنة حوالي 161 كم وعمقها 68 متر علما أن عمق خليج السو يس يتراوح ما بين 180-210 قدم، وتسمح قناة السويس حاليا بمرور السفن العملاقة[1].

وقد افتتح الرئيس **عبد الفتاح السيسي** يوم السبت 2015/11/15 أولى مراحل تنفيذ مشروع شرق بورسعيد ضمن إستراتيجية الدولة لتنمية إقليم قناة السويس الجديدة الذي أنجز في عام واحد، وت لا ذلك بدأ خطوات شق قناة فرعية في شرق بورسعيد بطول تسع كيلومترات كخطوة ضمن عشرات الخطوات المخطط إقامتها في منطقة قناة السويس التي تعد الركيزة الاستثمارية الرئيسية حيث تعول عليها مصر في تحقيق عائد استثماري يعالج عثرات الموازنة العامة ويتيح تخفيضا لمعدل البطالة ويحقق زيادة في معدل النمو ينعكس إيجابا على تحسين الحياة الاجتماعية لفئات الشعب المختلفة[2].

تصارعت القوى الاستعمارية للسيطرة عل هذا الممر (قناة السويس) المائي العالمي بسبب أهميته الإستراتيجية، إذ امتد الصراع الفرنسي البريطاني منذ حملة **نابليون بونابرت** على مصر عام 1798 حتى احتلال مصر من قبل بريطانيا عام 1882 وحاولت تركيا الاستيلاء على القناة عام 1916 ، ولم تنجح مساعي ألمانيا للوصول إلى القناة بسبب هزيمة رومل في معركة العلمين وعندما أعلنت مصر تأميم القناة في جويلية 1956 تحالفت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وشنت القوى الثلاث العدوان الثلاثي على مصر في 1956/10/29[3].

---

[1] حمد سعيد الموعد، "أمن الممرات المائية العربية"، دمشق: اتحاد الكتاب العرب،1999،ص.14.

[2] ـــــ،"مشروع تنمية محور قناة السويس: بوابة مصر إلى المستقبل"،**أبناء الوطن في الخارج**،ع.32،ص.8.

[3] حمد سعيد الموعد، مرجع سابق،ص. ص.14-15.

واستطاعت إسرائيل في عدوان 1967 احتلال شبه جزيرة سيناء، إذ وصلت قواتها إلى الضفة الشرقية لقناة السويس، كما حاولت استثمار هذا الفوز العسكري ووضع حقوق لها في قناة السويس من خلال الإدعاء أن الحد الفاصل بين مصر وإسرائيل يجب أن يمر في منتصف المجرى المائي للقناة ، وبررت إسرائيل مطلبها هذا قائلة إن شبه جزيرة سيناء أرض غير مصرية وأن مصر حازت عليها بشكل غير قانوني عام 1906، ورفضت مصر هذه المزاعم وهدد الرئيس الراحل **عبد الناصر** بإغلاق القناة نهائيا أكثر من مرة[1].

وعليه تعهد القادة المصريين منذ عام 2011 على استعادة المكانة الإقليمية التي فقدتها القاهرة باعتبارها الوسيط في العديد من الصراعات في الشرق الأوسط، لذا تسعى مصر على نطاق واسع إلى إحداث بيئة إقليمية مواتية، إذ تتمحور مصالحها في المنطقة حول ثلاثة مواضيع رئيسية هي[2]:

- **الأول:** ضمان الأمن العسكري والطاقوي
- **الثاني:** دعم الوزن الإقليمي للقاهرة والعلاقات مع القوى الرئيسية
- **الثالث:** احتواء التداعيات السياسية والأمنية للبلدان المجاورة

أما ما يفسر تحركات مصر الخارجية فيرجع إلى قلة الموارد المادية لديها من أجل الدفع بمصالحها في المنطقة من جهة، وكذا أصولها السياسية التي تشمل: موقعها المهم في قلب العالم العربي الذي يربط شمال إفريقيا وبلاد الشام، سيطرتها على قناة السويس كممر رئيسي للطاقة، ووزن القاهرة (الحجم، عدد السكان التأثير الثقافي) والدور التاريخي القيادي في المنطقة[3].

---

[1] حمد سعيد الموعد، مرجع سابق،ص.15.

[2] Kristina Kausch, op.cit,p.p.21-22.

[3] Kristina Kausch, "Egypt: inside-out",In: Ed:Kristina Kausch, Geopolitics and Democracy in the Middle East,(Spain: FRIDE, 2015),p.21.

المطلب الثاني: مراحل تطور النظام السياسي المصري بين التغير والاستمرارية(قبل 2011)

مر على مصر العديد من نظم الحكم الوطنية وغير الوطنية، إذ دخلها **الإسكندر الأكبر** وحكمها الإغريق من بعده، وانتقل الحكم من بعد للبطالسة ثم الرومان، واستقبلت المسيحية التي انتشرت فيها في النصف الأول من القرن الميلادي الأول، وتغيرت الأحوال مع دخول الإسلام حيث بدأت مرجعية الحكم والتشريع تنتقل إلى القرآن والسنة النبوية، وأصبحت عاصمة الخلافة في الدولة الفاطمية، وتقدمت خلال دورات الزمن نظم الحكم والتشريع فيها، وفي فترة حكم الدولة الأيوبية (1171-1250) عرفت مصر مجالس التشريع والقضاء، إذ شملت النظام القانوني وكذا إبرام المعاهدات مع الدول الأجنبية، وحكمها المماليك قرابة ثلاثة قرون (1250-1517) انتقلت بعدها إلى حكم العثمانيين (1517-1805) وانتهت مع محمد علي ومن بعده، مع ورثته حتى فاروق الأول والأخير الذي أزاحته ثورة الجيش والشعب في 23 جويلية 1952[1].

1 -المرحلة التكوينية(فترة حكم محمد علي)

طلبت الجماهير المصرية بتعيينه واليا في ماي 1805، وصدر الفرمان بذلك في جويلية 1805 عندما رجحت الحركة الشعبية المصرية اختيار **محمد علي** للولاية كانت تدور في إطار العثمانية السياسية إذ لم تكن حركة انفصال ولا استقلال عن دولة الخلافة، إنما كانت ثورة ضد الظلم والفوضى والاستبداد ويمكن الإشارة إلى أن ترجيح محمد علي للولاية جاء كونه ضابطا كبيرا على رأس فرقة عثمانية، فهو واحد من النخبة العسكرية الحاكمة بالمعنى السائد في الدولة العثمانية، وكان في حركته السياسية حريصا على ألا يظهر بمظهر المتمرد على الدولة(الإبقاء على كونه جزء من القوة العثمانية)[2].

[1] محمد حماد، قصة الدستور المصري:معارك ووثائق ونصوص، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد،2011)،ص.17.

[2] طارق البشري، الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952-1970، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية،1987)،ص.ص.40-41.

عرف محمد علي ما لزعماء الشعب من المكانة والنفوذ عند الجماهير، إذ أنه كلما احتاج إلى تقرير إتاوة جديدة رجع إليهم وأوضح لهم الحاجة لذلك ، خاصة إذا ما كان الغرض منها دفع رواتب الجند، وذكر **الجبرتي** أنه في أواخر سبتمبر 1805 احتاج إلى دفع باقي أعطية العسكر "فتكلم مع المشايخ في ذلك وأخبرهم بأن العسكر باق لهم ثلاثة آلاف كيس لا نعرف لتحصيلها طريقة، فانظروا في ذلك وكيف يكون العمل، ولم يبق إلا هذه النوبة"، وأقنعهم بأنه إذا أخذ العسكر رواتبهم سافروا إلى بلادهم ولم يبق منهم إلا من كان في حاجة إليهم ومن يتولون المناصب من ضباطهم، وهنا كان زعماء الشعب مرجع الحكومة فيما تفرضه من الإتاوات والضرائب، كما كانوا ملجأ الشعب في تخفيف ما تفرضه منها[1].

انتقل **محمد علي** بمصر التي كانت تعتبر شكليا إحدى الولايات التابعة للإمبرا طورية العثمانية إلى عصر جديد، فأصبحت دولة مستقلة ذات حكومة وجيش وقوانين ونظام ضرائب خاص بها ولا يربطها بالسلطان إلا ضريبة سنوية يدفعها محمد علي له وقيمتها 3% من ميزانية الدولة ، وأعيد تنظيم جهاز الدولة وأنشأت الوزارات على النظام الأوروبي، وتطلب تكوين الجيش وجهاز الدولة الجديد توافر كثير من المثقفين والمتعلمين، فأرسل محمد علي الذي بدأ يتعلم القراءة والكتابة وهو في الخامسة والأربعين بعثات ك بثوة إلى أوروبا لدراسة العلوم الحربية والهندسية والطب واللغات والحقوق[2].

وقد وصف البعض حكم محمد علي بالمستبد العادل، وكما قال **كلوت بك** :"أول عثماني استطاع إدراك الأفكار النافعة فيما يتعلق بالحكومة والإدارة، نعم أن سلطته كانت مطلقة ولكنه أحكم التدبير بتحاشيه عن الحكم الاستبدادي الذي كان لمثله أن يجرى على خطته إذ شكل لنفسه مجلسا خاصا ، اعتاد المداولة مع أعضائه في جميع الأعمال المتعلقة بالحكومة قبل الشروع في تنفيذها، وألف لكل فرع من فروع الإدارة مجلسا من الأخصائيين، فكان هناك مجلس للحرب ومجلس للبحرية، ومجلس للزراعة، وآخر للتعليم وغيره للصحة ...الخ، وكان هناك مجلس عام فوق هذه المجالس جميعا يدعى بمجلس الحكومة، ومن اختصاصه النظر

---

[1] عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط.5،(القاهرة:دار المعارف،1989)،ص.ص.33،32.

[2] أحمد حمروش، ثورة 23 يوليو، ج.1،(القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1992)،ص.23.

في جميع أقسام الحكومة، وكانت إذا عنت الحاجة إلى وضع قرارات مهمة في الزراعة أو الأشغال العامة الخطيرة يعقد مجلسا لذلك يجتمع فيه حكام الأقاليم ومديروها[1]".

2 مرحلة التنظيم السياسي الواحد 1952-1976(فترة حكم جمال عبد الناصر)

تم إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في مصر في 18 جوان1953، وتم تعيين محمد نجيب أول رئيس للجمهورية، وفي مارس 1954 عين جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة، وفي 14 نوفمبر 1954 أعلنت الحكومة توقف محمد نجيب عن ممارسة سلطاته كرئيس للجمهورية وأن جمال عبد الناصر سوف تؤول إليه اختصاصاته، وظل منصب رئيس الجمهورية شاغرا بناء على قرار من مجلس قيادة الثورة حتى أجري استفتاء على شخص رئيس الجمهورية بعد حوالي تسعة عشر شهرا وانتخب عبد الناصر رئيسا للجمهورية في 23 جوان 1956، وقد تولى عبد الناصر رئاسة جمهورية مصر ثم رئاسة الجمهورية العربية المتحدة التي قامت في فيفري 1958 باتحاد كل من مصر وسوريا في سبتمبر 1962[2].

شهدت مصر في الفترة من مطلع الستينيات إلى ما قبل النكسة نهضة اقتصادية وصناعية كبيرة بعد أن بدأت الدولة اتجاها جديدا نحو السيطرة على مصادر الإنتاج ووسائله، من خ لال التوسع في تأميم البنوك والشركات والمصانع الكبرى، وإنشاء عدد من المشروعات الصناعية الضخمة كما اهتم عبد الناصر بإنشاء المدارس والمستشفيات، وتوفير فرص العمل، وبناء السد العالي الذي حمى مصر من أخطار الفيضانات وأدى إلى زيادة الرقعة الزراعية بنحو مليون فدان[3].

---

[1]محمد صبري، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1926)، ص.39.

[2]محمود فوزي، حكام مصر : عبد الناصر،(القاهرة:مركز الراية للنشر والإعلام،1997)،ص.6.

[3]ـــــ،"جمال عبد الناصر:الاسم المحفور على قلب إفريقيا"، **مجلة إفريقيا قارتنا**، ع. 6،2013،ص.ص.3-4.

كما اتسمت هذه المرحلة بغياب التعددية السياسية، ووجود تنظيم سياسي شرعي وحيد في البلاد (هيئة التحرير 1952-1956، والاتحاد القومي 1956-1961، والاتحاد الاشتراكي العربي 1962-1976) وتركيز السلطة ومركزيتها، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وعدم السماح بحق الاعتراض السياسي، واتسم النظام أيضا بوجود عدم توازن بين السياسة والإدارة، فنمت مؤسسات الإدارة والتنفيذ (الجهاز البيروقراطي والبوليس والجيش) بدرجة تفوق بكثير مؤسسات المشاركة (التنظيم السياسي، الهيئة التشري عية والجمعيات الأهلية)، وسعت أجهزة الدولة للسيطرة على الهيئات غير الحكومية، من خلال أساليب قانونية ومالية متعددة، وكانت الشخصية الكاريزمية للرئيس السابق عبد الناصر أحد العوامل المهمة التي مكنت النظام من توفير درجة عالية من الاستقرار والشرعية[1].

حدثت نكسة 5 جوان في عام 1967 ، التي تعتبر أكبر هزيمة لمصر والأمة العربية وعلى اثر ذلك قدم عبد الناصر استقالته، لكن الشعب رفض ذلك وأعلن عن تأييده وضرورة عودته للقيادة في المظاهرات الشعبية في 9،10 جوان 1967 وأمام الإرادة الشعبية عاد عبد الناصر إلى الحكم ثم خاض حرب الاستنزاف ضد إسرائيل من عام 1968 إلى عام 1970 لكنه توفي في 28 سبتمبر 1970 بعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة خلال أحداث سبتمبر في عمان[2].

ومما سبق يمكن القول بأن الدولة الناصرية كانت ذات عقيدة ثورية توحدت معها القيادة السياسي ة حيث تمكنت من استيعاب الآثار السلبية لجانبها القمعي، الذي لم يؤثر في مشروعيتها وشعبيتها[3] .

---

[1] علي الدين هلال، النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010)،ص.ص.23-24.

[2] محمود فوزي، مرجع سابق،ص.8.

[3] عادل حسين، "المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية"، في: سعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،ط.3،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.ص.220-221.

3 مرحلة التعددية السياسية المقيدة (فترة حكم محمد أنور السادات)

بدأت هذه المرحلة بوفاة الرئيس عبد الناصر في سبتمبر 1970 وحتى اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر 1981، شهدت بداية التغيير في شكل النظام السياسي، إذ صدر دستور جديد في 1971، وفي أعقاب انتصار أكتوبر 1973 تم التحول من الاشتراكية وسياسة التخطيط القومي والتأكيد على دور القطاع العام، إلى الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص (الانفتاح الاقتصادي)، ومن التنظيم السياسي الواحد إلى تعددية سياسية مقيدة، ورفع النظام شعارات سيادة القانون ودولة المؤسسات، كذلك التحول من سياسة خارجية تقوم على علاقة وثيقة مع الاتحاد السوفييتي إلى نقيضها تماما، وكذا على مستوى التحالفات الإقليمية، انتقلت مصر في بداية السبعينيات من معسكر الدول الثورية أو التق دمية إلى معسكر الدول المعتدلة[1].

صدر قرار من قمة السلطة بالتعددية الحزبية في 1976 متمثلا في ثلاثة أحزاب فقط هي حزب مصر العربي الاشتراكي (وسط)، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (يسار)، حزب الأحرار الاشتراكيين (يمين) ما لبثت أن زاد عددها لتصبح 21 حزبا عام 2005، والأخذ بالتعددية الحزبية في مصر عام 1976 كان في المقام الأول عملية إدارة لتناقضات المجتمع السياسي والتنمية أكثر من عملية مقصودة لذاتها أو لتحقيق قدر من التطور الديمقراطي، فصعود وهبوط عملية الإصلاح السياسي في مصر خلال ربع قرن من عمر التعددية الحزبية كان انعكاسا لرؤية النخب الحاكمة لأفضل الطرق التي يمكنها بها مواجهة التهديد الموجه لبقائها، وتتداخل مع البقاء بمعناه المقصود هنا: المعاني والأبعاد الإيديولوجية والمؤسسية والطبقية والنخبوية مع البقاء بمعناه الشخصي، بمعنى بقاء أشخاص معينين في مواقع السلطة[2].

---

[1] علي الدين هلال،"تطور المؤسسات السياسية في مصر الحديثة: ماذا استمر وماذا تغير فعلا؟"، في: علي الدين هلال، مازن حسن، مي مجيب، الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013)، ص.29.

[2] عبد الغفار شكر، الصراع حول الديمقراطية في مصر ،(القاهرة :مركز البحوث العربية والإفريقية، 2009)،ص.ص.93-94.

ومع تصاعد المعارضة وعدم إحراز أية مكتسبات اقتصادية وتفاقم مشكلات المعيشة وارتفاع الأسعار والاحتجاجات الشعبية وأحداث جانفي 1977 أعاد السادات النظر في حدود التعددية الحزبية والسياسية التي سمح بها، فكانت القوانين الاستثنائية، منها: قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب، قانون حماية الوحدة الوطنية وقانون أمن الوطن والمواطن[1].

وعليه فإن توجه نظام الرئيس السادات إلى تطبيق بعض مظاهر الانفتاح السياسي (الليبرالي) لم يقترن بأي تغيير حقيقي في هيكل السلطة، فالسلطة لا تزال في يد الحاكم والحزب الديمقراطي الوطني وهو حزب الحكومة، يسيطر على مجلس الشعب، مع استمرار الدور الأساسي للجيش والأمن واحتكار الد ولة لأجهزة الإعلام، ومن هنا يمكن القول أن التحرك النسبي نحو الليبرالية استهدف أساسا الإحاطة بعوامل الأزمة داخل النظام السياسي، والسعي إلى توسيع قاعدة المؤيدين وإضفاء الشرعية على النظام داخليا وخارجيا[2].

4 - مرحلة حكم الرئيس محمد حسني مبارك

امتدت عهدة الرئيس محمد حسني مبارك (1981-2011) استمرت خلالها أهم التوجهات السياسية والاقتصادية لعهد الرئيس السادات، فاستمرت سياسة إقامة علاقات خاصة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل، كما تم تكريس سياسة الاقتصاد الحر والاعتماد على القطاع الخاص كمحرك للتنمية[3].

كما قام بإدخال تعديلات وتغييرات بشكل تدريجي شملت بعض جوانب النظام السياسي، فتم إدخال تعديلات دستورية عام 2005 أصبح بمقتضاها تولي منصب الرئيس بالانتخاب وليس بالاستفتاء، وتعديلات في عام 2007 أعطت للهيئة التشريعية بعض الاختصاصات، كما زاد عدد الأحزاب السياسية إلى 24 حزبا، لكن هذه التغييرات اتسمت بالشكلية والجزئية وعدم مساسها بجوهر نظام الحكم، وهو سلطات رئيس الدولة، لذا لم يكن لها تأثير كبير على الحياة السياسية[4].

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق،ص.109.

[2] نفس المرجع، ص.110.

[3] علي الدين هلال، مرجع سابق، ص.32.

[4] نفس المرجع،ص.32.

وما ميز عصر مبارك أنه عصر الفرص الضائعة، وأول هذه الفرص كان عام 1982، عندما أطلق الرئيس مبارك سراح كل المعارضين السياسيين الذين اعتقلهم أنور السادات في الأحداث التي أطلق عليها "أحداث سبتمبر "، إذ كانت بمثابة فرصة لتلتف حوله كافة التيارات السياسية في تلك الفترة، وتكون منطلقا للتعاون، لكنها لم تُستغل، أما ثاني الفرص فكانت عندما تعرض لمحاولة اغتيال في أديس أبابا في 26 جويلية 1995، وقد تمكن من العودة إلى بلده، حيث التف الشعب حوله، واكتسب شعبية نتيجة تعاطف الكثير من المصريين، لكن القائمين حوله حولوها إلى موقف هزلي وساقوا العديد من أهالي المحافظات والمدن المصرية في مظاهرات منظمة لتهنئة الرئيس بسلامته، بدل من أن تكون مناسبة يتم البناء عليها[1].

كما شهد عهد مبارك عدة تناقضات فقد استمر التباين بين التعددية السياسية الشكلية وحقيقة سيطرة حزب واحد على الهيئة التشريعية، وبين شعار دولة القانون واحترام الدستور وحقيقة استمرار حالة الطوارئ طوال هذه الفترة مما أعطى للسلطات الأمنية اختصاصات واسعة في التعامل مع المعارضة، وبين إعلاء هدف توسيع المشاركة السياسية وحقيقة إقصاء بعض القوى السياسية كالإخوان المسلمين[2].

كما تعتبر سياسات التحول الانتقائي نحو اقتصاد السوق الرأسمالي والتي تأخذ ما يلائم الطبقة الحاكمة بكل روافدها دون أن تأخذ بباقي عناصر اقتصاد السوق بالذات ما يتعلق بالحريات وبحقوق الفقراء والعاطلين والمساواة بين الجميع أمام القانون، هي الإطار العام للسياسات ا لاقتصادية لنظام مبارك التي يتشكل جانب منها من السياسات التي أملتها الدول الدائنة وصندوق النقد الدولي على نظام مبارك، الذي كبل مصر بديون خارجية بلغت نحو 50 مليار دولار عام 1988 حسب بيانات البنك الدولي، ولم يتمكن من التخلص منها إلا بمقايضة هذه الديون بموقف ا لحكومة المصرية المشارك في التحالف المضاد للعراق في حرب 1991 وأيضا بتطبيق أغلب ما طلبته الدول الدائنة من سياسات اقتصادية بغض النظر عن ملائمتها لمتطلبات التنمية في مصر[3].

---

[1]عبد اللطيف المناوي، الأيام الأخيرة لنظام مبارك: 18 يوم، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2012)، ص.17.

[2]علي الدين هلال،، ص.32.

[3]أحمد السيد النجار، الانهيار الاقتصادي في عصر مباركك حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون ، ط.2، (القاهرة: دار ميريت، 2010)، ص.21.

المطلب الثالث: الحركات الديمقراطية في مصر قبل 2011

عرفت مصر تحركات عديدة للمطالبة بالديمقراطية قادتها شخصيات وقوى من داخل المجتمع من أجل المطالبة بالتغيير، و التحرر من الاستبداد، والتي يمكن تعريفها بالقوة الاجتماعية المصطلح الذي يستعمل للدلالة على مقدرة شخص أو مجموعة من الأشخاص على تحوير سلوك الآخرين وتعديله لتحقيق نتائج مقصودة أو متوقعة[1].

والتي يمكن إسقاطها على وقائع شهدتها مصر بداية بما عُرف بالثورة العرابية عام 1881 وصولا إلى "انقلاب الضباط الأحرار" ما عرف بثورة 23 جويلية 1952، وستناولها بالشرح التالي:

1. الثورة العرابية

تميزت الفترة السابقة للثورة العرابية بسيطرة الأتراك والشراكسة على الحياة المدنية والعسكرية في مصر ، وكانت إرهاصاتها المظاهرة العسكرية التي قامت في 18 فيفري سنة 1879 وتعرضت لرئيس الوزراء نوبار والمراقب المالي الانجليزي بسبب عدم صرف رواتب الضباط لمدة تزيد على العشرة أشهر وبعد هذه المظاهرة بدأ خوف الأجانب من الجيش المصري على مصالحهم وقد انتهزت السيطرة ا لأجنبية فرصة خلع الخديوي إسماعيل في 25 جوان 1879 وتولية ابنه توفيق ، وأصرت لجنة التصفية على صدور مرسوم خديوي يخفض عدد الجيش وترتب على ذلك تسريح نحو 2500 ضابط ولم يبق في الخدمة سوى نحو 500 ضابط[2] .

---

[1] خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر : دراسة بنائية مقارنة، ط.2،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1996)، ص.18.

[2] محمود متولي، أحمد عرابي، في سلسلة رواد الحركة الوطنية المصرية في التاريخ الحديث -3-،(القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات،2008)،ص.73.

ومن هنا انبثقت الثورة العرابية التي كانت بمثابة حركة وطنية قومية ، أين ثار الوطنيون من مدنيين وعسكريين على تدخل الأجانب في شؤون مصر، وعلى فساد الحكم الذي كانت تخضع له البلاد ، وانتهت زعامة هذه الحركة القومية التي عمل الاحتلال البريطاني على الحط من قيمتها إلى الزعيم الوطني أحمد عرابي أحد ضباط الجيش المصري[1].

قامت الثورة العرابية سنة 1881 في عهد **الخديو توفيق** ، وكانت غايتها تحرير البلاد من الحكم الاستبدادي ومن التدخل الأجنبي معا [2]، وتمثل شعار الحركة العرابية "مصر للمصريين "، بمعنى تمصير قيادات الجيش وتمصير أداة الدولة المدنية وتشكيل المجلس النيابي الذي تنبع منه حركة التمصير والتي كانت ضمن مطالب عرابي الثلاثة في "وقفة عابدين" في 9 سبتمبر 1881(إقالة الوزارة، زيادة عدد الجيش، تشكيل المجلس النيابي) وبصياغة هذه الأهداف برز عرابي زعيم العسكريين كزعيم للمصريين جميعا ولحركتهم الشعبية[3].

2. ثورة 1919

كانت ثورة 1919 من أجل رفع الحماية البريطانية على مصر وتحقيق استقلالها وسيادتها، والتي فرضت عليهم منذ 1914، وكذا بسبب إصرار الحكومة الإنجليزية على منع زعمائهم من الذهاب إلى مؤتمر السلام في باريس طلبا للاعتراف باستقلال مصر، وأمرت باعتقال الزعيم سعد زغلول وثلاثة من أنصاره في 8 مارس 1919، وإبعادهم إلى جزيرة مالطا[4].

---

[1] محمود الخفيف، فصل في تاريخ الثورة العرابية،(القاهرة:مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012)، ص.7.

[2] عبد الرحمن الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ط.4، (القاهرة: دار المعارف،1983)، ص.17.

[3] طارق البشري، مرجع سابق، ص.46.

[4] مصطفى أمين،مذكرات فخري عبد النور: ثورة 1919 دور سعد زغلول والوفد في الحركة الوطنية،(القاهرة:دار الشروق،1992)،ص.21.

خوفا من أن تكتسب الحركة قدرا كبيرا من السلطة، واندلعت احتجاجات وإضرابات في جميع أنحاء البلاد، وخاصة القاهرة والإسكندرية ، إذ تم دمج المصريين من جميع الخلفيات الرجال والنساء والمسلمين والمسيحيين (الأقباط)،المثقفين وأصحاب المحلات، الحرفيين، وفي 9 مارس 1919 تظاهر الطلاب في الجامعة المصرية وجامعة الأزهر ، أكثر من 10,000 طالب وكذا العمال والمهنيين في قصر عابدين في القاهرة في 15 مارس[1]، واستمرت حوادثها إلى شهر أوت وتجددت في أكتوبر ونوفمبر من تلك السنة، أما وقائعها السياسية فلم تنقطع، واستمرت متتابعة إلى شهر أفريل سنة 1921[2].

ومن هنا تم إلغاء الحماية البريطانية في 28 فيفري 1922، ثم جلاء الموظفين البريطانيين في سنتي 1922-1923 بعد السيطرة على الإدارة المصرية لأربعين عاما، وأجريت في أواخر 1923 الانتخابات العامة القومية الأولى، واجتمع في 15 مارس 1924 نواب مصر وشيوخها المنتخبون في ا لبرلمان المصري الأول، كما اعترفت انجلترا باستقلال مصر في 26 أوت 1936 وقبول مصر عضوا في عصبة الأمم المتحدة، ودولة مستقلة ذات سيادة، ثم إبطال نظام الامتيازات الأجنبية بموجب معاهدة **مونترو** الدولية في 8 ماي 1937، وإطلاق سلطان مصر في التشريع، ثم إزالة آثار الرقابة التي فرضتها الدول على المالية العامة بإلغاء صندوق الدين وأخيرا إلغاء المحاكم المختلطة وتقرير سيادة القضاء الوطني وحده على جميع المقيمين بأرض مصر بلا استثناء ولأول مرة في التاريخ الحديث[3].

---

[1] Elliana Bisgaard-Church, . "Egyptians campaign for independence, 1919-1922" ,Global Nonviolent Action database,2011,p.4.

[2] عبد الرحمن الرافعي، ثورة 1919: تاريخ مصر القومي من 1914 إلى 1921، ط.4،(القاهرة : دار المعارف،1987)،ص19.

[3] مصطفى أمين،مرجع سابق،ص.ص.21-22.

كما انبثق حزب الوفد عن ثورة 1919 بقيادة **سعد زغلول** كحزب يعمل على تحقيق الاستقلال وبناء الديمقراطية وذلك ضد الإنجليز والقصر وحزب الأحرار الدستوريين، فطالب باستقلال مصر التام متوجها إلى جميع فئات الشعب وداعيا إلى إقامة حكومة دستورية، وإصلاح التعليم وتحسين أحوال الفلاحين، وعندما توفي **زغلول** عام 1927 خلفه **مصطفى النحاس**[1].

3. ثورة 23 جويلية 1952

تألفت جماعة باسم الضباط الأحرار وعلى رأسهم جمال عبد الناصر، هدفها إنقاذ البلاد بواسطة الجيش والشعب من الانهيار، وكانت فكرة هذه الجماعة موجودة خلال الحرب العالمية الثانية إلا أنها لم تدخل في دور التكوين إلا في حرب فلسطين ، بدأت في التنظيم سنة 1949، كما اجتمعت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أواخر سنة 1949، وفي جانفي 1950 أجريت الانتخابات لرئاسة هذه الهيئة، فانتخب **جمال عبد الناصر** رئيسا لها بالإجماع ثم سنة 1951 وسنة1952، وفي تلك السنة اتفقوا على اختيار اللواء **محمد نجيب** قائدا للحركة في يوم تنفيذها، وهذه الهيئة هي قوام ثورة 23 جويلية 1952، حيث أصبحت فيما بعد مجلس قيادة الثورة[2].

---

[1]حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر :بحث استطلاعي اجتماعي ،ط.6،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1998)، ص.287.

[2]عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليه سنة 1952: تاريخنا القومي في سبع سنوات 1952-1959، ط.2،(القاهرة: دار المعارف،1989)،ص.ص.26-27.

وفي جانفي 1952 ومع موجة الكفاح المسلح في منطقة قناة السويس، قام الضباط الأحرار بمواجهة مع الملك في انتخابات نادي الضباط والتي أسفرت بفوز مرشحيهم، وهنا تبين للملك أمر قيام الحركة ، ما أوجب على الضباط تأجيل القيام بحركتهم الانقلابية ، وكان الموعد في شهر نوفمبر 1952 باعتباره الموعد الدستوري المقرر لبدأ دورة البرلمان الوفدي المعطل، وتمت المواجهة من طرف الملك وأمره بحل مجلس إدارة النادي في 16 جويلية، فاجتمعت اللجنة التأسيسية أيام 17-18-19 جويلية وقررت الموعد في 5 أوت، في حين قامت أجهزة أمن الملك بكشف غالبية أعضاء اللجنة التأسيسية، وبهذا اختيرت ليلة 22 جويلية والتي أجلت لموعد ليلة واحدة 23 جويلية ليتمكن عبد الناصر من استطلاع رأي قيادة الإخوان المسلمين في الموافقة على قيام حركة الجيش[1].

كما اجتمعت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار في اليوم التالي لرحيل ***فاروق** عن البلاد أي في 27 جويلية 1952 بلقاهرة برئاسة عبد الناصر وكان قد انتخب مرتين من قبل رئيسا للهيئة بالإجماع وكان هذا أول اجتماع للهيئة بعد انتصار الثورة، فقدم جمال عبد الناصر استقالته من الرئاسة التي رفضت بالإجماع، إذ أنه ورغم إصراره على الاستقالة تم انتخابه مرة أخرى رئيسا بالإجماع[2].

---

[1] طارق البشري، مرجع سابق،ص.ص.62-63.

[2] عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليه سنة 1952: تاريخنا القومي في سبع سنوات 1952-1959، مرجع سابق،ص.ص.44-45.

*كان فاروق العاهل الوحيد من أسرة محمد علي الذي خلع بإرادة الشعب ولم يحدث تدخل أجنبي للحيلولة دون خلعه أو لإعادته، في حين أنه سبق أن خلع الخديو إسماعيل سنة 1879، والذي كان بإرادة الدول الأوروبية وتواطئها مع الحكومة العثمانية، وخلع الخديو عباس الثاني في 19 ديسمبر سنة 1914 بقرار من الحكومة البريطانية إبان الحرب العالمية الأولى،في: عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليه سنة 1952: تاريخنا القومى فى سبع سنوات1952-1959، ط.2،(القاهرة: دار المعارف،1989)،ص.ص.45.

المبحث الثاني:أسباب التحول الديمقراطي في مصر

شهدت مصر توترا ملحوظا في عام 2010 بعد تمديد حالة الطوارئ وانتشار التزوير في الانتخابات وفي جانفي 2011 اندلعت مظاهرات واسعة النطاق، طالب فيها المتظاهرون بإصلاحات اجتماعية وسياسية، بما فيها إنهاء حكم حسني مبارك الذي استمر ثلاثين عاما[1].

يرى **هاس Haass** أن ما وقع في مصر كان بسبب ثلاثة عقود من حكم مبارك، المخطط الوراثي للرئاسة، الفساد، والإصلاحات الاقتصادية التي لا تساعد غالبية المصريين، إذ يريد بعض المتظاهرين في مصر ديمقراطية كاملة، والغالبية تريد حكومة أقل فسادا، وزيادة القدرة على المشاركة في الحياة السياسية واقتصاد أفضل[2]، ويمكن التفصيل في هذه الأسباب من خلال المطالب المذكورة أدناه.

المطلب الأول: الأسباب السياسية

يرى **محمد حسنين هيكل** في الحياة السياسية المصرية خلال الثلاثين عاما الماضية بأنها :"عملية تجريف شالت كل الطبقات الخصبة الموجودة على السطح والصالحة للزراعة و بالتالي أصبح فيها فراغ" [3].

أي التعبير عما آلت إليه الحياة السياسية المصرية من جمود، وقد ورث نظام مبارك الأسلوب السلط وي والإقصائي ممن سبقوه في حكم مصر، فالسنوات التي تلت ثورة جويلية 1952 شهدت الانطلاقة الحقيقية لمساعي النخبة الحاكمة في عزل المصريين عن السياسة ، فمن إلغاء دستور 1923 الذي أعلن الضباط الأحرار أنهم قاموا بحركتهم لإنقاذه ، وإلغاء للأحزاب ومنع لطبقة كاملة من المصريي ن وصفوا "بالمعزولين سياسيا" من ممارسة العمل العام واحتكار ا لعمل السياسي في يد تنظيم وحيد نعت بأنه ش عبي كلها مظاهر لعملية تجريف وإقصاء لأي رأي يعارض النظام أو يشكك في حكمة زعيمه[4].

---

[1] ـــــــ،"العالم العربي : أي ربيع للنساء "، تح:خديجة شريف وآخرون، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مارس 2012،ص.16.

[2] Melody Harvey, "Egypt Wrestles with Democracy: Expectations versus Realities", **Pepperdine Policy Review**, Article 2, Volume 5, 2012,p.5.

[3] عمرو خفاجي،"هيكل وتاريخ موسى والبرادعي"،**الشروق الجديد**،ع .2011،782، ص.1.

[4] محمود شريف بسيوني، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر،(القاهرة:دار الشروق، 2012)،ص.28.

ومع استمرار تهميش المصريين و إقصائهم من إدارة شؤون بلدهم، بدأت شرعية النظام في الاهتزاز فإذا كان نظام الرئيس الراحل **عبد الناصر** قد أسس شرعيته على ثورة جويلية وما تبعها من معارك لتصفية الاستعمار ومواجهة العدو الإسرائيلي ومساع بناء مجتمع اشتراكي تسود فيه العدالة الاجتماعية، وإذا كان الرئيس الراحل **السادات** قد أقام شرعيته على أساس تحرير الأرض بالحرب والسلام والتحول التدريجي إلى الديمقراطية، فإن نظام **مبارك** لم تكن لديه أي من هذه الوسائل لترسيخ شرعيته السياسية، فبعد أن أنهت إسرائيل انسحابها من سيناء يوم 25 أفريل 1982 لم تعد هناك حجج لتأخير مسيرة الديمقراطية ، وهو ما أخفق النظام في تحقيقه[1].

وقد تراكم الغضب تدريجيا من حكم مبارك، إذ هدأ في بداية حكمه الجمهور، إذ أطلق سراح السجناء السياسيين ومهد الطريق إلى الانتخابات البرلمانية، وما أن بدأ فترة ولايته الثانية عام 1987 حتى رفض إصلاح الدستور، ومدد حالة الطوارئ، واستبعد أحزاب المعارضة من المجالس المحلية، وشدد قبضة الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) على البرلمان، ثم نبه مبارك في خطابه بمناسبة عيد العمال عام 1988 المعارضين والمؤيدين حين قال:"أنا في موقع المسؤولية، وأنا لدي السلطة لاتخاذ التدابير ... لدي كل خيوط اللعبة بينما أنتم لا"[2].

---

[1]محمود شريف بسيوني، مرجع سابق،ص.74.

[2]آن ليش ، "تركيز القوة يؤدي إلى الفساد، القمع ثم المقاومة "، في :تحرير :بهجت قرني، الربيع العربي في مصر :الثورة وما بعدها،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2012)،ص.62.

وقد تجلت سياسة النظام الممثلة في إتاحة هامش من حرية الحركة للقوى السياسية بشرط ألا يهدد ذلك هيمنته على السلطة في انتخابات مجلس الشعب لعام 2005، حيث سمح لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين بالمشاركة في الانتخابات بوصفهم مستقلين، إلا أنه عندما بدأت الجماعة تهدد احتكار النظام وحزبه الحاكم للسلطة بفوزها ونجاحها في جولتي الاقتراع الأولى والثانية، تدخلت الدولة بوسائلها القمعية في الجولة الثالثة لمنع حصول الجماعة على أغلبية نيابية أو حتى أقلية كبيرة، ومنذ هذه الانتخابات والنظام يسعى لتقويض الجماعة التي دأب الإعلام الر سمي على وصفها بالمحظورة رغم أنها تحوز على حوالي سدس مقاعد البرلمان والضغط عليها من خلال اعتقال أقطابها ومحاكمتهم أمام محاكم عسكرية[1].

نستطيع من خلال هذا الطرح إسقاط نظرية النخبة التي تنظر إلى السياسات العامة كخيارات نخبوية والنخبة هنا هي مجموعة الأفراد التي تمتلك مصادر وأدوات القوة السياسية في المجتمع وتأتي عملية صنع السياسات العامة كانعكاس لقيم واختيارات النخبة الحاكمة، وعليه يمكن ملاحظة الآتي في الواقع السياسي المصري في عهد مبارك[2]:

- انقسم المجتمع المصري إلى فئتين : فئة قليلة تملك السلطة والقوة، وغالبية شعبية مجردة منهما والفئة القليلة هي التي تتولى تخصيص الموارد بمعزل تام عن الغالبية.
- تمثل الفئة الحاكمة الشريحة العليا من الطبقة الاقتصادية والاجتماعية
- لا تعكس سياسات النخبة مطالب الغالبية
- تؤثر النخبة الحاكمة في الغالبية أكثر مما تتأثر بها.

---

[1] محمود شريف بسيوني، مرجع سابق،ص.ص.31-32.

[2] أحمد فهمي، مصر 2013م، دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل،(الرياض: مركز البحوث والدراسات،2012)، ص.31.

يعتبر عهد الرئيس السابق مبارك امتداد ا لما سبقه من عهود، وظاهرة إقصاء قوى المعارضة وتهميشها مستمرة وهدف احتكار السلطة لم يتغير وإنما ما تبدل هو الأسلوب، و "احتجاجات" 25 جانفي لم تقم لإسقاط الحاكم و نظامه فحسب، وإنما لإسقاط التركيبة السياسية الحاكمة برمتها بأحزابها ومؤسساتها والقواعد الحاكمة لنشاطها، كما يمكن القول أن ما سقط يوم 11 فيفري 2011 لم يكن الحزب الوطني الديمقراطي ولا النظام الذي كرسه، وإنما المعادلة السياسية التي قامت ع ليها الجمهورية المصرية الأول ى والتي تأسست في 23 جويلية 1952[1].

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية

عايش المجتمع المصري منذ سنوات طويلة العديد من المشكلات وفي مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل في مقابل ارتفاع الأسعار، إضافة إلى تصفية الأصول الاقتصادية للمجتمع فيما عرف باسم الخصخصة، والتي شهدت بيع العديد من أصول الدولة المصرية لمستثمرين مصريين و عرب وأجانب بالإضافة إلى زيادة عدد السكان الذي صاحبه تدهور اقتصادي ، ما أدى إلى ظهور جيل جديد من الشباب كثير منهم من حملة الشهادات الجامعية لكنهم من غير وظائف[2].

كما شهدت مصر تراجعا لقيمة الانتماء إلى ال وطن، وتزايدت معدلات الهجرة للخارج، كما تراجع التفكير العلمي وقيمة العمل الذي أصبح مقصورا إما على أصحاب الواسطة، أو خريجي الجامعات الأجنبية، وإزاء انتشار الفساد تراجعت قيمة الأمانة، وشاع التسيب واللامبالاة ، كما انتشرت ثقافة التمرد التي تجلت في مظاهر عدة: كالتدين الشكلي، تعاطي المخدرات، كما استهدف الدين عن طريق توسيع نطاق الفتاوي المتعددة والمتناقضة، واتجاه بعض الخطابات الدينية إلى تعميق روح التدين المحرف والمتطرف مما أضر على نحو بمفهوم المواطنة، وأدى إلى تسريب بعض المعاني التي تتناقض مع مكونات الهوية[3].

---

[1]محمود شريف بسيوني، مرجع سابق،ص.ص.32-33.

[2]محمد رضا الطيار، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي ،(القاهرة:المكتب العربي للمعارف،2016)،ص.ص.194-195.

[3]نفس المرجع،ص.211.

1. عدم المساواة

مصطلح عدم المساواة" كما تستخدمه الصحافة والناس في الشارع هو مصطلح فضفاض نوعا ما قد يرتبط مع أنواع مختلفة من اللا _مساواة مثل الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، والحصول على الخدمات والموارد، أو المزيد من الفرص بشكل عام، وهذا التصور لا ينقله الإعلام والمناقشات الشعبية فحسب، وإنما أيضا المثقفين والأكاديميين، فقد ذكر المركز المصري للدراسات الاقتصادية في مذكرة السياسة العامة أن "عدم المساواة الاجتماعية وعدم كفاية التنمية البشرية المقترنة بانعدام الإصلاحات السياسية كانت من بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الثورة"[1].

وقد احتلت مسائل توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية مكانة بارزة في جمهورية مصر العربية منذ عام 1930 فشهدت خلال العقود الستة الماضية، تقلبات واضحة في عدم المساواة، وكذا مختلف التغيرات السياسية والاقتصادية ، الحرب والسلم، الانتقال إلى النظام الاشتراكي في أواخر 1950 (مع إعادة توزيع الأراضي، وتأميم الشركات الخاصة المحلية، مصادرة ممتلكات العائلات الثرية، سيطرة الحكومة على الأسعار والأجور، وإعانات من المواد الغذائية الأساسية) ثم إلى اقتصاد مفتوح في عام 1974 مع سياسات تهدف إلى تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية م ن خلال سلسلة من الحوافز ، ورافق هذه التغييرات في السياسات الاقتصادية الأزمات الاقتصادية المتكررة بما في ذلك أزمة الديون الخارجية 1982، وأزمة الغذاء والوقود العالمية في عام 2008، و الأزمة المالية العالمية من 2008 إلى الوقت الحاضر[2].

[1] Paolo Verme And others, “Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt”, Washington: International Bank for Reconstruction and Development,2014.p.1.
[2] Sherine Al-Shawarby, The Measurement of Inequality in the Arab Republic of Egypt: A Historical Survey,In : Paolo Verme and others, Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt :Facts and Perceptions across People, Time, and Space, Washington : International Bank for Reconstruction and Development, 2014,p.13.

2. ارتفاع معدلات الفقر والبطالة

يعتبر الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسي ة متعددة الأشكال والأبعاد، إذ قد أجمعت التقارير والدراسات الدولية على أن النسبة الأكبر من الشعب المصري يعيشون تحت خط الفقر، فقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء أن معدلات الفقر في مصر ارتفعت لتصل إلى 25.2% عام 2012/2011، حيث بلغت قيمة خط الفقر القومي للفرد في السنة 3076 جنيها سنويا، بما يعادل 256 جنيها شهريا، فيما أكد تقرير للبنك الدولي أن عدد الفقراء في مصر ارتفع بنسبة 22% ما يؤثر بشكل كبير على منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ما يقارب 60 %من السكان في مصر، ممن تقل أعمارهم عن سن الثلاثين، كثير منهم متعلمين وعاطلين عن العمل، ما يتماشى مع رأي **هنتنغتون** أنه "كلما ارتفع مستوى تعليم الشخص العاطل عن العمل، أصبح غير راضي، وسلوكه أكثر تطرفا ، ما يساهم في زعزعة الاستقرار" ويوافقه **ليبست** الذي قال: "يصعب تحمل العيش في ظل الأنظمة الاستبدادية بالنسبة للمجتمعات التي حققت مستويات معيشة مرتفعة كما يصعب أكثر على النخب الاستمرار في تبرير استبعاد الموارد والامتيازات عن عامة السكان، حين حصول نسبة كبيرة منهم على التعليم"[2].

---

[1] ـــــ، مواطنون بلا حقوق: بعد عامين من ثورة 25 يناير، تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 22 جانفي 2013، ص.ص.81،82.

[2] Melody Harvey, op.cit,p.p.3,4.

3. سوء الأوضاع الاقتصادية

تفتقر مصر إلى التوزيع العادل للثروات ، رغم نمو الاقتصاد بخطى ثابتة منذ ثمانينات القرن العشرين، ففي عام 2009 كان حوالي 32 مليون نسمة، من مجموع المصريين البالغ عددهم نحو 80 مليون نسمة يعيشون على خط الفقر أو أدنى منه، وكان من شأن برامج الخصخصة الحكومية أن فقد مئات الآلاف من العمال السابقين في الشركات المملوكة للدولة حوافزهم والمزايا التي يحصلون عليها، وكانت معدلات البطالة في تزايد مستمر حيث أن أعداد الشباب الداخلين إلى سوق العمل ومنهم خريجي الجامعات يفوق بشكل كبير عدد الوظائف التي يتم توليدها[1].

بلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي نحو 5889 دولار أمريكي خلال عام 2008 وفقا "لتقرير التنمية البشرية" الصادر عن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" لعام 2010، وذلك مقارنة بإجمالي 3950 دولار أمريكي في عام 2003، محققا بذلك زيادة تقدر بنحو 50% على مدار خمسة أعوام ، كما تراجع "معامل جيني" والذي يع بمثابة مقياس متعارف عليه لمعدلات توزيع الدخل، من 34,4 في عام 2005 إلى 32,1 في عام 2011، و رغم ذلك رصد "تقرير التنمية البشرية " لعام 2011 تعرض ما يقدر بنحو 40,7% من السكان للحرمان، بينما يعاني نحو 7,2% من السكان من مخاطر الفقر، ويصنف نحو 2% تحت خط الفقر، بينما يعيش1% من السكان في فقر مدقع[2].

---

[1]ـــــ، "مصر تنتفض :أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال ثورة 25 يناير "،لندن :منظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة: 12/027/2011 ،2011،ص.7.

[2]طوبي مندل، ياسر عبد العزيز،رشا نبيل علام، و آخرون،"تقييم كلي: تطوير قطاع الإعلام في جمهوريه مصر العربية ،باعتماد مؤشرات تطور وسائل الإعلام والاتصال حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة"،منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة،2013،ص.10.

المطلب الثالث: الأسباب الأمنية

يعتبر قانون الطوارئ (قانون رقم 162 لعام 1958) الذي أعلنته الحكومة تحت مبرر الحفاظ على الأمن القومي، أحد أهم الأسباب الرئيسية وراء قيام "احتجاجات" 25 جانفي 2011، إذ عمل نظام الحكم في مصر تحت قانون الطوارئ منذ عام 1967 باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهرا في أوائل الثمانينيات، وقد أعطى القانون للحكومة الحق في احتجاز أي شخص لفترة غير محددة بسبب أو بدون سبب ، ودون محاكمة كما أدى استخدام ذلك القانون إلى توسيع سلطة الشرطة وتقييد أي نشاط سياسي غير حكومي مثل : تنظيم المظاهرات والتنظيمات السياسية غير المرخصة، ما يتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية، التي تشمل حق المواطنين في محاكمة عادلة[1].

كما أدى استمرار فرض حالة الطوارئ في البلاد إلى توسيع جهاز الشرطة وممارساته غير الإنسانية وقيُدت الأنشطة السياسية، وأصبح للشرطة الحق في أن تحتجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح، كما لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه، وتستطيع الشرطة أن تبقيه في السجون دون محاكمة[2].

وأثناء الحملة الانتخابية في عام 2005، تعهد **مبارك** بإنهاء حالة الطوارئ، وبعد فوزه بالانتخابات ربطت الحكومة بين تحقيق هذا التعهد وإصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب، وفي العام التالي مددت حالة الطوارئ لمدة عامين ، وفي أعقاب استفتاء أجري في مارس 2007 أضيف إلى سلطات الطوارئ المنصوص عليها دستوريا التعديلات على المادة 179 من الدستور التي يفترض أن تمهد الطريق لإصدار القانون الجديد لمكافحة الإرهاب ، ونتيجة لذلك أصبحت قوات الأمن التي تتخذ تدابير من أجل مكافحة الإرهاب متحررة بشكل دائم من القيود الدستورية على عمليات القبض والاعتقال بصورة تعسفية[3].

---

[1] جهاد عودة، سقوط دولة الإخوان، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2013)،ص.40.

[2] أحمد عبد التواب الخطيب، محمود خليفة جودة، الحركات الاجتماعية وثورات الربع العربي،(القاهرة:المكتب العربي للمعارف، 2017)،ص.91.

[3] ـــــ، "مصر تنتفض:أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال ثورة 25 يناير"، مرجع سابق، ص.8.

ويقدر عدد قوى الشرطة في مصر بحدود 500.000 " التي كانت مكروهة في كلّ أرجاء البلاد لسوء معاملتها للشعب، وباعتبارها قوة مؤتمنة على فرض تطبيق القانون، لم تعمل على توفير الأمن، وعانى أغلبية المصريين من سوء أداء أفرادها ومن تجاوزاتهم، وكانت حادثة وفاة الشاب خالد سعيد تحت التعذيب، وهو قيد الاعتقال في الإسكندرية، بمثابة الدافع الذي أدى بالشاب إلى حشد قواه، فتم إطلاق أول مبادرة على الفضاء الافتراضي (الإنترنت) من أجل استنهاض الدعم الجماهيري نحو مزيد من الانفتاح والديمقراطية[1].

أي أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية ساهمت في الاحتجاجات التي بدأت في جانفي 2011[2]:

- **أولا:** الحكم الاستبدادي لنظام مبارك جعل من الحريات السياسية محدودة .
- **ثانيا :** تغيير جذري في التركيبة السكانية : منذ عام 1950، إذ تضاعف عدد سكان مصر أربع مرات، وزيادة من 21 إلى أكثر من 83 مليون شخص، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب من الطبقة المتوسطة، وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية، وعدم التوازن في الهياكل الاجتماعية القائمة.
- **ثالثا :** حقيقة أنه بعد عقدين من الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة كانت الدولة المصرية غير قادرة على ضمان معيار أساسي للمعيشة، ما جعل شرعيتها موضع تساؤل.

---

[1] مصطفى حمارنة، "مصر 2011: من الحراك إلى الثورة "ن الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص.ص.2-3.

[2] Erzsébet N. Rózsa , Walid Abu-Dalbouh and others , "The Arab Spring Its Impact on the Region and on the Middle East Conference", **POLICY BRIEF**, NOS . 9/10, ACADEMIC PEACE ORCHESTRA MIDDLE EAST, AUGUST 2012,p.4.

المبحث الثالث: المرحلة الانتقالية وإعادة صياغة الهياكل السياسية بعد 2011

أثبت التاريخ أن المراحل التأسيسية التي تتبع *الفترات الانتقالية هي الأكثر أهمية والأشد خطورة فالهدم والتفكيك أسهل من البناء والتركيب، والتوصل إلى توافق مجتمعي هو تحد يتطلب أن تتحلى القوى السياسية الفاعلة بحس رفـيع من الوطنية بما يمكنها من تغليب هدف ال توصل إلى إجماع أبناء و أطياف الجماعة الوطنية على مصالحها وآرائها الفردية، إذ ليس بمقدور الدولة أو الحكومة، أو الحزب الحاكم في مصر التصدي بمفرده لكافة التحديات والمشكلات التي ستواجهه خلال المرحلة التأسيسية، كما يتعين أن تستعين الدولة ومؤسساتها بالمجتمع المدني ومنظماته لتحقيق أهداف ثورة الشعب المصري[1].

المطلب الأول: مرحلة سقوط نظام مبارك(احتجاجات25 جانفي2011)

سقوط النظام يعني انهيار وزوال بنية النظام القد يم بالكامل بما تحمله من سياسات، قوانين مؤسسات كوادر وشخصيات، أما ما حدث في مصر فيعتبر تغييرا في شخصية الحاكم مع بعض أعوانه وحتى معارضيه القُدامى، أي لا تزال البنية الهرمية للنظام السابق كما هي ، استمرارا لمسار النظام الذي أفرزه الانقلاب العسكري في 23 جويلية 1952، ودستور 1971 وحتى ما قبل هذه التواريخ بما جاء فيها من تغييرات تطرقنا لها في المبحث الأول من هذا الفصل.

---

[1]محمود شريف بسيوني، مرجع سابق،ص.ص.82-83.

*الفترات الانتقالية : عقدت ورشة عمل بعنوان : "مصر في المرحلة الانتقالية " بالقاهرة في مارس 2011 بين مجموعة من النشطاء المصريين و أعضاء حزب المعارضة و صحفيين و ممثلين من منظمات المجتمع المدني مع عدد صغير من صناع السياسة في المملكة المتحدة لمناقشة المشهد السياسي المتغير في مصر وكذا العلاقات مع المملكة المتحدة و الغرب، إذ حرص معظم المشاركين على مناقشة القضايا التي تشدد الحاجة إلى معالجة انتقال ديمقراطي ناجح، وتقديم اقتراحات تركز على كيفية إعادة تشكيل المشهد السياسي، بما في ذلك الحاجة إلى وعي سياسي أكبر على المستوى الشعبي، وتحسين الاتصال بين الناشطين السياسيين والمصريين العاديين (خاصة في المناطق الريفية)، والتصدي للفساد والاحتياجات الاقتصادية، ورأى العديد من المشاركين أن عملية الانتقال تستلزم إعادة صياغة جذرية للهياكل السياسية والأمنية، لضمان حقوق الإنسان، في:

Egypt in Transition , Middle East and North Africa Programme: Workshop Report , London : Chatham House, 2011,P.P.2-5

لكن يمكن اعتبار احتجاجات الخامس والعشرين من جانفي 2011 كخطوة نحو مزيد من الانفتاح ويتمحور تطور الاحتجاجات الاجتماعية كجزء من دينامية الحراك الشعبي حول مرحلتين رئيسيتين[1]:

المرحلة الأولى من 25 جانفي إلى 7 فيفري (المشاركة الفردية)

تميزت الحركة الجماهيرية في 25 جانفي بجانبها الشعبي، ممثلة في جميع الطبقات الاجتماعية، بما في ذلك الطبقة العاملة (لا شك في أن غالبية العمال شاركوا في المظاهرات بشكل منفرد بصفتهم مواطنين عاديين، وليس باسم أي حركة احتجاج اجتماعي) وتبنى المتظاهرون العمال والموظفون نفس الشعار "الشعب يريد إسقاط النظام "رافضين أي مطلب فئوي آخر : مثل ذلك المتعلق بدفع العلاوات والمساعدات الممنوحة لبعض القطاعات ولكن هذه الوضعية شهدت تغييرا عميقا عندما استأنف العمال العمل في 8 فيفري.

المرحلة الثانية من 7 إلى 11 فيفري (العصيان المدني)

نظم المضربون العديد من المظاهرات في جميع أنحاء البلاد ، ما تسبب في شل الاقتصاد والخدمات الرئيسية للدولة، وظهور حالة من العصيان المدني، ووفقا لصحيفة المصري اليوم اندلعت "الاحتجاجات" بعدد قليل من المظاهرات يوم 7 فيفري في عدة محافظات، تلتها 20 مظاهرة في 8 فيفري في 9 محافظات، ثم 35 مظاهرة في 10 فيفري في 14محافظة و65 مظاهرة في 11 فيفري وهو يوم رحيل مبارك ، إذ شارك في "الاحتجاجات" أشخاص ينتمون إلى فئات مختلفة من الفلاحين إلى صغار العاملين وأجراء الشركات العامة والخاصة، وتمحورت مطالب المتظاهرين أساسا حول تحسين الظروف المعيشية ورفع الأجور ودفع الأجور المتأخرة لكن دون الحصول على أي نتيجة منذ عام 2006.

---

[1] نادين عبد الله، "الاحتجاجات الاجتماعية في مصر قبل وبعد ثورة 25 يناير : تأملات في تطور أشكالها وخصائصها"، في : الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط :المتوسطى 2012، (عمان : دار فضاءات للنشر والتوزيع،2014)، ص.92.

أصبحت مصر بعد تنحية **مبارك** حاملة لأفكار واتجاهات ونماذج بعضها قديم وبعضها جديد، حول كيفية إدارة البلاد، أربعة منها جديرة بالملاحظة [1]:

- **أولا: ولادة التيار الليبرالي الديناميكي في السياسة المصرية:** أي قدرة الشباب على تنظيم الأحزاب السياسية والائتلافات والتي أخذت شكلها كنتيجة لسياسات الشارع، بالإضافة إلى ما وُصف بثورات الفيس بوك :"أبناء الثورة الإلكترونية والعولمة"، تنامي القطاع الخاص المصري من الطبقة الوسطى ممن لا يمكن أن يتقبلوا تخلف النظام القديم والفشل في مواكبة الحياة العصرية والدول المتقدمة .
- **ثانيا: توحيد التيار الإسلامي في البلاد:** أنشأ الإخوان المسلمين حزب سياسي جديد، حزب الحرية والعدالة، كما تم تشكيل أحزاب إسلامية أخرى: حزب الوسط على اليسار والجماعات الإسلامية الجهاد، والسلفيين على اليمين، وبدأت العديد من الطرق الصوفية بتنظيم ووضع نفسها على طول الطيف السياسي الجديد، وعلى الرغم من الاختلاف فيما بينها عملت هذه الحركات والجماعات كنسيج واحد، مع حد أدنى من الاحتكاك بين الصوفيين والسلفيين.
- **ثالثا: على الجبهة الاجتماعية والاقتصادية:** استمرار سياسات الحكومات السابقة "الحزب الوطني الديمقراطي" National Democratic Party(NDP)، و زيادة التدخل الحكومي في الاقتصاد.
- **رابعا: بعض التغييرات في مجال السياسة الخارجية:** حتى لو لم تتخذ هذه القضايا مركز الصدارة في السياسة المصرية، كتب **نبيل العربي** (وزير خارجية مصر 2011) في الشروق مقال بعنوان **حان الوقت لمراجعة سياستنا الخارجية** قائلا:"كانت السياسة الخارجية المصرية السابقة لا تتفق مع مكانة مصر وتاريخها، وأن موقف مصر تجاه الحصار المفروض على قطاع غزة في وقت مبارك كان خرقا للقانون الإنساني الدولي الذي يحظر حصار المدنيين حتى في زمن الحرب".

[1] Abdel Monem Said Aly, The Paradox of the Egyptian Revolution, Middle East Brief, No. 55, Waltham, Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies, September 2011,p.p.5-6.

لم يبق نبيل العربي لفترة طويلة في منصبه، سرعان ما انتقل ليصبح الأمين العام لجامعة الدول العربية وواصلت مصر سعيها لإقامة توازن أكبر في علاقاتها داخل وخارج المنطقة، والتوفيق بين موقعها الجيو_إستراتيجي ورأيها العام(الذي يعكس التغيرات غير المسبوقة التي تجتاح البلاد، إذ يعتقد جزء كبير من الجمهور المصري أن مبارك وأعوانه قد حافظوا على علاقات وثيقة مع إسرائيل والولايات المتحدة على حساب الفلسطينيين والقضايا العربية الأخرى) بالإضافة إلى إقامة توازن جديد في علاقات مصر مع الدول الإفريقية، خاصة دول حوض النيل[1].

كما مهدت الاحتجاجات الشعبية التي أدت لسقوط مبارك إلى ثلاث تطورات كبرى في السياسة المصرية، وهي كالتالي[2]:

- آفاق واسعة لبناء نظام ديمقراطي

أزاحت الثورة نظاما سلطويا، وأتاحت الفرصة لإقامة نظام سياسي تعددي منفتح على التطور الديمقراط ي، إذ أدى سقوط النظام السياسي ومؤسساته الرئيسية مثل مجلسي الشعب والشورى والحزب الوطني والمجالس المحلية والدستور إلى فتح الباب ل بناء مؤسسات بديلة تمثل نظاما سياسيا جديدا يُ توقع أن يكون أكثر ديمقراطية من سابقه.

- زيادة دور الجيش في السياسة

حجز الجيش لنفسه مكان بين القوى التي ستسا هم في صنع المستقبل السياسي لمصر، وللجيش طبيعة مزدوجة: هو أحد المؤسسات والأعمدة الرئيسية للدولة المصرية، كما أنه جزء من النظام السياسي السابق، إذ كان جزءا لا يتجزأ من أي نظام سياسي حكم مصر طوال القرنين الأخيرين باعتباره التجسيد الأهم لقوة الدولة المسلحة وقدرتها على ضمان أمنها وأمن المجتمع ضد المخاطر الخارجية أو ا لداخلية، هو مقوم أساسي للدولة، كما أن قواعد استخدام القوة المسلحة الشرعية والعلاقة بين القوات المسلحة وسائر مكونات النظام السياسي تتحدد وفقا لطبيعة النظام السياسي.

---

[1] Abdel Monem Said Aly,op.cit.

[2]جمال عبد الجواد، "موقع الجيش في الدستور بعد الثورة "، في :إبراهيم الهضيبي وآخرون : تحديات التحول الديمقراطي فى مصر خلال المرحلة الانتقالية، سلسلة قضايا حركية (27) ،تحرير: عمرو عبد الرحمن، (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2012)،ص.ص.55-59.

– صعود التيارات الإسلامية

جرى البحث في هذه المرحلة عن علاقة الدين والسياسة في ظل موازين قوى جديدة تحتل فيها القوى الإسلامية مكانا بارزا في المشهد السياسي المصري، نتيجة غياب مؤسسات الدولة السلطوية.

المطلب الثاني:المرحلتين الانتقاليتين الأولى والثانية(2011–2012) (2012–2013)

بعد تنحي الرئيس السابق **حسني مبارك**، تولى إدارة البلاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، انتقلت إليه سلطات رئيس الجمهورية، ثم السلطات التشري عية بعد حل مجلسي الشعب والشورى، وصدر إعلان دستوري لمرحلة انتقالية مدتها ستة أشهر، التي كان من المفترض أن تبدأ بانتخاب أو تشكيل جمعية تأسيسية تضع دستورا جديدا للبلاد يتم الاستفتاء عليه ، بعدها يتم تطبيق مواده بانتخاب رئيس الجمهورية ومجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية ، لكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة اتخذ مسارا آخر و أجرى استفتاء على تسعة مواد من دستور 1971 وجرى تعديل ثمانية مواد وإلغاء مادة واحدة، بمعنى عودة العمل بدستور 1971 المعدل طوال الفترة الانتقالية إلى أن يُستفتى على الدستور الجديد[1].

---

[1] عبد الغفار شكر، هل المبادئ فوق الدستورية هي الحل؟، في :إبراهيم الهضيبي وآخرون : تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية ، سلسلة قضايا حركية (27) ،تحرير: عمرو عبد الرحمن، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2012،ص.46.

* ساعد السخط الجماهيري في إعطاء إشارات مطمئنة إلى الجيش لإقناع الأغلبية من المحتجين بتأييد الحل العسكري، إذ تم الترحيب بإعلان الجنرال سيسي بأن الدستور قد توقف، والرئيس أعفي من مهامه وتشكيل حكومة مؤقتة تكشف النقاب قريبا عن خطة للانتقال ، بحجة أن تدخل الجيش قد أنقذ البلاد من دوامة الحروب الأهلية، في:

Marching in Circles: Egypt's Dangerous Second Transition, Middle East/North Africa Briefing N°35, International Crisis Group, 2013,p.5.

لكن قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرة أخرى بإسقاط دستور 1971 وأصدر إعلان دستوري جديد، ووضع *خريطة طريق مختلفة للمرحلة الانتقالية[1]:

- البدء بانتخاب مجلس الشعب والشورى في سبتمبر 2011.
- تشكيل لجنة إعداد الدستور بواسطة المجلسين تقوم بعملها خلال ستة أشهر.
- انتخاب رئيس الجمهورية دون تحديد، هل يجري في ظل الإعلان الدستوري أم في ظل الدستور الجديد.

مما سبق يمكن القول بوجود نوع من التناقض ، إذ نمى ما يُعرف *بعبادة الشخصية، حيث تم تعيين السيسي نائبا لرئيس الوزراء المسؤول عن الأمن القومي، ما جعل منه النظام الفعلي القوي، الأمر الذي لاقى قبول العديد من السياسيين ممّن سبق وأكدوا الحاجة إلى الحكم المدني، وأبرزهم **محمد البرادعي Mohamed ElBaradei** الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أي تبيين لكيفية تحول المواقف منذ عام 2011، حينما كان هناك استياء من الحكم العسكري[2].

---

[1] عبد الغفار شكر، مرجع سابق،ص.46.

[2] Marching in Circles: Egypt's Dangerous Second Transition, Middle East/North Africa Briefing N°35, International Crisis Group, 2013,p.5.

* سماها علماء الأنثروبولوجيا الثقافية بالـ Manismعبادة الإنسان، الشخصية المعبودة والتي عادة ما تكون مريضة نفسيا (حاكم طاغ ،رأسمالي جشع ،شيخ عشيرة متسلط ، زعيم سياسي متمسك بسلطته ... الخ) تعمد إلى التخفي وراء الدين ، العنصر، التاريخ ، مخاطر تهديد مفتعل، الانحلال الاجتماعي، البطالة ، فيتقمص دور البطل المنقذ أو البديل القادم، في: شاكر كتاب،" ثلاثية التخلف وعبادة الشخصية"،كتابات،2016،ص.1.

1. المرحلة الانتقالية الأولى (2011-2012)

تمتد هذه المرحلة من 11 فيفري 2011 حين تخلى الرئيس مبارك عن السلطة إلى 30 جوان 2012 وتسليم الجيش السلطة إلى الرئيس المنتخب **محمد مرسي** ، اتسمت هذه الفترة بحالة من السيو لة السياسية الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، كان هناك صراع بين أنصار مفهومي الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، فقد دعا أنصار المفهوم الأول إلى استمرار المظاهرات لتحقيق أهداف الثورة بينما دعا أنصار المفهوم الثاني إلى إعطاء المؤسسات الدستورية الجديدة الفرصة للعمل بعيدا عن ضغوط الشارع و تقلباته[1].

بعد سقوط نظام مبارك في 11 فيفري 2011، تشكلت لجنة لصياغة الدستور المؤقت، وقد وافق عليه 77 % في استفتاء مارس 2012، وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر 2011 وجانفي 2012 تلقت جماعة الإخوان المسلمين 47 % وحزب النور 24 % من الأصوات، ثم أجريت الانتخابات الرئاسية في ماي 2012، وفاز مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي في الجولة الثانية من التصويت، مع ذلك وبضغط من المجلس الأعلى للقوات المسلحة تم حل البرلمان في جوان 2012 من قبل المحكمة الدستورية العليا[2].

اتسمت هذه المرحلة بصراع ثلاثي على السلطة: المجلس الأعلى للقوات المسلح ة، الإخوان المسلمين ومؤيديهم، والقوى المدنية والحركات الشبابية، تبدلت التحالفات بين الأطراف الثلاثة أكثر من مرة، إذ تحالف المجلس مع الإخو ان إبان استفتاء 19 مارس 2011، وفي إعطاء الأولوية لانتخابات مجلس الشعب على وضع الدستور، وفي إعلان انتهاء شرعية الميد ان بعد الانتخابات البرلمانية، و تحالف المجلس مع الأحزاب والقوى المدنية بعد وضوح تطلعات الإخوان في الوصول إلى السلطة والاستحواذ عليها، الذي برز في موقفهم بشأن وثيقة المبادئ الاسترشادية للدستور وقواعد تكوين الجمعية التأسيسية[3].

---

[1] علي الدين هلال، "خبرة التاريخ : تطور المؤسسات السياسية 1952-2013"، في : علي الدين هلال،مي مجيب،مازن حسن،عودة الدولة:تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو، ط.2، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2016)،ص.36.

[2] Erzsébet N. Rózsa , op.cit,p.5.

[3] علي الدين هلال،خبرة التاريخ: تطور المؤسسات السياسية1952-2013، مرجع سابق،ص.36.

1.1 الاستفتاء الدستوري

تنفيذ انتخابات حرة وشفافة واحدة من الإجراءات الأساسية للتقدم في عملية التحول الديمقراطي في أي بلد ، إذ كانت أول انتخابات شارك فيها الشعب المصري بعد تنحي مبارك وتولي المجلس العسكري "استفتاء وطني" عقد في 19 مارس 2011 بغرض التشاور على تعديل الدستور، وتمهيد الطريق إلى مزيد من الإصلاحات الديمقراطية، حيث أعطيت الفرصة لخمسة وأربعين مليون مصري للذهاب إلى صناديق الاقتراع تحت إشراف أكثر من 35,000 ضابط أمن من الجيش والشرطة، و 16,000 مشرف من القضاء[1].

كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى إدارة شؤون البلاد لجنة للقيام ببعض التعديلات الدستورية بلغت 63 مادة، وتم *الاستفتاء عليه في 19 مارس 2011، و يوم 30 مارس 2011 أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانا دستوريا شمل أغلب التعديلات التي تم إقرارها في ا لاستفتاء بالإضافة إلى بعض المواد الأخرى [2]، كما حدد فترة ستة أشهر لإجراء انتخابات برلمانية جديدة وفقا للمادة 41 والتعديلات التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء، وطبقا للمادة 60 من الإعلان الدستوري، سيدعو المجلس الأعلى للقوات المسلحة البرلمان الجديد خلال ستة أشهر إلى انتخاب لجنة تأسيسية لصياغة الدستور الجديد ثم يطرح مشروع الدستور للتصويت في استفتاء شعبي[3].

---

[1] DAVID SARQUÍS, Democratization after the Arab Spring: The Case of Egypt's Political Transition, **Politics & Policy**, Volume 40, No. 5 2012,p.886.

[2] "مواطنون بلا حقوق: بعد عامين من ثورة 25 يناير،مرجع سابق،ص.ص.4،3.

[3] "مصر تنتفض:أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال ثورة 25 يناير"،لندن:منظمة العفو الدولية،رقم الوثيقة: 12/027/2011 ،2011،ص.17.

*جرى الاستفتاء على تعديل المواد رقم(75، 76، 77، 88، 93، 193، 148)، بالإضافة إلى إلغاء المادة 179 و كذلك إضافة فقرة أخيرة للمادة189، و مادتين جديدتين برقمي 189 مكرر، و 189 مكرر"1"، أهمها على الإطلاق المواد 75، 76، 77 التي حددت شروط ترشيح الرئيس و طرق ترشحه و مدة الرئاسة التي قلصت إلى أربع سنوات بدلا من ست في النص القديم، تجدد مرة واحدة فقط، المادة 88 تتعلق بإعادة العمل بالإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، و المواد 189 مكرر، و 189 مكرر 1 اللتان حددتا طريقة إعداد دستور جديد و الجهات الملزمة بإعداده.في: "الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية في مصر،الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2011"،ص.1.

1.2 الانتخابات البرلمانية

جرت الانتخابات نهاية عام 2011 ومطلع عام 2012 لأول مرة بدون الحزب الوطني الديمقراطي الذي حل بحكم قضائي في أفريل 2011، أسفرت عن فوز جماعة الإخوان المسلمين بالأكثرية 37 % من مقاعد مجلس الشعب البالغة 498 مقعدا منتخبا، وكان مجموع ما فاز به التحالف الديمقراطي الذي يرأسه الإخوان 38%، أما تحالف النور الذي ضم الأحزاب السلفية بزعامة حزب النور فقد فاز ب 21% من المقاعد، وإذا أضيف إلى ذلك المقاعد العشرة التي حصل عليها حزب الوسط، فإن التيار الإسلامي قد حصد نحو 358 مقعدا بنسبة 60% ما شكل أغلبية مريحة له في البرلمان ، أما نتائج مجلس الشورى البالغ 180 مقعدا، فكانت الأغلبية فيه لجماعة الإخوان المسلمين وحدها 57% كما حصد حزب النور 25.6% من المقاعد، وبذلك يكون التيار الإسلامي قد نال نحو 83% من المقاعد[1].

تم حل مجلس الشعب بعد 144 يوم من انتخابه، بعد أن حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون الانتخاب، وأصدر الرئيس **محمد مرسي** المنتمي إلى جماعة الإخوان والفائز في انتخابات الرئاسة إعلان 21 نوفمبر 2012، منح فيه الجمعية التأسيسية للدستور حصانة من الحل ومنح مجلس شورى سلطات كبيرة، وعين ثلث أعضا ئه من المنتمين لجماعة الإخوان خاصة والتيار الإسلامي عامة ، وقد جرى الاستفتاء على الدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية التي انسحب من عضويتها القوى المدنية في ديسمبر 2012، ونال أغلبية بنحو 63 %من أصوات المقترعين، في ظل مقاطعة التيار المدني للاستفتاء وقد منح الدستور سلطات كبيرة لمجلسي النواب والشورى على حساب الرئيس والسلطة التنفيذية[2].

---

[1] عمرو هاشم ربيع،العملية الانتخابية في مصر، في :"الإصلاح الانتخابي في مصر ودور المجتمع المدني"،بيروت:الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، 2015،ص.16.

[2] عمرو هاشم ربيع، مرجع سابق،ص.16.

جرت الانتخابات البرلمانية في مصر وفقا للإطار القانوني الذي حدده الإعلان الدستوري الذي استفتى عليه الشعب في 19 مارس 2011، وكذلك في ظل اللائحة التنفيذية الصادرة عام 2011، لتفصيل قانون مباشرة الحقوق السياسية الصادرة في عام 1965، فضلا عن مراسيم القوانين المنظمة لمجلسي الشعب والشورى الصادرة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما جرت عملية انتخاب ثلث مقاعد البرلمان بالنظام الفردي، والثلثين بنظام القائمة المغلقة، بعد السماح للأحزاب بترشيح أعضائها للمقاعد الفردية، وجرت الانتخابات على ثلاث مراحل في مجلس الشعب في الفترة من 28 نوفمبر 2011 و حتى 10 جانفي 2012 وثلاث مراحل أخرى في مجلس الشورى في الفترة من 29 جانفي 2012 و حتى 11 مارس 2012[1].

1.3 الانتخابات الرئاسية

تؤثر الانتخابات في مختلف دول العالم على التوازن بين القوى السياسية المختلفة، فهي اختبار لمدى التأييد الذي يحظى به كل فصيل سياسي، كما قد تكون نتائج الانتخابات خادعة بالنسبة إلى القوى ا لسياسية الفاعلة في الشارع، وقد تكون لها آثار سلبية في المجال العام، وفي مراحل بناء الإجماع الوطني على مبادئ الديمقراطية، ممكن أن يتحول ذلك إلى فرض دستوري لرأي الأغلبية، ويصبح ثابتا بدلا من أن يكون متحولا مثلما يقتضيه منطق الانتخابات والتداول على السلطة[2].

---

[1] أحمد عبد ربه،الأحزاب المصرية و انتخابات البرلمان المصري 2012/2011،الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011، ص.2.

[2] "الانتخابات الرئاسية المصرية 2012"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012،ص.6.

فاز **محمد مرسي Mohamed Morsi** مرشح الإخوان المسلمين بنسبة 51.7% من الأصوات في الانتخابات الرئاسية ماي 2012، ومن المفارقات أن دعمت الجماعات الثورية و القوات المدنية مرسي من أجل منع النظام القديم (يمثله أحمد شفيق) من الفوز بالرئاسة ، وفي جوان 2012 خلال المرحلة النهائية للانتخابات الرئاسية، حاول المجلس الأعلى للقوات المسلحة تعزيز قوته في النظام السياسي المصري وأصدر الإعلان الدستوري التكميلي الذي منحه حق الفيتو على الدستور الجديد وعلى قرارات الحرب بالإضافة إلى ذلك: أنشأ مجلس الدفاع الأعلى على أن يرأسه رئيس الجمهورية ويتضمن رئيس الوزراء والقادة العسكريين، ورئيس الاستخبارات، وزير الداخلية، ووزير الشؤون الخارجية[1].

بدا بعد نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، أن الإخوان المسلمين قد تنبهوا إلى ضرورة مراعاة العلاقة مع القوى السياسية الأخرى، لأن النتائج بينت استحالة وصولهم إلى الحكم لوحدهم واستطاعوا إقامة علاقات مع حركة 6 أبريل، لكن الثقة اهتزت بين الجماعة وأغلب القوى السياسية التي تبنى جزء منها وجهة مقاطعة الجولة الثانية للانتخابات بدل الاختيار بين المرشحين، وأدى وقوف أحد رموز النظام السابق أحمد شفيق أمام مرسي في جولة الإعادة إلى التقليل من حدة الاستقطاب بين القوى المدنية والإسلامية، لكن الاستقطاب عاد بدرجة أكثر حدة بعد وصول مرسي إلى الحكم وإصداره قرارا بعودة البرلمان المحل بقرار من المحكمة الدستورية[2].

---

[1] Abdel Monem Said Aly, Karim Elkady," The Good, the Bad, and the Ugly of Egypt's Political Transition",**Middle East Brief**, No. 70, Waltham: Brandeis University, 2013,p.2.

[2] "الانتخابات الرئاسية المصرية 2012"، مرجع سابق،ص.ص.7-8.

يلاحظ على هذه الانتخابات فشل كل من التيارين الإسلامي والعلماني في الاتفاق على مرشح يخوض الانتخابات نيابة عنهما، فالتيار الإسلامي خاضها بثلاثة مرشحين هم : محمد مرسي وعبد المنعم أبو الفتوح ومحمد سليم العوا، أما التيار العلماني فقد خاضها بمرشحين كان أبرزهم شفيق وصباحي، كما جرت محاولة توحيد قوى "الاحتجاج" وتقديم مرشح توافقي يمثلها في مواجهة مرشح الإخوان من ناحية، ومرشح الفلول من ناحية أخرى، وقد انحصر الاختيار بين صباحي وأبو الفتوح، لكن المحاولة فشلت وكانت النتيجة أن جاءت جولة الإعادة بين مرشح الإخوان ومرشح الفلول[1].

2. المرحلة الانتقالية الثانية(2012-2013)

الثابت في الديمقراطيات الجديدة أن انقلابات المجتمع المدني تعني نزع السلطة من قائد منتخب من خلال احتجاجات مستمرة وعادة ما يتم ذلك بمساعدة الجيش ، في الواقع، إنها الشراكة بين المجتمع المدني والجيش وهما طرفان لا يعرف عنهما التعاون معا في المعتاد[2].

تزايد الاستقطاب بين المؤيدين والمعارضين لحكومة مرسي، والسخط الشعبي مع عدم إحراز تقدم في تحقيق الأهداف، ما أخرج الناس إلى الشوارع خاصة عام 2013، إذ تصاعدت التحديات التي تواجه سلطة الدولة إلى اشتباكات عنيفة، وقتل عشرات المتظاهرين ما أنتج دائرة من العنف، وحملة من الاعتصامات من قبل أنصار مرسي في ساحات النهضة ورابعة العدوية خلال شهر أوت 2013، والتي أودت بحياة أكثر من 1000 شخص[3].

---

[1] حسن نافعة، "ربيع مصر: بين ثورتي 25 يناير و30يونيو"، في: التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية "العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير:أربع سنوات من الربيع العربي"،بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص.43.

[2] عمر إنكارناسيون،حتى الانقلابات الجيدة سيئة :دروس لمصر من الفلبين وفنزويلا، **المجلة** ، ع.1586، 2013،ص.55.

[3] "BTI 2016 — Egypt Country Report", Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2016,p.6.

تزايدت في شهر أفريل 2013 مطالب القوى السياسية المصرية للتظاه ر في الشوارع والميادين المصرية مُطالِبة الرئيس السابق مرسي بالدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، واحتجاجا على سياسات جماعة الإخوان المسلمين الحاكمة في ذات الوقت، خاصة بعد أن أصدر مرسي إعلانا دستوريا في 22 نوفمبر 2012 وصف في حينه بأنه مستبد، وقد حددت القوى السياسية يوم 30 *جوان 2013 تاريخا للتظاه ر والاحتجاج حتى تنفيذ مطالبها[1].

[1]تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية "، القاهرة :المجلس القومي لحقوق الإنسان،2014، ص.12.

* لجأت إليها الجماهير والقوى الديمقراطية حينما لم يستجب الرئيس للمطالب وعلى رأسها إقالة النائب العام وسحب مشروع قانون السلطة القضائية وقانون الجمعيات الأهلية والتظاهر، بالإضافة إلى وقف كل ما ترتب عن الإعلان الدستوري المكمل، والشروع فورا من خلال لجنة تضم فقهاء دستوريين مشهود لهم بالكفاءة في إجراء التعديلات المناسبة على دستور الإخوان كي يكون دستورا لكل المصريين، وتعيين حكومة مؤقتة محايدة كأحد الشروط الرامية إلى توفير الأ جواء اللازمة والضرورية لإجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة، وتحديد حدين أدنى وأقصى للأجور يضمن للغالبية العظمى من الشعب حياة كريمة ...، أنظر : فريد زهران، الجيش والتحولات السياسية من 6/30 إلى الانتخابات الرئاسية، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية وا لمعلومات، 2014)،ص.51.

ما أدى إلى اعتصام *رابعة العدوية في 28 جوان2013[1] ، حيث قدّر عدد المعتصمين داخل مسجد رابعة العدوية وحوله بعشرين ألفا من كوادر الإخوان المسلمين، كان الهدف المعلن من الاعتصام تأكيد شرعية محمد مرسي كرئيس منتخب لجمهورية مصر العربية، وتحدي قرار المجلس العسكري الأعلى بتنحيه عن السلطة، إذ اعتبر الإخوان المسلمين وحلفاءهم من أحزاب الإسلام السياسي "**حملة تمرد** " مؤامرة لسلبهم ثمار انتصارهم في الانتخابات الرئاسية[2].

كما أصدر الجيش المصري في الأول من شهر جويلية 2013 بيانا تضامن فيه مع مطالب المتظاهرين في يوم التمرد 30 جوان، أمهل فيه القوى السياسية مهلة أقصاها 48 ساعة للوصول إلى حل يلبي مطالب الشعب المصري، وإلا فإن الجيش سيقدم خارطة طريق جديدة للشعب[3].

---

[1]نفس المرجع،ص.6.

* دعا مؤيدو الرئيس السابق محمد مرسي إلى فاعلية جماهيرية، فخرجوا في مظاهرات عند مسجد رابعة العدوية بمدينة نصر ابتداء من 28 جوان 2013، وبحلول 30 جوان 2013 خرج الملايين من الشعب المصري إلى الشوارع لمطالبة محمد مرسي بالدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة، وهو ما لم يحدث، مما دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مساء ذات اليوم ، لإصدار بيان طالب فيه القوى السياسية والرئيس السابق بضرورة اتخاذ إجراءات سياسية عاجلة لوقف احتمال الاقتتال الأهلي وأمهل الجميع 48 ساعة، في: تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية"، القاهرة:المجلس القومي لحقوق الإنسان،2014، ص.ص.12-13.

[2]سعد الدين إبراهيم، "خسوف الإسلام السياسي : الإخوان المسلمون نموذجا "،في:توفيق السيد، وآخرون، مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2014)،ص.ص.176-177.

[3]عبد الله الرشيد،الجيش والشعب من عرابي إلى السيسي:حلقة مفرغة، **المجلة**، ع.1586، 2013، ص.38.

بانتهاء المهلة التي حددها المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون اتفاق بين الرئيس السابق والقوى السياسية لتحقيق مطالب المواطنين التي احتشدت يوم 3 جويلية 2013 تاريخ انتهاء المهلة المذكورة، دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى اجتماع طارئ للقوى السياسية والرموز الدينية ضم الدكتور **محمد البرادعي** ممثلا عن جبهة الإنقاذ الوطني، ورئيس حزب النور السلفي الإسلامي وممثل الأزهر الشريف وممثل الكنسية المصرية، وبعض قادة أركان القوات المسلحة وممثل عن حركة تمرد ، وقد وافقوا جميعا على إجراءات سميت فيما بعد بخارطة الطريق تقضي بتولي رئيس المحكمة الدستورية العليا المصرية مؤقتا مهام رئيس الجمهورية وتعليق العمل بدستور 2012، وتشكيل لجنة لتعديله، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة[1].

يمكن إسقاط تلك الأحداث أو ردود الأفعال بين الإخوان والجيش على ما وصفته **مارينا أوتاواي** على أنه :"صراع حتمي على السلطة بين قوتين سياسيتين لا تملكان الحافز أو الرغبة للتنافس معا على الحلبة السياسية نفسها ، على قاعدة القبول بما تسفر عنه عملية التنافس تلك :الأولى تحارب بصندوق الاقتراع والأخرى بالمحاكم، وكلاهما تلتمسان القوة من الشارع لتجنب العملية السياسية الفعلية، كان الأمر يقترب أكثر فأكثر من تراجيدية إغريقية تنتهي بغرق تدريجي سينتهي بمصر في الاستبداد بمعزل عمن هو الرابح، السؤال الوحيد الذي كان قد تبقى هو استبداد من؟ الأكثرية الإسلامية أم الأقلية العلمانية" [2].

يصعب القول إذا ما كان عزل الجيش لمرسي إجراء شرعيا، فقد حلّ **مرسي** رئيسا عن طريق انتخابات حرة، نزيهة في العموم، إذ يجب في الأنظمة الديمقراطية احترام نتيجة صندوق الاقتراع لكن في مصر لم يستقر النظام الديمقراطي، فتدخل الجيش كان ضد رئيس لا تخضع سلطاته إلى المحاسبة المؤسسية الفعالة ومن غير المؤكد التزامه بالقيم الديمقراطية ، سواء كان ذلك جيدا أم سيئا ، غير كل من الحشد الجماهيري والتدخل العسكري ميزان القوة ومنح الجماعات العلمانية فرصة أكبر لوضع النظام السياسي الجديد في مصر[3].

---

[1] تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية"، مرجع سابق، ص.13.

[2] عبد الوهاب الأفندي، "الإخوان المسلمون وتحدي دمقرطة الدين في زمن مضطرب :إعادة تقييم"، في: توفيق السيد، وآخرون، مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص.ص.33-34.

[3] كاري روزفسكي ويكهام، "هل تعود الجماعة من جديد؟ : الإخوان المسلمون بعد مرسي "، **المجلة** ، ع.1586، 2013، ص.58.

لم يحسن الإسلاميون استثمار تجربتهم الأولى في الحكم، نتيجة قلق البعض من النسخة المتش ددة من الإسلام والتي لا تتفق و الإسلام الوسطي المتسامح الذي طالما عرفته مصر الأزهر، ومن استخدام الإسلام كشعار للتغطية على قمع أي معارضة سياسية والتضييق على الحريات الشخصية المعتادة[1].

كما تناقصت شعبيتهم نتيجة فقدانهم للشرعية السياسية، وتراجعهم المتكرر عن كافة وعودهم الديمقراطية والاجتماعية، وفشلهم الواضح في إدارة الدولة خاصة الملفات الاقتصادية والأمنية، كملف الأمن القومي الذي يختزله المواطن المصري في أوضاع سيناء والحدود الشرقية وانكشاف موقفهم المناهض لحريات التعبير والتنظيم كما ظهر في مواد الدستور وقوانين التظاهر والصحافة والجمعيات غير الحكومية والنقابات[2].

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد انتخاب السيسي(2014-2016)

دخلت مصر منذ انتخاب **السيسي** رئيسا للدولة منعطفا تاريخيا، إذ يصعب التنبؤ بما إذا كان سينجح في استكمال بناء المؤسسات اللازمة لإقامة نظام قابل للدوام والاستقرار، أم أن طريقته في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ستقضي مثل سابقاتها إلى مرحلة انتقالية جديدة[3].

1. الاستفتاء الدستوري

[1] فؤاد السعيد، ثورة مصر: تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة و سيناريوهات المستقبل، في: الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات، (بيروت: دار شرق الكتاب للنشر،مؤسسة درغام، 2013)، ص.107.

[2] نفس المرجع،ص.96.

[3] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.52.

تم إقرار الدستور المصري الجديد في 18 جانفي 2014[1]، بعد الاستفتاء الذي كان بمثابة اختبار لحملة **السيسي** الفائز بحوالي 97% من الأصوات[2]، تأتي الانتخابات التشريعية لتكون الخطوة الأخيرة المكملة لاستحقاقات *خارطة الطريق التي تم إعلانها في الثالث من جويلية 2013 عقب التحركات التي أطاحت بالرئيس مرسي، والتي بموجبها علق العمل بالدستور القديم وحل مجلس الشعب الذي كانت جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها تشكل أغلبيته[3].

تم إجراء الاستفتاء في 14 و15 جانفي 2014، إذ ضم عددا من التغييرات في دستور 2012 نذكر البعض المتعلق بالانتخابات الرئاسية كما يلي[4]:

- زيادة الموعد النهائي لبدء إجراءات الانتخابات الرئاسية من 90 يوم إلى 120 يوم قبل انتهاء ولاية الرئيس السابق (المادة 140).
- أن يتم الإعلان عن نتيجة الانتخابات الرئاسية قبل 30 يوم على الأقل من انتهاء ولاية الرئيس السابق، بدلا من 10 أيام (المادة 140).
- يجب أن يكون المرشح الرئاسي قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفي منها بموجب القانون (المادة 141).

---

[1] تقرير حول أجواء الانتخابات البرلمانية المصرية، في:"الإصلاح الانتخابي في مصر ودور المجتمع المدني"،بيروت:الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، 2015،ص.2.

[2] "BTI 2016 — Egypt Country Report", op.cit,p.8.

* اقترح السيسي في 3 جويلية، خارطة طريق جديدة، التي أقرها شيخ الأزهر أحمد الطيب(أعلى سلطة سنية في مصر)، والبابا تاوضروس الثاني(بطريرك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، أكبر جماعة مسيحية في البلاد)، وكذلك جبهة الإنقاذ الوطني وقادة حزب النور ، وفقا لذلك أصبح عدلي منصور رئيسا للمحكمة الدستورية العليا "رئيسا مؤقتا"، والذي من المفترض إشرافه على فترة انتقالية مدتها تسعة أشهر ، هذا ما شكل تخليا على نهج الجيش خلال الفترة الانتقالية الأولى، في:

Marching in Circles: op.cit,p.p.5,6.

[3] تقرير حول أجواء الانتخابات البرلمانية المصرية، مرجع سابق،ص.2.

[4] « Egypt's 2014 Presidential Election Law », IFES Briefing Paper, Washington: International Foundation for Electoral Systems,2014,p.p.2-3.

- قد يحدد القانون شروط أخرى للترشح للرئاسة، بالإضافة إلى التي وردت في الدستور (المادة 141).
- أدى إلغاء مجلس الشورى في دستور عام 2014 إلى بعض التعديلات اللاحقة "حل مجلس النواب، يتم أخذ اليمين الرئاسي أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا (المادة 144) أن تتلقى الجمعية استقالة الرئيس (المادة 158)، وتعمل على ملأ المقعد الشاغر في الرئاسة (المادة 160).
- تنص المادة 161 على أن غالبية أعضاء مجلس النواب : "قد تقترح سحب الثقة من رئيس الجمهورية وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة"، بعدها يُجرى استفتاء، وإن كانت غالبية الأصوات فيه موافقة على سحب الثقة من الرئيس، يصبح المنصب شاغرا، ما يوجب إجراء انتخابات في غضون 60 يوم، أما إذا كانت غالبية الأصوات في الاستفتاء ترفض سحب الثقة، يعتبر مجلس النواب منحل ويتعين إجراء انتخابات برلمانية في غضون 30 يوم.
- تنص المادة 230 من الدستور 2014 على أن تتم إجراءات الانتخابات الأولى – سواء الرئاسية أو البرلمانية – ضمن 30-90 يوم بعد دخول الدستور حيز التنفيذ، وتبدأ مدة ولاية الرئيس الجديد في التاريخ الذي تم فيه الإعلان عن نتائج الانتخابات النهائية (المادة 231)، ومع ذلك يواصل الرئيس المؤقت ممارسة الصلاحيات الرئاسية حتى يتولى الرئيس المنتخب حديثا اليمين الدستورية (المادة 232).

كما يعزز الدستور المعدل ضمانات حرية الصحافة والتعبير ، ويحظر تدخل الحكومة في وسائل الإعلام، وافق عليها نحو 90 % من الناخبين ، وتضمن المواد 70 و 71 و 72 من الوثيقة حرية الصحافة وحرية النشر واستقلالية وسائل الإعلام، بما في ذلك الحماية من الرقابة على وسائل الإعلام ومصادرتها وتعليقها وإغلاقها (أنظر الجدول رقم04) كما يتطلب من الحكومة أن تحافظ على جميع "الاتفاقيات والعهود الدولية لحقوق الإنسان" التي صدَّقت عليها الدولة(المادة 93)[1]

جدول رقم 04: دستور جمهورية مصر العربية (2014)

المادة 70	تكفل حرية الصحافة والطباعة، وأن لكل مصري الحق في امتلاك ، وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام المرئي والمسموع، ويجوز إصدار الصحف بمجرد تقديم الإخطار وفقا للقانون، كما ينظم القانون إجراءات إنشاء وامتلاك محطات البث المرئي والإذاعي والصحف الإلكترونية.
المادة 71	يحظر فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو تعليقها أو إغلاقها بأي شكل من الأشكال، على سبيل الاستثناء، قد تخضع لرقابة محدودة في أوقات الحرب أو التعبئة العامة.
المادة 72	تضمن الدولة استقلال جميع المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة للدولة، بما يضمن حيادها وعرض جميع الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص.
المادة 93	تلتزم الدولة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صدَّقت عليها.

Source: “Journalists under siege :A report on IPI’s emergency visit to Egypt”,op.cit,p.16.

[1] “Journalists under siege :A report on IPI’s emergency visit to Egypt”, International Press Institute, 2014,p.p.2-3.

أي أن الوثيقة الدستورية الصادرة عام 2014 كان من ال مفتـوض بحسب *بيان 3 جويلية و *إعلان 8 جويلية أن تعدل دستور 2012، لكن انتهى الأمر بأن أصبحت تسمى دستور 2014، كما لا يتفق هذا الدستور مع متطلبات الدستور الدي مقراطي ومعاييره من أوجه متعددة فمن ناحية طريقة وضعه تم الأمر وسط انقسام شديد وقبل إجراء المصالحة الوطنية التي أشار لها بيان 3 جويلية ومن دون أي نقاش لمسألة تشكيل اللجنة المعينة ، ولا على الإجراءات التي تبنتها اللجنة في وضعه، ولم يخضع مشروع الدستور إلى أي نقاش مجتمعي حقيقي[1].

1. الانتخابات الرئاسية

جرت الانتخابات الرئاسية على مدى ثلاثة أيام من 26 – 28 ماي 2014، خلافا للانتخابات الرئاسية في عام 2012، فاز **السيسي** بنسبة 96.9 %من الأصوات، وفقا للبيان الرسمي للجنة الانتخابات الرئاسية، أما بخصوص إدارة الانتخابات الرئاسية فقد تألف الإشراف في اللجنة من خمسة قضاة من كبار أعضاء السلطة القضائية في إطار فروع مختلفة من القضاء المصري وتعاونت لجنة الانتخابات الرئاسية مع وزارة الداخلية وقوات الأمن في إعداد وإدارة الانتخابات[2].

---

[1] عبد الفتاح ماضي، "تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، **سياسات عربية**، ع.18، 2016،ص.38.

*بيان القوات المسلحة الصادر في 3 جويلية 2013 ،والذي ألقاه وزير الدفاع في حضور ممثلين للقوى السياسية التي شاركت في جبهة الإنقاذ وحركة تمرد وحزب النور، فقد تضمن م بررات تدخل القوات المسلحة وقبول ما أسامه البيان "استدعاء" الشعب للقوات المسلحة، فضلا عن تحديد خارطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع م صري قوي ومتماسك، لا يقصي أحدا من أبنائه وتياراته، وينهي حالة ال صراع والانقسام، وقد تضمنت هذه الخارطة تعطيل العمل بد ستور 2012، وتشكيل لجنة لتعديله وإج راء انتخابات رئاسية مبكرة وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا م ؤقتا، وإعطاءه سلطة إصدار إع لانات دستورية وتشكيل لجنة للمصالحة الوطنية، واستند الإعلانان الدستوريان الصادران في 5 و8 جويلية إلى هذا البيان م ما أكسبه مكانة دستورية، وقد حل الإعلان الأول مجلس الشورى، وتضمن الثا ني الأسس العامة للدولة والحقوق والحريات الأساسية وصلاحيات الرئيس التشريعية والتنفيذية وإجراءات تشكيل لجنتين يعينهما الرئيس لإجراء التعديلات الدستورية، في: عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص.38.

[2] « EGYPT PRESIDENTIAL ELECTION OBSERVATION REPORT », Wisconsin: Democracy International, Inc,2014,p.p.12-16.

أخذت لجنة الانتخابات الرئاسية خطوات إيجابية في وقت سابق للانتخابات الرئاسية من أجل توفير المعلومات الأساسية للناخبين، ونشرت مجموعة من التعليمات (المبادئ التوجيهية) بشأن التصويت وفرز الأصوات، كما استخدمت موقعها على شبكة الانترنت لوضع القوانين العامة واللوائح، والجدول الزمني للانتخابات، وغيرها من المعلومات المفيدة للناخبين، كما نشرت نتائج الانتخابات مفصلة بعد وقت قصير من إعلانها، بما في ذلك تفصيل النتائج على مستوى محطة الاقتراع[1].

2. الانتخابات البرلمانية

أصدرت اللجنة العليا للانتخابات مع مطلع عام 2015 قرارا يحدد موعد الانتخابات البرلمانية التي ستجري على مرحلتين، تنطلق الأولى منها في 21 مارس 2015 بالتصويت خارج مصر وتنتهي في 7 ماي بجولة الإعادة للمرحلة الثانية داخل مصر ، لكن في الأول من مارس 2015 أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما قضت فيه بعدم دستورية القانون رقم 202 لسنة 2014 المتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية، ما أدى إلى وقف إجراء الانتخابات بحكم صادر عن محكمة القضاء الإداري، وبالتالي تأجيل الانتخابات إلى موعد لم يحدد[2].

---

[1] ibid,p.16.

[2]تقرير حول أجواء الانتخابات البرلمانية المصريةمرجع سابق،ص.3.

* أصدرت اللجنة العليا للانتخابات في شهر أوت 2015 قرارا بتحديد موعد جديد للانتخابات البرلمانية، على أن تجري على مرحلتين في المحافظات السبعة والعشرين للبلاد ، تبدأ المرحلة الأولى في 14 محافظة يوم 17 أكتوبر 2015 ،ثم تليها المرحلة الثانية في بقية المحافظات وتبدأ يوم 21 نوفمبر 2015، في: تقرير حول أجواء الانتخابات البرلمانية المصرية، في: "الإصلاح الانتخابي في مصر ودور المجتمع المدني"،بيروت:الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، 2015،ص.3.

أُجريت *الانتخابات البرلمانية في أكتوبر 2015 بعد مضي أكثر من عامين دون هيئة تشريعية باعتبارها الخطوة الأخيرة في خريطة الطريق التي وضعها الجيش "للتحول الديمقراطي " والتي تم الإعلان عنها في جويلية 2013، شهدت الانتخابات إقبالا ضعيفا ، وقدرت نسبة التصويت ب 26.56 % في 14 محافظة في جولتي المرحلة الأولى ، وعمدت حكومة السيسي إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية خوفا من أن تسفر عن برلمان معارض يصعب السيطرة عليه، لذاراحت السلطات المدعومة من أجهزة الأمن تروج للقوائم الانتخابية التي تضم مرشحين موالين للرئيس، ما أثار القلق إزاء استقلالية البرلمان وقدرته على القيام بأدواره الرقابية[1].

اتخذت مصر في عام 2016 خطوات عديدة على الصعيدين المحلي والعالمي بهدف تنشيط الاقتصاد واستعادة دورها ومكانتها[2]، إذ يعتمد الاقتصاد المصري وبشكل كبير على *العوامل الخارجية[3].

---

[1]"حقوق الإنسان تحت الحصار: حالة حقوق الإنسان في العالم العربي "، سلسلة قضايا الإصلاح (35)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، التقرير السنوي 2016، ص.30.

[2] "In 2016, Egypt evolves toward a brighter future", **Letter from Cairo**, Issue. 9, 2016,p.3.

[3]عمرو عادلي، "النظام المصري ومعضلات إعادة تأسيس السلطوية "، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016،ص.8.

*مع انخفاض أسعار النفط العالمية وزيادة العجز في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، تبين أن المساعدات الخارجية غير مستدامة، وهذا ما يفسر الانخفاض في نسبة المنح الأجنبية إلى إجمالي الإيرادات الحكومية في 2014-2015، والتوقف شبه التام للأموال الرامية إلى دعم الموازنة المصرية في عام 2015، في: عمرو عادلي، "النظام المصري ومعضلات إعادة تأسيس السلطوية "، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016،ص.14.

ففي عامي 2013-2014 ضخت نحو 25 مليار دولار إلى خزينة الدولة المصرية من دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة) على شكل سيولة ومساعدات عينية وقروض ميسرة (بفائدة منخفضة)، ما ساعد في امتصاص ردة الفعل السياسية على تدهور الأوضاع الاقتصادية، ووفقا للبنك المركزي المصري قفزت حصة المنح الأجنبية إلى إجمالي الإيرادات الحكومية من 3.3% في عام 2011 إلى نحو 21% في 2013-2014، وانخفضت الحصة إلى 5.5% في 2014-2015[1].

كما وضع **السيسي** خطة اقتصادية نذكر أهم أهدافها[2]:

- رفع معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل إلى معدل 6 % سنويا بحلول عام 2018 /2019: يجب أن تعود مصر إلى مستوى نمو 5-7%، وهو الذي كانت تتمتع به في 2004-2010، لتوفير عدد كاف من الوظائف والحد من البطالة، وتتوقع الخطة أن معدل البطالة سينخفض من 13.4 % في 2014/2013 إلى 10 % في 2019/2018.
- وقف الزيادة السريعة للدين العام: قفز الدين العام من أقل من 80 %من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2009-2010 إلى أكثر من 95 %2014/2013، ووفقا للخطة فإن الدين العام ينخفض تدريجيا إلى 90 % في 2017/2016، و 85 % في 2019/2018.

تعتبر هذه المرحلة كفترة استقرار من ناحية المؤسسات المسؤولة عن تسيير شؤون البلاد، أي مرحلة القبول والتأييد الشعبي للحكم العسكري والتغييرات التي جاء بها، حتى لو كانت شكلية في كثير من جوانبها، وكذا البرامج المخطط لها ، كما يلاحظ أن مدة حكم الرئيس السيسي قد طالت مقارنة بمرحلة محمد مرسي التي دامت سنة واحدة ، إذ لم تحدث محاولات انقلاب، رُغم بعض المظاهرات الشعبية والحالة الأمنية المضطربة، كما لا يمكننا الحديث بعد عن ترسيخ ثقافة الديمقراطية فمعالمها لا تزال غير واضحة.

---

[1] عمرو عادلي، مرجع سابق،ص.14.

[2] Yitzhak Gal," El-Sisi and Egypt's Economic Future: Fundamental Challenges, Bold Moves, and High Risks", **Strategic Assessment**, Volume 18, No. 2, 2015,p.27.

المبحث الرابع: خارطة الفواعل المؤثرة في عملية الدمقرطة في مصر بعد 2011

شهدت "احتجاجات 25 جانفي" في مصر مشا ركة واسعة من كافة فئات المجتمع، لاسيما الشباب والنساء والطبقات الوسطى والعاملة، لم يكن العامل الخارجي عقبة أثناء مرحلة إسقاط رأس النظام التسلطي، فالحراك الشعبي السلمي الذي جذب الملايين إلى الشوارع وسلمية وسائل الاحتجاج نجحت ا في إيقاف الدور التقليدي للقوى الخارجية الداعمة للنظام القديم بشكل مؤقت أما خلال إدارة المرحلة الانتقالية وبناء النظام البديل، شرعت القوى الخارجية في الدفاع عن مصالحها بطرق مختلفة، وساهم الاستقطاب السياسي في فتح المجال أمام التدخل الخارجي[1].

جدول رقم05: الأحزاب والحركات السياسية الإسلامية وغير الإسلامية

	الثوريون REVOLUTIONARIES	**الإصلاحيون REFORMISTS**
غير الإسلاميين	• حركة شباب 6 أبريل • حركة العدالة والحرية • الاشتراكيون الثوريون	• حزب الوفد الجديد • حزب التجمع • الحزب العربي الديمقراطي الناصري
	• نشطاء غير منتسبين من مختلف الانتماءات السياسية	• حزب الإصلاح والتنمية • حزب المصريين الأحرار • الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي
الإسلاميين	• الجماعة الإسلامية (حتى عام 2011) • الإخوان المسلمين(منذ عام 2013)	• الإخوان المسلمين (حتى عام 2013) • حزب النور • حزب الوسط (حتى عام 2013)

Source: ERIC TRAGER, Egypt's Occasional Non-Islamist Reformists, THE WASHINGTON INSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY, 2016,p.8.

[1] عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة ، (القاهرة : دار البشير للثقافة والعلوم،2015)،ص.ص.50-51.

يوضح الجدول الدور الذي لعبته الأ حزاب والحركات السياسية الإسلامية وغير الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في مصر، و التي تعتبر ذات امتداد تاريخي لما قبل أحداث 2011 وما تبعها إلى اليوم من تطورات و تغييرات في فترات متعددة من المرحلة الانتقالية، لذا سيتم تناول مجموع الحركات والأحزاب البارزة ، والتي تختلف أبعادها وإيديولوجياتها: اشتراكية، ديمقراطية، ثورية وإصلاحية، فاعلة ومؤثرة في عملية الدمقرطة، ثم إن المقصود بالثوريين هو الأحزاب والحركات التي كان لها دور في تنظيم الاحتجاجات وتعبئة الشعب المصري للخروج إلى الميدان والتي سنحاول التطر ق للبعض منها، أما الإصلاحيون فهم الفئات من القوى السياسية سواء ك انت إسلامية، ليبرالية أو غيرها، التي ساهمت من خلال برامجها في ترسيخ ثقافة الديمقراطية من خلال المشاركة في عملية الإصلاح وترسيخ مبادئ المشاركة السياسية الفعالة، والتي واجهت عدة تحديات سواء من حيث المنافسة فيما بينها، أو من حيث العراقيل التي تسببت بها اللجان المسؤولة عن الاعتراف بها ككيان له وجود في مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية الفاعلة في المراحل الحرجة من التحو ل الديمقراطي والتي قد تؤول بالوضع إلى انتكاسة ترجع فيها مصر إلى الاستبداد الأول أو إلى دكتاتورية أشد وطأة من سابقتها.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية

تعددت الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية بمختلف توجهاتها في مسار الاحتجاجات التي شهدتها مصر منذ 25 جانفي 2011 ، لذا سيتم تناول أ هم هذه القوى والدور الذي لعبته من أجل الانتقال إلى مجتمع تشاركي ديمقراطي.

1. الأحزاب السياسية

صدرت مجموعة من المراسيم بقوانين تنظيم الحياة السياسية ومنها المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 2011 الخاص بتكوين الأحزاب، والذي جعل إنشاء الحزب السياسي أسهل بكثير من ذي قبل إذ يوجد في مصر حتى 28 سبتمبر 2011 وبحسب لجنة شؤون الأحزاب 47 حزبا مصرح له بالعمل، غير عدد آخر من الأحزاب تحت التأسيس، والخريطة الحزبية لمصر بعد "احتجاجات جانفي 2011" متنوعة تبدأ من أقصى اليمين بالأحزاب التي يتبنى أفرادها منهج السلفية الجهادية وتنتهي عند أقصى اليسار بالأحزاب الشيوعية، كما أن هناك اتجاهات أخرى من ليبرالية وقومية ويسارية [1]، وعليه توجد أحزاب عديدة ذات إيديولوجيات وأفكار مختلفة، نذكر منها:

1.1 الأحزاب السياسية العلمانية

تنقسم الأحزاب السياسية العلمانية المعارضة في مصر من حيث إيديولوجيتها إلى شعبتين، وهما أحزاب ليبرالية وأحزاب يسارية، وعندما أعاد الرئيس السادات التعددية في مصر بشكل محدود في عام 1976 تعمد تسهيل تشكيل أحزاب ليبرالية ويسارية واضعا حزبه الخاص الحزب الوطني الديمقراطي في موقع الوسط بين هاتين الفئتين[2].

تشتت الليبراليين واليساريين في أولى الانتخابات البرلمانية التي عقدت في نوفمبر وديسمبر 2011 ، وتكرر الخطأ نفسه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ماي/جوان عام 2012 عندما فشلت القوى المدنية في الاتحاد خلف مرشح رئاسي واحد مع برنامج انتقالي ديمقراطي[3] وتتمثل الأحزاب الليبرالية واليسارية في[4]:

---

[1] محمد عبد العاطي، "التكتلات الانتخابية في مصر: المشهد بعد ثورة يناير"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2011،ص.3.

[2] مارينا أوتاوي، عمرو حمزاوي، "الأحزاب العلمانية في العالم العربي : الصراع على جبهتين"، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،2007، ص.10.

[3] Moataz el Fegiery, The “New Liberals: can Egypt’s civil opposition save the revolution?”, POL I C Y B R I E F, Nº 155, 2013,p.2.

[4] محمد عبد العاطي، مرجع سابق،ص.ص.5-6.

أولا: الأحزاب الليبرالية

تعتبر ثاني أكبر تيار فكري في ساحة التنافس الحزبي بعد الأحزاب الإسلامية، ويبنى الطرح الأساسي لهذه الأحزاب على فكرة مدنية الدولة، وفصل السياسة عن الدين، ومن أشهر أحزاب التيار الليبرالي حزب الوفد برئاسة الدكتور السيد البدوي، والمصريون الأحرار بزعامة رجل الأعمال المهندس نجيب ساويرس، وحزب الجبهة الديمقراطية الذي يقوده الدكتور أسامة الغزالي حرب، وحزب غد الثورة الذي أسسه أيمن نور.

ثانيا: الأحزاب اليسارية

تتوزع أحزاب اليسار المصري ما بين الخط الاشتراكي والقومي والناصري، ويتميز الطرح الإيديولوجي لهذا التيار با لتركيز على قضايا محاربة الفقر، الاهتمام بالعمال والفلاحين، تعظيم دور الدولة في العملية الاقتصادية، وتتشابه أحزاب اليسار المصري مع الأحزاب الليبرالية في فكرة مدنية الدولة وفصل الدين عن السياسة، ويأتي على رأس الأحزاب اليسارية حزب التجمع وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، فيما يتقدم الأحزاب القومية الحزب العربي الديمقراطي الناصري، وحزب الكرامة، ويقف في أقصى طرف اليسار الحزب الشيوعي المصري.

1.2 الأحزاب الإسلامية

تصدر المشهد السياسي عدد كبير من الحركات و الجماعات الإسلامية، التي قامت بالإعلان عن نيتها في إنشاء أحزاب سياسية تمارس العمل الحزبي والسياسي وفق رؤية و مرجعية إسلامية فمثلا قامت جماعة الإخوان المسلمين بتأسيس حزب الحرية و العدالة و هو أبرز الأحزاب الجديدة ذات المرجعية الدينية، كما سارعت بعض القيادات المنشقة عن جماعة الإخوان بتأسيس أربعة أحزاب هي : النهضة، الريادة، الإصلاح و التنمية، التيار المصري، أما الطرق الصوفية فقد أعلن 18 شيخا من مشايخ الطرق الصوفية على رأسهم الشيخ محمد علاء الدين ماضي أبو العزائم شيخ الطريقة العزمية، والشيخ محمد عبد الخالق الشبراوي شيخ الطريقة الشبراوية، عن تأسيس حزب سياسي لأول مرة تحت اسم التسامح الاجتماعي[1].

---

[1]سيري عزباوي، "مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة"، في: "تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية"، مؤتمر بالتعاون بين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان و مركز فريد ل لأبحاث باسبانيا و صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، القاهرة: فندق سمير أميس،26-27 جويلية 2011،ص.7.

أما التيارات السلفية المختلفة فقد أعلنت عن نشأة العديد من الأحزاب، التي وصلت حتى الآن إلى 10 أحزاب هي : النهضة، التوحيد العربي، النور الديمقراطي، الفضيلة، مصر البناء، الاتحاد من أجل الحرية البناء والتنمية، مصر الحرة، الإصلاح والنهضة، الأصالة[1].

أ -جماعة الإخوان المسلمين:

أسسها **حسن البنا Hassan al-Banna** عام 1928، هي تنظيم يسعى إلى إقامة دولة إسلامية في مصر وعلى المدى الطويل، شاركت في معظم الانتخابات البرلمانية في عهد مبارك، فازت بأكثرية 47% في الانتخابات البرلمانية 2011-2012، كما فاز مرشحها **محمد مرسي** في الانتخابات الرئاسة في جوان 2012، وبعد سقوط مرسي في جويلية 2013 سعى الإخوان للإطاحة بالحكومة الجديدة واستعادة مرسي، مما جعلها ثورية بدلا من إصلاحية[2].

كانت جماعة الإخوان المسلمين قبل 25 جانفي 2012 بمنزلة قوة المعارضة الوحيدة الأكثر تنظيما وتأثيرا في مصر، في ظل حالة الضعف التي عانتها القوى السياسية الأخرى سواء اليسارية أو الليبرالية، وبعد "الاحتجاجات" ظلت الجماعة متر ددة فيها يخص الحصول على السلطة، إلى أن قررت الدفع بمرشح لها للمنافسة على مقعد رئيس الجمهورية ، وهو القرار الذي جاء وسط انقسام حاد داخل مجلس الشورى العام للجماعة، إذ وافق عليه 56 عضو مقابل اعتراض 52 عضو، كان قرارا مفاجئا للكثيرين خاصة بعد تعهد الجماعة في فيفري 2011 بأنها لن تنافس في انتخابات الرئاسة ، كما فاجأ الكثير من قواعد الجماعة التي اضطرت لقبوله حفاظا على وحدة الجماعة وتماسكها وسط حالة استقطاب وخلاف حاد مع المجلس العسكري الذي كان يدير البلاد[3].

---

[1] نفس المرجع،ص.7.

[2] ERIC TRAGER, "Egypt's Occasional Non-Islamist Reformists", THE WASHINGTON INSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY, 2016,p.10.

[3] خليل العناني، "جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي"، **سياسات عربية**،ع.4، 2013، ص.3.

هناك ثلاث تحديات رئيسية تواجه تنظيم الإخوان المسلمين هي: الانتقال من عمل تغلب على طبيعته السرية إلى آخر يتسم بالعلانية، إدارة العلاقة بين *الحزب و الجماعة، ثالثا وهو أمر لا يقتصر على الإخوان فقط: "حول كيفية الموازنة بين العمل الدعوي و العمل السياسي"[1].

هناك من وصفوا الإخوان المسلمين بالتناقض، فمثلا كتب الرفيق سامح نجيب في 18 أكتوبر 2012 مقالا تحت عنوان: "نحو الثورة المصرية الثانية" قائلا: " كانت تحليلاتنا تشير إلى التناقضات بداخل و ما بين مختلف التيارات الإسلامية، بين قياداتها البرجوازية و قواعدها البرجوازية الصغيرة، وبين دوا ئرها الأوسع في الطبقة العاملة و الأحياء الفقيرة، تلك التناقضات كانت دائما ما يتم احتواؤها من خلال الشعارات الدينية المبهمة من جانب، و كونهم رغم المهادنات المتكررة كان ينظر لهم من قبل قطاعات من الجماهير كالمعارضة الوحيدة الجادة للنظام في غياب البدائل"[2].

يمكن القول بأن جماعة الإخوان المسلمين تتعامل مع كل الأطراف على مستوى النظام وعلى مستوى المجتمع، من أجل كسب التأييد وتحقيق أهدافها و ترسيخ شعاراتها، لسنا في تحليلنا هذا نقف إلى جانبها أو ضدها فكل التيارات السياسية سواء منها الدينية أو العلمانية، وغيرها من القوى السياسية الفاعلة، تعمل على كل المستويات داخل الدولة بطريقة سرية أو علنية، حسب ما يخدم مصالحها و إمكانية وصولها إلى السلطة فنجد ه ذه التناقضات بمثابة وسيلة تقودها هي ومختلف ال فاعلين الرسميين وغير الرسميين نحو الغاية المنشودة.

---

[1] عاطف شحات سعيد، "الثورة المصرية في عصر الإخوان"، **الثورة الدائمة**، ع.3، 2013، ص.108.

* تولي حركات الإخوان المسلمين في جميع أنحاء العالم العربي اهتماما كبيرا للعلاقة بين التنظيم العريض الذي يركز على الدين والمجتمع والأعمال الخيرية وتعليم أعضائه، وبين الحزب السياسي الذي قد تشكله، والذي يسعى إلى الفوز بالسباقات و المشاركة في الحكم، في : ناثان براون،عندما يصبح الانتصار خيارا : جماعة الإخوان المسلمين في مصر تواجه النجاح،واشنطن:مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،2011 ص 18.

[2] عاطف شحات سعيد، مرجع سابق، ص.107.

عبر عن هذا التناقض **عصام العريان** نائب رئيس حزب الحرية و العدالة و عضو مكتب إرشاد الجماعة قائلا : "نحن الجماعة التي حافظت على نفسها في ظل 3 ملوك و 4 رؤساء جمهورية " أي أن الجماعة امتلكت من القدرة على التنظيم والمناورة ما جعلها تستمر طوال هذا الوقت الذي يصل إلى الثمانين عاما[1]، و من جهة أخرى نجد رأي الجمهور بأن الإخوان في السلطة وافقوا على استمرار اتفاقية *الكويز مع إسرائيل، ووافقوا على الاقتراض من صندوق النقد الدولي بعد أن عارضوا ذلك وهم في المعارضة[2].

على الرغم من هذه التناقضات كان للإسلاميين دور إيجابي وناجح إلى حد كبير، خاصة في مرحلة ما بعد سقوط مبارك، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل[3]:

- عدم وجود قوى سياسية كبيرة بإمكانها تمثيل المعارضة على نحو فعال وتكون قادرة على لعب دور البديل واستبدال النظام الاستبدادي المخلوع.
- الاستغلال الأمثل للمناخ السياسي المفتوح
- استغلال واسع لدور الإسلام في البيئة الاجتماعية
- قدرة وإمكانية القوى الإسلامية على تعبئة و حشد الجماهير في ذلك الوقت
- التأثير القوي للقوى الإسلامية على بعض منظمات المجتمع المدني

---

[1] عاطف شحات سعيد،مرجع سابق، ص.107.

[2] نفس المرجع، ص. 109.

*الكويز : المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز): وقَّعت مصر على اتفاقية التجارة مع إسرائيل في 14 ديسمبر 2004، و هو اتفاق يسمح لمصر بالوصول معفاة من الرسوم الجمركية إلى أسواق الولايات المتحدة عن منتجات مصرية تحتوي على نسبة 11.7 % على الأقل و 11.7% من المكونات الإسرائيلية،في : Vikash Yadav, « THE POLITICAL ECONOMY OF THE EGYPTIAN-ISRAELI QIZ TRADE AGREEMENT », **Middle East Review of International Affairs**, Vol. 11, No. 1 , 2007,p.74.

أي أنها اتفاقية تدخل بموجبها السلع المنتجة بالاشتراك إلى الولايات المتحدة، ونتيجة للكويز نمت الصادرات الإسرائيلية إلى مصر ،إذ أنه في 30 جوان 2005، وقعت إسرائيل على مذكرة تفاهم لشراء 1.7 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي المصري لما يقدر بنحو 2.5 مليار دولار لأكثر من 15 عاما، في : Carol Migdalovitz, Israel: Background and Relations with the United States , GRS Report for Congress, 2007,p.14.

[3] Ayman Gad El ashkar," The Egyptian Arab Spring and Political Islam", **Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences**, Vol. 2 ,No. 2,2016,p.61.

ب- الجماعة الإسلامية

ظهرت كمنظمة إرهابية عام 1970، خاضت تمردا ضد الدولة المصرية في الفترة من 1992 إلى 1998، نبذت العنف عام 2003، وشكلت حزب البناء والتنمية عام 2011، عارضت الجماعة طرد الرئيس مرسي في جويلية 2013، سجن بعض قادتها، وانضم آخرين إلى جماعة الإخوان المسلمين المعارضة للحكومة الحالية من المنفى[1].

رفضت لجنة الأحزاب في البداية إعطاء رخصة قانونية للحزب بسبب طغيان البعد الديني على البرنامج بما يتناقض مع نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون الأحزاب السياسية المعدل رقم 40 لسنة 1977 ، لكن نجح مؤسسي الحزب في الحصول على حكم من المحكمة الإدارية العليا يقضي بمنح الحزب ترخيص النشاط لكونه لم يخالف المادة الثانية من الإعلان الدستوري المؤقت الصادر بتاريخ 30 مارس 2011 و الذي ينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، كما قررت الحركة إنشاء حزب سياسي أطلقت عليه اسم حزب البناء و التنمية[2].

إذ يرى بأن الدولة التي يطمح إلى وجودها المصريون تتقدمها هوية إسلامية حضارية، دولة شورية ديمقراطية دستورية وقانونية تقوم على المؤسسات، ضد حكم الديكتاتورية العسكرية والمدنية، كما أنها دولة لا تقوم على الحكم بالحق الإلهي الثيوقراطي، بل دولة يُحاسب حكامها ويتم انتخابهم من قبل الشعب الذي يعتبر مصدرا للسلطات، والمواطنة كأساس للحقوق والواجبات في إطا ر حماية التنوع والتعددية، وهي دولة عصرية تجمع بين العلم والإيمان، تحافظ على الا ستقلال و ترفع راية التواصل الحضاري، أما عن النظام السياسي فلا يطرح برنامج الحزب بخصوصه إلا كونه يتبنى النظام البرلماني[3].

---

[1] ERIC TRAGER, op.cit,p.p.9-10.

[2] خليل العناني، "دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة 25 يناير"، الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012،ص.28.

[3] محمد العجاتي، عمر سمير، أميرة إسماعيل، "الدولة والنظام السياسي في مصر بعد الثورة : الأحزاب و قضايا الإصلاح"، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات،2013،ص.6.

أي أنّها مجموعة من الأحزاب والحركات الاجتماعية والسياسية التي تستمد من الإسلام مرجعيتها الفكرية والإيديولوجية، وتعرِّف نفسها بأنها حزب مدني ذو مرجعية إسلامية[1]، وأهم هذه الأحزاب:

ت حزب الوسط

هو حزب وسطي إسلامي معتدل، أقرب إلى الأحزاب الديمقراطية المحافظة، يرأسه المهندس أبو العلا ماضي، وهو سياسي له حضور، يحظى باحترام بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية[2]، تأسس الحزب عام 1996 من قبل العديد من الشباب المنشقين عن الإخوان المسلمين، له إيديولوجية دينية وسطية، أي التفسير الإسلامي الليبرالي الذي اكتسب شعبية في 1980-1990، يفسر مبادئ الشريعة الإسلامية بما يتماشى مع القيم الديمقراطية الليبرالي ة، يرى بأن مبادئ الشريعة مرنة ومتوافقة مع مبادئ التعددية وحقوق المواطنة المتساوية، كما يدعو إلى المسا واة في الحقوق لجميع المواطنين، إلغاء قانون الطوارئ وفرض القيود على فترات الرئاسة، والحد من السلطة التنفيذية، يركز اقتصاديا على تخفيف حدة الفقر والرعاية الصحية الشام لة، وتدعم المشاريع الخاصة[3].

يرى حزب الوسط بأن الشعب مصدر لجميع السلطات التي يجب الفصل بينها و استقلال كل منها عن الأخرى في إطار من التوازن العام، ويتضمن هذا المبدأ حق الشعب في أن يشرع لنفسه و بنفسه القوانين التي تحقق مصالحه، تقليص السلطات الممنو حة في الدستور لرئيس الجمهورية و تحديد حد أقصى لتوليه المسؤولية بفتوتين مدة كل منهما أربع سنوات، أما بالنسبة للهوية فيرى مؤسسي الحزب أن الانتماء للدائرة الحضارية العربية الإسلامية لا يعني استبعاد المكون القبطي من الثقافة المصرية، و يؤكد بأن الوعاء الثقافي المصري قد نجح في صهر المكونات الثقافية المتعددة و صنع منها مزيجا متماسكا، ما منح الثقافة المصرية خصوصيتها وتفردها بين ثقافات العالم[4].

---

[1] خليل العناني،"دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة 25 يناير"، مرجع سابق،ص30.

[2] محمد عبد العاطي، "تقرير :التكتلات الانتخابية في مصر :المشهد بعد ثورة ينار "،الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات،2011،ص.11.

[3] Andrea Teti, "Political Parties and Movements in Post Revolutionary Egypt", **ISPI – Working Paper**, No. 42 , Milano: Istituto per gli studi di politica internazionale, 2011,p.p.14-15.

[4] محمد العجاتي، مرجع سابق،ص.5.

ث الأحزاب السلفية

دخلت السلفية مصر عند منعطف القرن العشرين من خلال الحركة السلفية في المشرق [1]، وظل المقصود بالسلفية المصرية طوال عقود ما قبل الثورة : السلفية التقليدية الخيرية المتمثلة في جمعية أنصار السنة المحمدية، و بدأ يتكون بعد السبعينات ما يعرف بالسلفية السياسية، التي تنقسم إلى ثلاث جماعات رئيسية متمايزة : السلفية العلمية ممثلة في جماعة الدعوة السلفية السكندرية و الس لفية الحركية أو ما تسمى بسلفية القاهرة، والسلفية المدخلية، وأدت الحالة الثورية وحالة السيولة السياسية إلى ظهور كيانات جديدة مثل : الجبهة السلفية و هي رابطة تضم عدة رموز إسلامية و سلفية مستقلة [2]، ومن بين هذه الأحزاب نذكر حزب النور السلفي:

- **حزب النور**

يعد أول الأحزاب السلفية في مصر، حصل على الشرعية القانونية في شهر جوان 2011، بعد أن تجاوز عدد مؤسسيه سبعة آلاف عضو يقودهم وكيل المؤسسين و رئيس الحزب عماد الدين عبد الغفور [3]، يدعو الحزب إلى دولة مدنية يعيش فيها كل المصريين معا من دون تمييز، بعيدا عن الثيوقراطية (الحكومة الدينية) التي تزعم أن الحكومة تحكم بمشيئة الله، كما يدعو إل ى الفصل بين السلطات التشريعية، القضائية والتنفيذية، مع توفير الحماية لنظام العدالة من التدخل السياسي، ويسعى الحزب إلى ضمان لائحة طويلة من الحريات والحقوق، بما في ذلك حرية التعبير، الحق في اختيار الزعيم ومحاسبته، الرعاية الصحية المجانية والتعليم[4].

---

[1] جوناثان براو ن، "السلفيون و الصوفيون في مصر "،واشنطن : مؤسسة كارنيغي للسالم الدولي،2011،ص.ص.3-4.

[2] أحمد زغلول شلاطة، مستقبل التحولات داخل التيار السلفي في مصر، في : أوراق و نقاشات مؤتمر : التحولات السلفية الدلالات، التداعيات و الآفاق الأول من جويلية 2013،عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت،2013،ص.15.

[3] خليل العناني،"دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة 25 يناير"، مرجع سابق،ص.35.

[4] جوناثان براون، مرجع سابق،ص.10.

أكد البرنامج على أن السياسة الخارجية :"لابد أن تدعم الأمن القومي المصري، وتحترم العهود والمواثيق، أن لا تزج البلاد في نزاعات تدمر ولا تعمر، تهدم ولا تبني"، وأشار البرنامج إلى أهمية إحياء علاقة التواصل والتعاون مع الشعوب كافة، كما ينبغي :"دراسة الملفات الأمنية ا لكبرى كمشكلة المخدرات والإدمان، مشكلة الجريمة، مشكلة الإرهاب والتطرف الفكري، وتناولها بطريقة علمية صحيحة، وعلاجها بصورة سليمة مبنية على تضافر جهود علماء الدين وعلماء الاجتماع والطب و القانون والسياسة، إضافة إلى الخبراء الأمنيين"[1].

ركز الحزب في صياغة دستور ي 2012 و 2014 على قضية الهوية و اعتبرها معركته الأساسية في المادة 219 من دستور 2012(مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية و الفقهية، ومصادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السنة و الجماعة) والتي لم يتمكن من إدراجها في دستور 2014[2].

نلاحظ وجود مجموعة من الألفاظ المشار إليها في البرنامج مرفوضة من قبل الجماعة، ولا تتواجد في خطابها كالحديث عن الإرهاب والتطرف الفكري الذي طالما استنكرته الجماعة، وبأن أعداء الإسلام يقصدون به صحيح الإسلام الذي يريدون تشويهه، وكذا القول باحترام العهود والمواثيق الدولية دون استثناء لمعاهدة السلام مع إسرائيل رغم ما فيها من أشياء تخالف أدبيات الجماعة، هذه الألفاظ وغيرها كانت منبوذة بسبب استخدام النخبة العلمانية لها، دالة على أمور تخالف صحيح الدين في نظر الجماعة[3].

2. الحركات الاجتماعية الجديدة

---

[1]معتز زاهر ،من المسجد إلى البرلمان :دراسة حول الدعوة السلفية وحزب النور ، (لندن :تكوين للدراسات والأبحاث،2015)،ص.ص.89-90.

[2]محمد العجاتي، مرجع سابق،ص.6.

[3]معتز زاهر ،مرجع سابق،ص.91.

احتكر النظام السلطوي في مصر المجال العام بما في ذلك المؤسسات الدينية، واحتفظ بالهيمنة على المجتمع فترة طويلة، ونتيجة لذلك قامت الحركات الاجتماعية الجديدة بتعبئة الناس في الشارع، أو في المجال الإلكتروني[1].

نجحت هذه الحركات في وضع إطار لحقوق الإنسان بإعادة تعريف الظلم وعدم المساواة والفساد التي لا تتصادم مع المثل الدينية، أي عندما دعت الحركات الاجتماعية الجديدة إلى التظاهر ضد الفقر والقمع والسلطوية قبل أيام قليلة من 25 جانفي 2011 لم تمثل هذه الأفكار تهديدا للهوية الدينية، لكنها قدمت إلى المواطنين بديلا كان أقرب إلى مشاكلهم الاجتماعية[2].

2.1 حركة شباب 6 أبريل

هي مجموعة صغيرة من الطلاب المصريين الذين نظموا للإطاحة بمبارك في غضون 18 يوما، تم تشكيلها في عام 2008 للوقوف إلى جانب عمال النسيج في الإضراب الذي كان بسبب تدني الأجور وارتفاع أسعار المواد الغذائية ، يصفون أنفسهم : "نحن مجموعة من الشباب المصري، الذي اجتمع في 6 أفريل 2008 من أجل السماح لمختلف شرائح المجتمع المصري بالخروج من الأزمة والتغلب على حالة انسداد الآفاق السياسية والاقتصادية والوصول إلى مستقبل ديمقراطي"[3].

تعد صاحبة شرارة الانطلاق في "احتجاجات" 25 جانفي، عمدت الحركة في خطوة غير مسبوقة على تنظيم دورات تدريبية للمتظاهرين وتدريبهم على رصد ما وصفته بالتجاوزات المتوقع حدوثها، وتقديم دروع

[1] نادين سيكا، "ديناميكيات الخطاب الديني الجامد وازدياد حركة العلمانية في مصر"، في:تحرير :بهجت قرني، الربيع العربي في مصر :الثورة وما بعدها،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2012)،ص. 115.

[2] نفس المرجع،ص.ص.114-115.

[3] Melody Harvey, op.cit,p.3.

بلاستيكية لتفادي ضربات الأمن، وآليات تقديم الدعم القانوني للنشطاء المعرضين للاحتجاز [1]، كما اختارت الحركة الخامس والعشرين من جانفي 2011 يوما رسميا للاحتجاج، الذي يعتبر عيدا للشرطة في مصر ، وكانت مطالبها على النحو التالي[2]:

- استقالة مبارك
- حل الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ
- إنشاء "مجموعة الإنقاذ الوطني " الذي يضم جميع الشخصيات العامة والسياسية والمفكرين والخبراء الدستوريين والقانونيين، وممثلين عن مجموعات الشباب الذين دعوا إلى "مظاهرات " يوم ي 25 و 28 جانفي، تشكل هذه المجموعة حكومة ائتلافية انتقالية بالإضافة إلى تشكيل مجلس رئاسي انتقالي إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة
- دستور جديد مكتوب لضمان مبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية، محاكمة المسؤولين عن قتل مئات الشهداء في ميدان التحرير
- الإفراج عن المعتقلين

2.2 الحركة المصرية من أجل التغيير(حركة كفاية)

أُعلن عن تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير والتي رفعت بعد ذلك شعار كفاية، عرفت به في سبتمبر 2004 عقب مشروع الشرق الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية [3]، وقد استجاب مع أول دعوة لتأسيس كفاية حوالي ثلاثمائة شخصية سياسية، وشكلوا ما يشبه ائتلافا بين أربع مجموعات[4]:

المجموعة الأولى : مجموعة حزب الوسط بقيادة أبو العلا ماضي، وكانت المجم وعة الرئيسية التي ساهمت في حوار جيل السبعينيات من الإسلاميين

[1] أحمد عبد التواب الخطيب، محمود خليفة جودة، الحركات الاجتماعية وثورات الربيع العربي ،(القاهرة:المكتب العربي للمعارف،2017)،ص.132.

[2] Melody Harvey, op.cit,p.p.4,5.

[3] فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة،(القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص.45.

[4] نفس المرجع، ص.ص.48-49.

المجموعة الثانية : كانت مجموعة الكرامة بقيادة حمدين صباحي وأمين اسكندر، كانت أيضا المجموعة الرئيسية والوحيدة التي ساهمت في حوار جيل السبعينيات من الناصريين

المجموعة الثالثة: مجموعة حزب العمل الإسلامي بقيادة مجدي أحمد حسين ومجدي قرقر

المجموعة الرابعة : المستقلين الذين ينحدر أغلبهم من أصول يسارية، وبعضهم لا يزال على صلة باليسار القومي أو التجمعي، ومن رموز هذه المجموعة جورج إسحاق منسق الحركة وهاني عنان، وأحمد بهاء.

ركزت الحركة على رفض تجديد فترة رئاسة سادسة للرئيس السابق حسني مبارك، ورفضها لما رأته من مناورات سياسية وتشريعية وإعلامية، هدفها التمهيد لتولي جمال مبارك الرئاسة من بعده، فرفعت شعار "لا للتمديد لا للتوريث"، نظمت عددا كبيرا من التظاهرات في عدد من محافظات مصر، كانت مميزة بالأوراق الصفراء المكتوب عليها "كفاية"، كان انطلاقها من اليوم الأول 25 جانفي بمثابة شرارة لحركات أخرى من أجل التغيير[1].

2.3 حركة تمرد

ظهرت حركة شعبية مضادة بعد عام من تولي **محمد مرسي** السلطة، أهم فصائلها حركة تمرد الشبابية، التي جمعت ثلاثين مليون توقيع من مصريين يطالبون باستقالته، والدعوة إلى انتخابات رئاسية جديدة، لكنه رفض الإذعان ما أعطى القوات المسلحة ذريعة القيام بانقلاب عزل مرسي واستبداله برئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار **عدلي منصور**[2].

---

[1] عثمان الدلنجاوي، 2011 عام الثورة، (القاهرة: دار الجمهورية للصحافة،2012)،ص.36.

[2] سعد الدين إبراهيم،"مرجع سابق،ص.174.

ظهرت في الأشهر التي سبقت طرد الرئيس مرسي، حملة حملت مرسي مسؤولية الركود الاقتصادي والثقافي للبلاد، وفي جوان 2013 جمعت *حركة تمرد أكثر من ثلاثين مليون توقيع للمطالبة باستقالة الرئيس مرسي بعد مرور عام واحد من انتخابه بسبب فشله في حكم البلاد وتحسين الاقتصاد[1].

وبالفعل نظمت احتجاجات حاشدة ضد الرئيس مرسي والإخوان المسلمين في 30 جوان 2013، وجاء في 3 جويلية إنذار الجيش المصري ضد الرئيس بعد أن فشل في تهدئة المتظاهرين[2].

قال المتحدث باسم التيار الشعبي **طارق سعيد** :"يختلف شباب تمرد عن غيرهم من شباب 25 يناير بأنهم أبناء الحركة الوطنية المصرية بامتياز، جاءوا من ثلاثة مشارب رئيسية : حركة كفاية والتيار الشعبي، والتيار القومي الناصري بشكل عام، وقد احتضنتهم الحركة الوطنية المصرية ولم تكن وصية عليهم، ولا حاولت أن تمارس عليهم أي نوع من الضغوط، لهذا السبب أقبل الشارع عليهم..."[3].

يرى طارق سعيد أن هناك رأيين بشأن مستقبل شباب تمرد : الأول: أن دور تمرد قد انتهى، وأن على شبابها العودة إلى أحزابهم، الثاني : يجب أن تنبثق عن حملة تمرد حركة سياسية تجدد شباب الحركة القومية، ثم تجدد شباب الحركة الوطنية المصرية ككل[4].

[1] TARA VASSEFI, AN ARAB WINTER: THREATS TO THE RIGHT TO PROTEST IN TRANSITIONAL SOCIETIES, SUCH AS POST-ARAB SPRING EGYPT, Article Preview Volume 29,Issue 5, American University International Law Review ,2014,p.1104.

*تمرد هي حملة وليست حركة كما يطلق عليها البعض، أي من المفترض أن تنتهي مهمتها بمجرد تحقيق الهدف الذي انطلقت من أجله، إلا أن دور شباب تمرد، استمر بعد أن تدخل الجيش وعزل مرسي، فكانوا حاضرين في مشهد إعلان خريطة الطريق السياسية إلى جانب القيادات العسكرية والسياسية والدينية ، في: حسن شاهين، "حملة تمرد:كارت أحمر للرئيس"،**مجلة الدراسات الفلسطينية**،ع. 96،2013، ص.243.

[2] TARA VASSEFI, op.cit,p.1105.

[3] حسن شاهين،مرجع سابق،ص.241.

[4] نفس المرجع،ص.243.

المطلب الثاني:الإعلام والمجتمع المدني

يعتبر الإعلام والمجتمع المدني إما موجهين نحو الإصلاح والحوار مع مختلف المؤسسات الرسمية ما يؤدي للاستقرار (بمثابة قزاتي اتصال بين الشعب والنظام السياسي)، أو بمثابة موجهين نحو الاستبداد ، بمعنى لا يمكن الحكم على الحالة المصرية من خلال ست سنوات فقط من انط لاق ما روِّج له على أنه ثورة، الذي لا يتماشى وشروط الثورة الحقيقية القائمة على الفجائية، والتغيير الجذري، ما يُعتبر صعبا ليس فقط في حالة مصر وإنما في مجمل الدول العربية، باعتبار أن أنظمتها تمثل الاستمرارية أكثر من ها عن القطيعة المعلنة لما سبق، ولو قلنا أن الانتخابات تجري على مستوى من المدنية حتى يشهد الغرب مدى ديمقراطيتها، فإن ذلك لا يعتبر حكما على نجاعة المؤسسات و طريقة الحكم، فكل المؤسسات تخدم بعضها إن أخذنا بزمام التحول الحقيقي نحو الديمقراطية أو التطبيق الفعلي للشورى في المجتمعات الإسلامية.

1. الإعلام

أنهت "الاحتجاجات" الشعبية عام 2011 حكم الرئيس حسني مبارك الذي استمر 30 عاما وكشفت وسائل الإعلام الاجتماعية، خاصة الإنترنت عن تكوين مجتمع مدني نشط ، يتشبّه في دوره بـعملية حشد الإرادة الشعبيةpublic will mobilization التي تم تعريفها من قبل **لوري بوست Lori Post** ، **شارلز سالمون Charles Salmon**، **لالي فيرنانديز Laleah Fernande** بأنه ا:" قوة دافعة نحو التغيير الاجتماعي، تستطيع حشد التعبئة بمفردها، أو من خلال الدعم الخارجي فتصح وسيلة ضغط سياسي تمتلك الموارد المنظمة والكافية لإحداث التغيير "[1].

[1]SAHAR KHAMIS, « The Transformative Egyptian Media Landscape: Changes, Challenges and Comparative Perspectives », **International Journal of Communication**, Vol.5, 2011,p.1163.

يأتي دور تكنولوجيا الاتصالات، خاصة الشبكة العنكبوتية من خلال الموقع الاجتماعي فيسبوك الذي استغله النشطاء السياسيون في مصر للتواصل مع بعضهم البعض وطرح ونشر أفكارهم بعدها جاءت الدعوة إلى مظاهرات يوم الغضب في 25 جانفي 2011، حين قام المواطن المصري وائل غنيم والناشط عبد الرحمن منصور بإنشاء صفحة في الفيسبوك بعنوان"كلنا خالد سعيد " الذي قتل في الإسكندرية في 6 جوان عام 2010.[1]

شكل رقم01: الاستخدام الرئيسي لموقع فيسبوك خلال التحركات الشعبية في أوائل عام 2011



المصدر :"الإعلام الاجتماعي والحراك المدني : تأثير فيسبوك وتويتر"،الإصدار الثاني، كلية دبي للإدارة الحكومية،2011،ص.6.

---

[1]صفوت العالم، "دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي : مصر نموذجا "، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2013، ص.6.

يصف هذا المخطط استخدام فيسبوك أثناء الاحتجاجات والحركات الشعبية، إذ أجرى برنامج الحوكمة والابتكار في كلية دبي للإدارة الحكومية استبيانا وزع ع لى مستخدمي فيسبوك في مصر، استمر الاستبيان ثلاثة أسابيع في شهر مارس 2011، شارك فيه 126 شخص من مصر، وذهب المستخدمون إلى أن الموقع قد استخدم لرفع الوعي بشأن الحركات الشعبية (31%)، ونشر المعلومات إلى العالم بشأن الحركات الاحتجاجية (24%)، والتنسيق بين الناشطين وتنظيم التحركات (30%)، ورأى أقل من 15% أن فيسبوك قد استخدم من أجل التسلية أو لأغراض اجتماعية[1].

استمرت سمات النظام الصحفي السلطوي الشمولي الذي كان سائدا قبل "احتجاجات 25 جانفي 2011" دون تغيير سوى في استبدال حكم أسرة مبارك بحكم جماعة الإخوان ويحدد **ماكويل** سمات الصحافة في :"أنها تعمل على تضخيم دور سيطرة الدولة بصفة عامة والدفاع باستماتة عن مصالح الطبقة أو الجماعة الحاكمة ويعتمد هذا اللون من الصحافة على توجيهات نخبوية تنتمي بالولاء المطلق للسلطويين وتعتمد بصفة أساسية على التشكيك في الجماهير وقدراتها حيث يرون أن الجماهير غير قادرة ذهنيا أو نفسيا على اتخاذ القرارات بأنفسهم، ويحتاجون إلى التوجيه الحاسم في كل شيء ويرون المعارضين على أنهم مرضى ومارقين ولو تولوا السلطة فإنهم سيشكلون خطرا مدمرا للمجتمع"[2].

وقد استخدمت السلطة إبان تولي المجلس العسكري والرئيس الجديد ذات المنهجية التي أشار لها **ماكويل** في الاعتماد على تقييد الصحافة والإعلام والنخبوية في توجيه الرأي العام والتلاعب بالجماهير[3].

---

[1] "الإعلام الاجتماعي والحراك المدني : تأثير فيسبوك وتويتر "، الإصدار الثاني، كلية دبي للإدارة الحكومية، 2011، ص.6.

[2] إيناس أبو يوسف،"تحديات مستقبل الصحافة المصرية بعد ثورة يناير"، في حسن عماد مكاوي وآخرون، <u>الإعلام المصري والتحول الديمقراطي</u> ،(القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2012)، ص.ص.91-92.

[3] إيناس أبو يوسف،"نفس المرجع، ص.92.

هناك حاجة إلى إصلاح وسائل الإعلام الرسمية (الحكومية) أكثر من أي وقت مضى، فقد أظهر النظام الحالي بقيادة **عبد الفتاح السيسي Abdel Fattah el-Sisi** القليل من الاهتمام في جعل وسائل الاعلام الحكومية أكثر انفتاحا وديمقراطية،إذ لا تزال حتى الوقت الراهن كوسائل في خدمة النظام وليس الشعب[1].

وكما جاء في الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس العسكري في 30 مارس 2011 في المادة 13:"حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور، ويجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القو مي، وذلك كله وفقا للقانون "، وما جاء في المادة هو صورة طبق الأصل من دستور 1971 الملغى بذات العبارات غير المحددة، ثم الإحالة في نهاية المادة للقانون الذي لم يصدر أو يعدل القديم من القوانين الكثيرة المقيدة لحرية الصحافة والصحفيين مما يعني استمرار العمل بالقوانين المرفوضة شعبيا[2].

2. المجتمع المدني

يعود تاريخ ظهور المنظمات الأهلية في مصر إلى القرن التاسع عشر، إذ نشأت أول جمعية أهلية في مصر عام 1821 باسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية، بعدها توالى تأسيس الجمعيات المختلفة، سواء كانت خيرية أو ثقافية، ومع إقرار دستور 1923 الذي سمح بتكوين وتأسيس المنظمات الأهلية، زاد عدد هذه الجمعيات بشكل كبير، كما بدأت الأزمة بين النظام والجمعيات الأهلية في السنوات الأخيرة من حكم مبارك مع اقتحام بعضها مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات والتصدي للانتهاكات المتزايدة من قبل أجهزة الأمن بحق المعارضين للسلطة، ما دفع بالنظام إلى اتخاذ إجراءات لتقييد عمل هذه المنظمات والحد من نشاطاتها

[1] Rasha Abdulla, EGYPT'S MEDIA IN THE MIDST OF REVOLUTION, Washington : Carnegie Endowment for International Peace, 2014,p.1.

[2] إيناس أبو يوسف، مرجع سابق،ص.87.

والتضييق على المنظمات الحقوقية من خلال إقرار قوانين تعطي وزارة الشؤون الاجتماعية سلطات واسعة تمكنها من فرض قبضتها على نشاط هذه الجمعيات، وكان آخرها القانون رقم 84 سنة 2002[1].

تطورت مؤسسات المجتمع المدني المصرية من حيث الكم خلال السنوات الثلاثين الأخيرة ووصل عددها إلى 24600 مؤسسة خلال عام 2007، إلا أن تأثيرها كان أقل، حيث أن جزء من تعريف الفجوة بين الكم والنوع يُعزى إلى سياق وطريقة عمل مؤسسات المجتمع المدني ، وما يقف أمام فاعلية هذه المؤسسات هي سياسات الدولة الصارمة وميلها نحو السيطرة، وفي أعقاب "احتجاجات 25 جانفي" لم تعد هذه هي المسألة ، فميدان التحرير وتأثيراته لم تكن لتحدث دون مؤسسات جديدة من المجتمع المدني ، مؤسسات راسخة وبشكل محايد خارج الأحزاب السياسية التقليدية[2].

و كمثال نجد حركة كفاية التي ازدهرت بعد الغزو على العراق عام 2003، خاصة بعد التعديلات الدستورية الزائفة عام 2004، إذ عملت قياداتها في منتصف شبابها كقوة تجريبية للناشط ين الشباب، لكن سرعان ما اتجه أولئك الناشطين إلى إقامة مؤسساتهم الخاصة: كحركة السادس من أبريل أو كلنا خالد سعيد[3].

تعتبر قضية التمويل أحد أكثر القضايا الخلافية بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني في مصر، فالتمويل مسألة أساسية لعمل ونشاط هذه المنظمات، وفي ظل ضعف التمويل المحلي تعتمد المنظمات، خاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان والعمل المدني بشكل رئيسي على التمويل الأجنبي في نشاطها ، وتؤكد الحكومة حقها في مراقبة أموال هذه الجمعيات ومجالات إنفاقها ، وتشير في هذا الصدد إلى أن التحقيقات في قضية التمويل الأجنبي أظهرت أن هناك 181 مليون جنيه من الأموال السرية تلقتها 102 منظمة أهلية في مصر، بعيدا عن أي رقابة ويرى المؤيدون للإجراءات الحكومية ضرورة إخضاع الأموال

---

[1] شحاتة عوض، "نحو مزيد من السلطوية: السلطة والمجتمع المدني في مصر "، الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، 2014،ص.ص.3-4.

[2] بهجت قرني، "الإصلاح السياسي في مصر"، في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط :المتوسطي 2012، (عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع،2014)، ص.ص.21-22.

[3] بهجت قرني، "الإصلاح السياسي في مصر"، نفس المرجع، ص. 22.

التي تتلقاها منظمات المجتمع المدني للرقابة، لاسيما أن سرية حسابات المنظمات المالية يزيد من الشكوك في نواياها وأهدافها[1].

حدثت تغيرات مهمة بعد "احتجاجات" 25 جانفي 2011، في خريطة المجتمع المدني المصري من بينها المنظمات المعنية بالمرأة، وإذا كانت خريطة القوى السياسية والاجتماعية والثقافية والسياق الاجتماعي ككل قد شهدت متغيرات جديدة ، فمشهد المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية كان من الطبيعي أن يصبح مختلفا بعض الشيء بسبب حالة عدم اليقين، ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي[2]:

- مع تغير الفاعلين على الساحة السياسية، واتساع مساحة الحرية تم تسجيل حوالي أربعة آلاف منظمة أهلية أسست وفقا لقانون الجمعيات 84 لعام 2002، أي لم يتغير القانون فعليا رغم طرح عدة مشروعات قوانين جديدة ، وأصبح هناك ما يزيد على 36000 جمعية ومؤسسة أهلية عام 2012.
- منظمات المجتمع المدني الحقوقية أو الدفاعية "حوالي 200 منظمة"، لعب بعضها أدوارا مهمة في رصد الانتهاكات الموجهة ضد النساء والكشف عنها، وكذلك مراقبة الانتخابات وتقديم المساعدات القانونية للنساء.
- تحالفات متعددة بين المنظمات النسائية والحقوقية تشكلت بعد "احتجاجات جانفي " من أبرزها "التحالف المصري لمشاركة المرأة" ويتكون من 454 جمعية ومنظمة نسائية لدعم مشاركة النساء في الحياة العامة، والتصدي للتيارات المحافظة، والمطالبة بإعادة هيكلة المجلس القومي للمرأة.

---

[1] شحاتة عوض، مرجع سابق،ص.6.

[2] هيفاء أبو غزالة وآخرون، المرأة العربية والديمقراطية 2013، (القاهرة : منظمة المرأة العربية،2014)،ص.ص.240-241.

المطلب الثالث:الفواعل الخارجية المؤثرة(الضغوط الخارجية)

عقب الحرب الأمريكية على العراق، وتحت تأثير الضغوط الأمريكية على النظام المصري من أجل الإصلاح وتوسيع هامش الديمقراطية، تحول الحراك الشعبي الذي ساد الشارع المصري من أجل الاحتجاج على الحرب على العراق إلى المطالبة بالإصلاح الشامل على المستوى الداخلي المصري، وما ضاعف من حالة الحراك الشعبي آنذاك إعلان الرئيس مبارك عن تع ديل المادة رقم 76 من الدستور، وقد تولد من هذا الحراك عدد من الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير، التي مثلت الإرهاصات الأولى لتلك المرحلة، منها "حركة 20 مارس" التي كانت عبارة عن محاولة لتجميع نشطاء اليسار، وإنشاء تيار يساري جيد ومتماسك، قادر على التواصل مع الجماهير[1].

تبرهن التجربة التاريخية على أن مصر دولة مستهدفة دائما من قبل القوى الخارجية، وذلك من خلال تجربتي النهضة المصرية في التاريخ الحديث: مرة أثناء مشروع بناء الدولة الحديثة في فترة حكم محمد علي (1805-1840) ومرة أخرى أثناء بناء مشروع مصر القومي خلال حكم جمال عبد الناصر (1952-1970)، فمصر لا يسمح لها إلا بقدر معين من النمو، وخطر الاستهداف يستمر في الوقت الراهن من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لمصر(التدخل الأمريكي والإسرائيلي)، وما تنطوي عليه العلاقات المصرية الأمريكية من تعقيدات وتداخلات سياسية واقتصادية وثقافية[2].

---

[1] محمد العجاتي، "الحركات الاحتجاجية في مصر : المراحل والتطور "، في: تامر خرمة وآخرون، تحرير،عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي ، ط.2،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص.227.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص.21.

*استقرت المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية لم ص ر منذ العام 1987 عند مبلغ 3,1 مليار دولار من المنح المقدمة من برنامج التمويل العسكري الخارجي ، أما التمويل المقدم من برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي، فقد تقلب بين 200 ألف دولار و 2 مليون دولار سنويا، بمتوسط 1,3 مليون دولار سنويا ، وهذا النوع من المساعدة لا ينبغي أن يستمر حتى يتم استيفاء شروط ومتطلبات قانون مخصصات الحكومة الأمريكية للسنة المالية 2014 لكن النظام العسكري في مصر لم يف بشرط الكونغرس باتخاذ خطوات لدعم التحول الديمقراطي، في: عمر عاشور،"من التعاون إلى القمع :العلاقات الإسلامية-العسكرية في مصر"،دراسة تحليلية، رقم.14، الدوحة: مركز بروكنجز، 2015،ص.29.

ويعتبر الدعم المادي أو التمويل الأجنبي ضمن العوامل الخارجية المؤثرة في سياسات الدولة لذا نجد المؤسسة العسكرية هي أكبر جهة متلقية للتمويل والتجهيز والتدريب الأجنبي في مصر بما يفوق جميع مؤسسات الدولة الأخرى والمنظمات غير الحكومية كلها مجتمعة ، ففي الفترة الممتدة بين العامين 1948 و2014، قدمت الولايات المتحدة منفردة للمؤسسة العسكرية في مصر ما مجموعه 74,65 مليار دولار على شكل *مساعدات، وأكثر من نصف هذا المبلغ جرى تقديمه منذ العام 1979، وليس هناك من يتلقى هذا المستوى من الدعم في أي مؤسسة حكومية أخرى أو منظمة غير حكومية في مصر، كما أن لجماعة الإخوان المسلمين عنصر عابر للحدود ، فالروابط الخارجية للجماعة وتحالفاتها الدولية ذات أهمية على مستوى الدعم اللوجستي والمعنوي، فضلا عن ديناميكيات التواصل والاستقطاب[1].

وفي سياق انتهاكات حقوق الإنسان ، بما في ذلك وجود عشرات الآلاف في السجون، وعقد المحاكمات الجماعية، والتقارير عن ممارسة التعذيب على نطاق واسع والاعتداء الجنسي أثناء الاحتجاز، وإقصاء المعارضين عن ممارسة السياسة (تمسك السلطات المصرية بالإجراءات الانتخابية السطحية لا معنى له)، لخص السيناتور **باتريك ليهي** هذه المشكلة يوم 29 أفريل 2014 قائلا: "أنا منزعج للغاية لخرق الحكومة المصرية حقوق الإنسان والاعتداء المروع على نظام العدالة، التي تعتبر أساسية لأية ديمقراطية ، وأنا لست على استعداد للتوقيع على إيصال مساعدات إضافية للجيش المصري حتى يتوفر لدينا فهم أفضل لكيفية استخدام المساعدات، ونرى أدلة مقنعة على أن الحكومة ملتزمة بسيادة القانون"[2].

---

[1] عمر عاشور ،"من التعاون إلى القمع:العلاقات الإسلامية–العسكرية في مصر"،دراسة تحليلية، رقم.14، الدوحة: مركز بروكنجز، 2015،ص.5.

[2] عمر عاشور، نفس المرجع ،ص.29.

دفعت البيئة الإقليمية الحالية الولايات المتحدة الأمريكية إلى استعادة علاقاتها مع مصر على أساس المصالح الإستراتيجية المشتركة، واستخدام علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة **السيسي** لتشجيع المزيد من التسامح والتعددية السياسية، نتيجة قلقها إزاء المسار السياسي الداخلي في مصر ، كما تمثل حكومة السيسي فرصة كبيرة لأمريكا، من حيث الاتساق مع المصالح الأمريكية مقارنة بحكومة الإخوان السابقة، ونأخذ بعين الاعتبار الآتي[1]:

- **مصر الشريك الاستراتيجي لإيران** : بعد الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك عكس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أكثر من ثلاثة عقود من العلاقات المتوترة مع إيران من خلال السماح للسفن الحربية الإيرانية بعبور قناة السويس، وتحسنت العلاقات أكثر مع أول زيارة إلى طهران في أوت 2012 يقوم بها رئيس مصري منذ عام 1979، كما استضاف **مرسي** الرئيس الإيراني **محمود أحمدي نجاد Mahmoud Ahmadi nejad** في القاهرة في فيفري 2013، وتم النظر لذلك على أنه آلية للتحرك بعيدا عن مدار واشنطن، وفي ظل رئاسة **السيسي** رجعت مصر إلى موقفها ضد إيران، إذ نشرت قواتها البحرية لمنع الحوثيين المدعومين من إيران من تعطيل حركة الملاحة البحرية في مضيق باب المندب، وطرد السفير الإيراني من القاهرة بسبب عدوانية الأنشطة الإقليمية لإيران.
- **مصر للمرة الأولى في تاريخها تقاتل بقوة الجهاديين في سيناء:** رفضت الحكومة المصرية لسنوات عديدة دعوات أمريكا لمواجهة الجهاديين في شبه جزيرة سيناء، الذي اعتبره الجيش المصري من اختصاص المخابرات ووزارة الداخلية، كما رفض **مرسي** خلال السنة التي قضاها في السلطة أن يأذن بحملة شرسة ضد الجهاديين، فنجاح الانتخابات من شأنه أن يقنع الجهاديين بوضع أسلحتهم وتبني نهج الإخوان المسلمين عبر صناديق الاقتراع، لكن منذ سبتمبر 2013 والجيش المصري يقاتل الجهاديين، إذ استهدف شبكة الأنفاق التي تربط سيناء وقطاع غزة، والتي تستخدم للهروب من سيناء للاختباء وتلقي العلاج الطبي.

---

[1] Eric Trager, Esther K. Wagner," Egypt Two Years After Morsi: Part I", The Washington Institute for Near East Policy, 2015,p.p.2-3.

- **علاقة مصر مع إسرائيل:** رفض **مرسي** إنشاء قناة اتصال بين مكتبه الرئاسي والحكومة الإسرائيلية، كما أشارت جماعة الإخوان المسلمين مرارا أنها تعتزم تغيير أو إنهاء معاهدة السلام مثل إجراء استفتاء شعبي أو انتخابات برلمانية على ذلك، وعلى النقيض من ذلك شهد عصر **السيسي** تنسيق غير مسبوق بين إسرائيل ومصر حول مكافحة الإرهاب في سيناء.
- **مصر المقيدة:** حماس هي الفرع الفلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين، إذ كان مرسي أول رئيس مصري يرحب بمسؤولي حماس بالقصر الرئاسي في القاهرة، لكن مع الإطاحة بـه اتخذ الجيش المصري إجراءات غير مسبوقة بإغلاق الأنفاق التي تستخدم لتهريب البضائع والأسلحة والأفراد من سيناء إلى غزة.

خاتمة

تبقى التجربة المصرية غير واضحة المعالم، لم يتغير الحكم، حتى وإن حدثت انتخابات منذ عام 2011 إلى عام 2015، إلا أنها تبقى مجرد سياسات تعبر في ظاهرها عن التداول ع لى السلطة وإجراء الانتخابات الديمقراطية واحترام رأي الشعب، ولكنها في الحقيقة استمرارية لنفس النظام العسكري الذي وصل للحكم عام 1952، والدليل الانقلاب العسكري الذي حدث سنة 2013 على محمد مرسي، صحيح شهدت مصر مراحل انتقالية متتالية في فتر ات قصيرة ما فتح المجال للحديث عن تغيير في السياسات وبناء مؤسسات جديدة ديمقراطية وإعطاء الفرصة للشباب ومختلف القوى السياسية والاجتماعية التي برزت أكثر بعد احتجاجات 25 جانفي 2011، لكنها تبقى مجرد تطلعات لم ترسخ بعد على أرض الواقع.

الفصل الثالث

إسرائيل وعملية الدمقرطة في مصر-التأثيرات الأمنية لما بعد 2011

المبحث الأول: العقيدة الأمنية الإسرائيلية(المفهوم والإستراتيجيات)

يشير "مفهوم الأمن القومي الإسرائيليIsrael's national security " إلى نظام القيم والمبادئ التي شكلت مؤسسات الأمن القومي في إسرائيل، كما يشير إلى الطريقة التي مارست بها قوتها وقدراتها في مجالي الأمن والشؤون الخارجية من أجل حماية وجودها وأمنها، وقد تم تصميم هذا المفهوم تحت قيادة **ديفيد بن غوريون David Ben Gurion**، وتم تعديله على مر السنين في ضوء التطورات المختلفة في البيئة السياسية والأمنية في إسرائيل[1].

المطلب الأول: الإطار المفاهمي للأمن الإسرائيلي

يشكل مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي المسار نحو تحقيق الرؤية الوطنية المحددة في إعلان الاستقلال: أن تكون إسرائيل موطنا للشعب اليهودي، وأن تضمن وجوده وازدهاره، وتشمل الجوانب الأوسع للأمن الوطني ما يلي: (أ) الأمن الداخلي والخارجي، (ب) العلاقات الخارجية الإسرائيلية والمركز الدولي، (ج) النمو الاقتصادي والموارد، (د) الإدارة الفعالة - القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها، (هـ) الوحدة والمرونة في المجتمع المدني[2].

تعرف عقيدة الأمن القومي بصفة عامة بأنها مجمل السياسات العسكرية والدبلوماسية والاجتماعية والتي غرضها حماية وتصنيف وخدمة مصالح أمن الدولة القومي، وفي الحالة الإسرائيلية هناك درجة من البراغماتية في تحديد ماهية الأمن القومي ومفاهيمه، تؤدي إلى مرونة في التصرف المتعلق بشؤون الأمن، لكنها تؤدي أيضا إلى غياب عقيدة أمنية قومية متماسكة ومترابطة منطقيا تخضع لمراجعة دورية وفق أحكام دستورية[3].

[1] "Conceptual Framework A new national security vision for Israel's 75th Year", Tel Aviv: The Reut Institute, , 2013,p.1.

[2] Udi Dekel, Omer Einav, "Revising the National Security Concept: The Need for a Strategy of Multidisciplinary Impact", **INSS Insight**, No. 733, 2015,p.1.

[3]"دليل إسرائيل العام 2011"، بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2011،ص.ص.587-588.

تقترب نظرة اليهودي في إسرائيل إلى الأمن من القداسة،إذ يندرج الأمن نظريا على الأقل في إطار التوسع في أراضي *الأغيار، فمن ناحية استفاد اليهود من رغبة الدول الغربية في التوسع واستخدمت إسرائيل عداء الفلسطينيين والبلدان العربية لإسرائيل، وسعيهم إلى هزيمتها عسكريا كمبرر لقيامها أولا، وكمبرر لعدوانها في عامي 1956 و 1967 وفي الأعوام التي تلت على مصر و سوريا و لبنان[1].

وتوجد عدة تعريفات للأمن القومي الإسرائيلي، بعضها يقلص مفهومه والآخر يوسعه، إذ عرفه الجنرال **يسرائيل طال Israel Tal** في كتابه الأمن القومي **:**قلة مقابل كثرة بأنه :"ضمان وجود الأمة والدفاع عن مصالحها "، أما الجنرال **يهوشفاط هاركابي** فصاغ في كتابه حرب وإستراتيجية مفهوما واسعا حيث شمل :"الدفاع عن وجود الدولة واستقلالها وكمالها الإقليمي، والدفاع عن حياة مواطنيها وعن طبيعة نظام الحكم فيها وعن أمنها الداخلي والأمن اليومي على حدودها، وعن إيديولوجيتها وعن ميزانها الديمغرافي وعن مكانتها في العالم"[2].

---

[1]إبراهيم الدقّاق، الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي: مراجعة نقدية و رؤية مستقبلية ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)،ص.245.

*الأغيار(غير اليهود من البشر أو الساميين)،إذ أن الأغيار ذئاب وقتلة يتربصون دائما باليهود ويحاولون الفتك بهم، والعرب (الفلسطينيين، المصريين والسعوديين) هم كلهم من الأغيار الذين يتسمون بذلك، إذ أن اليهود يؤمنون بأنهم أنقى الشعوب من الناحية الوراثية، فمن يسلم بنقاء شعبه يسلم كذلك بدونية أو انحطاط الشعوب الأخرى التي يعتقد أنها تعاديه، أنظر في : معتز سيد عبد الله، الاتجاهات التعصبية ،(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1989)،ص.ص.217-218.

[2]محمود محارب، "عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها "،الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011،ص.ص.1-2.

تتكثف عقدة الأمن عند الإسرائيليين في عناصر ثلاثة هي: **أولا:** وجود الأمن من عدمه، **ثانيا :** أسباب و مقدار التهديد للأمن، **ثالثا :** الظروف التي تحفظ الأمن، بناء على ذلك تتردد في الأوساط *الصهيونية واليهودية في إسرائيل عبارات معادية للأغيار، منها : " يستوطن العداء للسامية نفوس الأغيار "، و "ها هو ذا الشعب يسكن وحده "، و "عالم معادٍ "، و "الخطر يهدد اليهود و يهدد دولتهم"،...الخ، و في الأمثلة المذكورة يجد المرء أصولا للتفكير الأمني في الفكر الديني[1].

وحدد السيكولوجي **بار تال Bar Tal** تعريف الأمن عند الإسرائيليين بأنه استقبال و تعريف وتفسير واستيعاب ذاتي للأحداث الخارجية، كما يُرجع أسبابه إلى شعور اليهود بالغبن. و يعبّر مصطلح العداء للسامية و عقلية الحصار (Siege Mentality) كما سادت في الغرب عن ذلك، وقد أدلجت الصهيونية المعتقد الديني اليهودي المذكور بأسطرة الأحداث التاريخية الماضية والأحداث اللاحقة لتجعل مقولة التوراة "عيسو يكره يعقوب" أساس للفكر السائد في إسرائيل وفي الفكر الصهيوني[2].

كما يمتد مفهوم الأمن الإسرائيلي ليشمل محاولة التأثير على خط التفاعلات الإقليمية بما يثبت دور إسرائيل العسكري والسياسي، ويتسع مفهوم الأمن ليضم قضية النقاء اليهودي، وبحث الوسائل الكفيلة بضمان تدفق المهاجرين اليهود إليها[3].

---

[1] إبراهيم الدقّاق، مرجع سابق، ص.246.

* تعرف الصهيونية في العادة بأنها مجموعة من المعتقدات التي تهدف إلى تحقيق برنامج بازل الذي وضع عام 1897 بشكل عملي، والصهيونيون هم الذين يعتبرون الطائفة المعروفة باسم اليهود شعبا قوميا مستقلا ينبغي إعادة توطينه ككيان سياسي مستقل في فلسطين، كي يقيم دولة قومية خاصة باليهود وحدهم، أنظر في: ريجينا الشريف،الصهيونية غير اليهودية :جذورها في التاريخ الغربي ،تر :أحمد عبد الله عبد العزيز، (الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1985)،ص.9.

[2] إبراهيم الدقّاق، مرجع سابق،ص.247.

[3] محمد عبد العظيم الشيمي ،السياسة الخارجية المصرية تجاه أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط،(دار المكتب العربي للمعارف،2014)،ص.476.

كما تقوم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي على مفهوم رسم خريطة إستراتيجية للدول العربية، مقسمة إلى دوائر إستراتيجية مهمة(حيوية)، إذ تقسم العالم العربي إلى ثلاث دوائر إستراتيجية، هي[1]:

الدائرة الأولى والأهم: دائرة وادي النيل وتقودها مصر

الدائرة الثانية: دائرة الشام وتتنافس على قيادتها كل من العراق وسوريا

الدائرة الثالثة: دائرة الخليج العربي وتشكل السعودية الدولة المركزية فيها

و يحدد مفهوم الأمن القومي لإسرائيل سبل تحقيق الرؤية القومية مثلما صيغت في إعلان الاستقلال : "تكوين وطن قومي لشعب إسرائيل، وضمان وجوده وازدهاره "، وتشمل اعتبارات الأمن القومي بالدلالة الموسعة الأمور التالية[2]:

- أمن خارجي وأمن داخلي
- علاقات إسرائيل الخارجية ومكانتها الدولية
- نمو اقتصادي وموارد
- حكم فعال
- القدرة على اتخاذ قرارات وتنفيذها
- تماسك ومناعة المجتمع المدني.

[1] نفس المرجع.

[2] أودي ديكيل، عومر عيناف، "ضرورة تحديث مفهوم الأمن القومي :استراتيجيا تأثير متعدد المجالات "،"**مباط عال**،ع.733، 2015،ص.1.

جدول رقم 05: الفجوة بين مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي والواقع المستجد

	مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي	إيران وشبكة المقاومة	الدلالة
الرؤية والإستراتيجية	تعزيز وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية بإنهائها السيطرة على الفلسطينيين على أساس مبدأ "دولتين لدولتين".	تعطيل كل مبادرة سياسية تسعى إلى تعزيز وجود إسرائيل وتآكل الخيار العسكري لإسرائيل والنهوض برؤية دولة عربية / فلسطينية / إسلامية واحدة.	
المنطق الرئيسي	يستند منطق إسرائيل الرئيسي على تفوقها العسكري في كل ساحة تعمل فيها، إلى جانب الاعتماد على تحالفها مع الولايات المتحدة، ومن المفترض أن تؤدي هذه السيادة إلى ردع أو تحقيق هزيمة حاسمة في حالة الصراع المسلح.	-المنطق السياسي رئيسي بسبب قيامه على رؤية انفجار إسرائيل. -المنطق العسكري ثانوي بسبب اعتراف شبكة المقاومة بالميزة العسكرية لإسرائيل (أفضلية الجيش الإسرائيلي) -الغرض من القدرات العسكرية هو منع الانجازات السياسية وتجنب الهزيمة العسكرية.	عدم التماثل بين المنطق العسكري الإسرائيلي والمنطق السياسي لشبكة المقاومة.
الموقف الفلسطيني من "الاحتلال"	يستند المنظور الإسرائيلي على افتراض أن الفلسطينيين يقاتلون الاحتلال الإسرائيلي ".	تحويل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين من نزاع بين "المُحتَلة " و "المُحتلِين " إلى "نزاع حدودي" من شأنه أن يضر بحرية حركة المقاومة وشرعيتها.	إنهاء الاحتلال على الفلسطينيين سيجعل إسرائيل "تدفع المزيد " وتحصل على "الأقل".
مركز القوة الإقليمية	-إسرائيل هي أقوى دولة في المنطقة، و الولايات	-تقوم إيران ببناء هيمنتها وقد تنجح في تقويض	-هناك عدد متزايد من الفاعلين في المنطقة

	المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، الشريك الاستراتيجي الإسرائيلي ومصدر الدعم لعدد من العرب المعتدلين في المنطقة مثل المملكة العربية السعودية، الأردن أو مصر -الجمع بين القوة الإسرائيلية والتحالف مع الولايات المتحدة يضمن أمن إسرائيل	السلطة الأميركية وربما حتى تقلل الوجود الأمريكي في المنطقة، ونتيجة لذلك تسعى الدول المعتدلة في المنطقة إلى إقامة علاقات وثيقة مع إيران. وفي الوقت نفسه، فإن الاتجاه الذي يندد بالقوة السياسية للوبي الأمريكي المؤيد لإسرائيل والطائفة اليهودية الأمريكية قد يقيد إلى حد ما الولايات المتحدة لاتخاذ خطوات تخدم المصالح الإسرائيلية.	يغيرون الولاء لإيران جزئيا أو كليا. - قدرة الولايات المتحدة على اتخاذ إجراءات عسكرية ضد إيران آخذة في التآكل.
دلالة الإرهاب	يقاس تأثير الإرهاب من حيث عدد الجرحى أو الضرر الاقتصادي والنفسي الذي يسببه.	الإرهاب أداة فعالة تسبب في فشل التحركات السياسية الإسرائيلية ومنع إسرائيل من تحقيق إنجازات عسكرية مستدامة.	الإرهاب تهديد وجودي.
ميزان القوى	-التفوق العسكري الإسرائيلي في كل ساحة. -التقدم نحو تأمين مستقبل إسرائيل على أساس مبدأ دولتين لدولتين مستمدين من القوة الإسرائيلية.	الهيمنة الإيرانية :من خلال احتواء القوة الإسرائيلية والإطاحة بالولايات المتحدة	التقدم نحو رؤية دولة عربية / فلسطينية / إسلامية واحدة تحت الهيمنة الإيرانية.

Source:" Israel's National Security Concept is Irrelevant", Tel Aviv : Reut Institute, 2007,p.p.12-13.

المطلب الثاني: مهددات الأمن الإسرائيلي

طرأت في السنوات الأخيرة تغييرات في طبيعة التهديدات التي تحيط بإسرائيل، إذ شهدت العقود السابقة تصدر أولوية الصراع العربي الإسرائيلي على المواجهات العسكرية التي خاضها الجيش الإسرائيلي، وحاولت الدول العربية إخضاع إسرائيل من خلال جيوش نظامية، لكن اليوم تحول ا لعدو إلى عنصر :محلي،ديني،مذهبي، وهذه التغيرات مست طبيعة المواجهات العسكرية وبدلا من أن تكون حروبا نظامية تحولت إلى حروب:عصابات، استنزاف، حروب ناعمة[1].

1. التهديدات الداخلية

دائما ما يلجأ السياسيون والإعلاميون في إسرائيل إلى التطرق للتهديدات الخارجية التي تمس أمنها واستقرارها، واعتبار وجودها شرعي وأن من حولها من أعداء يحاولون أخذ ذاك الحق منها ، ما يعتبر بمثابة تغطية عن مشاكلها الداخلية والتي تمس الجانب الديني بالدرجة الأولى، دون أن ننسى تحججها المستمر بالمقاومة الفلسطينية التي تعتبرها إرهابا يهدد بقائها.

1.1 المقاومة الفلسطينية

يتعلق التهديد هنا بالعنف السياسي، أي ما يسمى الإرهاب، وهنا يعتقد الإسرائيليون أن في إمكان الفلسطينيين أن يشكلوا تهديدا للأمن الفردي داخل المناطق المحتلة وخارجها ، وبالنسبة إلى إسرائيل يتجلى ذلك في العادة بأعمال العنف المنظمة أو الفردية ضد أهداف عسكرية أو غير عسكرية، والواقع أن إسرائيل نزعت الشرعية منذ فترة بعيدة عن جميع أشكال المقاومة الفلسطينية عبر مزيج من الإجراءات القانونية الشاملة، والعمل العسكري المباشر والتبريرات الخلقية والسياسية المختلفة (رفض الإقرار بأن الأراضي الفلسطينية هي أر اض محتلة ورفض اعتبار رجال المقاومة الفلسطينية مقاتلين شرعيين...)[2].

[1] "إستراتيجية الجيش الإسرائيلي "، تر :عدنان عبد الرحمن أبو عامر، **سلسلة ترجمات الزيتونة** ،رقم .79، بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2015،ص.16.

[2] أحمد سامح الخالدي،"مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج.5، ع.17، 1994،ص.ص.1-2.

اعتبر **موشيه ديان** – وزيرا للدفاع في حرب الأيام الستة وفي السنوات الأولى التي تلتها – فترة حرب الاستنزاف مع مصر : " أن إسرائيل غير قادرة في نفس الوقت على رفع رايت ين، راية الأمن والراية الاجتماعية"، صحيح أنه مع التوقيع على اتفاق السلام مع مصر والتقليص الكبير في ميزانيات الأمن، بدا وكأن مقولة ديان قد فقدت مفعولها، لكن سرعان ما حلت الانتفاضتان الفلسطينيتان لاسيما الثانية معيدة الحياة لتلك المقولة[1] .

كما أقرت الأوساط الأمنية الإسرائيلية بجهد المقاومة الفلسطينية الا ستخباري في الحصول على المعلومات العسكرية التي تمس بأمن الاحتلال، حيث قال قائد الكتيبة الإسرائيلية 414 نسر – وهي وحدة مسؤولة عن جمع المعلومات ا لاستخبارية- "نحن نراهم يراقبوننا، ونحن نعتبر أنفسنا أقوى منهم في مجال الاستخبارات إلا أنهم منافسون حقيقيون، يوجد منافسة وراء الكواليس بين الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية والاستخبارية العسكرية لحماس"[2].

وقد نجحت وحدات السايبر التابعة للمقاومة الفلسطينية في اختراق حسابات إلكترونية لشخصيات إسرائيلية مهمة، كصفحة الناطق باسم جيش ا لاحتلال الإسرائيلي للإعلام العربي **أفيخاي أدرعي Avichay Adraee** على موقع فيسبوك، و "يمكن اعتبار مخاطر عمليات اختراق المواقع الإسرائيلية أنها توازي الحرب العسكرية، لأنها تصل لأماكن حساسة كالقواعد العسكرية، والمطارات، والبنوك، وقد تؤدي لخسائر فادحة، وتأثير هذه العمليات على الإسرائيليين يعتمد على الجهة المتعرضة للاختراق سواء حسابات مصرفية أو مواقع عسكرية وأمنية، وفي الحالتين يعتبر تهديد ا للأمن القومي الإسرائيلي"[3].

---

[1] شلومو سفيرسكي، "عالة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني : صورة وضع 2012"، تل أبيب : مركز أدفا، 2012، ص.245.

[2] "إستراتيجية المقاومة الفلسطينية في إدارة الحرب النفسية ضد الاحتلال الإسرائيلي : العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014 نموذجا"، غزة:مركز الدراسات الإقليمية-فلسطين،2015، ص.ص.5-6.

[3] "إستراتيجية المقاومة الفلسطينية في إدارة الحرب النفسية ضد الاحتلال الإسرائيلي: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014 نموذجا"، مرجع سابق، ص.7.

كما أشار رئيس الوزراء **بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu** في خطابه السياسي الرئيسي في جامعة بار إيلان في عام 2009، إلى التحول الكبير في سياسة إسرائيل لاستعادة النهج الإسرائيلي التقليدي القائم على الأمن وتحقيق السلام الدائم[1].

وأصر على أن المعاملة بالمثل تحكم العلاقات بين الجانبين: " أي أن يتم الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، وضرورة تجريد الدولة الفلسطينية المستقبلية من السلاح، وأن يتم الوفاء باحتياجات إسرائيل الأمنية الحرجة"، وهذا الإصرار على دولة فلسطينية منزوعة السلاح وحدود يمكن الدفاع عنها لا يمثلان إستراتيجية جديدة، كما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي **اسحق رابين** أمام الكنيست في الخامس من أكتوبر 1995: "أن حدود دولة إسرائيل في إطار الحل الدائم ستتجاوز الحدود التي كانت قائمة قبل حرب الأيام الستة "[2].

كما طالب **نتنياهو** في مؤتمر سايبر تيك 2014 الدولي الأول، الذي عقد في تل أبيب بإنشاء "منظمة أمم متحدة للسايبر لتحويل الإنترنت من نقمة إلى نعمة بسبب حاجة الجميع إليه" كما أعلن رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي **بني غانتس Benny Gantz** بأن:" الحرب المقبلة قد تبدأ بصاروخ يستهدف هيئة الأركان أو بهجوم سايبر واسع على أجهزة الحواسيب المدنية والعسكرية، ... وفي مجال السايبر تدور اليوم حرب حتى بين دول لا توجد في حالة حرب مع بعضها"[3].

---

[1] Lt.-Gen. (ret.) Moshe Yaalon," Introduction: Restoring a Security-First Peace Policy",in: Edited by: Dan Diker, ISRAEL'S CRITICAL SECURITY NEEDS FOR A VIVBLE PEACE,(Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs,2010),p.5.

[2] Dan Diker, " Israel's Return to Security-Based Diplomacy",in: Edited by: Dan Diker, ISRAEL'S CRITICAL SECURITY NEEDS FOR A VIVBLE PEACE,(Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs,2010),p.11.

[3]طارق المجذوب، "السايبر ساحة خفية لحرب ناعمة قادمة " ، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني** ،ع.89، 2014،ص.ص.11-12.

1.2 الصراعات داخل المجتمع الإسرائيلي

تواجه إسرائيل عدة تحديات وصراعات داخلية على أساس المعتقد والدين والتي تؤثر على الاستقرار والأمن ، نذكر منها التالي:

- الصراع بين المتدينين و العلمانيين

حسب المؤرخ الإسرائيلي ستيوارت كوهين لجأ **بن غوريون** أول رئيس وزراء لإسرائيل إلى خطوات راديكالية لتوحيد اليهود عن طريق استخدام التجنيد الإجباري، كما عمد إلى إلغاء ال ميليشيات اليهودية المتدينة مثل البالماخ التي شاركت في حروب العصابات ضد العرب حتى عام ثمانية و أربعين، كما رفض طلب بعض المتدينين تشكيل فصائل أو وحد ات عسكرية خاصة بهم داخل الجيش و ألزمهم بالخدمة في وحدات تضم جنودا علمانيين، هذا و قد طالب حاخامات الحريديم بإعفاء شباب معاهدهم الدينية من الخدمة العسكرية متحججين بنصوص من التوراة تفرض على الأ شخاص الذين يبغون دراسة الدين و التعمق به أن يتفرغوا للعبادة، وهنا وافق **بن غ وريون** وأعفى شبابهم من الخدمة العسكرية[1].

- تحول اليهود إلى الإسلام

أعلنت إدارة الإحصاءات السكانية في إسرائيل، في تقريرها لعام 2006 أنه عام قياسي على مستوى تحول اليهود الإسرائيليين إلى الديانة الإسلامية، و قالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" التي نشرت تقريرا عن ذلك وقتها إن تحول اليهود إلى الإسلام ظل مستقرا خلال 35 عاما الماضية، لكنها ضربت رقما قياسيا في العام 2006 حيث تحول 70 يهوديا إلى الديانة الإسلامية، في حين أن أعدادهم بلغت 40 متحولا عام 2003 و انخفض العدد إلى 27 في عام 2004، بينما وصل في عام 2005 إلى 33 يهوديا اعتنقوا الدين الإسلامي[2].

---

[1] سارة شريف، إسرائيل تحترق،(الجيزة:هلا للنشر والتوزيع،2015)،ص.ص.87-88.

[2] سارة شريف، مرجع سابق،ص.201.

2. التهديدات الخارجية

تعتبر التهديدات الخارجية والتي تراها إسرائيل بمثابة عائق أمام تغلغلها وتحقيق مصالحها ذات طابع خاص بمنظورها الأمني الوجودي ، ويمكن ملاحظة التطورات الإستراتيجية في البيئة الخارجية لإسرائيل كالتالي[1]:

- يمثل العدو أنظمة الحكم الإسلامية في عدة دول في المن طقة المحيطة بإسرائيل، وأحيانا داخل حدودها، ويسعى للقضاء على المجتمع الإسرائيلي واستنزافه، انطلاقا من قناعته بأن قدرته على الصمود متدنية.
- تتطور حركة المقاومة الإسلامية تدريجيا لتحل بدلا من أنظمة الحكم، لاسيما في الدول التي تتراجع سيطرتها على بلدانها.
- مصاعب ناشئة أمام إسرائيل في مواجهة الدول الغربية، التي تملك تأثيرا كبيرا على منح إسرائيل الشرعية الدولية التي تحتاجها.

كما أكد التقرير السنوي "تقدير استراتيجي لإسرائيل لسنة 2017" الصادر عن "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب أن حزب الله بات يشكل التهديد التقليدي الأخطر على إسرائيل أكثر من حركة حماس وإيران، وبحسب التقرير :" يمتلك حزب الله صواريخ تصل إلى أي مدى ، كما يمتلك طائرات من دون طيار هجومية وانتحارية ودفاعات جوية من أفضل ما أنتجته روسيا، ولديه وحدات برية تجري تدريبات على احتلال مستوطنات داخل إسرائيل"[2].

---

[1] "إستراتيجية الجيش الإسرائيلي"، مرجع سابق،ص.16.

[2] "التقرير السنوي لمعهد دراسات الأمن القومي: حزب الله يشكل التهديد التقليدي الأخطر على إسرائيل أكثر من حماس وإيران"، مختارات من الصحف العبرية،ع.2525، 2016،ص.2.

وجاء أيضا " بالرغم من أن الاتفاق النووي مع إيران يمنح إسرائيل نافذة فرص على المدى القصير، فإن إيران تعزز قدراتها التقليدية ويمكن في المدى المتوسط أو البعيد أن تصبح أخطر بكثير مع حيازة شرعية دولية لبرنامج نووي واسع وغير محدود، وفي الوقت ذاته وعلى خلفية الحرب الأهلية الدائرة في سوريا فإن إيران وأذرعها في المنطقة تقيمان قواعد في الساحة القريبة جدا من إسرائيل[1].

المطلب الثالث: ركائز الأمن الإسرائيلي

1. الاستيطان

باشرت الدوائر الصهيونية منذ بداية القرن التاسع عشر بالعمل على الاستيطان في فلسطين مستغلة بعض الظروف السياسية السائدة في ذلك الحين وأهمها ضعف الدولة العثمانية والمساعدات الكبيرة التي قدمتها بريطانيا لهذه الدوائر لاسيما بعد فرض انتدابها على فلسطين فأقامت الع ديد من المستعمرات اليهودية، إذ تطور بعضها ليصبح مدنا كبيرة، واستطاعت هذه المستعمرات السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية بعد نزع ملكيتها من أصحابها الشرعيين وبطرق مختلفة، مثل الشراء والمصادرة والطرد عن طريق ارتكاب المذابح والمجازر، ما أجبر معظم الشعب الفلسطيني على ترك أراضيه[2].

[1] نفس المرجع، ص.3.

[2] "الإجرام الصهيوني بين الاستيطان والتوطين "، **التقدير نصف الشهر** ،ملف إسرائيل رقم .19، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية،2016، ص.3.

وقد انطلق المشروع الصهيوني عمليا في مؤتمر بازل بسويسرا عام 1897 من خلال عملية انقلاب ديمغرافي_جغرافي تم بأبشع الوسائل الإرهابية العسكرية، ما أدى إلى مصادرة أغلب الإمكانات والموارد الوطنية للشعب الفلسطيني في شتى مجالات الزراعة والصناعة والعمالة والمياه السطحية والجوفية وصولا إلى دفن النفايات النووية والكيميائية في أماكن سكن الفلسطينيين، كذلك من عناصر المشروع الأساسية السيطرة على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين من أجل إنشاء الهيكل المزعوم في القدس[1].

كما يستند النظام الإداري والأمني والعسكري الذي أقامته إسرائيل بهدف اضطهاد الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين منذ نكبة 1948، إلى سلسلة من الامتيازات لليهود الجدد والقدامى في فلسطين، تهدف إلى ربط أكبر قطاع من مواطني إسرائيل من اليهود ببنية تقوم على الاستيطان والاستعمار واضطهاد الفلسطينيين والتمادي في تدمير حقوقهم ، ولا يوجد في المدى المنظور ما ينبئ بقدرة الصهيونيين أو النظام الإسرائيلي السياسي على التخلي ضمن تسوية سلمية عادلة عن هذا الوضع، فقد كان رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق **يتسحاق رابين** آخر المعتدلين الصهيونيين الذين اقتنعوا بحل عادل نسبيا، لكن رصاصات متطرف يهودي أنهت حياته في سنة 1995 قبل أن يستكمل مشروعه[2].

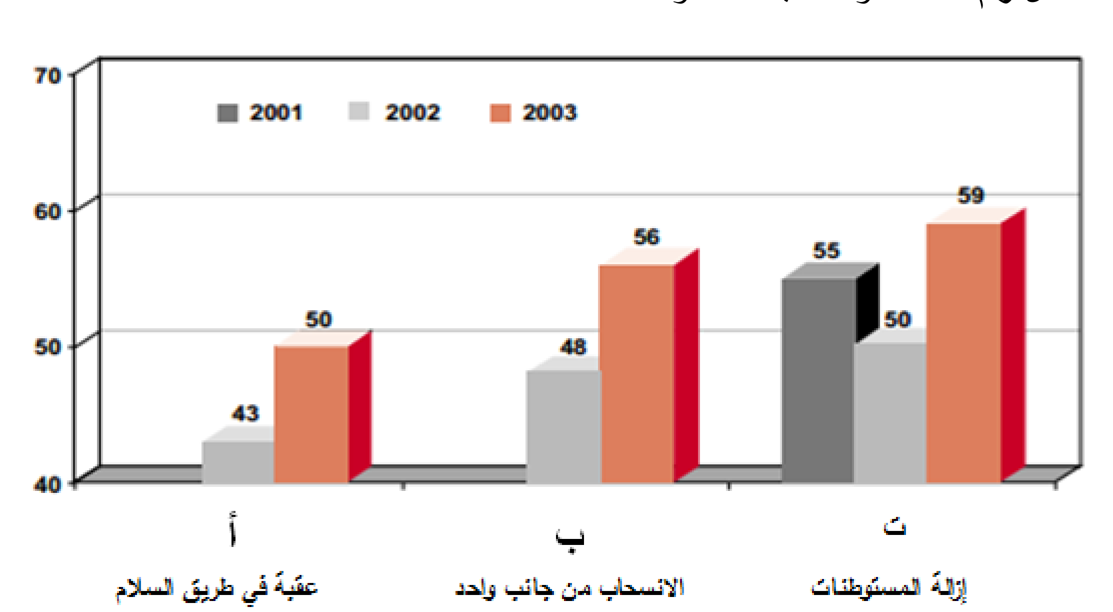
---

[1]نفس المرجع، ص.4.

[2]شفيق ناظم الغبرا، "فلسطين في ظل واقع عربي شائك ومتغير "، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ،ع.108، 2016،ص.106.

كما يبين الشكل أدناه (رقم 02) أنه في عام 2003، وافق 59% على التخلي عن كل الكتل الاستيطانية الكبرى كجزء من اتفاق الوضع الدائم، مقارنة مع 50% في عام 2002 و 55% في عام 2001، وأيد 56% من الذين شملهم الاستطلاع خطة الفصل التي تتطلب إزالة المستوطنات، مقارنة ب 48% في عام 2002، ومع ذلك 42% فقط (مقابل 38% في عام 2002) وافقت على الخطة التي دعت إسرائيل إلى الانسحاب من 80% من أراضي الضفة الغربية والاحتفاظ ب 20% لمفاوضات الوضع النهائي في المستقبل[1].

الشكل رقم 02: الموقف تجاه المستوطنات 2001-2003



أ. المستوطنات تشكل عقبة في طريق السلام

ب. تأييد الانسحاب من جانب واحد، بما في ذلك إزالة المستوطنات

ت. تأييد إزالة جميع المستوطنات الكبرى في اتفاق سلام نهائي

Source : Asher Arian,op.cit,p.14.

---

[1] Asher Arian," Israeli Public Opinion on National Security 2003", Memorandum No. 67, Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 2003,p.14.

2. التفوق العسكري (الجيش الإسرائيلي)

يسيطر المفهوم الأمني على مجمل توجهات إسرائيل لإقامة النظام الإقليمي بما يوفر حيازة أكبر قدر من وسائل وأشكال السيطرة الإقليمية، وهو واضح في اعتمادها نظرية القيود الأمنية اللامتوازنة كما يبرز في حرص إسرائيل على إدامة تفوقها العسكري في مجال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية وإصرارها على وضع قيود أمنية على الأطراف العربية كشرط لإبرام سلام معها ، إذ تنطلق من قناعة سائدة لدى معظم قياداتها السياسية بأن الأسباب التي دعت الدول العربية إلى التفاوض من دون شروط مسبقة إنما تنبع من التفوق العسكري الإسرائيلي النوعي، بما في ذلك امتلاكها لترسانة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل[1].

ولا يعتمد مفهوم "التفوق" في الثقافة الإستراتيجية الإسرائيلية على كمية الأسلحة والجنود لأنها لن تكون قادرة على الحفاظ على التوازن مع الجيوش العربية ، بل يستند على إستراتيجية تتمحور حول الحفاظ على أداء الجيش المدرب جيدا، وكذا تطوير الصناعة العسكرية الوطنية، والردع النووي ، والتحالفات الأمنية خارج المنطقة[2].

---

[1] عصام فاهم العامري،"خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد:دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة "، **دراسات إستراتيجية** ، ع.34، أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1999، ص.ص.27-28.

[2] Brahim Saidy, « La doctrine de supériorité militaire israélienne :un changement dans la continuité », **Le bulletin Sécurité mondiale**, No. 46, 2010,p.1.

يمتاز الجيش الإسرائيلي بالمقارنة مع جيوش غربية أخرى تعتمد على تجنيد متطوعين تأتي غالبيتهم من طبقات اجتماعية فقيرة، بميزة بالغة الأهمية تكمن في قدرته على تجنيد جنوده من أغلبية الشرائح السكانية لليهود ، صحيح أن نسبة المجندين من مجموع الجمهور في انخفاض بسبب ارتفاع عدد تلامذة اليشيفوت (المدارس الدينية) الذين يحصلون على إعفاء، وبسبب إعفاء آلاف النساء سنويا بحجج دينية، وبسبب السهولة الكبيرة التي يمكن بواسطتها الحصول على إعفاء أو تخفيف الخدمة لأسباب نفسية[1].

يشمل جيش الدفاع الإسرائيلي Force de défense d'Israël، الذي أنشئ في عام 1948 من قبل **بن غوريون** جماعات مسلحة كانت موجودة خلال فترة ما قبل الدولة (ما يعرف بالهاجاناه) والتي تمثل العنصر الأساسي في سياسة الأمن الإسرائيلي وأداة من أدوات الدولة لحماية حدوده ا والحفاظ على سيادتها الإقليمية ، وقد أصبح الجيش الإسرائيلي المصدر الأساسي لسلطة الدولة اليهودية التي تملك الموارد البشرية والمادية ، المجهزة بشكل صحيح والقادر ة على الدخول في الحرب في أي وقت ، إذ يتم إعطاء أولوية عالية لنوعية التدريب العسكري، الذي يركز على الدافع والمعتقدات الدينية والأيديولوجية للجندي الإسرائيلي[2].

---

[1] عاموس هرئيل، "الجيش الإسرائيلي يتكبد خسائر قاسية على جبهة النوعية "،**مختارات من الصحف العبرية**،ع.2535، ،2017،ص.11.

[2] Brahim Saidy, op.cit, 2010,p.1.

وصلت في سنة 2017 أغلبية ساحقة من الشباب والشابات اللواتي في سن الـ18 ومن أصحاب المؤهلات العالية إلى جهاز الفرز العسكري، ففي إمكان الجيش توزيعهم كما يشاء، وهنا تكمن المشكلة التي تعكس أحد التحديات الأساسية التي يواجهها رئيس شعبة القوة البشرية الجديد اللواء **موتي ألموز Moti Almoz**:"تركيز الجيش في السنوات الأخيرة على المهمات التكنولوجية بالإضافة إلى الفائدة الشخصية التي يرى المجندون من ذوي المؤهلات العالية في هذه المناصب، صارت تجذب إليها في السنوات الأخيرة المزيد من الشباب الممتازين ، وليس صدفة أن أغلبية الجنود الذين يأتون من طبقات اجتماعية معينة – بصورة خاصة من أبناء الطبقة الوسطى وما فوق الوسطى –بدؤوا يختفون من الوحدات القتالية، ومن النتائج التي بدأت مؤشراتها الأولى في الظهور هي انخفاض نوعية القادة في جزء من المنظومات القتالية"[1].

3. الإستراتيجيات الأمنية الإسرائيلية(العقيدة الأمنية)

تعتبر العقيدة الأمنية الإسرائيلية الخطة الأساسية والدائمة للتأهب والانتشار والحرب من أجل الدفاع عن الوجود الوطني لإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، ويشير مصطلح "الخطة الوطنية" إلى منظور شامل للأمن القومي، لا يقتصر على عنصره العسكري الضيق فقط، يشير مصطلح "دائم" إلى تصور المسائل الجيو _سياسية والإستراتيجية الأساسية الثابتة، كما تتعلق مفاهيم "التأهب preparedness" و "الانتشار deployment" و "الحرب " بمكونات الأمن، حيث أن التأهب والانتشار ينطبقان على تنظيم الدولة، الاقتصاد والبنية التحتية، ويشير مفهوم الحرب إلى الأهداف العسكرية المحتملة للحرب والطريقة التي يجب أو يمكن توجيه الحرب بها وبناء الجيش وفقا لذلك[2].

---

[1] عاموس هرئيل،مرجع سابق،ص.12.

[2] Israel Tal, **NATIONAL SECURITY : The Israeli Experience,** Tr: Martin Kett,(United States of America: Library of Congress, 2000,p.42.

وتتضمن إستراتيجية أمن إسرائيل كما وردت في كتابات **بن غوريون** خمسة مبادئ هي : التفوق النوعي في الوسائل التقليدية للحرب ، صورة الردع النووية ،العلاقات المميزة مع دولة عظمى (فرنسا والولايات المتحدة)،التفوق التكنولوجي والاقتصادي، المرونة الوطنية وتستند في جزء منها على الهجرة اليهودية والاتصال مع الشعب اليهودي في الشتات ، كما سعت إسرائيل إلى فترات طويلة من الهدوء وتأجيل الصراع العسكري المقبل إلى أطول وقت ممكن، وقد انعكست هذ هالمقاربة في اثنين من المبادئ الأساسية: "الخدمة الوطنية" (التجنيد العسكري الإجباري) و "مثلث الأمن" ويتكون من "الردع" "الإنذار المبكر " و"الحسم "، وقد كان النجاح في تحقيق هذه المبادئ من خلال حملة سيناء عام 1956 وحرب الأيام الستة في عام 1967[1].

وعليه ترتكز إستراتيجية إسرائيل العليا على[2]:

- إستراتيجية عسكرية استمدت مفاهيمها من العقيدة الصهيونية كما استوحتها من أهدافها السياسية وظروفها الإقليمية، واستفادت من التراث العسكري العالمي، إذ تلقفت الأسلوب الألماني في الحرب الخاطفة وطبقت الأسلوب الأمريكي المتعلق بالقصف الجوي ، وتأثرت بالأسلوب الألماني الفرنسي في التعبئة، ودمجت هذه الأساليب جميعا لتكون لنفسها مذهبا عسكريا مستقلا متلائما مع وضعها البشري والجغرافي والاقتصادي.
- إسرائيل هي الممثل الشرعي للصهيونية التي تعتبر في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي ثورة دائمة، وديمومتها تنبع من استمرار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وتصاعدها، واستيعابهم اجتماعيا عبر استكمال بنية إسرائيل الاستيطانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتصبح الوطن القومي للشعب اليهودي.

---

[1] Shay Shabtai, “Israel’s National Security Concept: New Basic Terms in the Military-Security Sphere”, **Strategic Assessment**, Volume 13, No. 2, 2010,p.8.

[2] عصام فاهم العامري،مرجع سابق، ص.ص.51-57.

- تعاني إسرائيل من فقر في مواردها الاقتصادية، لذا سعت إلى تحقيق التفوق العلمي والتقني إذ فيها مالا يقل عن 45 عالما لكل عشرة آلاف مواطن، وهي تنفق 3% من دخلها القومي على البحث العلمي والتطوير ، ويعمل في مجال العلم والتقنية ما يقارب 33% من مجموع الطاقة البشرية الإسرائيلية.
- انتهجت إسرائيل سياسة إقليمية محورها "الاحتلال التوسعي "، لمواجهة العزلة الإقليمية التي وجدت فيها منذ 1948، ما سمح لها بالحصول على الاعتراف الإقليمي العربي من خلال اتفاقات الهدنة عام 1949 والقبول العربي بقرار مجلس الأمن رقم 242 عام 1967، كما سمح لها توسعها الاحتلالي الإقليمي عام 1967 باستكمال احتلالها لكل الأرض الفلسطينية ولأراض من ثلاث دول عربية بصياغة تصورها لمبدأ السلام، ومن ثم التحول نحو الانتماء إلى الشرق الأوسط والسعي إلى إنشاء إسرائيل الكبرى.

وقد خضع الوضع الاستراتيجي لإسرائيل إلى تحولات عميقة في أوائل عام 1979، إذ وقع رئيس الوزراء **بيغن** في 26 مارس 1979 ، والرئيس **السادات** على معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر ووضعا حدا لعصر الحروب بينهما، في الوقت نفسه شهدت إيران تغييرا أساسيا، من خلال عودة آية الله الخميني في أوائل فيفري 1979 (ابتداء من عملية ترسيخ نظام إسلامي) وأصبحت إيران عدوة لإسرائيل في الفكر والفعل، كما ولدت هذه التطورات ثلاثة تغييرات أساسية في أمن إسرائيل والبيئة الإستراتيجية[1]:

- تقويض مصادر الاستقرار الإقليمي وزيادة المشاكل الإستراتيجية لإسرائيل، ما جعل كلا من التحليل والاستجابة أكثر صعوبة، كما توسعت التهديدات لتشمل دوائر أبعد وأصبحت أكثر تعقيدا.
- حملة عسكرية محدودة (بمعدل كل ثلاث إلى أربع سنوات–أصبح هو القاعدة–).

[1] Shay Shabtai, op.cit,p.p.8-9.

- تغيرت تركيبة التهديد ضد إسرائيل :إذ فقد التهديد العسكري التقليدي مركزيته، في حين أصبحت تهديدات الإرهاب والأسلحة غير التقليدية الدعامة الأساسية للأمن والاعتبارات الإستراتيجية

قُدمت عدة محاولات لإعادة النظر في مفهوم الأمن الإسرائيلي ابتداء من 1990، و سلمت لجنة برئاسة **دان مريدور Dan Meridor** تقريرها في أوائل عام 2006، من أجل إعادة النظر في مفهوم الأمن، وتم تأجيل المداولات السياسية والعامة بعد حرب لبنان الثانية، وتضمن التعديل الذي أدخل على "مثلث الأمن " تفصيل مبادئها، مثل أن تكون ذات صلة بمجموعة كاملة من المواجهات والتحديات المحتملة[1]:

- **من حيث الردع :** كان جهدا أساسيا لإحداث ردع ذو صلة بمجال مكافحة الإرهاب، والذي صمم للتأثير على صناع القرار من أجل رفض قرار الشروع في المواجهة المباشرة ، فالنقاش حول ردع الإرهاب يجب أن يرتكز على اعتبارات منظمة ضد البنى التحتية للإرهاب بعبارة "المستنقع بدلا من البعوض"، من خلال خفض عدد الهجمات الإرهابية.
- **من حيث الإنذار المبكر :** يقصد به تحديد نوايا واستعدادات الدول للقيام بتحركات عسكرية واسعة ضد إسرائيل، إذ تم توسيع هذا المفهوم للتعامل مع جميع أنواع التهديدات الممكنة، هذا التعريف حوَّل مفهوم الإنذار المبكر إلى مفهوم شامل.
- **من حيث الحسم:** كانت المناقشة الأكثر تعقيدا حول التوسع في مفهوم الحسم، إذ وُضع هذا المصطلح في سياق مشترك بين الدول من خلال القوة العسكرية، بحيث تفرض دولة واحدة الاتفاق على دولة أخرى، وفي السياق الإسرائيلي يعني تعزيز الحوار السياسي على استخدام الوسائل العسكرية.

[1] Shay Shabtai, op.cit ,p.10.

والهدف من الردع هو منع الحرب، خصوصا عندما تكون أهداف إسرائيل في الحرب دفاعية وترتكز هذه النظرية على:" لا لزوم للحروب فهي مدمرة لكل شيء، حتى عندما يكون النصر كبيرا، فلإذا اندلعت الحرب وجب على إسرائيل الفوز بسرعة، وأن يتم ذلك دون مشاركة نشطة للحلفاء من أجل تعزيز صورة إسرائيل، ومنع الاستنزاف حفاظا على الأرواح والمعدات"، ويمكن استخدام مبادئ الردع المذكورة في إسرائيل "كخطوط حمراء Red Lines"، أي إذا أراد العدو الحرب سيعبُر هذه الخطوط وتشمل[1]:

1. تهديد عسكري military threat

يجب أن يكون جيش الدفاع الإسرائيلي مستعدا للتجمع في وقت قصير جدا، كون الجيش الإسرائيلي "جيش مدني"، فإسرائيل لا تستطيع تشكيل مواقع دفاعية ثابتة ضد عدو لفترة طويلة وإلا سيشل اقتصاد إسرائيل وأنظمتها، وتتضرر صورة الردع الإسرائيلية.

2. الاستنزاف Attrition

سوف يستجيب الجيش الإسرائيلي إلى أي إستراتيجية استنزاف من قبل العرب، مثل إطلاق النار في جانب من الحدود ضد المستوطنات والإرهاب وحرب الاستنزاف الكاملة وغيرها، وتشمل هذه الاستجابة: القصف، وعمليات الكوماندوز وحتى الحرب على نطاق واسع، بسبب الحاجة للدفاع عن البلد والشعب، والمعنويات الوطنية، وصورة إسرائيل الذاتية.

3. حرب واسعة النطاق ضد إسرائيل Full scale war against Israel

لن تتردد إسرائيل في الهجوم أولا، فجميع الأهداف والمصالح الحيوية وجميع المراكز السكانية تقع في متناول الإستراتيجية الإسرائيلية، وقواتها الجوية ، وعليه فـإن أي محاولة لضرب إسرائيل من طرف الدول العربية قبل أن تجمع إسرائيل كامل قوتها البرية، ستؤدي إلى الاستجابة الإسرائيلية من خلال استخدام القوات الجوية في عمق البلدان العربية.

---

[1] Mati Leshem, Israel's National Security Strategy: Past and Future Perspectives,(PENNSYLVANIA: CARLISLE BARRACKS, 1998),p.p.2-6.

4. حرب شاملة Total war

من شأن الهجوم الكلي غير المحدود أن يسبب خسارة كبيرة وأن يضع الوجود المادي لإسرائيل في خطر، غير أن إسرائيل مستعدة للرد دون أي حل وسط من خلال كل الوسائل و دون التضحية بالأهداف الرئيسية لبقاء الدولة اليهودية.

وقد تم إضافة مفهوم رابع لمثلث الأمن في ضوء مداولات لجنة **مريدور** ، وهو "الدفاع المدني civil defense"، أو استخدام مصطلح أوسع بعض الشيء "الدفاع"(استثمار جزء كبير من ميزانية الأمن)، والذي يتعارض مع مبادئ الإستراتيجية الأمنية التقليدية (تأثير الاستثمار المكثف في "الدفاع" على قدرة إسرائيل في تحقيق التفوق الاقتصاديeconomic superiority)[1].

كما أن لإسرائيل أربع دوائر إستراتيجية بينها ارتباطات متبادلة،هي كالتالي[2]:

1. **دائرة القوى العظمى:** جوهرها التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا على الهيمنة في المنطقة وعلى التأثير في اللاعبين البارزين فيها، ومن بين سائر القضايا الخلافية بين القوى العظمى ينبغي لإسرائيل أن تضع نصب عينيها مدى انخراط هاتين القوتين في حل أزمات الشرق الأوسط، وبنوع خاص في سوريا، والولايات المتحدة كقوة عظمى داعمة لإسرائيل، وصلاحية هذا التحالف على خلفية عثرات كثيرة في مسيرته.
2. **الدائرة الإقليمية** : تتأثر باشتداد حدة الخصومات بين المعسكرات في منطقة الشرق الأوسط فقد عادت الخصومة الدينية السنية - الشيعية كعامل رئيسي موجه في الصراع من أجل الهيمنة الإقليمية، وبينما تقف إيران على رأس المعسكر الشيعي، تقود العربية السعودية المعسكر العربي - السني ، والطرفان يتصارعان سعيا إلى تحقيق هيمنة إقليمية ، وموقف إسرائيل السياسي - الأمني في هذا السياق واضح : إيران تشكل تهديدا رئيسيا للمص الح

[1] Shay Shabtai, op.cit,p.11.

[2] أودي ديكِل،عومر عيناف،"وجهات للخروج من الارتباك الاستراتيجي: رؤى من المؤتمر السنوي جانفي 2016 لمعهد دراسات الأمن القومي"، **مباط عال**،ع. 790، 2016، ص.ص.5-7.

الإسرائيلية، بناء على تصريحاتها وأفعالها، في حين أن السعودية وشركاءها يشاطرون إسرائيل مصالح مشتركة، من ضمنها محاربة تنظيمي الدولة الإسلامية والقاعدة.

3. **الصراع داخل المعسكر السني** : يشمل المعسكر السني الإسلام السياسي، الذي تمثله تركيا وقطر، والذي تراجع إلى حد كبير منذ سنة 2013، والمعسكر السلفي – الجهادي هو النواة الصلبة لهذه الدائرة، ويجسد ظاهرة فريدة لها انعكاسات إقليمية وعالمية في صلب الخطاب الدولي، ومن وجهة نظر إسرائيل التهديد محدق من ناحيتين : الأولى نشاط الدولة الإسلامية بمحاذاة حدو د إسرائيل، وفي الحرب الدائرة في سوري ا، ومحاولاتها إحراز تأثير في لبنان وتحالفها مع الإرهاب السلفي الجهادي في شبه جزيرة سيناء ومحاولة التغلغل إلى الأردن والثانية محاولات حشد تأييد وسط السكان الفلسطينيين في قطاع غزة وفي الضفة الغربية وأيضا وسط المواطنين العرب في إسرائيل.

4. **الدائرة الفلسطينية:** تراجع الهوية القومية في أجزاء واسعة من الشرق الأوسط همش المسألة الفلسطينية التي كانت طوال سنوات كثيرة محط إجماع مركزي موحد في الساحة العربية الإسلامية ، وفي الواقع يتأثر السكان الفلسطينيون بالاتجاهات الإقليمية بصفتهم جزءا لا يتجزأ من محيطهم، والاهتمام بشؤون الفلسطينيين ليس على رأس أولويات اللاعبين الرئيسيين في المنطقة، ولكن من قبيل المفارقة لا تزال هذه القضية تنطوي على إمكانات هائلة لتغيير مكانة إسرائيل الإقليمية وم وازين القوى في المنطقة وأي تطور إيجابي يتوقف بدرجة كبيرة على الخطوات التي تقدم عليها إسرائيل.

يعتبر **ييغال ألون Yigal Allon** قائد وزير الخارجية السابق بالماخ، و وزير الخارجية في عهد رابين مهندس عقيدة الحدود القابلة للدفاع، ويرى ألون ورؤساء الوزراء الإسرائيليون المتعاقبون أن مفهوم الحدود القابلة للدفاع تعني أن إسرائيل مسؤولة عن تحديد الحدود التي تضمن متطلبات الأمن الأساسية لمواطنيها، بدلا من الارتكاز على مفهوم الجغرافيا الهجومية، وهذا يعني أن إسرائيل ستحتفظ دائما ببعض الأراضي شرق خطوط الهدنة عام 1949 كجزء من أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين وخاصة في وادي الأردن[1]، وعليه يمكن الإشارة إلى بعض الإستراتيجيات (الصلبة واللينة) التي يقوم عليها الأمن القومي الإسرائيلي، وهي:

1. إستراتيجية الحرب الخاطفة

تعتبر إستراتيجية الحرب الخاطفة وليدة تنظير وأفكار قادة وإستراتيجيين، لم تتبناها دولهم وجيوشهم،أمثال **ليدل هارت** والجنرال **فولر** و**شارل ديغول** والماريشال **ميخائيل خاتشفيسكي** ، وقد تلقفها جنرالات ألمان مثل **هاينز غوديريان** و**إرفين رومل**، وعملوا على بناء قواتهم المدرعة وفقا لمفاهيمها ولم يكن بإمكان الحرب الخاطفة التي ترتكز بشكل أساسي على ثنائية سلاحي الجو والمدرعات إبصار النور لولا القفزة التكنولوجية المتمثلة بظهور المحرك الانفجاري، خلال عقود ما بين الحربين العالميتين[2].

[1] Dan Diker, " Israel's Return to Security-Based Diplomacy",in: Dan Diker, ISRAEL'S CRITICAL SECURITY NEEDS FOR A VIVBLE PEACE,(Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs,2010),p.11.

[2]محمد خواجه، إستراتيجية الحرب الإسرائيلية : مسار وتطور، تق :نبيه بري، (بيروت :دار الفارابي،2014)،ص.18.

كما تأثرت إسرائيل بالعقيدة العسكرية وهي خلاصة الفكر العسكري الغربي، والتجربة التطبيقية للجيش الألماني في الحرب العالمية الثانية ، وقد أحدثت هذه الإستراتيجية تبدلا جوهريا في مفاهيم الحرب، حيث نقلتها من حال الثبات والجمود إلى الحركية السريعة في ميادين القتال وتوفير الحماية الجوية للقوات المدرعة المتوغلة في جبهة العدو بقصد الوصول إلى مركز الثقل العملياتي لديه وتدميره، وأقله إفقاده الرغبة على مواصلة القتال، كما تقترن الحرب الخاطفة بأسلوب الاقتراب غير المباشر الذي وصفه الإستراتيجي البريطاني **ليدل هارت Liddell Hart** بأنه: "يأخذ أبعادا أوسع وأشمل إذا ما تضمن المناورات على المؤخرات" ولب هذا الأسلوب مهاجمة الخصم في الاتجاهات غير المتوقعة[1].

تبنى الجيش الإسرائيلي منذ تأسيسه إستراتيجية الحرب الخاطفة، وأسلوب الاقتراب غير المباشر كضرورة واجبة فرضتها خصائص الكيان الصهيوني المتعلقة بضيق الجغرافيا، وضعف الديمغرافيا وقلة الموارد الطبيعية، فضلا عن إحاطته بطوق من الأعداء، يفترض امتلاكهم فائضا من القدرات المتنوعة، وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق **اسحاق رابين Yitzhak Rabin**: "إن عقيدة ليدل هارت الخاصة بالاقتراب غير المباشر، قد تواءمت إلى حد كبير مع اختيار إسرائيل لوسائل ترمي إلى التغلب على نقص العديد والأسلحة في فترة الحرب الأولى (1948-1949)"[2].

---

[1] محمد خواجه، "التطورات في الإستراتيجية الإسرائيلية خلال ستة عقود"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، ع.79، 2012، ص.ص.47-48.

[2] محمد خواجه، "التطورات في الإستراتيجية الإسرائيلية خلال ستة عقود"،مرجع سابق،ص.ص.48-49.

2. إستراتيجية نقل الحرب إلى أرض الخصم

وذلك بهدف حمل العدو على تكبد خسائر بشرية واقتصادية هائلة، مما يعجزه عن القتال فالقتال في الأراضي الإسرائيلية يُحملها الك ثير من الخسائر، لذا تلجأ إلى إستراتيجية نقل ميدان المعركة أو الحرب إلى ميدان الخصم[1].

هذا ما يتيح لإسرائيل معالجة نقاط ضعفها الجيوبوليتيكية، والتعويض ببناء جيش مبادر متحرك قادر على نقل المعركة خلال وقت وجيز إلى أرض الخصم، وقد كتب الإستراتيجي المصري **محمود عزمي**:"إن افتقار إسرائيل لعمق جغرافي إستراتيجي، كان له الأثر الأكبر في تحديد معالم الإستراتيجية الهجومية التي تتبعها "، لذا دعا **آلون** :"إسرائيل التي تفتقر إلى العمق الإستراتيجي والموارد الطبيعية، ألا تسمح للعرب بالاستفادة من ميزتي المبادأة والمفاجأة، وعليها إدماج الدرع والسيف، أي الاعتماد على القوة الضاربة الرادعة، والحدود الآمنة التي يسهل الدفاع عنها"[2].

3. إستراتيجية الدعاية و الإعلام

تعود نشأة الدعاية الإسرائيلية إلى بداية التفكير الاستيطاني في فلسطين، خلال مؤتمر بال بسويسرا عام 1897، ويمكن القول أن **ثيودور هرتزل Theodor Herzl** مؤسس الصهيونية السياسية الحديثة أدرك أهمية الدعاية لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية، فقد أنشأ جريدة أسبوعية أطلق عليها اسم "دي وولت" صدر العدد الأول منها في 3 جوان 1897، وجاء في افتتاحيتها :"يجب على هذه الجريدة أن تكون درعا وسلاحا للشعب اليهودي، سلاحا يستعمل ضد أعداء الشعب اليهودي بلا فرق في الدين"[3].

---

[1] جهاد عودة، مقدمة في الدراسات الإستراتيجية الشرق أوسطية، (القاهرة :المكتب العربي للمعارف،2014)،ص.25.

[2] محمد خواجه، إستراتيجية الحرب الإسرائيلية: مسار وتطور، مرجع سابق،ص.20.

[3] باسل يوسف النيرب، الإعلام الإسرائيلي:ذراع الجلاد، (الرياض:الركة السعودية للتوزيع،2010)،ص.ص.11-12.

كما تستند هذه الإستراتيجية على أن قيام إسرائيل كان من خلال المهاجرين اليهود الأوائل الذين فروا من العداء للسامية ومن التصفيات النازية لليهود الذين ينتمون للغرب، فهم امتداد لهذه الحضارة وسط منطقة إستراتيجية يسكنها العرب الرافضون لقيم الديمقراطية والليبرالية الغربية، لذلك ينشط الإعلام الإسرائيلي في إطار هذه الإستراتيجية على إبراز التنافس بين القيم الإسرائيلية والقيم الغربية، والتأكيد على العلاقات مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ووصف الكاتب الإسرائيلي **توم سيجيف Tom Segev** الأنظمة العربية باللا ديمقراطية وبأنها ليست مؤهلة لحمل الرسالة الديمقراطية الغربية قائلا :"إن الحكم في سوريا ديكتاتوري فردي، وهو لا يختلف كثيرا عن الحكم في الأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومع ذلك أقمنا علاقات مع زعماء هذه الدول بمستويات مختلفة... ولكن هل من الأفضل الاستمرار في حالة الحرب حتى يتحول جيراننا العرب إلى الحكم الديمقراطي الغربي[2]".

ويتبين نجاح الدع اية الإعلامية الإسرائيلية في دعم سياسة التوسع الإسرائيلية، من خلال الادعاءات الإسرائيلية التي كانت جزءا أساسيا من الصورة التي تقدمها وسائل الإعلام الرئيسية ومصادر الأخبار في الغرب، وإلا كيف يفسر تحول **شارون** في الإعلام الغربي إلى رجل دولة بل أصبح رجل السلام كما سماه **جورج بوش الابن،** في حين كان شارون هو المسؤول الأول عن مجازر قبية 1953، وصبرا وشاتيلا 1982، وأنه من وضع سياسة الاغتيالات الفردية كعنصر رئيس في الإستراتيجية الإسرائيلية لقمع المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطا ع غزة ولبنان، وعلى هذا الأساس يمكن تفسير حصول **شمعون بيريز** على جائزة نوبل للسلام وهو المسؤول الأول عن مجزرة قانا[3].

---

[1] عاطف عودة الرفوع، الإعلام الإسرائيلي ومحددات الصراع: الصحافة نموذجا، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2004)،ص.66.

[2] نفس المرجع.

[3] باسل يوسف النيرب، مرجع سابق،ص.15.

المبحث الثاني: العلاقات المصرية-الإسرائيلية قبل 2011(الحرب والسلام)

كانت مصر من 1948-1973 شريكا رئيسيا في الحروب ضد إسرائيل، لكن بشرت اتفاقية *كامب ديفيد 1979 بحقبة جديدة من العلاقات بين مصر وإسرائيل، وأضحت العلاقات أكثر ودية في ظل رئاسة حسني مبارك، إذ تحتل مصر موقعا استراتيجيا في الشرق الأوسط (السيطرة على قناة السويس، والطريق البحري الرئيسي للتجارة بين الشرق والغرب)، بالإضافة إلى كون مصر طوال تاريخها الحديث في الواجهة السياسية والثقافية للعروبة وحركة عدم الانحياز[1].

---

[1] "Egyptian – Israeli relations 1948 – 2011", **FACT SHEET** , London : Middle East Monitor, 02 February 2011,p. 1.

* يجب التفرقة بين وثيقة كامب ديفيد التي وقعت في سبتمبر 1978 وبين معاهدة السلام التي وقعت في واشنطن في 26 مارس 1979، إذ تضمنت وثيقة كامب ديفيد النص على الانسحاب الإسرائيلي الشامل وممارسة مصر سيادتها كاملة على سيناء، بالإضافة إلى حرية الملاحة للسفن الإسرائيلية في القناة طبقا لاتفاقية القسطنطينية وفي خليج السويس والاستخدام المدني للمطارات التي تتركها اسرائيل في سيناء، أما معاهدة السلام فقد اشتملت على العديد من الالتزامات تطرقت إلى التعاون الاقتصادي بين مصر واسرائيل ، أنظر : نبيل العربي، طابا كامب ديفيد الجدار العازل: صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية،ط.3، (القاهرة: دار الشروق، 2014)،ص.104.

جدول رقم 06: الجدول الزمني لتطور العلاقات بين مصر و إسرائيل

1948 إعلان دولة إسرائيل
- اعترفت الولايات المتحدة بدولة إسرائيل في ماي 1948 - الجيش المصري، جنبا إلى جنب مع لبنان وسوريا والعراق، إذ بدأت العمليات الدفاعية في عام 1948(في أعقاب العمليات العسكرية قامت مصر بتوقيع اتفاق الهدنة عام 1949) - 1952 –مجيء جمال عبد الناصر إلى السلطة في مصر.
1956 – الرئيس جمال عبد الناصر و أزمة قناة السويس
- وحد جمال عبد الناصر مصر وسوريا "الجمهورية العربية المتحدة"، بما في ذلك جيوشها، لإنشاء أكبر قوة قومية عربية. - تأميم الرئيس جمال عبد الناصر لقناة السويس - غزو المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل لشبه جزيرة سيناء، وانتقال قوات كل من بريطانيا وفرنسا إلى منطقة "قناة السويس" - الضغوط الدولية، من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة، انسحبت بريطانيا وفرنسا من منطقة قناة السويس.
1967 – حرب الأيام الستة
- اندلعت الحرب بين إسرائيل ومصر والأردن وسوريا، حيث احتلت إسرائيل سيناء وقطاع غزة (وكذلك الضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية). - بادرت إسرائيل بالحرب من خلال تدمير سلاح الجو المصري بأكمله على أرض الواقع في ضربة وقائية (غارة استباقية). - سيطرت قوات الدفاع الإسرائيلية على شبه جزيرة سيناء كلها حتى قناة السويس. - دعا قرار الأمم المتحدة رقم 242 إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة مؤخرا. - أصابت مصر خسائر فادحة خلال الحرب.

1973 - حرب أكتوبر
- توفي جمال عبد الناصر في عام 1970 وخلفه أنور السادات. - ادعى السادات بأن يكون جاهزا للدخول في معاهدة سلام مع إسرائيل إذا انسحبت من حدود ما قبل عام 1967 وعملت على قرار الأمم المتحدة رقم 242. - رفضت إسرائيل الانسحاب من سيناء وقطاع غزة. - مصر وسوريا، بدأت عملية المطالبة بإعادة شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان. - مع اشتداد الحرب، أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم 339 الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار - تم استبدال نقاط التفتيش الإسرائيلية بنقاط تفتيش الأمم المتحدة وانسحبت إسرائيل من قناة السويس (السماح لمصر باستعادة السيطرة على القناة). - الموافقة على الدخول في مفاوضات السلام مع الإسرائيليين هي الخطوة الأولى نحو اتفاقية كامب ديفيد.
1978 - كامب ديفيد
- التطور البطيء لعملية السلام أحبط السادات - نظرا لهذا ذهب في زيارة رسمية إلى إسرائيل في عام 1977 وأصبح أول رئيس عربي يعترف بإسرائيل ضمنا. - بدأ الرئيس السادات Sadat المفاوضات مع إسرائيل عندما دعا الرئيس الأمريكي الأسبق **جيمي كارتر Jimmy Carter** السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي **مناحيم بيغن Menachim Begin** إلى كامب ديفيد. - زاد التوتر بين مصر وجيرانها العرب، نظرا لموقفها تجاه إسرائيل.
1979 - مصر- إسرائيل "اتفاقية سلام"

- بعد مفاوضات كامب ديفيد، تم التوقيع على معاهدة السلام بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن، التي أشرف عليها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. - نصت معاهدة السلام على الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من شبه جزيرة سيناء وحرية مرور السفن الإسرائيلية. - تعني المعاهدة أن مصر أول دولة عربية تعترف رسميا بإسرائيل. - كجزء من المعاهدة كانت مصر المستفيدة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية من عند الولايات المتحدة الأمريكية. - تسببت معاهدة السلام بالتوتر بين مصر والدول العربية الأخرى، وكذلك الفلسطينيين ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية the Palestinian Liberation Organisation (PLO). - أعلن ياسر عرفات **Yasser Arafat** زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، أن المعاهدة كانت "سلام زائف". - علقت مصر من جامعة الدول العربية 1979-1989. - اغتيل السادات عام 1981 - تولى الحكم نائب الرئيس السادات **حسني مبارك Hosni Mubarak** عام 1981، وأثبت أنه سيكون الحليف الأكبر لإسرائيل.
1981 - العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل
- أملت معاهدة 1979 أن إسرائيل ستشتري النفط من مصر وبالتالي بدأت في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين. - بين عامي 1994 و 2000 صدرت إسرائيل ما قيمته نحو 181 مليون دولار من البضائع إلى مصر. - شملت الصادرات المنتجات الكيماوية والأسمدة والمنتجات النفطية. - التعاون الزراعي بين مصر وإسرائيل - انخفاض مستويات المعيشة في مصر باستمرار منذ عام 1990. - قدرت الأمم المتحدة أن حوالي 20 - 30% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر. - مع تدهور الاقتصاد، أصبح الرئيس مبارك أكثر اعتمادا على دعم الولايات المتحدة.

مصر وإسرائيل – تطبيع العلاقاتnormalisation of relations
- مع تطور عملية السلام في الشرق الأوسط أصبح الرئيس مبارك شخصية رئيسية في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. - ظل الدعم الأمريكي قوي بسبب علاقة مصر المستمرة مع إسرائيل. - دعمت مصر إسرائيل في العديد من قراراتها – الأهم في الإغلاق على قطاع غزة بعد انتخاب حماس عام 2006.
2006 – الحصار على قطاع غزة The Siege on the Gaza Strip
- فرض الرئيس مبارك حكمه على مصر من خلال قمع المعارضة السياسية – بما في ذلك حظر واضطهاد الإخوان المسلمين - مع انتخاب حماس حكومة لفلسطين في عام 2006، خشي الرئيس مبارك تأثير العملية الديمقراطية في مصر، وخصوصا صعود الإخوان المسلمين. - رفضت إسرائيل والمجتمع الدولي الاعتراف بديمقراطية انتخاب حماس. - نقلت مصر سفارتها من غزة إلى الضفة الغربية. - فرضت إسرائيل حصارا على قطاع غزة في محاولة لفرض إزالة حماس من السلطة. - دعمت مصر الحصار وذهبت إلى فرضه على الحدود المصرية مع قطاع غزة، لاسيما من خلال إغلاق معبر رفح عام 2007. - فرض الحصار على قطاع غزة قيود اقتصادية شديدة على السكان. - بعد الدمار الهائل الناجم عن الهجوم الإسرائيلي في 09-2008، لم تتمكن غزة من إعادة بناء بنيتها التحتية المتضررة، و مصر ظلت تقيد مرور الأفراد عبر الحدود في رفح. - شيد سكان غزة العديد من الأنفاق بين مصر وقطاع غزة من أجل جلب السلع الضرورية للحياة اليومية أي مواد البناء والأغذية والأدوية وما إلى ذلك، وقد وصف الصحفيين الدوليين الأنفاق بأنها "شريان الحياة لغزة"Gaza's lifeline. - رفعت مصر جزئيا القيود المفروضة على معبر رفح، بعد ضغوط دولية بسبب حادث أسطول الحرية ومحاولات لكسر الحصار من قبل المجموعات الدولية. - لا يزال الحصار الذي يسمح لعدد قليل من الناس بعبور الحدود (لم يتم السماح بإدخال ووصول البضائع عبر الحدود المصرية).

Source : "Egyptian – Israeli relations 1948 – 2011", FACT SHEET , London : Middle East Monitor, 02 February 2011,p.p.1-7.

المطلب الأول: العلاقات المصرية -الإسرائيلية في عهد جمال عبد الناصر

أثرت هزيمة العرب في حرب 1948 على مصر، وأدت إلى تغيير نظامها، إذ قامت مجموعة من الجنرالات العسكريين الشباب بانقلاب في جويلية 1952، ما أدى إلى إزالة فاروق من السلطة واستبداله بمحمد نجيب، وجاء بعده جمال عبد الناصر، الذي قام بتأميم قناة السويس، ما أعطى لبريطانيا وفرنسا ذريعة لمهاجمة مصر[1].

بدأت الحرب العربية الإسرائيلية الثانية، بدعم كل من بريطانيا وفرنسا لإسرائيل من أجل مهاجمة مصر، قامت إسرائيل بالاستيلاء على صحراء سيناء بعد أن هاجمت مصر في 29 أكتوبر 1956 واحتلت بريطانيا وفرنسا معظم المدن المصرية باستثناء بورسعيد، وبسبب مقاومة الشعب المصري وتحت ضغوط الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قبلت بريطانيا وفرنسا وقف إطلاق النار، كما أجبرت إسرائيل في 9 نوفمبر 1956 على إخلاء صحراء سيناء[2].

1. تأميم قناة السويس(جذور التوتر)

[1] Arash Beidollah KHANI," Egyptian–Israeli Relations, History, Progress, Challenges and Prospects in the Middle East", **Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)**, Vol. 7, No. 3, 2013,p.96.
[2] ibid.

أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في 26 جويلية 1956 تأميم الشركة العالمية "شركة قناة السويس البحرية" ، وأن مصر ستستخدم أموال هيئة قناة السويس وعائد رسوم المرور بالقناة في تنفيذ مشروع السد العالي الذي وافقت روسيا على إقامته بفائدة سنوية قدرها 2% فقط، واعتبرت كل من بريطانيا وفرنسا هذا العمل تهديدا للسلام العالمي وتهديدا لطريقهما إلى بترول الشرق الأوسط، فقررت الحكومة البريطانية برئاسة "مستر إيدن" استخدام القوة ليلغي عبد الناصر قرار التأميم ، أما إسرائيل فقد كانت تضيق بالحصار البحري في مضيق "تيران" بمنع سفنها من العبور في قناة السويس، كما قلقت من الدعم السوفييتي والأسلحة التشيكية التي ستعطي مصر القدرة على تهديد إسرائيل، ليتم الاتفاق بين فرنسا وإسرائيل خلال أوت 1956 على الغزو المشترك لمصر، كما بدأت وزارة الدفاع البريطانية التخطيط لعملية قناة السويس[1].

2. العدوان الثلاثي على مصر 1956

عادت الجيوش العربية من حرب فلسطين بعد أن خسرت ما لا يقل عن 15 ألف شهيد، وحوالي 30ألف جريح، كما خسرت إسرائيل أيضا ما يقرب من 4000 قتيل وحوالي 12 ألف جريح لكنها خرجت من الحرب وقد حققت تفوقا على العرب في العدة والعتاد والسلاح، وساندتها الدول الكبرى وفي عام 1955 أتمت مصر توقيع اتفاقية الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، وأعلنت إسرائيل أن مصر ستستخدم هذه الأسلحة ضد أمنها في عام 1956[2].

كانت حالة الحرب ما تزال قائمة بين مصر وإسرائيل، إذ منعت مصر السفن الإسرائيل ية وحتى البضائع المشحونة على السفن أجنبية من المرور عبر قناة السويس إلى إسرائيل، وفرضت حصارا بحريا على مضيق "تيران" منذ عام 1953، إذ منعت مرور السفن الإسرائيلية إلى ميناء "إيلات"

---

[1]عبد المنعم خليل، مذكرات الفريق عبد المنعم خليل حروب مصر المعاصرة، (القاهرة: الكرامة للنشر والتوزيع،2016)،ص.ص. 86-87.

[2] نفس المرجع،ص.ص.85-86.

وبالعكس، كما منعت تحليق الطائرات التجارية الإسرائيلية فوق المضيق منذ عام 1955، ونجحت الثورة في مفاوضاتها مع بريطانيا على الجلاء النهائي من مصر في جوان 1956، وبهذا انتهى الاحتلال العسكري البريطاني الذي استمر 74 عاما[1].

المطلب الثاني: العلاقات المصرية-الإسرائيلية في عهد أنور السادات(إطار السلام)

اعتقد الكثير من المصريين أن توقيع **السادات** على معاهدة السلام عام 1979 مع إسرائيل قد وضع مصالح مصر قبل الوحدة العربية، ودمر رؤية الجبهة العربية الموحدة ضد إسرائيل، كما عارضت معظم الدول العربية رؤية السادات للسلام واصفة تصرفه بالخيانة الكبيرة، وعلق رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الراحل **ياسر عرفات** قائلا: "دعهم يوقعون ما يحلو لهم، السلام الزائف لن يدوم"، وقامت الجامعة العربية بطرد مصر ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس، حتى عام 1989 رجعت العضوية لمصر وأعيد مقرها إلى القاهرة[2].

---

[1] نفس المرجع،ص. 86.

[2] Dareen Khalifa, “Saving peace: The case for amending the Egypt-Israel peace treaty”, London: ICSR ,2013,p.4.

*بدأت المحادثات في الخامس من سبتمبر 1978، وبعد اثني عشر يوما من المحادثات توصل المجتمعون إلى اتفاقات تم التوقيع عليها من قبل الرؤساء الثلاثة : **السادات** و**بيغن** و**كارتر** عرفت باتفاقات "كامب ديفيد" التي نظمت على وثيقتين : **الأولى**: جاءت تحت عنوان : " إطار العمل للسلام في الشرق الأوسط " وقد تضمنت أسسا ومبادئ ارتأتها الأطراف المتفاوضة لحل الصراع العربي الإسرائيلي ،أما الوثيقة **الثانية**: فكان عنوانها : " إطار العمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل " وأشارت الوثيقة إلى أن مصر وإسرائيل توافقا من أجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية وبهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار، وبالفعل جرى التفاوض بي ن الوفود الثلاثة وتم التوقيع على المعاهدة في كامب ديفيد خلال الفترة المحددة، في: حسين السيد حسين، "مرجع سابق،ص.ص.459-460.

وفي إطار *معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في العاصمة الأمريكية واشنطن بتاريخ 26 مارس 1979 وافقت إسرائيل على الانسحاب من كل شبه جزيرة سيناء المصرية وتحدد يوم 25 أفريل 1982 كمرحلة نهائية لاستكمال الانسحاب من كل الأراضي المصرية[1].

كما بدأت فعاليات مباحثات كامب ديفيد رسميا يوم 4 سبتمبر 1978 عندما وصل أولا الرئيس الأمريكي **جيمس إيرل كارتر James Earl Carter** الذي شغل مه ام منصبه بداية من 20 جانفي 1977 وحتى 20 جانفي 1981 إلى منتجع كامب د يفيد الرئاسي يصحبه وفد سياسي وأمني ودبلوماسي أمريكي للإشراف بنفسه على التفاصيل النهائية تمهيدا لاستقبال الرئيس المصري **محمد أنور السادات** والوفد المرافق لـه ورئيس الوزراء الإسرائيلي **مناحم بيغن Menahem Begin** والوفد المرافق له لتبدأ المفاوضات مساء يوم 5 سبتمبر 1978[2].

1. مسار اتفاقية" كامب ديفيد"

حررت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بواشنطن في 26 مارس 1979، وقع عليها كل من الرئيس **السادات** عن حكومة مصر العربية و**بيغن** عن حكومة إسرائيل والشاهد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية **كارتر** ، احتوت المعاهدة على ديباجة أشارت إلى اقتناع كل من الطرفين مصر وإسرائيل بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن رقم 242 ورقم 338 والتزامهما بإطار العمل للسلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد "الوثيقة الأولى والثانية لعام 1978 "، كما دعت المعاهدة الأطراف الأخرى في الصراع للاشتراك في عملية السلام[3].

---

[1]توحيد مجدي، أسرار آخر الحروب : البنود السرية في معاهدة السلام ،(القاهرة : دار أخبار اليوم، 2013)،ص.265.

[2]توحيد مجدي، مرجع سابف، ص.266.

[3]حسين السيد حسين، "معاهدة السلام المصرية– الإسرائيلية عام 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي"، **مجلة دراسات تاريخية**، ع.ع.118،117، ،2012،ص.ص. 460-461.

2. المواقف العربية

قال الدبلوماسي المصري السابق **طه الغرنواني** مسؤول ملف فلسطين في وزارة الخارجية المصرية :"إن الهدف الإسرائيلي من عملية السلام هو إيجاد الفرقة بين الدول العربية والفلسطينيين وتحقيق التعاون السياسي والاقتصادي والصناعي والتجاري بينها وبين الدول العربية، وإبعاد الشعب العربي عن التحرك العربي المسؤول تجاه فلسطين "، ويمكن تقسيم موقف الدول العربية طبقا لما ظهر من مؤتمر بغداد في الثالث من نوفمبر 1978 كالآتي[1]:

- المحور العراقي : ويضم العراق، سوريا، اليمن الجنوبية، الجزائر، ليبيا، منظمة التحرير الفلسطينية، وتعاطفت أو تعاونت معها المملكة الأردنية، إذ هاج م ت هذه الدول معاهدة السلام، ورأت أنها لم تسفر عن أي نقاط لصالح القضية الفلسطينية، وأنها تمس صميم عروبة القدس.
- المحور السعودي : ويضم السعودية، دول الخليج عدا عُمان، واتسم موقف هذه الدول بالاعتدال النسبي والدبلوماسية الهادئة.
- لبنان : اعترضت على كامب ديفيد ومعاهدة السلام، لأنها ترى أن الاتفاقيتين قد أغفلتا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن معاهدة السلام قد ذكرت الشرعب، وأغفلت الأرض.
- تونس : كان اعتراضها على أساس أن المعاهدة لم تنص على قيام دولة فلسطينية، وعدم احترام الإجماع العربي، كما أن المعاهدة لم تستجب لمطالب الشعوب الإسلامية فيما يتعلق بالقدس.

---

[1] مأمون سويدان، "علاقات إسرائيل مع العالم العربي "،في :تحرير :عاطف أبو سيف، علاقات إسرائيل الدولية : السياقات والأدوات،الاختراقات والإخفاقات ،(رام الله:مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014) ،ص.420.

3. قضايا معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية

تضمنت معاهدة سلام 1979 تسع مواد إلى جانب المرفق العسكري، نصت على شروط الانسحاب الإسرائيلي والترتيبات الأمنية، ومرفق آخر يخص الكيفية التي سيتعامل بها الطرفين من حيث العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما وقعا على مذكرة اتفاق مع الولايات المتحدة التي أعلنت التزامات كل من الطرفين في حال وجود أي انتهاكات للاتفاقية الأمنية والدور الذي يمكن أن تلعبه للأمم المتحدة في الإشراف على تنفيذ هذا المرفق (مثلا: فيما يتعلق بالتحقيق في المناطق محدودة القوات وإقامة نقاط التفتيش ودوريات الاستطلاع ومراكز المراقبة في المناطق العازلة)، كما أدرجت اتفاق المساعدات الأمريكية التي ستقدم لمصر في شكل مساعدات عسكرية واقتصادية، الذي بلغ متوسطه حوالي 2 مليار دولار سنويا منذ عام 1979، كما وصلت المساعدات العسكرية عن طريق مصدر التمويل المعروف باسم التمويل العسكري الخارجي إلى ما يقارب 1.3 مليار دولار منذ عام 1987 بما يتيح لمصر لشراء المعدات والخدمات العسكرية أمريكية الصنع[1].

كما تطرقت معاهدة السلام المصرية –الإسرائيلية لقضايا ذات طابع سياسي نذكر منها[2] :

1. إنهاء حالة الحرب بين الطرفين

نصت المادة الأولى من المعاهدة على العبارة الآتية : " تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على المعاهدة "، وما إن تم تبادل هذه الوثائق في ماي 1979 انتهت حالة الحرب بينهما رسميا وعمليا وترتب عليها العديد من الآثار في الفقه القانوني الدولي أهمها:" أن جميع التصرفات التي كان يبررها قانون ا لحرب تعتبر غير مشروعة فلا يجوز احتلال الأراضي أو الاستيلاء عليها بشكل ما أو أسر سفن وغيرها وإذا ما تجاهلت قوات أحد الطرفين هذه الأمور فإن ما أخذ يجب أن يرد ويجب دفع التعويضات في حال التسبب بخسائر".

---

[1] Dareen Khalifa, op.cit,p.3.

[2]حسين السيد حسين، مرجع سابق،ص.ص. 462-468.

2. قيام علاقات طبيعية بين الطرفين

أكدت وثيقتا كامب ديفيد على ضرورة تجاوز العلاقات العربية الإسرائيلية مرحلة السلم السلبي إلى السلم الإيجابي الذي يستند إلى قيام تعاون وثيق في مختلف المجالات بين العرب وإسرائيل وجاءت معاهدة الصلح لتوضح بشكل مفصل وأدق العلاقات الطبيعية وجوهرها بين مصر وإسرائيل ، إذ أوردت الفقرة الثالثة من المادة(3) في المعاهدة الحكم الأساسي بهذا الصدد عندما ذكرت أنه : "يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز المتميزة المفروضة ضد حرية الأفراد وانتقالهم وتبادل السلع".

3. الانسحاب من سيناء

تضمنت المادة الأولى في البروتوكول الخاص بالانسحاب أسس الانسحاب، فقررت أن تقوم إسرائيل بإتمام سحب كافة قواتها من سيناء في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، ويتم الانسحاب على مرحلتين:" الأولى انسحاب مرحلي حتى شرق خط العريش – رأس محمد – وذلك خلال تسعة أشهر من تاريخ تبادل الوثائق، والثانية انسحاب نهائي إلى ما وراء الحدود الدولية في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق المعاهدة ".

كما قدمت المعاهدة حرية مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس، والتسليم بأن خليج العقبة ومضيق تيران مثلهما مثل الممرات المائية الدولية (كان مضيق تيران مصدرا للتوتر بين مصر وإسرائيل، حين قرر الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر إغلاق المضيق على جميع السفن التي ترفع العلم الإسرائيلي)[1].

[1]Dareen Khalifa, op.cit,p.3.

المطلب الثالث: العلاقات المصرية- الإسرائيلية في عهد حسني مبارك

ارتبط نظام مبارك برغبة الإدارة الأميركية في تأمين إسرائيل وحمايتها من أي هجوم من فصائل المقاومة المختلفة، ولم يستطع نظام مبارك الخروج عن طوع وإرادة الإدارة الأميركية ، وتمثل ذلك في عدة أمور[1]:

الأول: دعم السلطة الفلسطينية وبالأحرى حركة فتح على حساب المقاومة الفلسطينية حماس واختيار المسار الدبلوماسي السياسي فقط، والدفع في اتجاه مواجهة حماس والتضييق عليها في غزة من خلال إغلاق معبر رفح، وعدم السماح بمرور المساعدات الإنسانية التي تقدمها منظمات الإغاثة إلا في حدود ضيقة، بما يؤثر سلبا على الشعب الفلسطيني من جانب، وعلى إمكانية حماس في تسيير أمور القطاع، وتحطيم البنية التحتية .

الثاني: عدم الاعتراف بقادة حماس وخصوصا بعد فوزهم في الانتخابات في العام 2006 وسيطرتهم على قطاع غزة، تمثل ذلك في عدم لقائه بهم، وتحديد تعاملهم مع المخابرات العامة كملف أمني، وهذا ما أكده وزير خارجية مبارك **أحمد أبو الغيط** في كتابه "شهادتي .. السياسة الخارجية المصرية 2004-2011" حيث قال أن مبارك كان رافضا لقاء قادة حماس بعد وصولها للسلطة.

الثالث : الوقوف أمام تقديم أية مساعدات لحماس سواء على المستوى المحلي ، الإقليمي والدولي فكل المساعدات التي تقدم من مؤسسات أو منظمات أو حكومات، كانت تقابل في الغالب باعتراض من الإدارة المصرية في نظام مبارك وتقيد حركتها، وغلق الأنفاق التي تمر من خلالها الأغذية والمساعدات الطبية، بل وصل الأمر إلى التضييق على الشعب المصري وفعالياته التي تدعم القضية الفلسطينية سواء في الجامعات أو النقابات المهنية أو الجمعيات الخيرية أو حتى مجلس الشعب، وفي المقابل تكثيف التنسيق الاستخباراتي مع إسرائيل.

---

[1] جمال نصار، "تقرير :الانتكاسة : الدور المصر في الحرب الإسرائيلية على غزة "، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص.ص.3-4.

الرابع : موافقة السلطة المصرية الضمنية على العدوان الإسرائيلي على غزة، ومثال ذلك لقاء تسيبي ليفني في القاهرة في العام 2008 قبل توجيه ضربة عسكرية لغزة، بالرئيس المصري حسني مبارك ونظيرها أحمد أبو الغيط، والوزير عمر سليمان رئيس المخابرات المصرية وعرضها رغبة إسرائيل في الإطاحة بـ"حماس" التي تسيطر على قطاع غزة، وأن هذا الوضع لابد أن يتغير، وهذا ما سوف تقوم إسرائيل بتحقيقه، كل ذلك على خلفية الرفض المبدئي للمقاومة المسلحة، والتعامل مع حماس كجزء من تضييق النظام المصري على الإخوان المسلمين.

كما تعاملت مصر مع إسرائيل لأكثر من ستة عقود (القتال، السلام) في المجالات الإستراتيجية والسياسية، فأقيمت في المجال الاقتصادي المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) التي كانت دفعة كبيرة لصادرات مصر ، كما أعطت لإسرائيل موطئ قدم في عدد من الصناعات المصرية خاصة المنسوجات[1].

- **اتفاقية الكويز (المناطق الصناعية المؤهلة):** بموجب الاتفاقية الموقعة سنة 2004 يسمح للشركات المصرية التي تستخدم مدخلات إسرائيلية بتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة مع إعفاء الجمارك، وعلى إثرها بلغ حجم التبادل التجاري بين إسرائيل ومصر سنة 2008 حوالي 271 مليون دولار مقارنة ب 59 مليون دولار فقط في السنة التي سبقت توقيع الاتفاقية عام 2004[2].

---

[1] Abdel Monem Said Aly, Shai Feldman, "Testing the Resilience of Egyptian-Israeli Peace", **Middle East Brief**, No. 56, Waltham: Brandeis University, 2011,p.4.

[2] مأمون سويدان، مرجع سابق،ص.421.

جدول رقم07: استيراد إسرائيل للسلع المصرية (ملايين الدولارات)

السنة	المبلغ
2005	49.1
2006	77.2
2007	94.6
2008	132.3
2009	270.8
2010	355.1
2011	178.4
2012	59.6
2013	49.8

المصدر: إمطانس شحادة،التبادل التجاري بين إسرائيل والدول العربية في أعقاب "الثورات العربية"،ملفات مدى، ملف رقم.4،المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية،2014،ص.9.

يبين الجدول هبوط الاستيراد الإسرائيلي من مصر في السنوات الأخيرة على نحو بالغ، فقد بلغ الاستيراد من مصر في عام 2010 قرابة 350 مليون دولار، وانخفض إلى 50 مليونا في عام 2013، لكنه حقق ارتفاعا جديا في عام 2008 إذ بلغ 132 مليون دولار، في حين كان متواضعا في الفترة الواقعة بين العامين 2005 و2007 ولم يتخطى 100 مليون دولار [1].

[1] إمطانس شحادة،مرجع سابق،ص.9.

- **اتفاقية الغاز :** تم في إطار هذه الاتفاقية التوقيع على صفقة ضخمة سنة 2005 بين شركة غاز شرق المتوسط المصرية EMG وشركة الكهرباء الإسرائيلية، نظمت هذه الاتفاقية شراء الغاز المصري من قبل شركة الكهرباء الإسرائيلية بقيمة 2,5 مليار دولار لمدة 25 سنة وأشارت تقارير صحافية نقلا عن المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي بأن الواردات من مصر إلى إسرائيل بلغت زيادة في عام 2008 حوالي 132 مليون دولار بزيادة 40% عن العام السابق، وخلال الفترة ما بين جانفي حتى فيفري 2009 بلغت زيادة الواردات من مصر بنسبة 58% أي وصلت إلى نحو 23 مليون دولار[1].(أنظر الجدول رقم 08)

جدول رقم 08: استيراد الغاز الطبيعي من مصر 2008-2012(ملايين الدولارات)

العام	استيراد الغاز	مجمل الاستيراد	حصة استيراد الغاز من مجوع الاستيراد %
2008	30	132.3	23
2009	205	270.8	76
2010	272	355.1	77
2011	116	178.4	65
2012	7	59.6	12

المصدر : إمطانس شحادة،مرجع سابق،ص.10.

[1]مأمون سويدان، مرجع سابق ،ص.421.

يبين الجدول مدى التراجع في ميزان التبادل التجاري بين مصر وإسرائيل ، والذي يعود إلى تراجع تصدير الغاز الطبيعي من مصر إلى إسرائيل، إذ أخذ الاستيراد من مصر في الارتفاع في عام 2008 إلى أن بلغ ذروته 355 مليون دولار في عام 2010، وقد شكل تصدير الغاز من مصر إلى إسرائيل في العام 2008 قرابة 23% من مجمل الصادرات المصرية إلى إسرائيل، وبوا قع 30 مليون دولار، وارتفع في عام 2009 حجم استيراد الغاز إلى 205 ملايين دولار، وشكل 76% من الصادرات المصرية إلى إسرائيل، وفي عام 2010 شكل 77% من مجمل الصادرات المصرية إلى إسرائيل، وعاد لينخفض في عام 2012 إلى 12% وبواقع 7ملايين دولار فقط[1].

المبحث الثالث: موقف إسرائيل من الاحتجاجات في مصر بعد 2011

يشكل اتفاق السلام مع مصر أساسا إستراتيجيا فائق الأهمية بالنسبة إلى إسرائيل،أي أن التغيير في النظام المصري ولاسيما إمكانية تعاظم قوة الإخوان المسلمين، يحمل في طياته تغييرا في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، ويمكن القول أنه مادام الجيش المصري يسيطر على السلطة في مصر فإن اتفاق السلام سيبقى مستقرا[2].

المطلب الأول: نظرة إسرائيل إلى احتجاجات 25 جانفي 2011

هناك موقفان في إسرائيل، وفي ثقافتها السياسية تجاه العرب ، وهما العداء للوحدة العربية والعداء للديمقراطية في الدول العربية، ويعود هذا العداء إلى أسباب سياسية، إذ يعتقد قادة الصهيونية وإسرائيل أن الديمقراطية والوحدة العربية تعززان من قوة العرب وتفتحان المجال واسعا في المدى المتوسط والبعيد لمقاومة إسرائيل[3].

[1]إمطانس شحادة،مرجع سابق،ص.10.

[2]ميخائيل ميلشتاين، "شرق أوسط قديم- جديد : الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل "، **مجلة الدراسات الفلسطينية**،ع.87، 2011، ص.166.

[3]محمود محارب،"إسرائيل والثورة المصرية"،الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011،ص.6.

وكتب **بن غوريون** واضع نظرية أمن إسرائيل في يومياته بتاريخ 29 جانفي 1949 عقب اطلاعه على برنامج حزب عربي ظهر في أواخر الأربعينات :"أخيرا ظهر العرب الذين يرون الوضع بشكل واضح "، وأضاف أن هذا الحزب ينادي بالوحدة العربية، ويرى أن الشعب هو مصدر السلطة، ويؤمن بحق الجميع في المساواة في الحقوق والواجبات، وينادي بحرية الفرد في العيش بكرامة وبالحرية من الاستعمار، ثم عبر عن خشيته من أن يسير العرب في الطريق التي ينادي بها هذا الحزب[1] .

كما قال:"هذا هو الطريق الذي ينشده العرب، وأنا أتخوف طوال الوقت من أن يقوم زعيم عربي بقيادة العرب على هذا الطريق، إنهم يتجاهلون العقبات الداخلية والخارجية والوقت اللازم للوحدة العربية، والويل لنا إذا كنا لا نعرف كيف نستغل هذا الوقت كي ننمو ونتحصن ونمتلك مكانة في العالم ونتقرب من الشعب العربي ونثبت لقوم من هذا النوع أن طريق العرب إلى الوحدة والحرية والتقدم ليس طريق شن الحرب علينا، بل طريق التحالف، فالسؤال هو عما إذا كانوا عندنا يفهمون ذلك بصورة كافية وفي الوقت المتاح..."[2] .

أي أنه في حال إسقاط نظام مبارك (أي بنية النظام القديم ومؤسساته بغض النظر عن شخص الرئيس) ستكون هناك انعكاسات أمنية في المدى القريب والمدى البعيد من خلال[3]:

- **على المدى القريب** : سيتضرر التنسيق الأمني الصامت مع مصر، ومن المحتمل أن يطرأ تحسن على العلاقات بين مصر وحكومة حماس في قطاع غزة ، كما من المحتمل أن يجري المساس بمكانة القوات الدولية المرابطة في سيناء، وأن ترفض مصر السماح لسفن الصواريخ الإسرائيلية المرور في قناة السويس
- **على المدى البعيد:** في حال وصول حكومة راديكالية إلى الحكم في مصر، من المحتمل أن يطرأ فتور حقيقي على السلام البارد أصلا مع إسرائيل

---

[1] محمود محارب،،"إسرائيل والثورة المصرية"،ص.6.

[2] دافيد بن غوريون، يوميات الحرب: حرب الاستقلال 1947-1949،تر :سمير جبور، (بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1993)،ص.724.

[3] عاموس هرئيل، "أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لم تتوقع مسبقا حجم التغيير في مصر"، **مختارات من الصحف العبرية**، ع.1104، 2011،ص.ص.8-9.

المطلب الثاني: موقف الجيش الإسرائيلي(المؤسسة العسكرية)

قد يفرض سقوط نظام مبارك إعادة تنظيم جديدة، فمنذ أكثر من عشرين عاما لم يدخل الجيش الإسرائيلي ضمن خططه العسكرية إمكان المواجهة العسكرية مع الخطر المصري ، وفي العقود الأخيرة سمح السلام مع مصر بتقليص تدريجي في حجم القوات العسكرية وتخفيض سن الإعفاء من الخدمة العسكرية الاحتياطية، وتوجيه موارد كبيرة إلى مجالات اقتصادية واجتماعية ، كما ركزت تدريبات قيادات الأركان العامة للجيش على المواجهة مع حزب الله وحماس وسوريا في أقصى الاحتمالات، ولم يجر التخطيط بجدية لإمكانية دخول فرقة مصرية إلى سيناء[1].

ورأى الجنرال **يوآف جالانط Yoav Galant** الذي شغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي: "أن الربيع العربي سيتحول إلى خريف إسلامي طويل وبارد "، ورأى **أفيف كوخافي Aviv Kochavi** رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية سابقا : **"**أن إسرائيل عام 2012 ستواجه محيطا غير مستقر، متوترا وإسلاميا أكثر مما كان عليه في الماضي"، ولم يختلف موقف وزير الدفاع السابق **إهود باراك Ehud Barak** عن مواقف القيادات العسكرية حين اعتبر : "أن الثورات العربية أدخلت المنطقة إلى المجهول وأن الشرق الأوسط بات أقل استقرارا وأكثر إسلامية، أي أن الربيع العربي تحول فعلا إلى خريف إسلامي"[2].

---

[1] عاموس هرئيل، "أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لم تتوقع مسبقا حجم التغيير في مصر"، مرجع سابق،ص.9.

[2] يسري خيزران، " رؤية إسرائيلية للثورات العربية "،**ملفات مدى** ، رقم . 4،المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية،2014،ص.7.

كما دفع الواقع الجديد العديد من الجنرالات الإسرائيليين المتقاعدين لدعوة صناع القرار إلى الاستعداد لتحول مصر إلى طرف عدو، مع كل ما يتطلبه ذلك من استعدادات أمنية وعسكرية كما لا يمكن تجاهل الحكم الذي أصدره وزير الخارجية الإسرائيلي **أفيغدور ليبرمان Avigdor Liberman** الذي اعتبر أن مصر في عهد مرسي ستكون أخطر بكثير من إيران، ما دفعه للدعوة إلى إعادة تقييم خارطة المخاطر الإستراتيجية التي باتت تواجه إسرائيل، من هنا تعاظمت الدعوات في إسرائيل لإعادة صياغة مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في أعقاب فوز مرسي[1].

المطلب الثالث: موقف الإعلام الإسرائيلي

هيمنت منذ اندلاع "الاحتجاجات" المصرية في جانفي 2011 الخشية على غالبية المسؤولين الإسرائيليين من أن تقود إلى إقامة نظام ديمقراطي في مصر، وقد عالج الصحفي والكاتب الإسرائيلي **عوفر شيلح Ofer Shelah** هذه المسألة في مقال بعنوان :"الديمقراطية ليست للعرب"، واستهل مقاله بالتأكيد على أنه :"لا يوجد إسرائيلي عاقل لا يخشى من نتائج الأحداث في مصر، خاصة أن اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر مهمة للغاية، وأي إخلال بها يؤثر في جميع نواحي الحياة في إسرائيل وأضاف هناك شيء واحد أسمعه من الناطقين باسم إسرائيل ومن جز ء كبير في الجمهور الإسرائيلي وهو الديمقراطية ليست للعرب، فمثلا سمعنا أمس جنرال يقول ذلك بوضوح : إن الديمقراطية ليست للعرب، وإنهم غير جديرين بها، وإن ما تحتاج إليه إسرائيل هو أنظمة حكم عربية مستقرة وغير ديمقراطية، وبكلمات بسيطة: نحن نريد حكاما عربا مستبدين يعتمدون على الغرب"[2].

---

[1] صالح النعامي، "تقرير : تطويق مرسي : إستراتيجية تقليل الأضرار الإسرائيلية "،الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات،2012،ص.3.

[2] محمود محارب،،"إسرائيل والثورة المصرية"،ص.7.

كما حذر **إيتان هابر** **Eitan Haber** الكاتب اليومي في الصحافة الإسرائيلية والرئيس السابق لديوان رئيس الحكومة الراحل **إسحق رابين** من انتشار الجو الديني الإسلامي في الدول العربية، لأنه يبعدها عن إسرائيل أكثر مع تراجع عدد الممثليات الإسرائيلية في المنطقة، وقطع ما وصفه بمسيرة تغريب دول عربية كثيرة، ليحل محلها الجلابيب السوداء، وعاد القرآن ليكون كتاب الكتب يسير كل شيء، مع تحطم المحور المعتدل الموالي لأمريكا من البلدان العربية كأحجار الدومينو[1].

ورأى **دان مرغليت** **Dan Margalit** المحلل السياسي في جريدة "يسرائيل هيوم":"سيكون هناك انعطاف في اتفاق السلام، وفي أفضل الأحوال فإن التغيرات ستكون هامشية لكنها لن تتوقف عند هذا الحد وما سيبدأ على أنه ثورة لا يقودها الإخوان المسلمون قد يتدهور خلال بضع سنوات إلى تبني موقف متطرف تجاه إسرائيل، ولن يكون هذا بإلغاء اتفاق السلام وإنما بالمس بمستوى العلاقات الدبلوماسية وبتشجيع الإرهاب من قطاع غزة، متسائلا : ما إذا كانت إسرائيل أقامت علاقات مع جهات في المعارضة(المصرية) حاكتها بعيدا عن أنظار النظام الحالي، وما هو حجم هذه العلاقات، وما هي أهميتها؟"[2].

---

[1]عدنان عبد الرحمن أبو عامر، منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية ، (بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2016)،ص.ص.112-113.

[2]"الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية "، **تقرير معلومات** ، رقم .23،بيروت : الزيتونة للدراسات والاستشارات،2012، ص.ص.37-38.

المبحث الرابع: تأثير الاحتجاجات في مصر بعد 2011 على السياسة الأمنية الإسرائيلية

تواجه إسرائيل في الوقت الحالي تهديدات غير متماثلة أو غير تقليدية أكثر تعقيدا من التهديدات التقليدية والوجودية (انظر الجدول رقم 09)، على صعيد التهديد الوجودي لا تواجه الحكومة أي مشكلة خطيرة تحدد هدفها السياسي، الذي هو دائما رد فعل موجه نحو إبطال أهداف الخصم بشكل رئيسي من خلال هزيمة قواتها العسكرية، والواقع أن المشكلة الرئيسية التي تواجهها الحكومة في صراعات الدولة السابقة تتعلق بالنواتج والقدرات: كيفية تخصيص أقصى الوسائل العسكرية والقوى العاملة في أقصر وقت ممكن لكي تنجح بسرعة استنادا إلى نمط عام للانتشار العسكري، أي أن الوقت وندرة الوسائل هما المعوقان الرئيسيان[1].

جدول رقم 09: مواجهة التهديدات المختلفة

	الوجودية / التقليدية	غير الوجودية / غير التقليدية
الغاية/الغرض	التعريف السلبي ("تدمير"، "ردع")	تعريف إيجابي ("بناء"، "شكل")
الوسائل	النمط العام	تخطيط التكيف فريد من نوعه
الموارد	الحد الأقصى/الممكن	الأمثل/ الحد الأدنى اللازم

Source: ALON PAZ, op.cit,p.3.

[1] ALON PAZ, **TRANSFORMING ISRAEL'S SECURITY ESTABLISHMENT**,(Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 2015),p.2.

كما تشكل التحديات الأمنية غير المتماثلة والهجينة في الشرق الأوسط مجموعة مختلفة من المشاكل، في حالة الحرب المحدودة ينطوي التحدي على توليد الإرادة السياسية اللازمة لأن الجمهور قد لا يفهم طبيعة ومنطق التهديد والخطة العسكرية والأهداف السياسية، كما تتطلب التحديات الحالية والمستقبلية تكييف أنواع فريدة وجديدة من الردود لمعالجة التهديدات في الوقت الذي تعمل فيه أيضا على تخصيص مصادر الطاقة الوطنية اللازمة للتعامل مع مشكلة معينة فالبيئة الأمنية الجديدة تُعقد التخطيط وصنع القرار والتنفيذ[1].

المطلب الأول: أزمة إسرائيل الإستراتيجية في الشرق الأوسط بعد 2011

بعد الإطاحة بالرئيس حسني مبارك في فيفري 2011 عمل الجيش المصري على طمأنة المجتمع الدولي بأن الدور التقليدي لمصر ك "قوة استقرار" في الشرق الأوسط لن ينتهي لكن بالنسبة لإسرائيل كان هناك موازاة للتهديد بين الأحداث الجارية في القاهرة وثورة 1979 في إيران ، عندما ظهرت قوى إسلامية من مظاهرات الشارع لخطف الثورة واحتكار الحكومة بشكل فعال[2].

1. إستراتيجية إسرائيل الأمنية(بين التغير والاستمرارية)

كان هناك تخوف إسرائيلي مما سيعقب احتجاجات 25 جانفي 2011، كونه سيؤدي إلى تفاقم أزمة إسرائيل الإستراتيجية في الشرق الأوسط، لأنه سيبقيها وحيدة من دون حلفاء، وقد بدأت هذه الأزمة في ماي 2010 عندما انهار التحالف الاستراتيجي مع تركيا عقب حادثة السيطرة على قافلة السفن التي كانت متجهة إلى غزة، ما سيدفع بإسرائيل إلى مواجهة ما يلي[3]:

---

[1] ALON PAZ, op. cit, p.p.2-3.

[2] Andrea Dessì," Israel and the Palestinians After the Arab Spring: No Time for Peace", **IAI WORKING PAPERS**,N. 1216, 2012,p.2.

[3]إيتمار آيخنر، " نتنياهو سيبقى من دون أي حليف عربي "، **مختارات من الصحف العبرية** ، ع.1104، 2011،ص.ص.10-11.

في الجبهة الشرقية: ستواجه إسرائيل تذمر العاهل الأردني الملك عبد الله الذي لا يكف عن تحميلها مسؤولية الجمود المسيطر على العملية السياسية، ويرفض عقد لقاء مع **نتنياهو**.

في الجبهة الشمالية : ستواجه إسرائيل حكومة لبنانية يسيطر عليها حزب الله، كما يمكن أن تشكل أحداث مصر محفزا للشعب الفلسطيني كي يخرج إلى الشوارع ويسقط سلطة عباس.

كما أكدت المؤسسة الأمنية على مدى السنوات 32 الماضية، أن الافتراض العملي بأنه لن تكون هناك مواجهات عسكرية مع مصر في المستقبل القريب صحيح، حتى يكون هناك "تغيير استراتيجي" والسؤال الحاسم هو: **هل تشكل الأحداث التي وقعت في مصر في الأشهر الأخيرة تغييرا استراتيجيا يلزم إسرائيل بإعادة النظر في ميزانيتها الأمنية من حيث النطاق والتكوين؟**[1].

وهذا ينطبق بشكل خاص على العنصرين الأكثر تكلفة وهما : حجم القوة القتالية (في البحر والجو وعلى الأرض) ومخزونات الأسلحة وقطع الغيار والوقود، ومن الجدير أن يكون الرد على هذا السؤال مستقبلا في سياق **خطة حلميش Halamish plan** متعددة السنوات التي وضعتها قوات الدفاع الإسرائيلية، وإذا تقرر زيادة ميزانية الدفاع بشكل كبير، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى إبطاء النمو الاقتصادي الإسرائيلي [2]، وكان يفترض أن تبدأ هذه الخطة في 2012، ولكنها سحبت بسبب الاحتجاج الاجتماعي[3].

---

[1] Giora Eiland, “The Upheavals in the Middle East and Israel’s Security”, **Strategic Assessment**, Volume .14 , No. 2, 2011,p.9.
[2] Giora Eiland, op.cit,p.9.

[3]عمير ربابورت،"التقليص الذي لم يكن"،**الحياة الجديدة(شؤون إسرائيلية)**،ع.6298، 2013،ص.23.

وقد تعرضت الخطة إلى مجموعة من المحاور في سياق التهديدات التي تواجه إسرائيل إلى جانب تطوير القدرات العسكرية للجيش:"الخطة تلخص موقع إسرائيل الإستراتيجي الحالي في الشرق الأوسط وسط الاضطراب الحاصل في المنطقة، وخصوصا إثر تغير النظام في مصر والتأثير الذي سيخلفه على الجيش الإسرائيلي وبنيته، حيث تقدر الخطة انعدام الثقة مع مصر وتحول سيناء إلى مشكلة فعلية، إلا أنه من غير المتوقع أن تتضمن الخطة أي تغييرات رئيسية جراء التطورات المصرية"[1].

لكن بين حساب مركبات ميزان الأمن القومي الإسرائيلي عشية سنة 2016 ونظرة إلى المستقبل القريب منذ عام 2017 فصاعدا، أن العوامل المؤثرة إيجابا على وضع إسرائيل الاستراتيجي لا تزال كما كانت قبل عام واحد، ويتبين ذلك من خلال النقاط التالية[2]:

- **إسرائيل قوية من الناحية العسكرية:** تضاءل التهديد العسكري المباشر عليها بدرجة كبيرة وهي تجيد تجنب خوض المواجهات والحروب واسعة النطاق، وخاصة إزاء واقع التراجع المستمر في التهديد المحدق بها من جانب الدول العربية المجاورة.
- **الاتفاق النووي بين الدول العظمى وإيران "صيف عام 2015":** أجّل هذا التوقيع إمكانية تحقق التهديد النووي الإيراني المحتمل ، على خلفية الصراعات في العالم العربي – الصراع السني ضد التطرف الشيعي،إلى جانب الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وحركة الإخوان المسلمين–
- نشأت رقعة من المصالح المشتركة بين إسرائيل والعالم العربي السني، كما حصلت تطورات إيجابية في مجال الطاقة يفترض أن
- تحسن وضع الاقتصاد الإسرائيلي التي من شأنها أن تسهم في تحسين علاقاتها مع دول أخرى.

---

[1] زكي أبو الحلاوة،محمد أبو خضير ،"حلميش خطة إسرائيلية لمواجهة التهديدات وواشنطن ترفض تحركا فلسطينيا في الأمم المتحدة"،**الراي**،ع.11616، 2011،ص.50.

[2] عاموس يادلين، " تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي : صورة الوضع ومواجهة التحديات "،**مختارات من الصحف العبرية**،ع.2549، ،2017، ص.7.

2. التحديات الأمنية في سيناء وخطر تنظيم الدولة

كانت هناك بعض المخاوف في الأوساط الإسرائيلية حول الآثار الأمنية المترتبة عن الأحداث الأخيرة في مصر والتي مست شبه جزيرة سيناء ويمكن الرجوع إلى السنوات الماضية لتوضيح الأمر أكثر:" تتعلق المسألة بالافتراض الذي ساد على مدى 32 سنة الماضية، لم يكن يوجد سيناريو معقول يتصور مواجهة عسكرية مع مصر، وقد سمح ذلك لإسرائيل بإجراء حربين في لبنان والاضطلاع بعمليتين واسعتين في الأراضي الفلسطينية (الدرع الواقي عام 2002 والرصاص المصبوب في 2008-2009)، علما بأن مصر لن ترد عسكريا، وعلاوة على ذلك بقيت الميزانية العسكرية الإسرائيلية ثابتة نسبيا منذ عام 1974، وانخفضت الاحتياجات الأمنية من 30 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1974 إلى أقل من 7 %في عام 2010 والانخفاض الكبير في هذه الفترة هو أحد الأسباب الرئيسية لازدهار الاقتصاد الإسرائيلي"[1].

لذا كان هناك تخوف من تغير العلاقات السياسية والاقتصادية، والذي سيكون له تأثير أكبر على مصر-سيكون بمثابة التحدي الرئيسي- إذ يعتمد الاقتصاد المصري على عدد من العوامل المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بإسرائيل، ومنها السياحة -بما في ذلك السياحة في شبه جزيرة سيناء- تصدير الغاز الطبيعي، الإيرادات من قناة السويس، والمساعدة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية:" المساعدة العسكرية المستمرة التي تبلغ قيمتها 1.3 مليار دولار سنويا"[2].

[1] Giora Eiland, op. cit ,p.8.

[2] Ibid.

أو بعبارة لن يكون هناك تغيير جذري، لكن ذلك لا يعني تجاهل البعد الأمني الذي يخص تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة، والأفراد الذين يتسللون إلى إسرائيل من سيناء، وحتى خطر الهجمات الإرهابية في مصر[1].

مثلت اتفاقيات السلام مظلة لبعض الأنظمة للتعاون السياسي والأمني مع إسرائيل ، لكن بعد "احتجاجات " جانفي 2011 تبين أن غالبية الشعب لم يطبع ولا يعترف بإسرائيل ، وكانت التصريحات التي جاءت على لسان قادة إسرائيل تظهر حجم الخوف على اتفاقية السلام، وخوف إسرائيلي من دور مصر القادم في مسألة حفظ الحدود الممتدة مع قطاع غزة ، ودأبت إسرائيل على توجيه الاتهامات إلى مصر بأنها غير قادرة على حماية أمنها في سيناء، وجاء في صحيفة "الوفد" المصرية الصادر ة يوم الخميس 5-4-2012 أن رئيس الوزراء الإسرائيلي **نتنياهو** أبلغ الرئيس الأمريكي **باراك أوباما Barack Obama** : "بأن إسرائيل لن تستطيع ضبط نفسها إلى ما لا نهاية، وأنها قد تلجأ إلى حلول دراماتيكية منها إعادة احتلال سيناء إذا اقتضت الضرورة ذلك"[2].

كما تناولت العديد من ا لأوراق في مؤتمر هرتسيليا عام 2014، بيئة إسرائيل ا لإستراتيجية المتغيرة والحاجة للتكيف استجابة للتطورات الإقليمية والدولية ، فمنذ عقد التسعينات بات الفاعلين من غير الدول يشكلون التحدي الأمني الرئيسي لإسرائيل ، كما أن "الاحتجاجات " العربية في عام 2011 وتقويض استقرار عدد من دول المنطقة قاد صانعي السياسات في إسرائيل إلى تشديد أكبر على صعود المجموعات ا لإسلامية، التي لا تصنف على أنها دولة ، ما يمثل تحديا أمنيا رئيسيا، يتطلب مضاعفة الجهود لإنشاء وتقوية التحالفات الإقليمية مع الحكومات والأنظمة التي ترى هذه المجموعات تحديا لها أيضا[3].

---

[1] Giora Eiland, op.cit,p.8.

[2] فهمي خميس شراب، "أثر الصراع العربي الإسرائيلي على الأمن القومي المصري "، **مجلة جامعة الأقصى**،مج.20،ع.2، ،2016،ص.ص.231-232.

[3] ليهي بن شطريت، محمود جرابعة ، "تقرير : إستراتيجية إسرائيل في سيناء : مفاقمة المخاطر "، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2015،ص.4.


خريطة رقم 03: إسرائيل تلتفت مجددا إلى سيناء



المصدر : صالح النعامي، "تقرير : تطويق مرسي : إستراتيجية تقليل الأضرار الإسرائيلية "،الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات،2012،ص.2.

بينما كان الحضور العسكري المصري في شبه الجزيرة سببا لمخاوف إسرائيل في الماضي فإن الفراغ الذي أنشئ في هذه المنطقة، والذي تم ملؤه من قِبل المجموعات العسكرية غير النظامية وإمكانية تسللها إلى كل من قطاع غزة أو الأراضي الإسرائيلية، بات يشكل التحدي الأمني الأساسي في سيناء ، كما أثار وصول مرسي إلى السلطة سنة 2012 مخاوف إضافية في إسرائيل ، بسبب الارتباط الإيديولوجي بين جماعة الإخوان المسلمين وحركة المقاومة ا لإسلامية حماس، غير أن حكومة **مرسي** تمسكت باتفاقات كامب ديفيد، وتحركت ضد المسلحين في سيناء، إلا أن اقتصاد الأنفاق بين سيناء وقطاع غزة، والذي يزود القطاع بالاحتياجات المدنية من الغذاء والمنتجات إلى جانب المعدات العسكرية، قد عمل بسهولة نسبية خلال فترة حكم مرسي[1].

[1]ليهي بن شطريت، مرجع سابق،ص.4.

المطلب الثاني: المد الإسلامي(هيمنة الإسلاميين على الحكم)

تابع الإخوان المسلمين الأحداث في مصر من وجهة نظر إسرائيل وهم ينتظرون أن تسنح لهم الفرصة للسيطرة على السلطة، ويمكن القول أنهم جهزوا أنفسهم لذلك على مدار 80 عاما بصورة جعلتهم القوة الثانية بعد الجيش، وقد عملوا شأنهم شأن حزب الله في لبنان وحماس في غزة باعتبارهم منظمة غير حكومية، وعززوا شعبيتهم بواسطة تقديم المساعدات إلى الفقراء والمحتاجين بدلا من الحكومة، أما باقي فئات المعارضة المصرية فإنها مفككة ولا تملك قوة كبيرة، كما أنها تفتقر إلى شخصية قيادية كاريزمية أو ذات مكانة اعتبارية يمكنها أن توحد أطياف المعارضة كلها[1].

ورأت إسرائيل أنه في حال سيطرة الإخوان المسلمون نتيجة استغلال الفوضى القائمة أو نتيجة تحقيق فوز كبير في انتخابات عامة وديمقراطية ، قد ينطوي على تغيير استراتيجي جذري ، ويمكن أن تترتب عليه تداعيات خطيرة للغاية مثل[2]:

- شعور حركة حماس بثقة كافية تجعلها تسعى نحو تحقيق خطوة شبيهة في مناطق السلطة الفلسطينية، الأمر الذي من شأنه أن يضع حدا للعملية السياسية مع إسرائيل.
- على مدار 32 عاما الماضية " منذ توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية – المصرية" كان في إمكان إسرائيل أن تشن حروبا وعمليات عسكرية على أطراف عربية، بما في ذلك حربان على لبنان في سنة 1982 وسنة 2006، وعملية "السور الواقي " في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) سنة 2002، من دون أن تخشى ردة فعل عسكرية مصرية لكن في حال سيطرة حزب إسلامي متطرف على السلطة في مصر فإن هذا الأمر لن يحدث في المستقبل.

---

[1]إيلي شاكيد،"السلام مع إسرائيل سيكون أول ضحايا السلطة الجديدة في مصر"،**مختارات من الصحف العبرية**، ع.1104، 2011،ص.10.

[2]غيورا أيلاند ،"سيطرة الإخوان المسلمين على مصر تنطوي على تغيير استراتيجي خطر بالنسبة لإسرائيل "، **مختارات من الصحف العبرية**،ع.1104، 2011، ص.ص.5-6.

- سيطرة الإخوان المسلمين قد يجبر إسرائيل على زيادة ميزانيتها الأمنية وتغيير سلم أولويات جيشها (حتى في حال تحقق مثل هذا السيناريو فإن السلطة الجديدة في مصر ستحتاج إلى بضعة أعوام كي تجعل مكانتها مستقرة داخليا ، أي أنه إذا ما حدث تغيير استراتيجي نحو الأسوأ فسيكون لد ى إسرائيل متسع من الوقت لدراسته والاستعداد له كما يجب -وفق الرأي الإسرائيلي-).

وما يبرر ذلك التخوف أيضا هو تشارك مصر وإسرائيل في تخوفاتهما من الإسلام السياسي والتي تجلت بشكل واضح خلال عملية "الرصاص المصبوب " التي شنها الجيش الإسرائيلي ضد حركة حماس في قطاع غزة عام 2008 ، وذاك ما وضحه **مارك هيلر Mark Heller** من معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب بأن: "سياسة مبارك جاءت إلى حد بعيد متلائمة ومتناغمة مع المصالح الأمنية العليا ... لإسرائيل، لأن مبارك كان يعتبر معاهدة السلام مع إسرائيل مصلحة عليا لمصر ، عدا عن أ نه شاركها هاجسها المتخوف من الإسلام السياسي والقوى الرافضة لم شروع التسوية"، كما تجلى الموقف المصري الرافض للعودة إلى الصراع مع إسرائيل خلال حرب لبنان الثانية عام 2006، عندما حمل نظام مبارك حزب الله المسؤولية عن الدمار الذي لحق بلبنان من جراء هذه الحرب[1].

أي كانت تنحية مبارك عن السلطة بمثابة هاجس جديد أمام إسرائيل، فتح لها المجال لرسم أبعاد إستراتيجية جديدة، أو بمعنى أصح ضرورة وضع بدائل عاجلة للحفاظ على أمنها ووجودها في المنطقة، الذي سيكون بزيادة نفقاتها العسكرية والحفاظ على تفوقها من حيث العتاد والجيش استعدادا لأية حرب مفاجئة ، فوصول الإسلاميين إلى الحكم يعني السير نحو تحقيق نظام ديمقراطي، يستند إلى الشرعية الشعبية، أي أن الشعب المصري سيخرج إلى الشارع للمطالبة بقطع العلاقات مع إسرائيل ووضع حد نهائي لمعاهدة السلام.

---

[1] يسري خيزران، ملاجع سابق،ص.4.

كما رصد الإسرائيليون عددا من المخاطر التي من الممكن أن يسفر عنها صعود مرشح الإخوان المسلمين لسدة الحكم في مصر، أهمها[1]:

1. فقدان الشراكة الإستراتيجية

تعتبر اتفاقية كامب ديفيد أحد أهم الأسس التي يقوم عليها الأمن القومي الإسرائيلي، إذ أخرجت أكبر دولة عربية من د ائرة العداء مع إسرائيل، ما منح هذه الأخيرة القدرة على التفرغ لمواجهة التحديات الإستراتيجية على الجبهات العربية الأخرى كما شكلت الاتفاقية أرضية لنقل العلاقة المصرية الإسرائيلية من مرحلة إنهاء العداء إلى الش راكة الإستراتيجية الكاملة وذلك في عهد الرئيس **حسني مبارك،** الذي وظف الوزن الإقليمي لمصر في مساعدة إسرائيل على تنفيذ مخططاتها الإستراتيجية ضد الأطراف العربية الأخرى، كما أن إسرائيل شنت الحرب على لبنان عام 2006، والحرب على غزة عام 2008 في ظروف مثالية بفضل المظلة الإقليمية التي وفرها مبارك، كما أن إسرائيل باتت مهددة بخسران التعاون الأمني والاستخباري ال قوي الذي كان قائما بين الأجهزة الأمنية المصرية ونظيرتها الإسرائيلية، والذي لعب اللواء **عمر سليمان** مدير المخابرات المصرية السابق الدور الحاسم في بلورته وتطويره.

2. تقليص قدرة إسرائيل على ضرب المقاومة الفلسطينية

لا يرجع الحذر الإسرائيلي من شن عمل حربي على قطاع غزة للخوف من إمكانية أن ترد مصر ر دا حربيا، لكن رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق **جيورا أيلاند** أكد أنه يكفي **مرسي** أن يتخذ خطوات دبلوماسية وسياسية عقابية ضد إسرائيل حتى يتسبب ذلك في أذى كبير.

---

[1]صالح النعامي،"تقرير: تطويق مرسي: إستراتيجية تقليل الأضرار الإسرائيلية"،مرجع سابق،ص.ص.2-3.

3. كابوس الطوق السني

كانت إسرائيل متخوفة من أن تنتقل التجربة المصرية في حال نجاح **مرسي** إلى دول عربية أخرى بحيث يمثل هذا التطور مناخا مناسبا لسيطرة الحركات الإسلامية في المزيد من الدول العربية، وأكثر ما أثار القلق لدى صناع القرار في إسرائيل هو أن يؤثر صعود مرسي على مستقبل نظام الحكم في الأردن، الذي يوصف في أوساط القيادة ا لإسرائيلية بأنه أوثق حلفاء إسرائيل في المنطقة ، وأن يؤدي وصول الإخوان المسلمين للحكم في مصر إلى تشجيع الإخوان في الأردن على مواصلة الضغط بشكل أقوى من أجل تحويل النظام الأردني إلى الملكية الدستورية ، فيتجرد الملك من الصلاحيات التي ملكته حتى الآن من توظيف الأردن في خدمة المصالح ا لإسرائيلية ، بالإضافة إلى تداعيات سقوط نظام الرئيس السوري **بشار الأسد** في أعقاب حديث إسرائيل المفاجئ عن "تعاظم دور الإسلاميين في الثورة السورية".

المطلب الثالث: العزلة الإقليمية ومصير اتفاقية كامب ديفيد

طرأت تغيرات على الوضع الدولي خلال التسعينات، ولكن حتى وقت قريب كانت إسرائيل مشغولة في أزماتها قصيرة المدى، والمشكلات التي تعاني منها البلدان المجاورة، فلم تأخذ بعين الاعتبار ما طرأ من حقائق جديدة في بلورة تفكيرها السياسي، فقد انتهت الحرب الباردة وسقط الاتحاد السوفييتي وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى الوحيدة في العالم، وفي العام 1991 ألحقت قوات التحالف بقيادة أمريكا الهزيمة بالعراق وأجبرته على الانسحاب من الكويت، وفي هذه الأثناء أصبحت الدول العربية أقل اهتمام بتأجيج الصراع العربي الإسرائيلي[1].

---

[1] باري روبن، " الإستراتيجية الجديدة لإسرائيل "، **سلسلة ترجمات الزيتونة** ، رقم .19،بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2006،ص.2.

لكن ومع نهاية عام 2010 وبداية 2011 أخذت التغيرات التي طرأت على الأوضاع في الشرق الأوسط بعامة وفي مصر خاصة أهمية إستراتيجية بالغة في نظر إسرائيل على عدة مستويات حتى قبل اكتمال تبلور الأزمات المتنوعة التي شهدتها المنطقة، إذ هناك مسألة استمرار العمل باتفاقية السلام التي وقعتها إسرائيل مع مصر والتي أع دت دعامة إستراتيجية فائقة الأهمية في مفهوم الأمن الإسرائيلي خلال العقود الثلاثة الماضية[1].

فأي تغير في النظام، وبخاصة إذا ترافق مع تعزيز قدرة الإخوان المسلمين، يمكن أن يؤدي إلى تعديل هذا المفهوم، ويبدو على المدى القصير على الأقل أن اتفاقية السلام ستبقى سارية طالما أن الجيش يسيطر على النظام في مصر، لكن الحساسية الإستراتيجية لهذه المسألة في نظر إسرائيل تقتضي منها إجراء تقييم دقيق لانعكاسات الوضع الداخلي في مصر على سياسة إسرائيل الخارجية وعلى مفهومها الأمني[2].

قال **دان مريدور Dan Meridor** وزير الاستخبارات الإسرائيلية السابق أن أجهزة المخابرات فوجئت بالاحتجاجات الشعبية وحجمها في مصر لأنها وضعت إسرائيل أمام احتمالات جديدة وظروف تتطلب البحث عن حلفاء جدد وشراكات إستراتيجية في العالم العربي، ومع القوى الجديدة الصاعدة في العالم مثل الصين والهند، بالرغم من أن الولايات المتحدة أقوى الحلفاء وأهمهم، لكن العالم يتغير والتطورات الحالية وفرت لإسرائيل احتمالات جديدة، وجعلتها تبحث عن شراكات إستراتيجية جديدة مع الدول العربية المعتدلة، لان المصالح الجديدة تجلب علاقات بعضها ما يزال تحت الطاولة وبعضها فوقها[3].

---

[1] مايكل ميلشتاين، "شرق أوسط قديم جديد : التطورات الجارية وانعكاساتها على إسرائيل "،**سلسلة ترجمات الزيتونة**،رقم.67، بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2011،ص.25.

[2] نفس المرجع، ص.26.

[3] عدنان عبد الرحمن أبو عامر، منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية،بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،ص.105.

كما أكد عدد من الخبراء الأمنيين الإسرائيليين أن هذه التطورات تمثل ض ائقة إستراتيجية لإسرائيل ستؤدي إلى تداعيات خطيرة تؤثر في واقعها بشكل مباشر، منها[1]:

- ازدياد عزلة إسرائيل في المنطقة بعد خسارة حليفها الأهم وسقوط مبارك.
- القلق من نتائج الصراع بين القوى الديمقراطية والقوى الإسلامية، حيث ظهرت تخوفات من حسم الصراع لصالح سيطرة الإسلاميين على الحكم.
- تراجع الدور الإقليمي لإسرائيل، وخسارة التوازنات الدقيقة التي قادتها ف ي الشرق الأوسط وصبت في النهاية في مصلحتها.
- تضييق الهامش الذي تتحرك فيه السياسة الإسرائيلية في المنطقة، في ظل التوقعات بنشوء حكومات مختلفة، يكون للرأي العام الشعبي دور أكبر في تشكيل سياساتها.
- التخوف من التحول التدريجي لمصر، لتصبح دولة إقليمية قوية على الطراز التركي مما يضع إسرائيل في مواجهة محور إقليمي يضم : إيران وتركيا ومصر، قبل الانقلاب الذي حصل أواسط 2013، وأسقط الرئيس المنتخب، وأتى بحكومة ترتبط بتحالف إستراتيجي مع إسرائيل.

وفي ذات السياق طرح السفير المصري **نبيل فهمي Nabil Fahmy** رؤيته حول السياسية الخارجية المصرية في عصر ما بعد مبارك في حوار مع مجلة "كايرو ريفيو" للشؤون الدولية في 14 أفريل 2011 التي تصدرها الجامعة الأمريكية بالقاهرة على النحو التالي :"أن مصر ستتخذ موقفا أكثر حزما تجاه علاقاتها الدولية في عصر ما بعد مبارك، و ستواجه تحدي ازدواجية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وكذلك الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية ... علاقات مصر الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لن تتغير ولكن الحكومة المصرية تكون أكثر تجاوبا مع الرأي العام بشأن تحديات السياسية الخارجية..."[2].

---

[1]عدنان عبد الرحمن أبو عامر، مرجع سابق،ص.ص.104-105.

[2]محمد عبد الهادي علام، ثورة 25 يناير .. الثورة مستمرة : إسقاط نظام مايو 1971 و المشروع الأمريكي الصهيوني، (القاهرة: دار العين للنشر، 2012)،ص.ص.347-348.

خاتمة

ما يمكن الخر وج به من هذا الفصل هو أن الأمن الإسرائيلي خاضع لهواجس مُنطلقها العدو العربي وإمكانية تهديد الوجود الإسرائيلي في حال تبني الأنظمة العربية مبادئ الديمقراطية ، و وصول الإسلاميين إلى الحكم ما يؤدي لقطع العلاقات مع إسرائيل وبالتالي دخولها في عزلة إقليمية، تُحتم عليها الخضوع أكثر للقوة الأمريكية.

تقوم الإستراتيجية الإسرائيلية على مبادئ القوة وردع الخصم والهجوم عليه في حال شكل تهديدا على مصالحها، دون تردد كون إسرائيل متواجدة بشرق أوسط مضطرب، وما زاد من خطر المواجهة وضرب حدود إسرائيل هو الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر 2010 وبداية 2011 خاصة الاحتجاجات المصرية التي أدت إلى سقوط النظام الحليف لإسرائيل.

وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر والذي دام لمدة عام أدخل بعض المخاوف لدى صانع القرار الإسرائيلي وأثر على نفقاتها الأمنية، لكن الأمر لم يدم طويلا نتيجة الانقلاب الذي أدى إلى سيطرة المؤسسة العسكرية، ما حافظ على مسار اتفاقية كامب ديفيد، رغم عدم الاستقرار الذي تشهده شبه جزيرة سيناء، والذي ترى فيه إسرائيل تهديدا لأمنها، ما يستدعي تدخلها لحل المشكلة وتوظيف قواتها لذلك، أي هذه الاضطرابات فتحت المجال لإسرائيل للتدخل في القرارات الأمنية المصرية والتغلغل داخل المنطقة بشكل أكبر مما كانت عليه سابقا.

الفصل الرابع
مستقبل عملية الدمقرطة في مصر وتداعياتها الأمنية على إسرائيل

يُعنى بالدراسات المستقبلية تحديد المسارات المحتملة مستقبلا لظاهرة معينة، والتنبؤ بالمسار المحتمل حدوثه أكثر، وعليه يمكن تعريف علم الدارسات المستقبلية بأنه : "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى إلى تحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره"[1].

ويبقى المستقبل مفتوحا أمام أية ظاهرة من الظواهر، التي تتخذ إحدى الاتجاهات الثلاثة التالية[2]:

1. أن تبقى الظاهرة تراوح مكانها، أي لا يحدث تغيير ذو أهمية سواء كان إيجابيا أو سلبيا ويسمى بالسيناريو الاتجاهي.
2. أن تتطور الظاهرة تطورا سلبيا، أي تسير في الاتجاه الذي تسعى الوحدة السياسية التي ندرسها إلى تجنبه، ويسمى بالسيناريو التشاؤمي.
3. أن تتطور الظاهرة تطورا إيجابيا، أي تسير أغلب جوانبها في الاتجاه الذي ترغبه الوحدة السياسية المدروسة، ويسمى بالسيناريو التفاؤلي.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث ة مباحث، يشمل كل واحد منها سيناريو من السيناريوهات المشروحة أعلاه، من خلال إسقاطها على ثلاثة مستويات رئيسية : سياسية، أمنية ودولية تشرح المستجدات الممكن حدوثها في مصر في السنوات القادمة، والتداعيات المتوقعة لصيرورة تلك الأحداث عل ى الأمن الإسرائيلي.

---

[1]وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية،(عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص.13.

[2]نفس المرجع، ص.119.

المبحث الأول:السيناريو الاتجاهي

يدور محتوى هذا السيناريو حول بقاء الأوضاع في مصر على حالها، أي استمرار نفس السياسات فيما يخص السلطة وسيطرة المؤسسة العسكرية، ما يعتبر امتدادا لانقلاب 23 جويلية 1952، ويضع عملية الدمقرطة ضمن رهان صعب جدا، لأن من خطواتها فتح المجال للمشاركة السياسية وإحداث تغييرات على مستوى المؤسسات بالإضافة إلى وجود نخبة مثقفة واسعة التأثير تساهم في نشر الثقافة الديمقراطية، والتي تأخذ فترات متباينة وقد تمتد إلى سنين طويلة نتيجة الاختلاف في طبيعة كل مجتمع، خاصة الدول العربية التي تعاني من شخصنة الأنظمة، إذ نلاحظ أن النظام في مصر استمر على حاله، ما عدا التغيير في الشخصيات الحاكمة، بغض النظر عن وصول الإسلاميين للحكم والذي فتح المجال للحديث عن تحقيق أولى خطوات الدمقرطة ألا وهي الانتخابات الحرة والنزيهة، لكن النظام لم يدم لأ كثر من سنة نتيجة انقلاب عسكري ساهم في عودة السيناريو القديم إلى الساحة المصرية.

أي سيطغى على هذا السيناريو جانب الاستمرارية سواء من حيث القراءة الإيجابية أو السلبية للأوضاع التي لن تتغير على مدى السنوات القادمة والتي ستكون ضمن ثلاثة مطالب رئيسية تتناول ثلا ثة مستويات سياسية، اقتصادية، وأمنية، لن تكون ضمن الوضع الداخلي لمصر فقط وإنما سيتم التطرق لتداعيات ذلك على الأمن الإسرائيلي وعن ردود الفعل الإسرائيلية التي قد تستغل الوضع لصالحها وتفرض سياساتها أكثر على الجانب المصري، وسيتم بناء هذا السيناريو على فرضية مفادها: **استمرار حكم المؤسسة العسكرية يرسخ نفس السياسات التي خرج الشعب للمطالبة بتغييرها وبالضرورة يحافظ على نفس وتيرة اللا _تغيير في الداخل وعلى مستوى العلاقات الخارجية.**

المطلب الأول: المستوى السياسي(استمرار المخاطر السياسية)

يبني الرئيس **السيسي** شرعيته على حساب توجيه الاتهامات إلى جم اعة الإخوان المسلمين، ما يمكن اعتباره بمثابة إستراتيجية تضليلية للشعب، حتى يغض النظر عن الظروف المعيشية المتدهورة، وقد نجح نوعا ما في تشتيت الرأي العام وبث التوتر بشأن المخاطر الأمنية وإظهار نفسه كقائد يملك البدائل الضرورية لمواجهة الأمر في الحاضر والمستقبل، لكن مثل هذه التصرفات لا تؤدي إلى بناء الثقة والرضا الشعبي حول سياساته، بل مجرد تقبل للوضع كما هو واستمرارية لما كان سابقا من استبداد وقمع، وفرض للآراء بالقوة، ما يجعل الديمقراطية بعيدة عن متناول النظام المصري.

وما يبرر وجهة النظر أعلاه هو استغلاله لما يروج له عالميا على أن الإخوان المسلمين بمثابة جماعة إرهابية خطيرة ينبغي القضاء عليها، إذ أنه غالبا ما ينسب الإيديولوجية التأسيسية للإرهاب السلفي_الجهادي إلى جماعة الإخوان المسلمين في مصر، و يبرز سعيه إلى تشجيع الخطاب الديني المعتدل، وفي كلمة ألقاها في جامعة الأزهر في 31 ديسمبر 2014 قال: " نطالب بأن يحافظ النهج الجديد على قواعد الإسلام العميقة ويعزز قيمه السلمية، ويضع حدا للاستقطاب الديني والطائفي، ويحل مسألة التطرف من خلال تصحيح المفاهيم الخاطئة والتفسيرات المشوهة عن الإسلام"[1].

أي يدعو السيسي في خطابه إلى نبذ الجماعات الإسلامية المتطرفة، التي كان لها حضور خلال المرحلة الانتقالية، وفازت في الانتخابات باستحقاق، كنتيجة لانتخابات نزيهة، قرر فيها الجمهور من سيحكم، لكن الأمر انقلب في الأخير لتخرج الجماهير وتُطالب بإسقاط الرئيس الذي اختارته بنفسها، أي أن السيسي استغل نقاط الضعف هذه لصالحه ، إلى جانب الخطاب الإعلامي العالمي الذي يروج لفكرة أن الإخوان المسلمين جماعة إرهابية ، من أجل فرض رأيه بطريقة لينة : "أي استخدم الدين لخدمة مصالحه السياسية ، بدعوته إلى تبني الخطاب الديني المعتدل ومحاربة كل من يدعو إلى التطرف والتمييز الطائفي".

[1] Jeremy Sharp, “Egypt: Background and U.S. Relations”, Congressional Research Service, 2017,p.5.

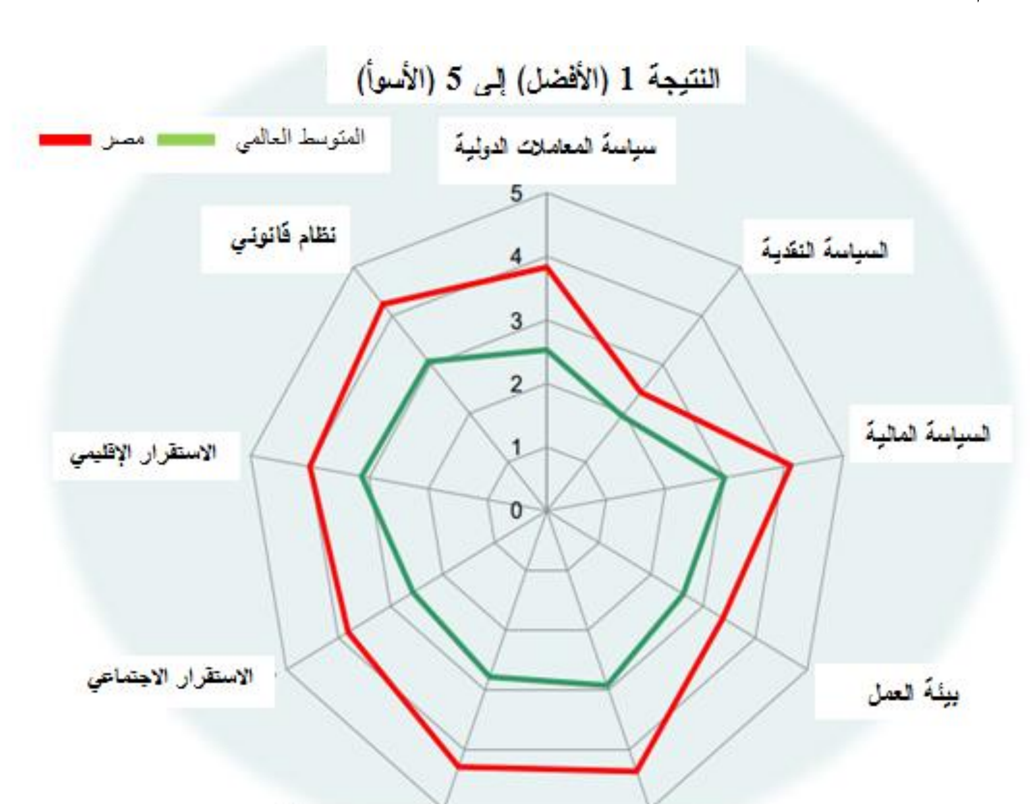
لكن المتابع للأزمات التي يمر بها النظام المصري ، يدرك بأن هناك حالة من عدم التوافق بين الأجنحة فأكثر من جناح داخل النظام يتحرك وفق ما يراه يحقق مصلحة مباشرة له، ويمتد هذا الخلاف في إدارة الملفات إلى ملف المصالحة مع جماعة الإخوان، فجناح يرى بوجوب إجراء مصالحة ما مع جما عة الإخوان في ظل تجارب وخبرات سابقة تدفعهم للشروع في مثل تلك المصالحة، في حين أن هناك آخر يصر على استمرار سياسة القمع الشديدة مع جماعة الإخوان بهدف القضاء عليها وضمان عدم عودتها إلى الحياة السياسية مرة أخرى ، ويرى أن إجراء أية مصالحة في هكذا توقيت يمثل تهديدا مباشرا لشعبية السيسي وربما يفسر هذه الاختلافات داخل أروقة النظام الحالي ما يخرج من تصريحات عن المصالحة مع الإخوان من حين إلى آخر[1].

لم يتغير التصنيف العام للمخاطر في مصر (أنظر الشكل رقم 03)،إذ بدأت الحكومة المصرية في تنفيذ إجراءات التقشف التي لم تحظى بالشعبية، وأثرت بشكل كبير على تكاليف المعيشة، ما يُبقي من احتمال حدوث الاحتجاجات والإضرابات العمالية، التي من غير المرجح أن تشكل تهديدا خطيرا (ثورة الشعبية) على الحكومة، ويرجع ذلك جزئيا إلى القيود المفروضة على المجتمع المدني والمعارضة منذ عام 2016، ما يعني أن هناك معارضة سياسية غير فعالة في مصر[2].

[1]خالد فؤد، "جدالات المصالحة في مصر : التفسيرات والسيناريوهات "، إسطنبول :المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2016،ص.4.

[2] "2017 Risk Maps: Aon's guide to Political Risk, Terrorism & Political Violence", Aon Risk Solutions Global Broking Centre,2017,p.43.

الشكل رقم 03: ملخص المخاطر السياسية



Source : “Egypt”, AMB Country Risk Report, Version 091714, 2016,p.3.

ويوضح الشكل أعلاه مجموعة المخاطر السياسية التي يواجهها النظام المصري[1]:

- **المخاطر السياسية (عالية)**

تتعامل الحكومة مع مجموعة متنوعة من التحديات بما في ذلك ارتفاع الأسعار، وتخفيض الدعم ونقص العملة ، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد التهديدات الإرهابية، واحتمالية متزايدة للاحتجاجات المدنية.

[1] “Egypt”, AMB Country Risk Report, Version 091714, 2016,p.p.2-3.

- **مخاطر النظام المالي(مرتفعة)**

بدأت هيئة الرقابة المالية المصرية عملها في جويلية 2009 بتنظيم الأنشطة المالية غير المصرفية بما في ذلك التأمين، وفى محاولة لتخفيف النقص في النقد الأجنبي وتحسين ثقة المستثمرين، قام البنك المركزي المصري بتخفيض قيمة الجنيه في مارس 2016، ويعتزم الحفاظ على سعر صرف أكثر مرونة كما لا يزال دور الحكومة المصرية في النشاط الاقتصادي مؤثرا وتشير التقديرات إلى أن الحكومة تسيطر على ما بين 25% و 40% من الاقتصاد.

- **المخاطر الاقتصادية(مرتفعة)**

من المرجح أن يرتبط الأداء الاقتصادي بالاستقرار الحكومي وقدرة مصر على الالتزام بخطط الإصلاح فقد كان الإرهاب والشواغل الأمنية الداخلية الجارية عائقا على الاقتصاد، وكان قطاع السياحة معرضا بشكل خاص في أعقاب حوادث شملت سقوط طائرة روسية في منطقة سيناء في أكتوبر 2015، كما أدى تباطؤ قطاع السياحة إلى تفاقم النقص في النقد الأجنبي، فضلا عن زيادة معدل البطالة، وتشير التقديرات إلى أن عدد السياح الوافدين ينخفض بنسبة 40% على أساس سنوي في عام 2016.

أي أن الأداء الاقتصادي مرتبط بمدى قدرة الحكومة على وضع برامج إصلاح كفيلة بالحفاظ على الاستقرار السياسي وتجنب السخط الشعبي على استمرار البطالة، وتزايد نسبة الفقر، خاصة في ظل التهديدات الإرهابية المنتشرة في شبه جزيرة سيناء، والتي أثرت بدرجة كبيرة على قطاع السياحة، الذي يعتبر مرجعا أساسيا للاقتصاد المصري،أي أن النظام السياسي يواجه أزمة في التخطيط، وغياب أجندة سياسية واضحة المعالم على المدى القصير والمتوسط.

كما يركز هذا السيناريو على العوامل الخارجية، التي تتضح من خلال علاقات مصر إسرائيل ومدى تأثيرها وتأثرها بها ، إذ يمكن الإشارة إلى جملة من الشواهد التي تعزز باستمرار التحالف بين السيسي وإسرائيل[1]:

- تكثيف التعاون الأمني والعسكري بين المؤسستين الأمنية والعسكرية. المصرية والإسرائيلية واعتبار ذلك حجر الزاوية في التحالف القائم، سواء من خلال استباحة الجيش الإسرائيلي للأراضي المصرية، وتحديدا في سيناء، أو تبادل المعلومات الاستخبارية فيما يخص مواجهة التطورات الأمنية في المنطقة.
- زيادة الضغط الإسرائيلي المصري على حركات المقاومة الفلسطينية : من خلال مبادرة الجيش المصري لإغراق الحدود الفلسطينية جنوب قطاع غزة بالمياه، والتسبب بانهيارات ترابية كبيرة على طول الحدود، تسببت بكوارث طبيعية للفلسطينيين القاطنين على حدود غزة وسيناء، كل ذلك في محاولة مصرية للقضاء على ما تبقى من الأنفاق التي تستخدمها المقاومة الفلسطينية للتزود بالعتاد
- توظيف الجهود الإسرائيلية الدبلوماسية، وتحديدا في الخارج لدى دوائر صنع القرار العالمي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لمنح نظام السيسي شبكة أمان، في محاولة للتخفيف من الانتقادات الحقوقية الموجهة إليه بسبب الانتهاكات المتلاحقة لحقوق الإنسان.

أي أن العلاقات المصرية الإسرائيلية ستستمر على نفس الوتيرة القديمة، فبقاء المؤسسة العسكرية في سدة الحكم يخدم مصالح إسرائيل، التي وجدت في حالة اللا _استقرار التي تشهدها سيناء فرصة للتواجد على الأراضي المصرية، واستغلال قضية الوجود الإسرا ئيلي والحفاظ على أمنها ضد أي تهديدات محتملة، وفي نفس الوقت العمل على كسب نظام السيسي من خلال الدفاع عن ممارساته وإعطائها الطابع الشرعي _الحقوقي، ضمانا لبقائه في السلطة من جهة، وحفاظا على الوضع القائم تجنبا لسقوط الاستبداد وقيام الديمقراطية.

[1] عدنان أبو عامر،"حدود الدعم الإسرائيلي للسيسي في ظل التطورات الراهنة"،إسطنبول:المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2015،ص.ص.6-7.

أما على مستوى الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي فيوى **عاموس غلبواع** أنه ستستمر عدة سيرورات في الغلاف الخارجي لإسرائيل بوتائر عالية أو منخفضة في العام 2023 وهي كالآتي[1]:

- استمرار العداء العربي والإسلامي الفاعل ضد إسرائيل، حتى لو تم التوصل إلى تسويات واتفاقيات مختلفة بين إسرائيل والفلسطينيين، في المقابل ستواصل المنظمات الدولية أنشطتها المناهضة لإسرائيل بشدة ومن ضمن ذلك المقاطعة بأشكالها المختلفة.
- ستبقى البيئة الإقليمية لإسرائيل تتسم بانعدام الاستقرار والتقلبات وتغيير أنظمة وحدود وصراعات داخل التيارات الإسلامية المختلفة، يمكن أن تفضي إلى إنتاج إرهاب داخلي وخارجي ضد الغرب.
- ستشهد التكنولوجيا مزيدا من التقدم السريع وستزداد نتيجة لذلك القدرات التدميرية المختلفة الفتاكة التي تمتلكها المنظمات الإرهابية المختلفة، كما ستكون قدرة انتشارها أكثر سهولة، ومن المنتظر أن تحتل الحرب الافتراضية(الالكترونية) مكانة مركزية في نظريات أمن الدول والمنظمات.
- ستظل البيئة المحيطة بإسرائيل تفرض أن "نقتل ونُقتل" كضرورة وليس خيارا حرا من قبيل "مرحى بالموت في سبيل الوطن".
- في الماضي كانت أهداف الجيش الإسرائيلي تتمثل في بناء قوة ضاربة(جوية ومدرعة) قادرة على التقدم والوصول إلى عمق خطوط وتشكيلات العدو، أما الآن فيتم التركيز على أهداف من قبيل حماية الجبهة الداخلية، تفعيل ذراع تدميرية بعيدة المدى ودقيقة ومحاربة الإرهاب بأشكال وأساليب مختلفة.

أي دائما ما تركز إسرائيل على العدو الخارجي، التهديد الأكثر فتكا بأمن إسرائيل، إلى جانب عدائها للإسلام خاصة الجماعات الإسلامية التي تعمل للوصول إلى السلطة، والتي تم وصفها في السنوات الأخيرة بالتكتلات الإرهابية الخطيرة، التي ينبغي القضاء عليها وتدميرها هذا من جهة، ومن جهة أخرى باتت تشد د على ضرورة الاهتمام بالأمن السريراني تحسبا لحرب إلكترونية قادمة.

[1] عاموس غلبواع،"إسرائيل بعد عشرة أعوام:نظرة أمنية إلى المستقبل،**المشهد الإسرائيلي**،ع.322، 2013،ص.3.

المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي(استمرار المخاطر الاقتصادية)

أدى قرار تعويم الجنيه المصري واتفاقية المساعدة المالية التي تم التوصل إليها مع صندوق النقد الدولي إلى تغيير كبير في الآفاق الاقتصادية القصيرة الأجل للبلد، إذ انخفضت قيمة الجنيه بأكثر من 40%، وعاد جزء من السيولة بالعملات الأجنبية إلى النظام المصرفي، وذلك بفضل ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير، وعاد حوالي 4 مليارات دولار إلى النظام المصرفي الرسمي ومن المتوقع أن تتجاوز التدفقات الرأسمالية الرسمية 10 مليارات دولار في 2017/2016 بالإضافة إلى قرض من صندوق النقد الدولي2.8 مليار دولار أمريكي (من أصل 12 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات)[1].

كما كان هناك 1.5 مليار دولار أمريكي من القروض المقدمة من البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وحوالي 3 مليارات دولار في ودائع الحكومة الخليجية، وحوالي 2.6 مليار دولار بعملة اتفاق مبادلة مع الصين، كما تم التوصل إلى اتفاقية تمويل إعادة الشراء العكسي مع مجموعة من البنوك الدولية التي وفرت 2 مليار دولار إضافية من رأس المال الجديد، وفي نهاية ديسمبر 2016 بلغت الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي 24.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 19 مليار دولار أمريكي في نهاية أكتوبر، ويتوقع أن تصل الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي إلى 28 مليار دولار في نهاية 2017/2016[2].

وهذا ما يلاحظ من الجدول أدناه (رقم 11)، ازدياد النمو الاقتصادي في 2016/2015 (بنسبة 4.3%) بفضل الاستهلاك الخاص (80% من الناتج المحلي الإجمالي) والاستثمار في العقارات والطاقة والبنية التحتية، ومن غير المرجح أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي قويا هذا العام (يقدر ب 3.8%) بسبب الانخفاض الحاد في القوة الشرائية للأسر، وبالرغم من تقييد الواردات في النصف الأول من العام، فمن غير المرجح أن تتحسن مساهمة الصادرات الصافية في النمو بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع واردات الغاز الطبيعي، والتأثير المحدود "قصير الأجل" لاستهلاك الجنيه على الصادرات غير النفطية وفي القطاع العقاري لن يكون النمو قويا هذا العام بسبب ارتفاع تكاليف البناء وانخفاض الدخل المتاح، مما قد يؤثر سلبا على الاستثمار[3].

[1] "Egypt, Paris : BNP Paribas2017,p.19.
[2] Ibid.
[3] "Egypt, op.cit,p.19.

جدول رقم11: التوقعات الاقتصادية القصيرة الأجل

التوقعات	السنوات			
	2015	**2016**	**2017**	**2018**
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	4.1	4.3	3.8	4.5
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين، متوسط العام،%)	11.5	10.2	20.2	14.5
التوازن الحكومي العام / الناتج المحلي الإجمالي (%)	-11.4	-12.2	-10.0	-8.2
التوازن الحكومي العام للدين / الناتج المحلي الإجمالي (%)	90.0	94.0	93.0	87.0
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي (%)	-3.8	-5.6	-4.5	-4.7
الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي (%)	17.0	18.0	32.0	31.0
احتياطي العملات الأجنبية (مليار دولار)	20	18	28	30
احتياطيات الفوركس (احتياطي النقد الأجنبي)، في أشهر من الواردات	3.1	2.9	4.8	4.9
سعر الصرف جنيه مصري EGP / دولار أمريكي USD (نهاية العام)	7.4	8.2	14.6	16.5

Source :“Egypt, Paris : BNP Paribas2017,p.19.

المطلب الثالث: المستوى الأمني(استمرار الفوضى في سيناء)

وصف مؤشر الإرهاب العالمي مصر بأنها واحدة من الدول العشر الأكثر تعرضا للإرهاب في العالم مما يضعها قبل ليبيا، أوكرانيا وتركيا، إذ نفذت الجماعة السلفية الجهادية منذ بداية عام 2017 سلسلة من الهجمات التي تستهدف في الغالب الطائفة المسيحية القبطية في مصر ، وفي فيفري فر مئات من الأقباط الذين يعيشون في العريش (شمال سيناء) وسعوا إلى المأوى في وادي النيل ، لكن الهجمات على الكنائس في طنطا والإسكندرية في أفريل، وإطلاق النار على الحافلة المليئة بالأقباط في ماي دليل على أن مصر تجد صعوبة في الحفاظ على سلامة مواطنيها[1].

وبعد حملة أمنية مكثفة بلغت ذروتها في عام 2015، فيما لا يقل عن 100 عملية لمكافحة الإرهاب شهريا تمكنت السلطات من تفكيك العديد من المنظمات المسلحة، لكن لم تنجح في القضاء على التهديد الإرهابي كما حدث مع الهجوم على كنيسة القديس بطرس القبطية بالقرب من كاتدرائية القديس مرقس في القاهرة في 11 ديسمبر 2016، ويرجع ذلك إلى عدم مرونة الحكومة أو عدم رغبتها في إعادة تقييم التهديد الإرهابي وتدابير مكافحة الإرهاب التي تستهدف عشرات المصريين، ما يؤثر على النظرة الأمنية في المدى المتوسط والطويل، كما أن تعزيز الشبكات الإرهابية عبر الوطنية لتنظيم داعش والقاعدة في مصر، من بين تداعيات هذه الإستراتيجية المضللة، باعتبارها عوامل مزعزعة للاستقرار[2].

---

[1] Yoram Schweitzer , Ofir Winter , Egypt’s War on Terrorism in the Sinai Peninsula: Alliance with Tribes, Partnership with Israel?, **INSS Insight** ,No. 937, 2017,p.1.

[2] HELENA BURGROVA, Egypt's failing «War on Terror», Policy Brief Egypt 1 – Securit, Berlin: Schumannstraße,2017,p.4.

وتظهر عوامل العنف والتطرف التي ستؤثر على الأمن القومي المصري مستقبلا في عدة نقاط هي[1]:

أ -التطرف في سياق الحرب على الإرهاب

لم تترك الحملة الأمنية القاسية مجالا للمشاركة السياسية السلمية ، كما أعطت الجماعات المسلحة سببا لإضفاء الشرعية على هجماتها العنيفة، ما يمكّنهم من مناشدة الإحساس العام بالظلم (كسبب شرعي) الذي يشترك فيه الكثير من المصريين، وبحسب جهاز الأمن الأمني المصري ارتفع عدد الهجمات الإرهابية في البر الرئيسي من 109 في عام 2013 (منها 88 بعد الإطاحة بمرسي) إلى 205 في 2014 و 653 في 2015.

ب -السجون المصرية

تعتبر السجون المصرية قنبلة أمنية موقوتة، إذ يبذل تنظيم الدولة الإسلامية جهودا من أجل تجنيد السجناء من الشباب الثوري، والإسلاميين المتطرفين، فيستغل عدم النضج ، والظروف المهينة في السجون لتحقيق أهدافه.

ت -سيناء بين الإرهاب والتمرد

فشلت السلطات المصرية في شمال سيناء، في تأمين الدعم للسكان المحليين (معظمهم من البدو) في معركتهم ضد الجهاديين، إذ كان يُنظر إلى سيناء كمنطقة عازلة أمنية بين البر الرئيسي وإسرائيل، يسكنها سكان لا يمكن الوثوق بهم، و منذ انسحاب إسرائيل من سيناء عام 1982، لم تنفق سوى القليل من المال والجهد لتطوير المنطقة باستثناء المنتجعات السياحية في المناطق الساحلية الجنوبية ، إذ لا يُسمح للسكان البدو المحليين الاستفادة من عائدات قطاع السياحة لأنهم يُصورون كمجرمين أو مقاتلين من قبل وسائل الإعلام وبسبب التمييز السائد في مجال التوظيف، فإن غالبية الوظائف في قطاع السياحة تُكلّف إلى مصري من غير سيناء، كما يمنع البدو من امتلاك الأرض أو الانضمام إلى القوات المسلحة.

[1] HELENA BURGROVA, op.cit,p.p.7-11.

قد يكون الوضع القائم في سيناء وضعا مناسبا لعدة سنوات قادمة، سواء للأطراف السياسية المختلفة في مصر (نظام السيسي والقوى المعارضة له وعلى رأسها الإخوان المسلمين) أو للأطراف الإقليمية الأخرى كالكيان الصهيوني، ويتبين ذلك من خلال[1]:

1) نظام السيسي

يمكن أن يستفيد نظام السيسي من حالة الفوضى في سيناء للبحث عن الشرع ية الدولية من خلال تقديم نفسه بأنه جزء من المنظومة الدولية التي تحارب الإرهاب في الشرق الأوسط، مما يساهم في إقناع المجتمع الدولي بضرورة استمرار حكمه العسكري في مصر ، ومحاولة صرف الانتباه عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مصر، من خلال تسليط الضوء على مقتل ضابط مصري هنا أو جرح جندي هناك، وكذا ترهيب الشعب المصري في ظل الحالة المعقدة التي يعيشها الإقليم من حروب وصراعات، يقدم النظام نفسه للشعب بأنه مصدر الحماية والأمان وأن غيابه يعني أن مصر ستقبل على أوضاع أقرب لسوريا والعراق واليمن، وفي حال إعلان السيسي في قادم الأيام بأنه قضى على الإرهاب، ستكون دعايته الانتخابية القادمة عام 2018 بعد أن قدم نفسه سابقا على أنه من حمى مصر من خطر حكم الإخوان.

2) قوى المعارضة المصرية

يبدو الضعف واضحا لد ى القوى الثورية المصرية المعارضة سواء من انشقاقات داخلية، أو عدم وجود موقف ثابت وموحد إزاء القضايا المصرية، والتي بدأت تظهر بعد انقلاب 3 جويلية كنتيجة طبيعية بعد اعتقال القيادات المؤسسة والو ازنة في قوى المع ارضة من قبل نظام السيسي إضافة إلى المواقف الدولية الداعمة للانقلاب، وعدم امتلاكهم أدوات قوية ضاغطة على نظام السيسي، وربما تجد هذه القوى ما يجري في سيناء بمثابة فرصة لكي تقدم نفسها للقوى الإقليمية والدولية بأنها حاضرة، وأن أحداث 3 جويلية لم تقضي عليها ، إضافة إلى الاستفادة من الترويج بأن السيسي يذهب بالبلاد إلى حالة أقرب للوصف بتسميتها الحرب الأهلية في سيناء.

[1] محمد أبو سعدة، "سيناريوهات تفكيك سيناء : من يقرأ؟ "، إسطنبول :المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2017،ص.ص.3-6.

3) **الكيان الصهيوني**

- دراسة تحركات المؤسسة العسكرية وقياس قدراتها وج اهزيتها من خلال تعاملها الميداني على الأرض
- ابتزاز نظام السيسي من خلال تقديم معلومات استخباراتية يستفيد هو منها لمحاربة المسلحين، في حين يتوفر للكيان الصهيوني معرفة أدق التفاصيل عن سيناء، لي س أمنيا فقط وإنما لأهداف اقتصادية وإستراتيجية
- استمرارية الحصار على قطاع غزة، من أجل زيادة معاناة سكانه
- إنهاك قوات الجيش المصري بحيث يصل إلى درجة قتالية ميؤوس منها، تسمح للجيش الصهيوني في الانقضاض على سيناء من اجل تطبيق إحدى خططه الإستراتيجية إن أراد ذلك ووقتما شاء.

أي أن الحالة غير المستقرة في سيناء تخدم جهات داخلية وخارجية، سواء قوى المعارضة التي ستجعل ذلك بمثابة حجة عن عدم قدرة السيسي على مواجهة التهديدات، والذهاب بمصر إلى حرب أهلية تسمح للقوى الدولية بالتدخل في شؤون مصر الداخلية واختراق سيادتها، أما إسرائيل فتعتبرها وسيلة للتغلغل في عمق سيناء وإعادة السيطرة عليها من جديد ، عن طريق تواجد جيشها إلى جانب الجيش المصري ، بمعنى أن التهديدات الأمنية شكلت دافعا لإسرائيل للتذكير بتفوقها العسكري وحاجة مصر لتدخلها من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، خدمة لمصالح الطرفين.

المبحث الثاني: السيناريو التشاؤمي

شهدت مصر منذ احتجاجات 25 جانفي 2011 مشاكل على عدة مستويات، خاصة الاج تماعية منها (الفقر، البطالة ...) التي كانت كنتاج لتراجع الاقتصاد المصري وكذا الحالة الأمنية المتوترة في شبه جزيرة سيناء، التي أدت إلى زيادة التدخل الخارجي في الشؤون المصرية من حيث المساعدات المالية والتي ترتب عنها زيادة نسبة المديونية وتراجع الجنيه المصري الذي ساهم في غلاء المعيشة والسخط الشعبي على السياسات المتبعة، وكذا زيادة التدخل الإسرائيلي في مسألة الإرهاب في سيناء تحت حجة حماية أمن إسرائيل والذي يفتح المجال أمام سوء الأوضاع في المستقبل وصعوبة الحديث عن تحقيق الديمقراطية وترسيخ ثقافتها، هذا إن نظرنا إلى أساسي اتها فيما يرتبط بتحقيق الرفاه للمواطنين من خلال تبني برامج تنموية ناجعة ما يساهم في تحقيق الاستقرار.

لكن الحالة المصرية اليوم تغلق المجال أمام التفاؤل بالأوضاع المستقبلية وترسيخ مبادئ الديمقراطية، التي قد يؤدي لعودة الإخوان المسلمين إلى السلطة، الذي لا يخدم المصالح الإسرائيلية، ويمكن القول أن إسرائيل ستعمل على ترسيخ نفس الأنظمة حتى لو كانت مستبدة لأن الديمقراطية لا تخدمها، لذا سي قوم هذا السيناريو على فرضية مفادها : **تفاقم الأزمات في مصر يؤجل الحديث عن الديمقراطية ويفتح المجال للحديث عن تفاقم الاحتجاجات واللا _استقرار وبالتالي ستجد الفواعل الخارجية أرضية خصبة للتدخل وفرض نفوذها.**

المطب الأول:المستوى السياسي(تفاقم الصراعات السياسية)

يؤدي غياب الديمقراطية إلى ظهور قنوات داخلية في الدولة تفتح طرقا للتدخل الخارجي، نتيجة وجود جماعات سياسية مهمشة تبحث عن دعم لها لتحقيق أهدافها، ما قد يجعل الأنظمة السياسية تقدم تنازلات للخارج نتيجة الضغوط الخارجية عليها بسبب مسالة الديمقراطية، أو حتى لو كان لها أهداف أخرى[1].

وقد ساعدت الأحداث السياسية التي شهدتها مصر في الكشف عن الدرجة التي وصل إليها انسداد الأفق السياسي، لاسيما مع إصرار النظام على استعداء القوى السياسية المدنية ، وإقصاء القوى السياسية كافة وإغلاق المجال العام أمامها، ما يؤدي إلى تأزم حاد في الأوضاع السياسية الداخلية و خاصة مع الإخفاقات المستمرة للنظام في إدارة العديد من الملفات، على رأسها ملف تحسين الأحوال المعيشية[2].

ويذهب البعض إلى أن الاستخدام المفرط للقمع والعنف ضد أفراد جماعة الإخوان المسلمين والإسلاميين بشكل عام قد يتسبب في زيادة حالة الاستقطاب لكثير من الشباب للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية وإلى جماعات مسلحة أخرى وهو الأمر الذي يثير مخاوف النظام المصري من امتداد تجربة ولاية سيناء إلى القاهرة والمحافظات الأخرى، وربما تدفع هذه المخاوف النظام المصري إلى القيام بمصالحة مع الإخوان بهدف التهدئة والقضاء على حالات الاستقطاب والحد من تمدد تنظيم الدولة الإسلامية خارج سيناء[3].

---

[1] نيروز غانم ساتيك، "الديمقراطية مسألة أمن قومي "،الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011،ص.3.

[2] "المشهد السياسي الداخلي"، **تقرير مصر الشهري**،ع.1، 2017،ص.1.

[3] خالد فؤد، "جدالات المصالحة في مصر: التفسيرات والسيناريوهات"، إسطنبول:المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2016،ص.5.

المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي(تفاقم الركود الاقتصادي)

بعد الانقلاب العسكري في 2013 زادت حدة الممارسات الاقتصادية الخاطئة، من تبديد مساعدات تزيد عن 40 مليار دولار، والإسراف في الديون المحلية والخارجية، ومزاحمة القطاع الخاص من قبل الجيش في الحياة الاقتصادية المدنية، و زيادة حدة الاعتماد على الخارج خاصة الدعم من الدول الخليجية التي أظهرت مؤخرا عدم استعدادها لتحمل فاتورة الدعم الكامل لبلد يزيد تعداد سكانه عن أكثر من 95 مليون نسمة، وإن كان لانسحاب دول الخليج من تقديم الدعم لمصر مبررات سياسية[1].

في حين راهنت حكومات ما بعد الانقلاب العسكري على استمرار الدعم الخارجي وبخاصة من دول الخليج التي دعمت الانقلاب في مصر، وكانت سببا في الاستقرار النسبي له على مدار السنوات الماضية وخرج أكثر من تصريح لوزراء ومسئولين مفاد هأن مصر لن تحتاج إلى قرض صندوق النقد الدولي في ظل حصولها على الدعم الخليجي، وهو ما كذبه الواقع، واتضح أن مصر كانت تجهز ملفها لاعتماده لدى صندوق النقد الدولي، وهنا برزت مجموعة أخرى من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي ستكون حاجزا أمام تحقيق النجاح لاتفاق صندوق النقد الدولي من أجل إحداث إصلاح أو نقلة اقتصادية بمصر، وذلك للأسباب الآتية[2]:

- استمرار الجيش في السيطرة على مقدرات الحياة المدنية ومزاحمة القطاع الخاص، وهذه السيطرة تفقد النشاط الاقتصادي أهم مقوماته وهي المنافسة والحرية الاقتصادية، فالجيش تدخل في أنشطة فرعية، مثل إنشاء الصيدليات وبناء مدارس اللغات، أو تجارة التجزئة للمواد الغذائية

[1] عبد الحافظ الصاوي، "مصر بين برنامجين للإصلاح الاقتصادي "، إسطنبول : المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2016،ص.3.

[2] عبد الحافظ الصاوي، "مصر بين برنامجين للإصلاح الاقتصادي"، مرجع سابق،ص.ص.5-6.

- لا يزال صندوق النقد الدولي صاحب نظرية ثابتة لم تتغير، بتوكيزه على الإصلاحات النقدية والمالية، دون الأخذ في الاعتبار حاجة م صر إلى إصلاح هيكليتها الإنتاجية مما سيؤدي في النهاية لتعميق حالة الكساد والركود، ما يظهر من خلال القرار الأخير للبنك المركزي بتخفيض قيمة الجنيه 65%، ورفع سعر الفائدة 3%، وهي إجراءات تؤدي إلى عرقلة الاستثمار، وارتفاع تكاليفه، مما سيؤ دي إلى توقف العديد من الصناعات ا لمحلية، لعدم قدرتها على المنافس ة أو تحقيق أرباح في ظل ارتفاع تكاليف التمويل والإنتاج.
- أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر عبء على الاقتصاد المصري، فبيانات ميزان المدفوعات لعام 2015-2016 تبين أن مدفوعات الاستثمار للخارج وصلت إلى قرابة 5 مليارات دولار، كما أن صافي الاستثمارات غير المباشرة كانت نتيجته سلبية بنحو 1.2 مليار دولار، مما يعني أن أزمة مصر الدولارية مستمرة وبشكل أكبر خلال المرحلة المقبلة.

أي أن الاقتصاد المصري سيبقى تابعا لما تقدم ه الدول والمنظمات المانحة، وبالتالي استمرار الديون ما يجعل مصر عاجزة أمام تسديدها مستقبلا، إلى جانب ارتفاع نسبة الاستيراد والتراجع المستمر لقيمة العملة، وهي بمثابة سياسات استعمارية تضمن أزمة اقتصادية أكبر في مصر على المدى البعيد، حتى تتدخل أكثر في رسم برام ج التنمية، والاستثمار وحتى مسائل العملة والدخل، وبالتالي لن تكون مصر مستقلة في وضع أجنداتها وسياساتها الاقتصادية الداخلية.

وتتبع المؤشرات الاقتصادية المصرية يدل على حالة التراجع العام التي أصابت الاقتصاد المصري علي كافة الأصعدة، ما يمكن أن يطلق عليه فشلا في إدارة الملف الاقتصادي ولا شك ستؤثر تبعاته على الأحوال السياسية والاجتماعية[1] مستقبلا ويمكن التطرق لذلك كالتالي:

1. تراجع شامل

عول تقرير البنك الدولي كثيرا على نتائج الربع الأول من العام المالي 2016–2017، بينما نشر البنك المركزي المصري في مطلع مارس الماضي على موقعه نتائج أداء ميزان المدفوعات للنصف الأول من عام 2016–2017، وهو أكثر توضيحا لأداء الاقتصاد المصري، وبخاصة أنه يتضمن نتائج الأعمال بعد تعويم الجنيه المصري في 3 نوفمبر 2016، وكذلك حصول مصر على الشريحة الأولى من قرض صندوق النقد الدولي، فأدت النتائج المنشورة عن أداء النصف الأول إلى قراءة أكثر دقة حول مستقبل الاقتصاد المصري خلال العامين القادمين، كما رصدها تقرير البنك [2] (معدل نمو قطاع الزراعة بالأسعار الثابتة كما ورد في التقرير في عام 2017 نحو 2.9% مقارنة بـ 3.1% في عام 2016، ومساهمة قطاع الصناعة بثبتة في عامي 2016 و2017 بنحو2%، أي أن أداء القطاعات الإنتاجية متواضع ولا ينم عن وجود ما يدعو للتفاؤل خلال الفترة القادمة، فتراجع النمو بقطاع الزراعة، يعني مزيدا من استيراد الغذاء لدولة يصل عدد سكانها نحو 95 مليون نسمة، وتعد المستورد الأول للقمح في العالم، ولديها مشكلة عميقة في تدبير احتياجات الاستيراد من النقد الأجنبي[3].

---

[1]أحمد ذكر الله، "أزمة الاقتصاد المصري : المؤشرات،الأسباب،الحلول "،إسطنبول :المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية،2016،ص.1.

[2]عبد الحافظ الصاوي، "البنك الدولي والاقتصاد المصري : أين الخلل؟ "، إسطنبول : المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2017،ص.ص.1-2.

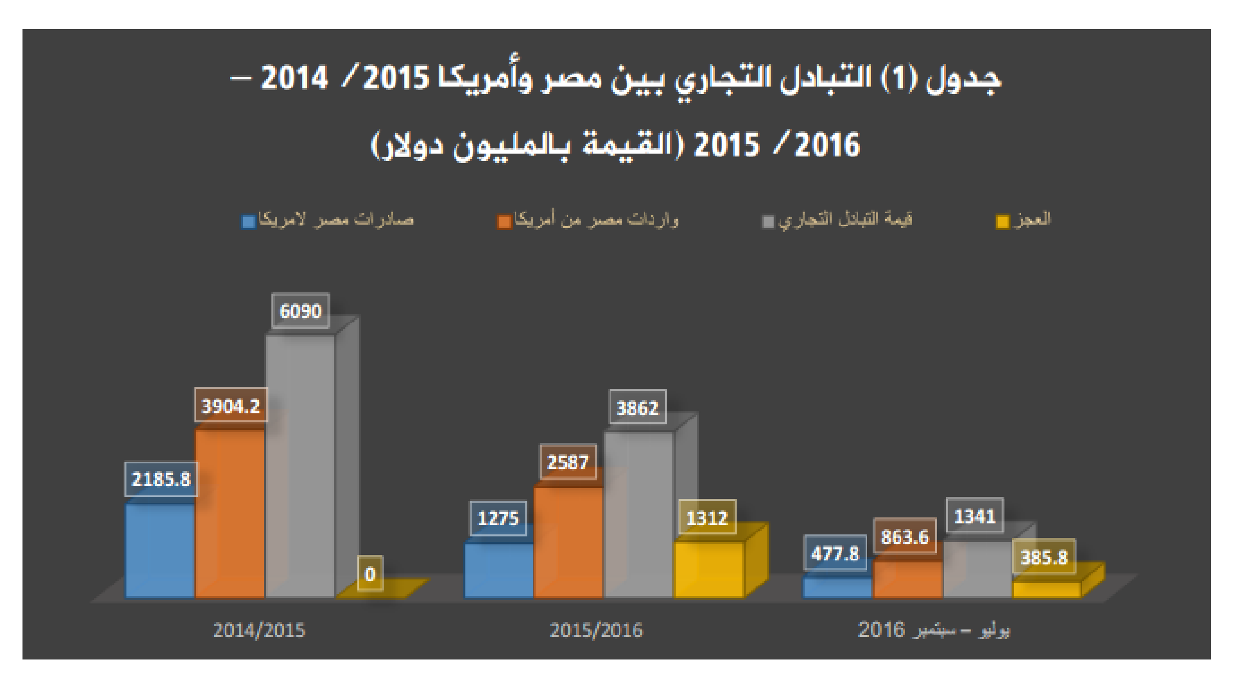
[3]نفس المرجع، ص.2.

2. تفاقم الدين العام الخارجي

2.1 الولايات المتحدة الأمريكية

تبنى الرئيس الأمريكي الجديد **دونالد ترامب** سياسة عامة عنوانها : "أمريكا أولا "، بمعنى تركيز أمريكا اقتصاديا على الداخل، وهو ما ظهر من خلال اصطدام إدارة ترامب مع ألمانيا والصين والمكسيك في قضية حماية التجارة، وكذلك منع المهاجرين المكسيك لأمريكا ، أي ستكون إدارة ترامب شديدة الحرص فيما يتعلق بضخ المزيد من المعونات إلى مصر كما ستكلف السياسة النقدية لأمريكا مصر أعباء اقتصادية لا تناسب ظروفها من تدهور اقتصادي واضح، فارتفاع الدولار يعني استمرار انخفاض قيمة العملة المصرية التي تعاني من تراجع شديد تجاوز نسبة 100% منذ نوفمبر 2016، وسيستمر البنك المركزي المصري في رفع سعر الفائدة تواكبا مع السياسة النقدية الأمريكية، بسبب ارتباط الاقتصاد المصري بالدولار كعملة دولية، في تسوية كافة التعاملات الخارجية[1].

شكل رقم 04: العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا



المصدر : عبد الحافظ الصاوي، "العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية بعهد ترامب "، إسطنبول:المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية"،2017 ص.2.

[1] عبد الحافظ الصاوي، "العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية بعهد ترامب"، مرجع سابق، ص.5.

تظهر البيانات الواردة في الشكل أعلاه أن عام 2015-2016 شهد انخفاضا حادا في العلاقة التجارية بين البلدين، حيث وصل لنحو 63% مما كانت عليه في عام 2014-2015، بسبب الأداء السلبي للاقتصاد المصري، حيث تراجعت التعاملات الخارجية لمصر بشكل عام، كما توضح البيانات أن الأصل هو وجود عجز في الميزان التجاري لمصر مع أمريكا، ما ظهر في عام 2016/2015/2014 بنحو 1.7 مليار دولار، ثم 1.3 مليار دولار في عام 2015-2016، ولم تكن بيانات الربع الأول من عام 2016-2017 بعيدة عن الأداء الطبيعي للعلاقات التجارية، حيث عانت مصر من عجز بميزانها التجاري مع أمريكا بنحو 385 مليون دولار[1].

2.2 الدول الأوروبية والعربية

مرت مصر بعد "احتجاجات 25 جانفي 2011" بمرحلة انتقالية للمجلس العسكري، ثم تولي الرئيس مرسي رئاسة البلاد كأول رئيس منتخب في تاريخ مصر، ثم قام العسكر بانقلابهم بعد عام واحد فقط من تولى الرئيس مرسي، وعليه سيتم التطرق لعدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على الدين العام لبيان إن كان الأمر في مرحلة الظاهرة المقبولة أم تعداه ا إلى مرحلة الخطورة والأزمة[2]، وكيف سيؤثر سلبا في المستقبل(أنظر الجدولين12-13).

---

[1] عبد الحافظ الصاوي، "العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية بعهد ترامب"، مرجع سابق، ص.3.

[2] أشرف محمد دوابه، "أزمة الدين العام المصري : رؤية تحليلية"، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2016، ص.21.

جدول رقم 12: مؤشرات الدين العام المصري الخارجي من مارس 2011 حتى مارس 2016

السنة/الشهر	الدين العام الخارجي(بالمليون دولار)	معدل النمو في الدين العام الخارجي (%)	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)	الدين العام الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي (%)	الدين العام الخارجي / الصادرات السلعية والخدمية (%)	خدمة الدين العام الخارجي / الصادرات السلعية والخدمية (%)	متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي (بالدولار)
مارس 2011	34.841	–	–	15.1	333.2	9.7	412.8
جوان 2012	34.385	(1.3)	2.2	12.5	74.8	6.3	387.7
جوان 2013	43.233	25.7	2.1	16.4	87.9	6.3	475.3
جوان 2014	46.067	6.6	2.2	15.6	105.3	7.3	506.4
جوان 2015	48.063	4.3	4.2	14.9	109.4	12.8	528.4
مارس 2016	53.445	11.2	4.5	16.5	560.2	10.1	549.3

المصدر: أشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص.21–22.

توضح بيانات الجدول من خلال النسب المئوية وكذا لمعدلات النمو للناتج المحلي والدين العام بالملايين من خلال سنوات الدراية التي تمتد من مارس 2011 إلى غاية مارس 2016 ما يلي[1]:

- شهدت فترة حكم المجلس العسكري انخفاضا في الدين العام الخارجي بمبلغ 456 مليون دولار بنسبة انخفاض 1.3% عما كان عليه الحال في عهد مبارك، وذلك طبيعي في ظل ورود منح تقدر 10.1 مليار جنيه.
- شهدت فترة حكم الرئيس محمد مرسي زيادة في الدين العام الخارجي بمبلغ 8.848 مليون دولار بنسبة زيادة 25.7% عما كان عليه الحال في عهد المجلس العسكري ويرجع ذلك بصفة رئيسة إلى ارتفاع السندات والأذون الحكومية بنسبة 77.8%، حيث ارتفعت من 2900.7 مليون دولار في جوان 2012 إلى 5158.6 مليون دولار في جوان 2013، وكذلك ارتفاع الدين المتوسط والطويل الأجل الخاص بالسلطة النقدية بنسبة 74.7%، حيث ارتفع من 2612.0 مليون دولار في جوان 2012 إلى 4564.2 مليون دولار في جوان 2013.

[1]أشرف محمد دوابه، مرجع سابق،ص.ص.22–25.

- شهدت فترة السيسي حتى نهاية مارس 2015 زيادة في الدين العام الخارجي بمبلغ 5.382 مليون دولار بنسبة زيادة 11.2% رغم ورود منح بنحو 25.4 مليار جنيه في العام المالي 2014-2015 ومنح متوقعة بنحو 4.2 مليار جنيه حتى نهاية العام المالي 2015-2016، أي بنحو 6 أضعاف ما كانت عليه المنح في عهد مرسي.
- بلغت أعلى نسبة للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مارس 2016 نسبة 16.5%، حيث وصل الدين العام الخارجي في عهد السيسي إلى أكبر قيمة له في تاريخ مصر المعاصر بمبلغ 53.4 مليار دولار.
- بلغت أعلى نسبة للدين العام الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية في ديسمبر 2015 نسبة 560.2%، بينما بلغت أقل نسبة للدين العام الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية في جوان 2012 بنسبة 74.8%.
- تفوق معدل نمو الدين العام الخارجي على نمو الناتج المحلي الإجمالي عدا نهاية العام المالي 2012-2013 الذي يبرز تآكل نمو الناتج المحلي الإجمالي بفعل نمو الدين العام الخارجي.
- بلغ نصيب الفرد من الدين العام الخارجي في مارس 2016 مبلغ 549.3 مليون دولار وهو أعلى مبلغ منذ قيام "احتجاجات 25 جانفي 2011".

جدول رقم 13: ديون خارجية مصرية ما بعد مارس 2016 (تسارع متنامي نحو الديون الخارجية)

الجهة المقرضة	**قيمة القرض**	**الغرض من القرض/المستفيد**	**ملاحظات**
الصندوق السعودي للتنمية	1.5 مليار دولار	المساهمة في العديد من المشروعات التنموية في مصر	**ماي 2016**
	23 مليار دولار	تزويد مصر باحتياجاتها البترولية لمدة خمس سنوات	**أفريل 2016:** اتفقت الهيئة العامة للبترول مع شركة أرامكو السعودية على تزويد مصر باحتياجاتها البترولية لمدة خمس سنوات بواقع 700 ألف طن شهريا بتمويل الصندوق السعودي للتنمية بفائدة 2% والسداد على 15 سنة
	119 مليون دولار	تمويل القصر العيني لإنشاء 6 مستشفيات بإشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة خلال 3 أعوام	**أفريل 2016**
الصندوق الكويتي للتنمية	100 مليون دولار	لتمويل إنشاء محطات لتحلية المياه في شبه جزيرة سيناء	**ماي 2016**
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	216 مليون دولار	لتمويل محطة كهرباء غرب القاهرة	**أفريل 2016**
بنوك : CDP الإيطالى وكريدى إجريكول وبى ان بى باريبا الفرنسيين	1.2 مليار دولار	لتمويل شركة ميدور لسد احتياجات السوق من الغاز الطبيعي	**فيفري 2016**
3 بنوك ألمانية تشمل التعمير الألمانى ودويتشه بنك وHSBC	4.1 مليار يورو	لتمويل المكون الأجنبي ضمن صفقة شركة سيمنس لإنشاء محطات كهرباء	**مارس 2016:** القيمة الكلية للصفقة تقدر بمبلغ 8مليار يورو

مجموعة من البنوك الفرنسية من خلا ل بنك كريدي أجريكول للشركات والاستثمار	2.2 مليار يورو	تمثل نسبة 40% من القيمة المتبقية من صفقة تسليح مع فرنسا	**مارس 2016:** إجمالي القرض 5.6 مليار يورو وقد وافق البرلمان على الدفعة الأولى من القرض بمبلغ 3.4 مليار يورو بنسبة 60% من الصفقة في مارس الماضي
البنك الدولي	3 مليار دولار	دعم الموازنة	**أفريل 2016:** البنك الدولي أبدى تراجعا عن تعهدات القرض الذي جرى التوقيع عليه في ديسمبر الماضي، لأن الحكومة لم تلتزم بالاشتراطات التي أقرت بها في متن الاتفاق، والتي على أساسها وافق البنك الدولي على القرض، خاصة فيما يتعلق بإقرار قانون ضريبة القيمة المضافة، وتقليص فاتورة الأجور والدعم

المصدر : أشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص.ص25–26.

المطلب الثالث: المستوى الأمني(تفاقم الوضع:التدخلات الدولية والاحتلال الصهيوني)

تحولت شمال سيناء إلى منطقة حرب يحاصر فيها السكان المدنيون ، حيث شكلت الدبابات والطائرات العمودية وطائرات إف–16 ونقاط التفتيش العسكرية التي تدعمها تدابير قاسية بما في ذلك حظر التجول لمدة 16 ساعة وسياسة تبادل إطلاق النار وعمليات تفتيش المنازل التعسفية جوهر حملة مكافحة الإرهاب في سيناء ، كما تتلاعب الجهات الرسمية بعدد الضحايا من الإرهابيين، إذ أبلغت السلطات المصرية بين جويلية 2015 و جويلية 2016، عن مقتل 2,529 من الإرهابيين المزعومين و 2,481 اعتقالا في شمال سيناء وتتناقض هذه الأرقام مع تقديرات عدد المسلحين التي تعمل في المنطقة، والتي لا تتجاوز [1]1,000.

[1] HELENA BURGROVA, op.cit,p.11.

كما أشار ناشطون في مجال حقوق الإنسان، أن عددا من المدنيين وخاصة في سياق مكافحة الإرهاب في شمال سيناء أُ علن بعد الوفاة أنهم إرهابيون لإضفاء الشرعية على الطابع غير القضائي لوفاتهم ، وقد ساهم تدمير المنازل والأراضي الزراعية وعمليات الإخلاء القسري والاعتقالات الجماعية والاعتقال التعسفي والتعذيب في تكوين انطباع: "بأن القصد هو العقاب الجماعي بدلا من توفير الأمن " هذا وينظر السكان المحليون إلى قوات الأمن المنتشرة كمحتلين بدلا من حماة[1].

قد يؤدي عجز السلطات المصرية عن تحقيق الأمن والاستقرار في المستقبل القريب إلى تدخلات خارجية بدواعي حماية حقوق الإنسان محليا، إقليميا، ودوليا، فحالة اللا _أمن التي تشهدها منطقة سيناء بسبب الهجمات الإرهابية من جهة، والمواجهات القمعية التي تمارسها الدولة ضد هذه ا لجماعات، والتي راح ضحيتها أبرياء من السكان المحليين ستؤدي إلى حرب أهلية وصراع قد يطول أمده.

ففي ظل الصراعات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة الدول الكبرى السيطرة على المناطق الإستراتيجية التي تعاني من حالات غياب الاستقرار، ما الذي يمنع أن تشهد الأيام القامة تحركا وسباقا دوليا للسيطرة على سيناء؟[2] ، وقد يتجسد ذلك من خلال:

1. الحماية الدولية

قد تشهد الأيام القادمة تحركا للدبلوماسية الصهيونية من خلال المنظمات الدولية بحجة المطالبة بالأمن ، من خلال وضع قوات دولية على الحدود المصرية مع الكيان الصهيوني على غرار قوات اليونيفيل في الجنوب اللبناني أي "منطقة تحت الوصاية الدولية "، علما أن هذا الأمر قد يكون سهلا وذلك من خلال زيادة أعداد القوات الأمريكية الموجودة أصلا في سيناء ، مع زيادة في الصلاحيات والمهام الم نوطة بها داخل سيناء[3].

[1] HELENA BURGROVA, op.cit,p.11.

[2] محمد أبو سعدة، مرجع سابق،ص.9.

[3] محمد أبو سعدة، مرجع سابق،ص.8.

وليس سيناء فقط فقد تعدى الأمر ذلك إلى وصف جماعة الإخوان المسلمين بالإرهابية والمتطرفة وهذا ما صرح به **وليد فارس** مستشار ترامب لشؤون الشرق الأوسط عقب إعلان نتيجة الانتخابات لعدة مواقع مصرية وعالمية ، من أن:" ترامب سيمرر مشروع اعتبار ا لإخوان المسلمين جماعة إرهابية، على اعتبار أن الإخوان المسلمين من أخطر الجماعات التي تغذي الفكر المتطرف ، لذا يريد ترامب توجيه ضربة عسكرية للتنظيم الإخواني وليس احتواءه سياسيا، مثلما فعل أوباما وهيلاري كلينتون [1]"، ويمكن وضع سيناريوهين لتعامل ترامب مع الإخوان المسلمين[2]:

أ. وضع الإخوان على قائمة الإرهاب تنفيذا لرؤيته السابق الإشارة إليها، مع ما قد يترتب على ذلك من تداعيات هامة سواء على مؤسسات الإخوان الاجتماعية في الولايات المتحدة، أو على صعيد المواطنين أو الأفراد الإخوان المقيمين بها، فضلا عن حظر أفراد الإخوان في الدخول.

ب. عدم الإقدام على مثل هذه الخطوة أو حتى تأجيلها، نظرا لوجود أولويات أخرى سواء على الصعيد الداخلي، أو حتى الخارجي(حرب داعش)، والتعامل مع إيران ، و قد يقتصر ترامب على دعم السيسي وعدم إثارة ملف حقوق الإنسان، أو الحديث عن أي تسوية سياسية محتملة في مصر.

2. الاحتلال الصهيوني

قبل أي حرب يبدأ التمهيد لها عبر الإعلام وا لتصريحات المتوالية من جانب المس ؤولين السياسيين والعسكريين، وهذا بالضبط ما تقوم به إسرائيل حاليا تجاه مصر، فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نقرأ تصريحا لمسئول صهيوني حول الأوضاع الأمنية والسياسية في مصر، وتخوفها من تأثير تلك الأوضاع على أمنها خاصة في الحدود المشتركة في سيناء، ويرتكز ذلك على سيناريوهين هما[3] :

---

[1]بدر شافعي، "سياسات ترامب بين السيسي والإخوان "،إسطنبول : المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2016،ص.3.

[2]بدر شافعي، مرجع سابق،ص.4.

[3]محمد أبو سعدة، مرجع سابق،ص.ص.10-13.

السيناريو الأول : احتلال أجزاء من سيناء لإقامة حزام أمنى على مسافة تتراوح بين خمسة إلى سبعة كيلومترات من شيه جزيرة سيناء، بحجة تـأمين حدودها مع مصر حيث يحظى هذا السيناريو بمباركة من القوى الدولية وتأييد الولايات المتحدة بعد أن غاب عن ساحة الحكم بمصر نظام مبارك والذي كان يراعي مصلحة هذا الكيان.

السيناريو الثاني : دعم بدو سيناء من أصول وجنسيات مصرية يدينون لليهود للقيام بثورة مسلحة وإشاعة الفوضى بوسط وشمال سيناء، بهدف فصل شبه الجزيرة نهائيا عن جمهورية مصر وإقامة دويلة صغيرة فيها تكون موالية للكيان الصهيوني ، الذي سيقوم بحمايتها عسكريا وتوفير الغطاء الدولي لها كما سيقوم بإجراء استفتاءات شعبية للحصول على الغطاء الشعبي، ويشير استطلاع رأي تم في الذكرى ال خامسة والثلاثين لتوقيع المعاهدة المصرية الصهيونية أن 89% من الصهاينة يؤيدون إعادة احتلال سيناء، وطبقا لنتائج تفصيلية للاستطلاع فإن 33% من الصهاينة يرون أن على الكيان الصهيوني إعادة احتلال شبه جزيرة سيناء بالكامل و 19% يؤيدون إعادة احتلال معظمها و 29% يؤيدون احتلال جزء صغير و 11% فقط يرفضون احتلال أي جزء ولو صغيرا منها.

المبحث الثالث: السيناريو التفاؤلي

سيركز هذا السيناريو على تحسن الأوضاع المعيشية في مصر على كافة الأصعدة والذي سيؤدي بدوره إلى الرضا الشعبي عن السلطة الحاكمة، ما يعتبر مؤشرا إيجابيا نحو ترسيخ مبادئ الديمقراطية ، إذ سيتبنى النظام المصري برامج تنموية مستديمة تفتح المجال للشباب ومختلف الفئات للمساهمة في صنع القرار، ما سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار الداخلي و تطوير تحالفات أساسها التعاون والتبادل بدل التبعية أي سيكون لمصر وزن إستراتيجي إقليمي ودولي فعال، ما سيؤثر سلبا على إسرائيل التي سيقل تدخلها في الشؤون المصرية وقد ينعدم تماما ما قد يؤدي إلى عودة الحروب ، ما يزيد من حجم الإنفاق العسكري وانتشار الفوضى والصراع داخل المستوطنات الإسرائيلية، كل ذلك وفق الفرضية التالية : **ترسيخ الديمقراطية في مصر يعتمد على مدى الرضا الشعبي بالنظام الحاكم وسياساته المتبعة والذي سيكون بمثابة مؤشر عن مدى الاستقرار الداخلي.**

المطلب الأول: المستوى السياسي(رؤية إستراتيجية إنمائية)

تمهد مصر الطريق إلى الأمام من خلال وضع إستراتيجية التنمية المستدامة الوطنية: رؤية مصر 2030، استنادا إلى تجسيد الروح الدستورية الجديدة، والرفاهية والازدهار كأهداف رئيسية تتحقق من خلال التنمية، العدالة الاجتماعية، والنمو الجغرافي والاجتماعي المتوازن، إذ تهدف هذه الإستراتيجية إلى تلبية الحاجة إلى وضع رؤية موحدة ذات طبيعة سياسية، اقتصادية واجتماعية واعية ومستدامة بيئيا، وأن تكون قاعدة للخطط الإنمائية القصيرة والمتوسطة الأجل على المستويات الوطنية والمحلية والقطاعية، لتحقيق طموحات المواطنين المصريين[1].

---

[1] "NATIONAL VOLUNTARY REVIEW ON THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS", Input to the 2016 High-level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development,p.p11.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق رؤيتها وأهدافها، كما تهدف إلى تمكين البرلمان من مراقبة تنفيذ أهداف الإستراتيجية وبرامجها ومشاريعها ضمن إطار زمني محدد، أما على الصعيدين الإقليمي والعالمي فتهدف الإستراتيجية إلى مواءمة أهدافها مع أهداف خطة عام 2030 وإستراتيجية الاتحاد الإفريقي للتنمية المستدامة لعام 2063[1].

جدول رقم14: رؤية مصر 2030: الأهداف الإستراتيجية المحددة زمنيا

مؤشر	القيمة الحالية	هدف 2020	هدف 2030
نسبة عدد الفقراء على المستوى الوطني/ خط الفقر (%)	26.3%	23%	15%
الفجوة الجغرافية في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر	17 %	10%	5%
النسبة المئوية للأسر التي ترأسها امرأة تعيش تحت خط الفقر	26.3%	12%	0%
النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع	4.4%	2.5%	0%
قيمة الدعم المالي للوقود	126.2 مليار جنيه مصري	0	0

Source:"NATIONAL VOLUNTARY REVIEW ON THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS", op.cit,p.25.

[1] Ibid.

المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي(الاقتصاد الإيجابي)

أدى تأزم الاقتصاد المصري بإدارة السيسي نحو الحد من الواردات، باعتبار هالخيار الأمثل في كل الأحوال، بالنظر إلى طبيعة اقتصاد ما زال يدار يوما ب عد يوم، في إطار احتياطي نقدي أجنبي يكفي احتياجات مصر من الواردات لمدة شهرين فقط ، ومن هنا يمكن أن تستفيد الدولة من خيارين في المستقبل[1]:

1. الحد من الواردات كخيار إستراتيجي

تعني أن الدولة لديها رؤية تمكنها من توفير حل في الأجل المتوسط والبعيد، وأن تتضمن هذه الرؤية أبعادا مختلفة من تقييم وضع السوق، وتقدير حجم العاملين بالقطاعات المختلفة، وبناء نمط دعاية واعي يمكنها من أن تُحدث تطلعا لدى قطاعات جماهيرية واسعة حيال توجه الدولة ل لحد من الواردات، وأن تعمل على إحاطة العاملين بمجال الاستيراد علما بإستراتيجية الدولة لإدارة الأزمة، وأن يكون السعي إلى إحداث هذا التحول مرهون بقطاع صناعي قادر من حيث توفر مستلزمات الإنتاج (خاصة الطاقة)على تجسير الفجوة التشغيلية التي ستنجم عن تعويق قطاع الاستيراد ، كما تفترض هذه الرؤية أن يكون هناك توجه نوعي للتنمية الصناعية، بالحلول محل الواردات.

2. الحد من الواردات كخيار تكتيكي

يعني هذا الخيار لجوء الدولة لتحجيم الواردات لفترة معينة، لحين تعزيز قدرة القطاع الصناعي المصري على تنمية الشريحة الموجهة للتصدير، و هو ما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة مصحوبة بسياسة معلنة للدولة بالاتجاه نحو تنمية التصنيع بغرض التصدير ووضوح الرؤية فيما يتعلق بالأهداف التي تستهدف الدولة تحقيقها لتعزيز تنافسية الصادرات المصرية ، ومع توفر حوكمة رشيدة فإن هذه الرؤية التكتيكية تفترض أيضا الوعي بحجم العمالة المشتغلة في قطاع الاستيراد، وبناء تصور تشغيلي يحول دون تحول العاملين بهذا القطاع إلى سوق القوى العاطلة عن العمل.

---

[1] وسام جعفر،"إجراءات الاستيراد والمواجهة الاقتصادية في مصر "،إسطنبول:المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2016،ص.ص.6-7.

قامت الحكومة في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة بإعداد برنامج عملها حتى جوان 2018 بناء على خطاب التكيف الذي تلقته الحكومة من رئيس الجمهورية في سبتمبر 2015 والذي تضمن ثمانية محاور أساسية تشمل[1]:

- استكمال البنية الديمقراطية
- تحسين مستوى معيشة الشعب المصري وتلبية طموحاته في مستقبل أكثر رخاء
- العدالة الاجتماعية ومراعاة حقوق الفئات الأكثر فقرا والمهمشة
- الارتقاء بمؤشرات حياة المواطن المصري وتحقيق تنمية اجتماعية وثقافية
- استكمال البنية لقواعد البيانات القومية
- إعادة هيكلة الحكومة المصرية لرفع الكفاءة ومستوى الأداء وتحقيق المزيد من آليات الشفافية والنزاهة
- الحفاظ على الأمن القومي المصري
- الاضطلاع بدور مصري رائد على الصعيدين العربي و الإفريقي وتعزيز هذا الدور على الصعيد الدولي

[1]"خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2016-2017: العام الأول من إستراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030"،وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،2016،ص.31.

وفي ضوء ذلك تقوم خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2016-2017 على عدة مرتكزات تتمثل فيما يلي[1]:

أ. مرتكزات التنمية الاقتصادية

- استمرار الاتجاه الصعودي لمعدلات النمو الاقتصادي لتحقق متوسط في حدود 5-6% حتى نهاية عام 2017-2018 حتى تصل إلى معدلات تفوق 6% خلال الأعوام التالية
- استهداف تحقيق نمو اقتصادي في القطاعات كثيفة التشغيل وذات القيمة المضافة المرتفعة
- النمو الاقتصادي مدفوعا بارتفاع معدلات الاستثمار إلى حوالي 18-19% حتى نهاية عام 2017-2018
- تشجيع الصادرات المصرية ورفع مساهمتها في النمو مع التركيز على الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع وخفض فاتورة الاستيراد
- زيادة الاعتماد على المكون المحلي ورفع نسبته في الإنتاج من خلال تشجيع الابتكار والمعرفة والبحث العلمي
- خفض معدلات البطالة إلى 11,8% من خلال توفير فرص عمل لائق ومنتج خاصة للشباب والمرأة في كافة محافظات الجمهورية وتشجيع ريادة الأعمال والعمل الحر
- جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاعات الطاقة والنقل والتجارة واللوجستيات والصناعة

ب. مرتكزات التنمية الاجتماعية

- توسيع نطاق الأسر المستفيدة من برامج تكافل وكرامة
- مد مظلة الحماية التأمينية
- إعداد سجل وطني موحد لربط قواعد البيانات الخاصة بالأسر الفقيرة

---

[1]"خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2016-2017: العام الأول من إستراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030"،مرجع سابق،ص.ص.32-33.

- كبح جماح التضخم من خلال السياسات المالية والنقدية وتطوير منظومة التجارة الداخلية
- إطلاق برنامج قومي للتغذية المدرسية
- وضع معايير جودة للخدمات المقدمة لذوي الإعاقة
- تنفيذ برنامج لعلاج ظاهرة أطفال الشوارع
- زيادة فرص التدريب والتشغيل للفئات المهمشة والفقيرة
- العمل على زيادة دخول المزارعين
- العمل على زيادة إتاحة الخدمات التعليمية ورفع جودة المناهج التعليمية وتدريب المعلمين
- البدء في تطبيق التأمين الصحي الشامل وتطوير الخدمات الصحية
- الاستمرار في تنفيذ إستراتيجية السكان من خلال خفض معدلات النمو السكاني وتطوير نوعية السكان وتوصيل خدمات تنظيم الأسرة والصحة للمناطق العشوائية

ويستعرض الجدول أدناه المستهدفات الكمية لأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومقارنة الوضع الحالي بالوضع المستهدف في عام 2016–2017 وفي 2017–2018 وفي الأجل الطويل بحلول عام 2030[1] .

---

[1] "خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2016–2017: العام الأول من إستراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030"،مرجع سابق،ص.34.

جدول رقم 15: المستهدفات الكمية لخطة للمؤشرات الاقتصادية 2016–2030

المؤشر	2014–2015 (فعلي)	2015–2016 (متوقع)	مستهدفات وفقا لبرنامج		2030 إستراتيجية التنمية المستدامة
			2017/16	2018/17	
أولا: الأهداف الاقتصادية					
معدل النمو الحقيقي (%)	4,2	4,4	5,2	6	12
معدل الاستثمار (%)	14,3	14,7	17,6	18,1	30
معدل البطالة(%)	12,7	12,3	11,8	10,9	5
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	11,5	11,5	9,8	9	2,28
معدل النمو الصناعي(%)	5	1,4	3,1	5,4	10

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

المؤشر	الوضع الحالي	مستهدفات وفقا لبرنامج الحكومة		2030 إستراتيجية التنمية المستدامة
		2017/16	2018/17	
متوسط عدد الطلاب في كل فصل في التعليم الابتدائي (طالب/فصل)	43	42	40	30
نسبة وفيات الأمهات (لكل 1000 مولود)	52	50	45	31
نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة(لكل 1000 مولود)	6,2	5,5	3	1
معدل وفيات الأطفال الرضع(لكل 1000 مولود)	14,2	13,5	10	5
معدل وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات (لكل 1000 مولود)	18,9	17,5	12	10

ثالثا: الأهداف البيئية				
المؤشر	الوضع الحالي	مستهدفات وفقا لبرنامج الحكومة 2017/16	2018/17	2030 إستراتيجية التنمية المستدامة
نسبة مياه الصف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف (%)	50	53	55	80
نسبة الفاقد في شبكات نقل المياه (%)	30	أقل من 30	أقل من 25	أقل من 10
نسبة تغطية شبكات الصرف الصحي في المدن (%)	83	85	95	100
نسبة تغطية شبكات الصرف الصحي في القرى (%)	14,6	30	50	100

المصدر: "خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2016-2017: العام الأول من إستراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030"،مرجع سابق، ص.34.

المطلب الثالث: المستوى الأمني(تحقيق الاستقرار)

مثلما يعوق العنف عمل المواطن، فإنه يحد أيضا من تطور الديمقراطية، ولا يمكن ممارسة المواطنة بطرق مجدية إذا كان الناس يخشون على سلامتهم[1]، ويمكن الاستناد في ذلك إلى رأي **بول كولير Paul Collier** :" أن الأمن جنبا إلى جنب مع المساءلة أمر ضروري لتنمية بلد ما" أي أن توفير الأمن لا يجعل الناس يشعرون بمزيد من الأمان[2]، بالعكس من ذلك يجب اللجوء للمساءلة القانونية و معاقبة كل من يتسبب بزعزعة استقرار الدولة ومواطنيها، وكذا الوقوف إلى جانب المتضررين وإمدادهم بالمساعدات، لذا سيتم ترجيح سيناريوهين للتعامل مع مجوعة التهديدات الإرهابية التي تؤثر على عملية الدمقرطة في مصر وهما[3]:

[1] Jenny Pearce, Rosemary McGee, Joanna Wheeler, "Violence, Security and Democracy: Perverse Interfaces and their Implications for States and Citizens in the Global South", **WORKING PAPER**, N. 357 ,Brighton: Institute of Development Studies,2011,p.9.

[2] Ibid,p.28.

[3] Zack Gold, "Security in the Sinai:Present and Future", The Hague: The International Centre for Counter-Terrorism,2014.p.1.

السيناريو (أ): استنزاف المستنقع(Draining the swamp): تنجح القوات المسلحة المصرية والشرطة في تطهير سيناء من الجهاديين السلفيين، ثم تعمل الحكومة مع السكان المحليين لمعالجة المظالم المشروعة وبالتالي تقليل الدعم للعنف المناهض للدولة.

السيناريو (ب): عودة الدولة الأمنية (Return of the security state): تحقق القوات المسلحة المصرية والشرطة المصرية الاستقرار في سيناء من خلال القوة الغاشمة والتخويف، وهذا يحل المشكلة الأمنية المباشرة ولكنه يديم التوترات بين سيناء والدولة.

ولتحقيق حالة الاستقرار يجب العمل على تحقيق السيناريو (أ)، لكن إن استلزم الأمر يمكن ترجيح السيناريو (ب) من أجل مواجهة المشكلة الأمنية حتى وإن دام بعض التوتر الذي يمكن القضاء عليه تدريجيا ومن أجل الوصول إلى نتائج إيجابية يتعين على مصر العمل على تحقيق الآتي[1]:

- مواصلة حملتها العسكرية وتطبيق القانون في سيناء، والعمل مع السكان المحليين لمواجهة التهديدات الأمنية المتبادلة وإعادة بناء الثقة
- ضمان أكبر قدر ممكن من حماية السكان المدنيين في سيناء أثناء السعي إلى الجهاديين السلفيين المشتبه بهم، والتحقيق على الفور والإفراج عن أولئك الذين ألقي القبض عليهم زورا في الغارات الأمنية
- تقديم المساعدات المالية الموعودة لسكان سيناء المتضررين من العمليات العسكرية
- تعزيز أمن الحدود (Strengthen border security)من خلال زيادة التكنولوجيا والدوريات المدربة بشكل أفضل
- العمل مع زعماء القبائل وسكان سيناء وأخصائيي التنمية لمعالجة مصادر الإحباط الاقتصادي وغيره بين سكان شبه الجزيرة

[1] Ibid.

ومن السيناريوهات الثلاثة التي تم تناولها، يمكن ترجيح السيناريوهين الاتجاهي والتشاؤمي ، فكلاهما مرتبط بالآخر، فاستمرار الوضع على ما هو عليه دون القيام بإصلاحات جذرية، وتبني برامج اقتصادية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الجيل الحالي والقادم، وكذا دون فتح قنوات للحوار والمشاركة السياسية الفعالة، سيتفاقم الأمر ويخرج الشعب كل مرة إل ى الشارع ويطالب بإسقاط نظام الحكم الذي لا يتراجع عن ردود فعله العنيفة من اعتقالات، تعذيب وغيرها من الأوجه المختلفة لانتهاكات حقوق الإنسان.

ولم يتم التوصل إلى هذا الاختيار صدفة، فالتعقيدات الحاصلة من انتشار للإرهاب في سيناء واستمرار الركود الاقتصادي، وارتفاع نسبة الديون، مؤشرات سلبية تبين أن الأوضاع في مصر ستستمر على ما هي عليه، ما سيؤدي إلى تفاقمها أكثر، دون أن ننسى تزايد مبررات التدخلات الخا رجية في الشؤون المصرية، خاصة إسرائيل التي تسعى بكل الطرق للتغلغل في الأراضي المصرية، والمشاكل الأمنية في سيناء بمثابة فرصة تضمن استمرار علاقاتها مع النظام العسكري حتى وإن طالب الشعب بقطعها.

والنظام الحاكم هو المتسبب الأول في هذه المشاكل، فمثلا سكان سيناء يعانون من التهميش والبطالة وهو سبب يوضح لجوءهم إلى التطرف واستعمال العنف للتعبير عن حاجاتهم، ومن ناحية أخرى قد يكون لإسرائيل دور في تفاقم حدة الاضطراب حتى تتمكن من توزيع قواتها و احتلال أرض سيناء من جديد والسيطرة عليها في السنوات القادمة، أي أن الاستبداد والفوضى يخدمان إسرائيل أكثر من الوضع المستقر وتحقيق الديمقراطية يشكل حاجزا لها وللقوى الأجنبية الأخرى، بمعنى لن تنجح عملية التحول الديمقراطي في مصر ولن يكون هناك نظام حكم عادل مدني أو إسلامي في المستقبل القريب.

خاتمة

ينبغي تتبع عدة إستراتيجيات وبرامج لتحقيق الديمقراطية، هذا بغض النظر عن ضرورة تحقيق التنمية على كافة المستويات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، ودراسة تداعيات ذلك على مستقبل استقرار الدولة وذلك ما تم التطرق له في السيناريوهات الثلاثة المتناولة في هذه الدرا سة كمحاولة لتتبع صيرورة عملية الدمقرطة في مصر، وكذا دون تجاهل المتغير الثاني في البحث ألا وهو الأمن الإسرائيلي والذي كانت له حصة في كل جزء من السيناريوهات.

كما كان للتهديدات الإرهابية في سيناء تداعيات على الأمن المصري، فشكل ذلك حالة من عدم الاستقرار والفزع لدى المواطنين، والتخوف من امتداد ذلك إلى باقي محافظات مصر، إلى جانب التدخل الإسرائيلي في المسألة باعتبارها تمس وجودها وأمنها القومي، لذا فمن الضروري أن تضع مصر مجموعة حلول، على الأقل قصيرة المدى تساهم في ردع تلك الجماعات حتى تخفف من حدة الضغوط الخارجية عليها والتي لا تقتصر على الجانب الأمني فقط، وإنما تمتد إلى مجال الاقتصادي والتراجع الخطير في قيمة العملة، وتزايد نسبة الديون.

خاتمة

خاتمة...(استنتاجات وتوصيات)

سيتم في الختام التطرق إلى مجموعة من الاستنتاجات ، والتي ستكون بمثابة إجابة عن ا لتساؤلات والفرضيات التي قامت عليها الدراسة، وقد تم الخروج بالتالي:

- تعتبر الديمقراطية معطى داخلي ناتج عن القبول المجتمعي بمبادئ الحرية الليبرالية ، والمشاركة السياسية، وكذا تقبل الاختلافات بين أفراد المجتمع الواحد والتعايش معها بإيجابية ، إذ تساهم في بلورته مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية ، دون أن ننسى العامل الخارجي الذي قد يساهم في التطوير كما قد يعمل على زيادة الأمر تعقيدا ، بسبب البرامج التي تفرض على الدول بهدف تحقيق التنمية والرفاه للمواطنين، وينجر عنها في الأخير مديونية كبيرة تنقلب على استقرار الدولة، ما يدفع بها إلى التدين أكثر، حتى تبقى تابعة لسلوك القوى الكبرى.
- لاحظنا أن مختلف المقاربات المفسرة لعملية التحول الديمقراطي جاءت في ظروف مغايرة لما هو عليه الوطن العربي ومصر بالتحديد، إذ لا يمكن أخذ التجربة الناجحة في الدول الغربية وإسقاطها في المجتمع العربي، الذي يحمل ثقافات مغايرة ، ويرتكز كثيرا على التقاليد والأ عراف بالإضافة إلى المستوى المعيشي البسيط ، وبُعده التام عن الرفاهية والمشاركة في صنع القرار السياسي، وكذا الحوار مع النخب المثقفة أو بالأصح النخب الثرية التي تستغل الظروف لتحقيق مصلحتها بعيدا عن مصلحة الأفراد والوطن.
- يتميز المجتمع المصري بالتنوع الثقافي والفكري بالإضافة إلى وجود وعي مجتمعي مُرتفع مقارنة ببعض ا لدول العربية الأخرى، قد تكون احتجاجات 25 جانفي 2011 بمثابة الشرارة التي فتحت المجال للحديث عن تغيرات إيجابي ة في المستقبل القريب، لكن ذلك لا يكفي للحديث عن ترسيخ الديمقراطية، فإزالة حسني مبارك من الحكم لم يعني القضاء على النظام والسياسات القديمة، إذ اقتصر الأمر على تغيير الشخصيات، فالديمقراطية تعني بناء مؤسسات والتطور في جميع المستويات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والأمنية.

خاتمة...(استنتاجات وتوصيات)

- كانت هناك بوادر لتحقيق الديمقراطية مع انتخاب محمد مرسي ووصول الإخوان المسلمين إلى الحكم، لكن الأمر لم يدم طويلا وحدث انقلاب عسكري رجعت فيه المؤسسة العسكرية إلى السلطة من جديد، أي استمرار لنظا م 23 جويلية 1952، وذاك لا يعبر على أن الحكم العسكري يتناقض مع النظم الديمقراطية، كما لا ينفي إمكاني ة تحقيقها مع نظام إسلامي ، إن كان قادرا على تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء المؤسسات.
- لعل أبرز ما تواجهه عملية الدمقرطة في مصر هو المشاكل الاجتماعية ، التي أثرت بشكل كبير على قرارات الدولة، فنسبة البطالة مرتفعة بالإضافة إلى سوء تدبير الدولة للأمور الاقتصادية وارتفاع نسبة المديونية، وتراجع العملة المصرية، إلى جانب تراجع السياحة التي كانت تمثل أساسا يعتمد عليه الاقتصاد المصري، بسب سوء الأوضاع الأمنية في سيناء والتي لا تزال مستمرة حتى العام الحالي 2017، الأمر الذي قد يتسبب في تدخلات خارجية تؤدي إلى تردي الأوضاع أكثر.
- يقوم الأمن الإسرائيلي على ضرورة زيادة القوة العسكرية وبناء التحالفات مع الدول الكبرى م ن أجل مواجهة التهديدات المحتملة ، أو العدو العربي ما يدفعها في كل مرة إلى توسيع مستوطناتها بالأراضي الفلسطينية، وبناء علاقات جديدة مع دول مختلفة في العالم ، دون أن ننسى علاقتها القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- جاء موقف إسرائيل من الاحتجاجات المصرية على هيئة انفعال وتوتر حول من يمكن أن يحكم مصر بعد مبارك، وزادت حدة تلك التو ترات مع وصول الإخوان المسلمين إلى سلطة لكن الأمر لم يطل كون الجماعة حافظت على اتفاقية السلام، بالإضافة إلى أن الانقلاب العسكري حدث سريعا، أي استمرار ذات الروتين في العلاقات.

خاتمة...(استنتاجات وتوصيات)

- الحديث عن ترسيخ الديمقراطية في مصر موضوع من الصعب الجزم فيه، فالظروف الأمنية غير مستقرة، والأوضاع الاقتصادية والا جتماعية متردية والسخط الشعبي على نظام الحكم متواصل، ما يتسبب في احتجاجات أخرى، قد تؤدي إلى تدخلات خارجية أو صراعات داخلية تعيق الانتقال إلى الديمقراطية، كما أن الحديث عن مدى تأثير ذلك على الأمن الإسرائيلي توضَّح جدا بعد دراسة إسرائيل للأوضاع حين وصول الإسلاميين إلى حكم، وأخذها نظرة عن كيفية التعامل مع ذلك، إذ من الصعب أن يحوز النظام على رضا الشعب دون أن يحقق مطالبه، أي أن إسرائيل لا تتخوف في الوقت الحالي من مسألة ترسيخ الديمقراطية ، فللفوضى تخدم مصا لحها، وفي حال تحقق الأمر قد تلجأ إلى نفس سياسات العدوان السابقة ، أي في حال استجابة النظام المصري في المستقبل لرأي الشعب، وإبطاله لمعاهدة السلام، سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي ، وعودة التحالف بين فلسطين ومصر، ما يدفع بها لزيادة نفقاتها العسكرية ويتسبب في فوضى داخلية وخارجية تهدد أمنها ووجودها.
- المسار الديمقراطي معقد جدا، لا يمكن التنبؤ به لأن العلاقات تتجدد وتخضع لمنطق المصلحة، والتحالفات لا تستمر على حالها فما جُمع اليوم على السلام والأمن، قد ينقلب في الغد إلى حرب وأزمات، والشعوب التي تعاني من عد م الاستقرار لا تفكر في الديمقراطية بل تفكر في تحقيق أمنها، بعد ذلك تبحث عن الرفاه ومواكبة ا لعصر، أي أنها تنطق من الأساسيات حتى تصل إلى الكماليات.
- سقوط النظام الاستبدادي بداية لمرحلة جديدة وليس أساسا لتحقيق الديمقراطية ، فالمرحلة الانتقالية أصعب مرحلة يواجهها النظام الجديد ، ونفس الأمر حدث في مصر، فهذه التعقيدات قد تكون سببا في حدوث انتكاسة، أو ترسيخ نظام أكثر استبدادا من سابقه.

خاتمة..........................(استنتاجات وتوصيات)

ومن مجموع هذه الاستنتاجات يمكن الإجابة على الفرضيات المطروحة، التي قامت عليها الدراسة:

- تعتبر **الفرضية الأولى** صحيحة وما يثبت ذلك هو تعقد الأحداث في مصر ، فسقوط نظام مبارك الذي وصف بالاستبدادي لم يحمل شواهد على نجاح عملية الدمقرطة ، والمرحلة الانتقالية كانت متشعبة، شهدت انقلابا عسكريا على نظام الإخوان المسلمين الذي وصل إلى الحكم بعد انتخابات ديمقراطية كان الشعب هو الحكم فيها ، لكن تمت تنحيته بعد عام وخضوعه للمحاكمة، دون أن ننسى انتهاكات حقوق الإنسان إذ تمخض عن ذلك احتجاجات راح ضحيتها أشخاص لا ذنب لهم، وكذا تفشي الإرهاب في سيناء ما فتح المجال لإسرائيل لبسط نفوذها وترسيخ علاقاتها مع نظام السيسي.
- أما **الفرضية الثانية** فلا يمكن إثباتها لأن ما جرى في مصر طيلة السنوات الستة الماضية يؤكد بأن سقوط النظام الاستبدادي لا يعني ترسيخ مبادئ الديمقراطية، وإنما يعني مرحلة انتقالية حساسة تؤول إلى ترسيخ أنظمة بذات السياسات اللا _ديمقراطية السابقة، أي أنه مجرد تغيير في شخص الرئيس، مع الحفاظ على نفس البنية المؤسساتية.
- أما **الفرضية الثالثة** يمكن إثبات صحتها، بحيث لا نستطيع التنبؤ بمستقبل الديمقراطية في مصر أو بالأحرى الجزم بأن ثقافة المشاركة السياسية واحترام الحريات ومبادئ حقوق الإنسان وبناء المؤسسات ستكون راسخة نظاما وممارسة في مصر، فما فتح المجال للشك هو خروج مبارك من السجن، وهو الرئيس الذي رفضه الشعب وطالبوا بتحقيق العدالة ومحاكمته، أي أن مصر لا تزال تتخبط في مرحلة انتقالية قد يتمخض عنها احتجاجات أخرى ورفض شعبي لما يجري في الساحة المصرية، أي أن الاستبداد ذاته لا يزال مستمرا، والحديث عن الديمقراطية في مصر مسار معقد جدا نهاياته مفتوحة.

- أما **الفرضية الرابعة** يمكن إثبات صحتها في حال كانت هناك ديمقراطية فعلية في مصر، أي لو كان هناك استمرارية لنظام مرسي لأمكننا الحديث عن علاقات خارجية أكثر مرونة، لأن في فترة حكمه كان هناك عودة، ولو خجولة في العلاقة بين مصر وفلسطين، أي إمكانية تأثير ذلك على علاقاتها مع إسرائيل حتى لو لم يتطرق مرسي إلى معاهدة السلام، ما يجعل إسرائيل حذرة أكثر بالرغم من أن تصريحاتها كانت متذبذبة بين الخوف من إلغاء المعاهدة، وفقدان مكانتها في المنطقة، وبين إمكانية تغيير سياساتها الأمنية، وبالتالي ارتفاع نفقاتها العسكرية ما يؤثر على اقتصادها، ويؤدي إلى حراك شعبي هي في غنى عنه، لكن سرعان ما تلاشت تلك المخاوف مع وصول السيسي إلى الحكم، لكن ماذا لو تم الاحتجاج على نظام السيسي ووصل حكم مدني يأخذ على عاتقه تحقيق مطالب الشعب وتغيير هندسة العلاقات الخارجية، ويتم قطع العلاقات مع إسرائيل، والتركيز على تحسين العلاقات العربية_العربية بعيدا عن التدخلات الأجنبية؟.

أي كان بالإمكان إثبات هذه الفرضية لو وصلت مصر إلى درجة من الوعي على المستويين الرسمي وغير الرسمي، لو حدث تغيير فعلي في طبيعة النظام السياسي الحاكم، لكن ما يحدث في مصر بمثابة استمرار للنظام الذي تمخض عن انقلاب 23 جويلية 1952، فسيطرة النظام العسكري مستمرة، لكن ذلك لا يعني أن أنظمة الحكم العسكرية مستبدة، إذ لا يصِّح القياس عليه وإسقاطه على جميع دول العالم فالحالة العربية استثناء، ويمكن إسقاط ذلك عليها من نواحي عديدة ما دام النظام المصري يعتمد على شخصية الحاكم أي شخصنة السلطة، وهو الأمر الواقع في الدول العربية سواء أنظمة الحكم الجمهورية أو الملكية.

كما تم الخروج بعدة توصيات، قد تكون فعالة في الوصول إلى أنظمة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية إذ لا يوجد شيء يصل إلى حد الكمال، وهذا ما لن يحدث في مجتمعات تعاني من صراعات وانقسامات فعلى الأقل تحقيق نسبة من الاستقرار والتقدم العملي والفكري ، ما قد يُساهم مستقبلا في ازدهار المجتمعات، وعليه نذكر مجموعة من التوصيات:

- على النظام المصري أن يفتح قنوات عديدة للحوار بين مختلف طبقات المجتمع، للتعبير عن حاجاتهم ويعمل على تطوير المؤسسات الخيرية الممولة من طرف الدولة، والتي تخصص لصناديقها مبالغ من خزينة الدولة، حتى يستفيد المواطن الأكثر حاجة، ما ينمي روح المساعدة لدى الفئات التي تعيش بحبوحة مالية، إذ لا يمكن لمجتمع يعيش فقرا مدقعا أن يفكر في الديمقراطية، فكيف لمواطن غير متعلم أن يفهم أن هناك ثقافة ومواكبة لروح العصر؟ الأمر لا يزال ساريا للأسف في القرن الواحد والعشرين، خاصة في الأرياف والقرى.

- على النظام المصري السماح للقوى المعارضة ومختلف الأحزاب السياسية بالمشاركة في صنع القرار، وأن يتوقف عن التفكير بطائفية، من خلال إقصاء الجماعات وفقا لديانتها ، ما يفتح أبوابا كثيرة للتطرف ويزيد من حدة الانقسام المجتمعي، ويفقد النظام شرعيته الداخلية، فالرضا الشعبي ركيزة أساسية لمن يريد تبني مبادئ الديمقراطية.

- تبني المجتمع الدولي إستراتيجيات فعالة لمساعدة شعوب العالم بغض النظر عن أنظمتها ، والدول العربية كانت مستعمرات سابقة ولا تزال إلى اليوم تعاني من الانقسامات الطائفية التي خلفتها الحروب، وكذا بسبب المشروطية التي تفرضها المؤسسات المالية والتنموية العالمية ، فنجاح الديمقراطية يحتاج إلى تدخلات خارجية إيجابية تقضي على منابع الفقر والأزمات، بعيدا عن السلاح الذي يسبب الدمار والفوضى.

- على النظام المصري تقبل موقف الشعب الرافض للتدخل الإسرائيلي في السياسات الوطنية والتراجع عن حرمانه من تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني المتضرر من السياسات المصرية التي أدت إلى إغلاق الحدود، إذ لا يمكن الحديث عن إلغاء اتفاقية السلام فحتى الإخوان المسلمين حافظوا على الاتفاق، ما يدل على أن مصلحة الطرفين لا تتلاءم ورأي الشعب المصري الرافض لتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

- قد يُتهم بالمثالية من يطالب بمواجهة إسرائيل والقضاء على وجودها بالأراضي العربية ، باعتبار أن المصلحة طاغية في العلاقات الدولية، وإن نادت المنظمات بحقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية، فإن الأمر يختلف في حال طالبت الشعوب بقطع علاقات معينة، فيتغير الأمر ولا يستجاب لذلك، ما يضع قضية الدمقرطة محل شك، لأنها تنادي بالحرية من جهة وتفرض الاستبداد في نواحي أخرى.

- على الشعب المصري أن يعمل على تحقيق الوحدة والتفاهم فيما بينه، وأن لا يكترث للضغوطات الخارجية، التي تؤدي إلى تشتيت الوعي وبث الفتنة لأجل أن تظل الشعوب العربية منقسمة، وأن لا تفكر في تطوير نفسها وتحقيق ذاتها بعيدا من التبعية للغرب، فالدول العربية نجحت في إخراج الاستعمار لكنها لم تنجح بعد في تحقيق الاستقلال ورسم سياساتها ، أي أن الأنظمة العربية بحاجة دائمة إلى رضا الدول الكبرى، لكن في المقابل هذه الدول ليست في حاجة إلى آرائنا ومقترحاتنا؟ حتى ثرواتنا ومواردنا ستكون في غنى عنها مستقبلا كونها وضعت بديلا لكل شيء.

الملاحق

الملحق رقم 01: وثائق اتفاقية السلام المصرية_الإسرائيلية

الوثيقة الأولى

اطار للسلام في الشرق الاوسط اتفق عليه في كامب ديفيد.(١)

(كامب ديفيد ، ١٩٧٨/٩/١٧)

اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ، ومناحم بيغن رئيس وزراء اسرائيل ، مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية ، في كامب ديفيد ، من ٥ الى ١٧ سبتمبر [ايلول] ١٩٧٨ ، واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الاوسط ، [وهم يدعون اطرافا اخرى في النزاع العربي ـ الاسرائيلي الى الانضمام اليه .]*

مقدمـــة

ان البحث عن السلام في الشرق الاوسط يجب ان يسترشد بالآتي : ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها ، هي قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه . سيرفق القراران رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة . بعد اربع حروب خلال ثلاثين عاما ، ورغم الجهود الانسانية المكثفة ، فان الشرق الاوسط ، مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاثة ، لم يستمتع بعد بنعم السلام . ان شعوب الشرق الاوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة اهداف السلام ، وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الامم .

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس ، والاستقبال الذي لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها ، وزيارة رئيس الوزراء بيغن للاسماعيلية ، ردا على زيارة الرئيس السادات ، ومقترحات السلام التي تقدم بها كلا الزعيمين ، وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبي البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل ، وهي فرصة لا يجب اهدارها ان كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من مآسي الحرب .

وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المبذولة للقانون الدولي

والشرعية ، توفر الآن مستويات [مقاييس] مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول . وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة ، واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل واي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والامن معها ، هما امر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادىء في قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، غير متعرضة لتهديدات او اعمال عنف . وان التقدم تجاه هذا الهدف ، من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الاوسط ، يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وبالحفاظ على الاستقرار وتأكيد [وضمان] الامن .

وان السلام [الامن] يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية . وبالاضافة الى ذلك ، في ظل معاهدات السلام ، يمكن للاطراف ــ على اساس التبادل ــ الموافقة على ترتيبات امن خاصة ، مثل : مناطق منزوعة السلاح ، ومناطق ذات تسليح محدود ، ومحطات انذار مبكر ، ووجود قوات دولية وقوات اتصال ، واجراءات يتفق عليها للمراقبــة ، والترتيبات الاخرى التي يتفقون على انها ذات فائدة .

[الاطـــار]*

ان الاطراف ، اذ تضع هذه العوامل في الاعتبار ، مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتهما .

وهدفهم من ذلك ، هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار . وهم يدركون ان السلام لكي يصبح معمرا ، يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمق تأثير .

لذا ، فانهم يتفقون على ان هذا الاطار مناسب ، في رأيهم ، ليشكل اساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب ، بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس .

ان الاطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار ، قد اتفقت على المضي قدما على النحو التالي :

أ ــ الضفة الغربية وغزة :

١ ــ ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها . ولتحقيق هذا الهدف ، فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ، ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل :

(أ) تتفق مصر واسرائيل على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي

للسلطة ، مع الاخذ في الاعتبار الاهتمامات بالامن من جانب كل الاطراف ، يجب ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتي كامل [للسكان وفقا لهذه الترتيبات ،]* فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة [المناطق] عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية . ولمناقشة [للتفاوض حول] تفاصيل الترتيبات الانتقالية ، فان حكومة الاردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات [للمفاوضات] على اساس هذا الاطار ، ويجب ان تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم ذاتي لسكان هذه الاراضي واهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع .

(ب) ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل [انماط] اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد يضم وفدا مصر والاردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين آخرين ، وفقا لما يتفق عليه ، وستتفاوض الاطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات [وصلاحيات]** سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة . وسيتم انسحاب [لقوات مسلحة اسرائيلية]*** وستكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستتبقى في مواقع امن معينة ، وستتضمن الاتفاقية ايضا ، ترتيبات تأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام .

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين . بالاضافة الى ذلك ، ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة ، وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود .

(ج) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس ، عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزة . وفي اسرع وقت ممكن ، دون ان تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية ، ستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ، ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتمين [المنتخبين] لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين ، ولكنهما مترابطتان : احدى هاتين اللجنتين ، تتكون من ممثلي الاطراف الاربعة التي ستتفاوض

وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها : وتتكون اللجنة الثانية ، من ممثلي اسرائيل وممثلي الاردن والتي سيشترك معهم ممثلو السكان [المنتخبون] * في الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن ، واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن [الوضع النهائي] * الضفة الغربية وغزة .

وسترتكز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وستقرر هذه المفاوضات ، ضمن اشياء اخرى ، موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن ، ويجب [ايضا]* ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم العادلة . وبهذا الاسلوب ، سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم [من خلال :]*

(١) ان يتم الاتفاق ، في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة ، على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

(٢) ان يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

(٣) اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة ، لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق .

(٤) المشاركة ، كما ذكر اعلاه ، في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

٢ ـ سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها . وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ، ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية . وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة . وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر ، بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعنيين ، لبحث الامور المتعلقة بالامن الداخلي .

٣ ـ خلال الفترة الانتقالية ، يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار ، وتقرر ، باتفاق الاطراف ، صلاحيات [انماط] السماح بعودة الافراد الذين طردوا [شردوا] من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ ، مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب واوجه التمزق [اختلال النظام] . ويجوز ، ايضا ، لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

٤ ـ ستعمل مصر واسرائيل مع بعضهما البعض ومع الاطراف الاخرى المهتمة ، لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

ب ـ مصر واسرائيل :

١ ـ تتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة او استخدامها لتسوية النزاعات ، وان اي نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة .

٢ ـ توافق الاطراف، من اجل تحقيق السلام فيما بينها،على التفاوض باخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار . بينما تتم دعوة الاطراف الاخرى في النزاع للتقدم ، في نفس الوقت ، للتفاوض وابرام معاهدات سلام مماثلة ، بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة . وان اطار ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما ، وستتفق الاطراف على الشكليات والجدول الزمني لتنفيذ التزاماتهم في ظل المعاهدة .

جـ ـ المبادىء المرتبطة :

١ ـ تعلن مصر واسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة ادناه ينبغي ان تطبق على معاهدة السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها : مصر والاردن وسورية ولبنان .

٢ ـ على الموقعين ان يقيموا ، فيما بينهم ، علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام ، كل منها مع الاخرى .

وعند هذا الحد [ولهذه الغاية ،] ينبغي ان يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة. ويجب ان تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

(أ) ـ اعتراف كامل .

(ب) ـ الغاء المقاطعات الاقتصادية .

[(ج) الضمان بأن يتمتع ، تحت سلطة كل من الاطراف ، مواطنو الاطراف الاخرى بحماية الاجراءات القانونية المتوجبة .]*

٣ ـ يجب على الموقعين استكشاف امكانيات التطور الاقتصادي في اطار اتفاقيات السلام النهائية ، بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم .

[٤ ـ يمكن اقامة لجان للدعاوى بغية التسوية المتبادلة لجميع الدعاوى المالية .]**

٥ ـ يجري دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات واعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الاطراف .

٦ ـ سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدة السلام ، وضمان عدم انتهاك نصوصها ـ وسيطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن التوقيع على معاهدات السلام ، وضمان احترام نصوصها .

كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة اسرائيل

[شهد على ذلك : جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية]*

* * *

ملحـــق

نص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢
الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧

ان مجلس الامن اذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الاوسط ، واذ يؤكد عدم جواز حيازة الارض بطريق الحرب والحاجة الى العمل من اجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة ان تحيا في امن ، واذ يؤكد ايضا ان جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الامم المتحدة قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق :

١ ــ يؤكد ان تطبيق مبادىء الميثاق يقتضي اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ينبغي ان يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين :

(أ) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراضي احتلت** في الصراع [النزاع] الاخير .

(ب) انهاء كل دعاوى او حالات الحرب ، واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة اراضيها واستقلالها السياسي وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة او باستخدام القوة .

٢ ــ يؤكد ، ايضا ، ضرورة :

(أ) ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة .

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

(ج) ضمان حصانة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولـــة في المنطقة ، عن طريق اجراءات تشمل اقامة مناطق منزوعة السلاح .

٣ ــ مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص يتجه الى الشرق الاوسط لاقامة واجراء اتصالات مع الدول المعنية ، من اجل تنشيط الاتفاق ، ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لاحكام ومبادىء هذا القرار .

٤ ــ مطالبة السكرتير العام بابلاغ مجلس الامن ، في اسرع وقت ممكن ، بالتقدم في الجهود التي يبذلها الممثل الخاص .

نص قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨
الصادر في ٢١ ــ ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣

ان مجلس الامن :

١ ــ يدعو جميع اطراف القتال الحالي بوقف كل اطلاق النيران ، وانهاء كل نشاط عسكري فورا ــ في مدى ١٢ ساعة على الاكثر من اتخاذ هذا القرار ــ في المواقع التي تحتلها الان .

٢ ــ يدعو جميع الأطراف المعنية بالبدء ، فورا بعد وقف اطلاق النيران ، في تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بكامله [في جميع جوانبه] .

٣ ــ يقرر المجلس ان تبدأ فورا ، وفي نفس الوقت مع وقف اطلاق النار ، المفاوضات بين الاطراف المعنية تحت اشراف مناسب ، تهدف الى اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

المصدر: **اتفاق كامب ديفيد وأخطاره**،(بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1978)،ص.ص.3-9.

الوثيقة الثانية

اطار لابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل.(1)

(كامب ديفيد ، ١٧/٩/١٩٧٨)

توافق اسرائيل ومصر ، من اجل تحقيق السلام بينهما ، على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار .

وقد تم الاتفاق على ان تتم المفاوضات تحت علم الامم المتحدة ، في موقع او مواقع يتفق عليها الجانبان .

تطبق كافة مبادىء قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ ، في هذا الحل للنزاع بين مصر واسرائيل .

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك ، يتم تنفيذ معاهدة السلام في فترة تتراوح ما بين عامين الى ثلاثة اعوام من توقيع معاهدة السلام .

وقد وافق الطرفان على المسائل التالية :

أ ـ الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .

ب ـ انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

جـ ـ استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للاغراض المدنية فقط ، بما فيها الاستخدام التجاري [المحتمل]* من قبل كافة الدول .

د ـ حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، والتي تنطبق على جميع الدول وتعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كافة الدول للملاحة او الطيران دون اعاقة او تعطيل .

هـ ـ انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات [مع كفالة المرور الحر والسلمي لمصر والاردن.]**

و ــ تمركز القوات العسكرية كما يلي :
[تمركز القوات]*
(أ) الا تتمركز اكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية اومشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومترا شرقي خليج السويس وقناة السويس .
(ب) تتمركز فقط قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالاسلحة الخفيفة ، لاداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة ، في مساحة يتراوح عرضها بين ٢٠ و٤٠ كيلومترا .
(ج) ان تتواجد في المنطقة ، في حدود ٣ كيلومترات شرق الحدود الدولية ، قوات اسرائيلية عسكرية محدودة ، لا تتعدى اربع كتائب مشاة ، ومراقبون من الامم المتحدة .
(د) تلحق وحدات دوريات حدود ، لا تتعدى ثلاث كتائب ، بالبوليس المدني للمحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفا .
ان يكون التخطيط الدقيق لحدود المناطق سالفة الذكر ، وفقا لما يتقرر خلال مفاوضات السلام .
يجوز ان تقام محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق ، تتمركز قوات الامم المتحدة في المناطق التالية :
(أ) في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء الى الداخل ، لمسافة ٢٠ كيلومترا تقريبا من البحر المتوسط ، وتتاخم الحدود الدولية .
(ب) في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران ، ولا يتم ابعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الامن التابع للامم المتحدة على مثل هذا الابعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين .
وبعد توقيع اتفاقية سلام ، وبعد اتمام الانسحاب المؤقت ، تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل ، تتضمن الاعتراف الكامل ، بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية ، وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز امام حرية حركة السلع والاشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين طبقا للقانون .
[انسحاب مرحلي
في فترة تتراوح ما بين ثلاثة وتسعة اشهر بعد توقيع اتفاقية السلام ، ستنسحب جميع القوات الاسرائيلية الى شرقي خط يمتد من نقطة تقع شرقي العريش الى رأس محمد ، على ان يتقرر موقع هذا الخط على وجه التحديد بالاتفاق المتبادل .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة اسرائيل

شهد على ذلك : جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية . *

المصدر : **اتفاق كامب ديفيد وأخطاره**،(بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1978)،ص.ص.10-11.

الملحق رقم02 : كلمة ريئس الحكومة الإسرائيلية "بنيامين نتنياهو"

كلمة لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يشير فيها إلى التحول الكبير الذي يطرأ على علاقات إسرائيل بدول عربية مهمة في المنطقة*

القدس المحتلة، ١٣ / ٧ / ٢٠١٦. [مقتطفات]

[.......]

إسرائيل تخترق المنطقة، وبسبب الدمج بين قوتنا العسكرية وقوتنا الاقتصادية نطوّر القوة السياسية. إننا في أوج تحول كبير للغاية يطرأ في علاقاتنا مع دول عربية مهمة في المنطقة. السلام مع مصر والأردن الذي يتم الحفاظ عليه يُعتبر حيوياً بالنسبة لمستقبلنا. دول إقليمية تفهم أن على خلفية صعود الإسلام المتطرف، سواء أكان إسلاماً متطرفاً شيعياً بقيادة إيران أو إسلاماً متطرفاً سنّياً بقيادة داعش، إسرائيل ليست عدوتها، بل حليفتها وركيزة رئيسية لها في وجه التهديد المشترك الذي يهددنا جميعاً.

أعتقد أن لهذا الأمر فائدة أُخرى. قلنا دائماً إن بعد أن نحلّ الصراع مع الفلسطينيين ونقيم علاقات سلمية معهم، سنستطيع التوصل إلى علاقات سلمية مع العالم العربي بأسره. لا شك أن هذا الأمر يسري دائماً، ولكن أعتقد أكثر وأكثر أن تلك العملية تستطيع أن تتحرك في الاتجاه المعاكس حيث التطبيع، أو دفع العلاقات مع العالم العربي، يمكن أن يساعدنا في دفع السلام الأكثر وعياً واستقراراً ودعماً بيننا وبين الفلسطينيين.

إذن، إننا نقف على ثلاثة أقدام: القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة السياسية التي نطورها على أساس القدمين الأولين. وهناك قدم آخر، وهو ما أسميه "قوتنا الأخلاقية". وحدتنا وتلاحمنا ينبعان في مقدمة الأمر من قيامنا بإقامة دولة قومية هنا، وهي عبارة عن نهضة الشعب اليهودي في وطنه، وهذا ليس أمراً يستهان به.

المصدر: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج.27، ع.108، 2016،ص.1.

الملحق رقم 03: كلمة وزير الخارجية المصري "سامح شكري"

كلمة لوزير الخارجية المصري سامح شكري في المؤتمر الصحافي
المشترك مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو،
يقول فيها إن رؤية حل الدولتين ليست بعيدة المنال*

القدس المحتلة، ١٠ / ٧ / ٢٠١٦. [مقتطفات]

[......]

إن الزيارة التي أقوم بها إلى إسرائيل اليوم، تأتي في توقيت هام وحرج تمر به منطقة الشرق الأوسط، فيما بين صراع فلسطيني ـ إسرائيلي امتد لما يزيد عن نصف قرن راح ضحيته الآلاف، وتحطمت على جداره طموحات وآمال الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وفقاً لحدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وطموحات الملايين من أبناء الشعب الإسرائيلي في العيش في أمان واستقرار وسلام.

[......]

إن الزيارة التي أقوم بها إلى إسرائيل اليوم، تأتي في إطار جهد مصري نابع من شعور بالمسؤولية تجاه تحقيق السلام لنفسها وجميع شعوب المنطقة، ولا سيما الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي اللذين عانا لسنوات طويلة من جرّاء امتداد هذا الصراع الدموي البغيض. تأتي الزيارة في إطار الرؤية التي عبّر عنها الرئيس عبد الفتاح السيسي في السابع عشر من مايو [أيار] الماضي لتحقيق سلام شامل وعادل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ووضع حد نهائي لهذا الصراع الطويل. فهذا الإنجاز إذا تحقق سيكون له آثار إيجابية على منطقة الشرق الأوسط، واستعداد مصر

للإسهام بفاعلية في تحقيق هذا الهدف، استناداً إلى تجربتها التاريخية في تحقيق السلام، والثقة التي تحظى بها كداعمة للاستقرار ونصير لمبادئ العدالة. وتقدر مصر الثقة التي يوليها الطرفان والمجتمع الدولي فيها نتيجة التزامها بالسلام والاستقرار والعدالة.

[......]

إن رؤية حل الدولتين ليست ببعيدة المنال، وهناك الكثير من الأفكار والمبادرات المطروحة التي يمكن أن تسهم في ترجمته إلى واقع عملي، إلاّ إن تنفيذ تلك الرؤية يقتضي اتخاذ خطوات جادة على مسار بناء الثقة، وتوفر إرادة حقيقية غير قابلة للتشتت أو فقدان البوصلة تحت أي ظرف من الظروف. وأود التأكيد على أن التزام مصر بدعم حل عادل وشامل ودائم للنزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وبدعم السلام والأمن في الشرق الأوسط، هو التزام أصيل وثابت، وأن القيادة المصرية جادة في اعتزامها تقديم كافة أشكال الدعم لتحقيق هذا الهدف.

[.......]

مجلة الدراسات الفلسطينية، مج.27، ع.108، 2016،ص.ص.1-2.

الملحق رقم 04: موقف الشعب المصري من إسرائيل

الرأي العام المصري: إسرائيل تستجدي عناقنا!

صبحي عسيلة

رغم مرور ثلاثين عاما على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، فإن التوجه الحكومي أو الرسمي نحو السلام بين الدولتين لم ينعكس بعد على المستوى الشعبي، بل إن تطورات التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد قضت إلى حد بعيد على أية آمال في تغيير الموقف الشعبي المصري من إسرائيل، باعتبارها دولة عدوانية لا يمكن التعايش معها. فالقضية الفلسطينية تمثل هما مصريا جوهريا، إذ عبر ما يقرب من 60% من الرأي العام المصري في استطلاع أجراه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام في عام 2002 أن المشكلة الفلسطينية هي أهم مشكلة سياسية تواجه مصر. ولتوضيح أهمية تلك النسبة نشير مثلا إلى أن 7.5% من الرأي العام المصري يرون أن أهم ثاني مشكلة سياسية تواجه مصر هي مشكلة مثل غياب الديموقراطية والمشكلات المتصلة بالنظام السياسي. إضافة إلى ذلك فقد رأى 71.5% من الرأي العام المصري في استطلاع أجراه المركز في عام 2005 أن الصراع العربي الإسرائيلي يمثل العائق الأساسي أمام الإصلاح في مصر. وفي الواقع فإن غياب توجهات سلامية لدى الرأي المصري تجاه إسرائيل يكمن تفسيره بالنظر إلى محدودية ما تتمتع إسرائيل بقبول في الشرق الأوسط من جانب الدول العربية، فهذا القبول قد ارتبط بمدى تقدم أو تعثر عملية السلام. وفي الوقت الذي يرتبط فيه قبول إسرائيل في المنطقة بما تفعله هي في المقام الأول، فإنها فشلت حتى الآن في الارتقاء بمنحنى قبولها في المنطقة، باعتبارها دولة يمكن - على الأقل - التعايش معها نتيجة تعاملها المهين مع مقتضيات عملية التسوية. كما فشلت في إدراك أن متطلبات رحلة البحث لاقتناص مكان لها في الشرق الأوسط التي بدأتها منذ بدايات القرن الماضي، تختلف جذريا عن متطلبات رحلة البحث عن القبول في المنطقة التي بدأتها منذ توجهها نحو السلام بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، فإذا كانت القوة قد اغتصبت المكان، فإنها لن تستطيع أن تدشن القبول لإسرائيل بين الدول العربية. وهي الحقيقة التي يبدو أن قسما كبير من الإسرائيليين ما زال يرفض التسليم بها.

ولعله لن يكون من المبالغة القول أن الإسرائيليين هم من يتحمل مسئولية أو على الأقل الجزء الأكبر من مسئولية الوضع البارد للسلام بين مصر وإسرائيل على المستوى الشعبي. فلا يمكن للسلام مع إسرائيل في ظل ما تفعله إلا أن يكون باردا، وربما يصل إلى حالة التجمد في حال تصعيد الاستفزاز الإسرائيلي لكل من الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين. وحقيقة الأمر فإن الإسرائيليين قد فشلوا في تعظيم الاستفادة من التوجهات السلامية المتوافرة لدى المصريين، وأكثر من ذلك فقد أجادوا العزف على أوتار الكره والعداء التي خلفها قرن من الصراع. فرغم هذا السلام البارد فإن تقدير المصريين لأهميته وفائدته لهم تكشف عن درجة تفضيل عالية لخيار السلام مع إسرائيل لدى المصريين. ففي استطلاع الرأي العام الذي أجراه مركز دراسات الأهرام حول التعاون الإقليمي في المشرق العربي قبيل اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 أفاد 85.1% من المصريين بأنهم يرون أن السلام مع إسرائيل كان له أثرا إيجابيا على الاقتصاد المصري خلال العشر سنوات الماضية، وحوالي 74.4% منهم يرون أن هذا الأثر الإيجابي سيمتد خلال العشر سنوات المقبلة. بيد أن تلك النسب قد انخفضت بشكل ملحوظ حينما أعيد تطبيق نفس الاستطلاع بعد حوالي أربعة أشهر من اندلاع الانتفاضة إلى حوالي 68.8%، و71.1% على التوالي. وهنا أيضا يجب ملاحظة أن الانخفاض في نسبة تقدير المصريين لأثر السلام مع إسرائيل في المستقبل كانت أقل بكثير منها في حالة تقدير الأثر في الماضي، وهو ما يمكن اعتباره مؤشرا لتفضيل - وربما تفاؤل - الشعب المصري أن تعود عملية السلام إلى مسارها الطبيعي بما سوف ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد المصري. إلا أن ذلك الانخفاض في تقديرات المصريين يشير بوضوح إلى تأثير ما تفعله إسرائيل على توجهات الشعب المصري بشأنها.

وتتضح تلك النتيجة أكثر بالنظر إلى تقييم المصريين لحالة العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل، ومدى الاستعداد لتقوية تلك العلاقات، فبينما يرى 49.2% من المصريين في الاستطلاع الذي أجري قبل الانتفاضة أن العلاقات بين مصر وإسرائيل جيدة، انخفضت النسبة في الاستطلاع الثاني إلى 26.9% فقط، وانخفضت نسبة من يوافقون على العمل على تقوية تلك العلاقات من 33.8% في الاستطلاع الأول إلى 17% فقط في الاستطلاع الثاني. ومن ناحية أخرى فيجب ملاحظة أن نسبة الموافقين على تقوية العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل تقترب من نصف من يرون أن العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل جيدة، وهو ما يشير إلى عدم ثقة المصريين في إسرائيل مستقبلا استنادا لما تفعله حاليا. وتكرر نفس الوضع مع تقييمهم للعلاقات الاقتصادية حيث انخفض من 36.5% في الاستطلاع الأول إلى 22.9% في الاستطلاع الثاني، وانخفضت نسبة الموافقين على تقوية العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل من 31.7% إلى 10.9%. باختصار فإن إسرائيل لم تستطع الحفاظ حتى على المستوى المنخفض من التأييد والقبول لدى الشعب المصري، خاصة فيما يتعلق بتقوية كل من العلاقات السياسية والاقتصادية معها.

ومما يثير الدهشة ويشير بوضوح إلى استجداء الإسرائيليين عداء المصريين، هو أنه على الرغم من أن مشروع الشرق أوسطية، الذي يمثل -حال تحققه- ذروة القبول العربي لإسرائيل في المنطقة، يحظى بنسبة تأييد متدنية في الشارع المصري مقارنة ببقية المشروعات المطروحة لترتيب العلاقات في المنطقة، وخاصة المشروعات ذات الطابع العربي، حيث يرى المصريون أن البديل الشرق أوسطي هو بديل مفيد للاقتصاد المصري بنسبة 2.3%، فقد كان من المفترض أن يحاول الإسرائيليون زيادة تلك النسبة، وتدعيم موقف التيار الداعي للشرق أوسطية، باعتبار أنهم يسعون لاستخراج شهادة شرعية بقبولهم دولة طبيعية في المنطقة، إلا أن استطلاع الرأي العام بعد الانتفاضة قد أثبت -مرة أخرى- العلاقة الطردية بين ما تفعله إسرائيل ومدى ترحيب الشعب المصري لأية إطار للعلاقة تكون إسرائيل طرفا فيها، حيث انخفضت نسبة من يرون فائدة للبديل الشرق أوسطي إلى حوالي 0.7% فقط، أي أن نسبة قبول هذا البديل قد انخفضت بنسبة حوالي 70%. كما انخفضت نسبة تقييم المصريون لإمكانية تنفيذ بديل الشرق أوسطية من 1.9% في الاستطلاع الأول إلى 0.4% في الاستطلاع الثاني أي بنسبة 79% تقريبا.

وفي النهاية، فإن الخطر الحقيقي لما تقوم به إسرائيل فيما يتعلق بعملية السلام هو إصابة الأطراف العربية في دائرة الطوق ومن خلفها الشعوب العربية بالإحباط الذي ربما يؤدي إلى انفجارات لن تكون بالتأكيد في صالح إسرائيل، أو على الأقل إلى شيوع توجهات غير ملائمة لمحاولات إسرائيل للاندماج في المنطقة، على نحو ما أدت إليه تصرفاتها في الأراضي المحتلة من زيادة نسب الرفض الشعبي لإسرائيل بين الشعب المصري، وظهرت كأنها تستجدي عداء المصريين، على نحو ما حدث بالفعل في الآونة الأخيرة. علاوة على ذلك فإن موقف الولايات المتحدة المنحاز بشكل سافر لإسرائيل يستعدي هو الآخر الرأي العام المصري تجاه إسرائيل ذاتها، خاصة في ظل ما كشف عنه استطلاع مركز دراسات الأهرام في عام 2005 من أن حوالي 90% من المصريين غير راضين عن الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع الصراع العربي الإسرائيلي، وهو أمر لا يمكن له أن يبعث أي قدر من الدفء في العلاقات الشعبية بين المصريين والإسرائيليين، أو على الأقل بكسر الحاجز النفسي لدى المصريين تجاه الإسرائيليين. وإن المرء ليعجب كيف لإسرائيل والمتعاطفين معها أن يتحدثون عن إمكانية سلام دائم بين إسرائيل ومصر في ظل ما تقوم به إسرائيل من مجازر ضد الفلسطينيين وصلت إلى ذروتها في عملية الإبادة الجماعية (1300 شهيد ربعهم من الأطفال) في غزة ديسمبر 2008.

Source: “The Legacy of Camp David: 1979-2009”,The Middle East Institute Washington, DC,p.p.40-41.

قائمة المراجع

I. باللغة العربية

1/ الكتب

1. أبو عامر، عدنان عبد الرحمن. منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية . بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2016 .
2. أحمد ، مبارك مبارك .القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية .القاهرة :مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2011.
3. إبراهيم ، سعد الدين ."خسوف الإسلام السياسي : الإخوان المسلمون نموذجا "،في :توفيق السيد، وآخرون.مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2014.
4. أبو عامود، محمد سعد.الرأي العام والتحول الديمقراطي.الإسكندرية:دار الفكر الجامعي،2010.
5. أبو غزالة، هيفاء وآخرون. المرأة العربية والديمقراطية 2013.القاهرة: منظمة المرأة العربية،2014.
6. أبو يوسف، إيناس ."تحديات مستقبل الصحافة المصرية بعد ثورة يناير "، في حسن عماد مكاوي وآخرون . الإعلام المصري والتحول الديمقراطي .القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2012.
7. الأفندي، عبد الوهاب . "الإخوان المسلمون وتحدي دمقرطة الدين في زمن مضطرب :إعادة تقييم"، في : توفيق السيد، وآخرون . مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2014.
8. البشري، طارق . الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952–1970.بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية،1987.
9. الجواد، جمال عبد. "موقع الجيش في الدستور بعد الثورة"، في :إبراهيم الهضيبي وآخرون : تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية. سلسلة قضايا حركية (27) ،تح: عمرو عبد الرحمن. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2012.
10. الخطيب ، أحمد عبد التواب ، محمود خليفة جودة . الحركات الاجتماعية وثورات الربع العربي.القاهرة:المكتب العربي للمعارف،2017.
11. الخفيف، محمود. فصل في تاريخ الثورة العرابية.القاهرة:مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012.
12. الدقّاق، إبراهيم . الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي: مراجعة نقدية و رؤية مستقبلية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
13. الرافعي ،عبد الرحمن . ثورة 1919: تاريخ مصر القومي من 1914 إلى 1921. ط.4.القاهرة: دار المعارف،1987.
14. الرافعي، عبد الرحمن .عصر محمد علي.ط.5.القاهرة:دار المعارف،1989.

15. الرافعي، عبد الرحمن. ثورة 23 يوليه سنة 1952: تاريخنا القومي في سبع سنوات1952-1959. ط.2.القاهرة: دار المعارف،1989.

16. الرفوع، عاطف عودة. الإعلام الإسرائيلي ومحددات الصراع : الصحافة نموذجا.بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2004.

17. الريسوني ، أحمد . فقه الاحتجاج والتغيير : حوارات ومقالات .القاهرة : دار الكلمة للنشر والتوزيع،2011.

18. السعيد، فؤاد. ثورة مصر: تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة و سيناريوهات المستقبل، في : الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات .بيروت: دار شرق الكتاب للنشر،مؤسسة درغام، 2013.

19. الشريف، ريجينا .الصهيونية غير اليهودية :جذورها في التاريخ الغربي .تر :أحمد عبد الله عبد العزيز.الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1985.

20. الشيمي ، محمد عبد العظيم .السياسة الخارجية المصرية تجاه أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط.دار المكتب العربي للمعارف،2014.

21. الطيار ، محمد رضا . أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي.القاهرة:المكتب العربي للمعارف،2016.

22. العابدة ، محمد .الإصلاح،التنمية،الديمقراطية،بالوطن العربي :مدخل لقراءة ربيع الثورات العربية.الرباط:دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع،2011.

23. العجاتي، محمد. "الحركات الاحتجاجية في مصر : المراحل والتطور"، في: تامر خرمة وآخرون، تح: عمرو الشوبكي. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي. ط.2.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2014.

24. العربي، نبيل . طابا كامب ديفيد الجدار العازل : صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية،ط.3. القاهرة: دار الشروق، 2014.

25. العكش، محمد أحمد نايف.مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي:الأردن أنموذجا 1999-2005.عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع،2012.

26. العلوي، سعيد بن سعدي، السيد ولد أباه .عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي .دمشق:دار الفكر،2006.

27. المخادمي ، عبد القادر رزيق . التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية.القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع،2006.

28. المديني ، توفيق .تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية :الطوباوية الأصولية في السلطة.بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2013.

29. المناوي ، عبد اللطيف . الأيام الأخيرة لنظام مبارك : 18 يوم .القاهرة : الدار المصرية اللبنانية،2012.
30. النجار، أحمد السيد. الانهيار الاقتصادي فى عصر مباركك حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون. ط.2.القاهرة: دار ميريت، 2010.
31. النيرب، باسل يوسف. الإعلام الإسرائيلي:ذراع الجلاد.الرياض:الركة السعودية للتوزيع،2010.
32. بدر الدين ،إكرام ."اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا ". في :محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين. التحولات الديمقراطية في آسيا .القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية،1999.
33. بركات، حليم. المجتمع العربي المعاصر :بحث استطلاعي اجتماعي .ط.6.بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1998.
34. بسيوني، محمود شريف ، محمد هلال. الجمهورية الثانية في مصر .القاهرة:دار الشروق، 2012.
35. بلقزيز، عبد الإله.الدولة والسلطة والشرعية.بيروت:منتدى المعارف،2013.
36. بن غوريون ، دافيد . يوميات الحرب : حرب الاستقلال 1947-1949،تر :سمير جبور .بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1993.
37. توفلر، آلفين .تحول السلطة :المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين .تر :لبنى الريدي.القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1995.
38. حسن النقيب ،خلدون . الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر : دراسة بنائية مقارنة . ط.2.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1996.
39. حسين، عادل ."المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية ". في: سعد الدين إبراهيم وآخرون . أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.ط.3.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
40. حماد، محمد. قصة الدستور المصري:معارك ووثائق ونصوص.القاهرة: مكتبة جزيرة الورد،2011.
41. حمروش، أحمد. ثورة 23 يوليو. ج.1.القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1992.
42. خليل، عبد المنعم . مذكرات الفريق عبد المنعم خليل حروب مصر المعاصرة .القاهرة: الكرامة للنشر والتوزيع،2016.
43. خواجه،محمد . إستراتيجية الحرب الإسرائيلية : مسار وتطور ، تق :نبيه بري .بيروت :دار الفارابي،2014.
44. دايموند ، لاري. روح الديمقراطية :الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة . تر : عبد النور الخراقي.بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2014.
45. دن ،جون .قصة الديمقراطية.تر:عبد الإله الملاح.الرياض:مكتبة العبيكان،2012.
46. رياض، محمد.الأصول العامة فى الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا. القاهرة:مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2014.

47.زاهر، معتز .من المسجد إلى البرلمان :دراسة حول الدعوة السلفية وحزب النور .لندن :تكوين للدراسات والأبحاث،2015.

48.زرنوقة، صلاح سالم . أنماط انتقال السلطة فى الوطن العربى :منذ الاستقلال وحتى بداية ربى الثورات العربية.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

49. زهران، فريد . الحركات الاجتماعية الجديدة.القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.

50. زهران، فريد . الجيش والتحولات السياسية من 6/30 إلى الانتخابات الرئاسية .القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2014.

51.سميث، بي سي .كيف نفهم سياسات العالم الثالث :نظريات التغيير السياسي والتنمية .تر :خليل كلفت.القاهرة:المركز القومي للترجمة،2011.

52.سمير ،عياد محمد ."إشكالية العلاقة بين التنمية والتحول السياسي ".في مجموعة من الباحثين .التحولات السياسية وإشكالية التنمية .تحر :محمد عربي،سفيان فوكة،مثري مرسي.الجزائر:ابن النديم للنشر والتوزيع،2014.

53.سوليفان ، جون .الحكم الديمقراطي الصالح :المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي.القاهرة:مركز المشروعات الدولية الخاصة،2004.

54.سويدان، مأمون."علاقات إسرائيل مع العالم العربي"،في:تحرير :عاطف أبو سيف .علاقات إسرائيل الدولية : السياقات والأدوات،الاختراقات والإخفاقات .رام الله:مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية،2014.

55.سيكا ، نادين . "ديناميكيات الخطاب الديني الجامد وازدياد حركة العلمانية في مصر "، في:تحرير :بهجت قرني .الربيع العربى فى مصر :الثورة وما بعدها .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2012.

56.شريف، سارة . إسرائيل تحترق.الجيزة:هلا للنشر والتوزيع،2015.

57.شكر، عبد الغفار . الصراع حول الديمقراطية فى مصر .القاهرة:مركز البحوث العربية والإفريقية، 2009.

58.شكر، عبد الغفار ." هل المبادئ فوق الدستورية هي الحل؟ "، في :إبراهيم الهضيبي وآخرون . تحديات التحول الديمقراطى فى مصر خلال المرحلة الانتقالية . سلسلة قضايا حركية (27) ،تح: عمرو عبد الرحمن. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2012.

59.شولت، جان آرت.اقتصاد عالمي ديمقراطي :دور المجتمع المدني.تر :علا أبو زيد .كوفينتري:مركز دراسات العولمة والأقاليمية،2003.

60.صبري، محمد . تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم .القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية،1926.

61. ضيوف، مامادو .ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطي .تر :مصطفى مجدي الجمال، سلسلة الطريق الجديد.رقم 1.ب.م.،مركز البحوث العربية والإفريقية، 2006.

62. طويل ، عبد السلام .الدولة العربية في مهب الريح :دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون.القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2006.

63. عارف ، نصر محمد .الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة :التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق.عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية،2006.

64. عاصي ، جوني .نظريات الانتقال إلى الديمقراطية :إعادة النظر في براديغم التحول .فلسطين:المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،2006.

65. عبد الجابر ، تيسير ."متطلبات الإصلاح الاقتصادي ".في :أحمد يوسف أحمد وآخرون .متطلبات الإصلاح في العالم العربي.عمان:دار الفارس للنشر والتوزيع،2006.

66. عبد الحي، وليد. مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية.عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

67. عبد الله، معتز سيد.الاتجاهات التعصبية.الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1989.

68. عبد الله، إسماعيل صبري .نحو نهضة عربية ثانية، طلال أبو غزالة و آخرون،النظام العربي والعولمة.عمان:دار الفارس للنشر والتوزيع،2004.

69. عبد الله، ثناء فؤاد .آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1997.

70. عبد الله، شادية فتحي إبراهيم .الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية .الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسية،2005.

71. عبد الله، عبد الجبار أحمد .معوقات الديمقراطية في العالم الثالث .بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون،2015.

72. عبيدات ، أحمد وآخرون . الثورة وا لانتقال الديمقراطي في الوطن العربي :نحو خطة طريق.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2012.

73. علام ،محمد عبد الهادي . ثورة 25 يناير .. الثورة مستمرة : إسقاط نظام مايو 1971 و المشروع الأمريكي الصهيوني.القاهرة: دار العين للنشر، 2012.

74. علي الدين هلال، النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010.

75. عودة، جهاد .سقوط دولة الإخوان.القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2013.

76. عودة،جهاد .مقدمة في الدراسات الإستراتيجية الشرق أوسطية .القاهرة :المكتب العربي للمعارف،2014.

77. غليون، برهان ."أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ".في:الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ،أعمال المؤتمر العلمي الثلث لقسم أصول التربية في كلية التربية– جامعة الكويت.بيروت:مركز دراسات الوحدة الربية،2011.

78. فتحي، محمد فريد. في جغرافية مصر.ط.2. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة،2000.

79. فهمي ، أحمد . مصر 2013م، دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر : مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل.الرياض: مركز البحوث والدراسات،2012.

80. فوزي، محمود . حكام مصر : عبد الناصر.القاهرة:مركز الراية للنشر والإعلام،1997.

81. فوكوياما ، فرانسيس .بناء الدولة :النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين،تر:مجاب الإمام.الرياض:مكتبة العبيكان،2007.

82. فوكوياما، فرانسيس.نهاية التاريخ وخاتم البشر .تر:حسين أحمد أمين .القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر،1993.

83. ليش، آن. "تركيز القوة يؤدي إلى الفساد، القمع ثم المقاومة". في:تحر:بهجت قرني . الربيع العربي في مصر:الثورة وما بعدها.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2012.

84. ليلة ، علي ."المرصد العربي للإصلاح :المفهوم والأهداف والمنهج "،في:السيد يسين ،محسن يوسف،تح. مرصد الإصلاح العربي:الإشكاليات والمؤشرات.الإسكندرية:مكتبة الإسكندرية،2006.

85. ماضي، عبد الفتاح . العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة .القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم،2015.

86. متولي، محمود . أحمد عرابي، في سلسلة رواد الحركة الوطنية المصرية في التاريخ الحديث –3– .القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات،2008.

87. مجدي، توحيد. أسرار آخر الحروب: البنود السرية في معاهدة السلام.القاهرة: دار أخبار اليوم، 2013.

88. مراد ،علي عباس .المجتمع المدني والديمقراطية .بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2009.

89. مصطفى، عادل .فقه الديمقراطية.القاهرة :رؤية للنشر والتوزيع،2012.

90. مور ، بارينجتون . الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية :اللورد والفلاح في صنع العالم .تر:أحمد محمود.بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2008.

91. هلال ،علي الدين ."خبرة التاريخ : تطور المؤسسات السياسية 1952–2013". في : علي الدين هلال،مي مجيب،مازن حسن .عودة الدولة :تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو . ط.2.القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2016.

92. هلال، علي الدين."تطور المؤسسات السياسية في مصر الحديثة : ماذا استمر وماذا تغير فعلا؟ ". في: علي الدين هلال، مازن حسن، مي مجيب. الصراع من أجل نظام سياسي جديد : مصر بعد الثورة.القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013.

93. هنتنغون ، صامويل .الموجة الثالثة :التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين .تر :عبد الوهاب علوي.القاهرة:دار سعاد الصباح،1993.

94. هنتنغتـون، صامويل .النظام السياسي لمجتمعات متغيرة .تر :سمية فلو عبود .بيروت :دار الساقي،1993.

95. هيجوت، ريتشارد.نظرية التنمية السياسية.تر:حمدي عبد الرحمن،ومحمد عبد الحميد .عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية،2001.

96. مجموعة مؤلفين. الحركات الاجتماعية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

97. مجموعة مؤلفين . الثورة المصرية :الدوافع والاتجاهات والتحديات .بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012.

2/ الأطروحات

98. أحمد، باي. **آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية :دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر** .أطروحة دكتوراه في العولم السياسية .الجزائر :جامعة دالي إبراهيم، 2008-2009.

99. بلعور ، مصطفى.**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية :دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008**.أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية .جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام،2009-2010.

100. شكوري سيدي محمد .**وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي :دراسة حالة الاقتصاد الجزائري** .أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .تلمسان :جامعة أبي بكر بلقايد،2011-2012.

3/ المجلات

101. أبو الحلاوة ، زكي ،محمد أبو خضير ."حلميش خطة إسرائيلية لمواجهة التهديدات وواشنطن ترفض تحركا فلسطينيا في الأمم المتحدة".**الراي**،ع.11616، 2011.

102. الجابري، محمد عابد."الديمقراطية وحقوق الإنسان".**كتاب في جريدة**،العدد.95، 2006.

103. الخالدي، أحمد سامح."مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج.5، ع.17، 1994.

104. الرشيد، عبد الله .الجيش والشعب من عرابي إلى السيسي :حلقة مفرغة . **المجلة** ، ع.1586، 2013.

105. العناني، خليل. "جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي ". **سياسات عربية** ،ع.4، 2013.

106. الغبرا ، شفيق ناظم . "فلسطين في ظل واقع عربي شائك ومتغير ". **مجلة الدراسات الفلسطينية**،ع.108، 2016.

107. الكواري، علي خليفة ."عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون ".**مجلة المستقبل العربي**،العدد. 415. 2013.

108. المجذوب، طارق . "السايبر ساحة خفية لحرب ناعمة قادمة " .**مجلة الدفاع الوطني اللبناني**،ع.89، 2014.

109. إنكارناسيون، عمر .حتى الانقلابات الجيدة سيئة :دروس لمصر من الفلبين وفنزويلا . **المجلة** ، ع.1586، 2013.

110. أنيسة ، بن رمضان ،بلمقدم مصطفى ."الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي:دراسة حالة البترول في الجزائر".**أبحاث اقتصادية وإدارية**،ع. 15، 2014.

111. آيخنر ، إيتمار ." نتنياهو سيبقى من دون أي حليف عربي ". **مختارات من الصحف العبرية** ، ع.1104، 2011.

112. أيلاند ، غيورا ."سيطرة الإخوان المسلمين على مصر تنطوي على تغيير استراتيجي خطر بالنسبة لإسرائيل". **مختارات من الصحف العبرية**،ع.1104، 2011.

113. حسين، حسين السيد . "معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي".**مجلة دراسات تاريخية**، ع.ع.117،118، ،2012.

114. خواجه، محمد. "التطورات في الإستراتيجية الإسرائيلية خلال ستة عقود ".**مجلة الدفاع الوطني اللبناني**،ع.79، 2012.

115. خوري، رامي."مقابلة مع الدكتور محي الدين توق".**إدارة الحكم:أخبار وأفكار**،م. 2،ع.1،2008.

116. ديكِل ، أودي ،عومر عيناف ."وجهات للخروج من الارتباك الاستراتيجي : رؤى من المؤتمر السنوي جانفي 2016 لمعهد دراسات الأمن القومي". **مباط عال**،ع. 790،2016.

117. ديكيل ، أودي ، عومر عيناف . "ضرورة تحديث مفهوم الأمن القومي :استراتيجيا تأثير متعدد المجالات".**مباط عال**،ع.733، 2015.

118. ربابورت، عمير."التقليص الذي لم يكن".**الحياة الجديدة(شؤون إسرائيلية)**،ع.6298، 2013.

119. ستيبان، ألفرد."الدين والديمقراطية :التسامح المتبادل".**أوراق ديمقراطية**،ع. 2. 2005.

120. سعيد، عاطف شحات. "الثورة المصرية في عصر الإخوان". **الثورة الدائمة**، ع.3، 2013.

121. سمير ، عياد محمد ."إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي ".**مجلة أكاديميا**،ع.1، 2013.

122. شاكيد، إيلي."السلام مع إسرائيل سيكون أول ضحايا السلطة الجديدة في مصر ".**مختارات من الصحف العبرية**، ع.1104، 2011.

123. شراب، فهمي خميس . "أثر الصراع العربي الإسرائيلي على الأمن القومي المصري ".**مجلة جامعة الأقصى**،مج.20،ع.2، ،2016.

124. غلبواع ،عاموس ."إسرائيل بعد عشرة أعوام :نظرة أمنية إلى المستقبل ".**المشهد الإسرائيلي**،ع.322، 2013.

125. ماضي، عبد الفتاح . "تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات ". **سياسات عربية** ، ع.18، 2016.

126. مفتاح ، عبد الجليل . "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي". **مجلة المفكر**،ع.5 ، 2010.

127. مهدي، كاظم علي."التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003".**مجلة دراسات دولية**،العدد 56،جامعة بغداد،2013.

128. مهدي ، محمد عاشور ."تجربة التحول الديم قراطي في جمهورية جنوب إفريقيا ". دفاتر السياسة والقانون، الجزائر :جامعة قاصدي مرباح–ورقلة،العدد 1،جوان 2009.

129. موقيت ،محمد ."العالم العربي والمغاربي بين خروج من التسلط والاستبداد ودخول إلى الديمقراطية ".تر :ميلود بن علي .**التحدي الديمقراطي :مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي**،ع.29،2011.

130. ميلشتاين ، ميخائيل . "شرق أوسط قديم– جديد : الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل". **مجلة الدراسات الفلسطينية**،ع.87، 2011.

131. هرئيل ، عاموس . "أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لم تتوقع مسبقا حجم التغيير في مصر ". **مختارات من الصحف العبرية**، ع.1104، 2011.

132. هرئيل ، عاموس ."الجيش الإسرائيلي يتكبد خسائر قاسية على جبهة النوعية ".**مختارات من الصحف العبرية**،ع.2535، ،2017.
133. ويكهام ، كاري روزفسكي . "هل تعود الجماعة من جديد؟ : الإخوان المسلمون بعد مرسي ". **المجلة**، ع.1586، 2013.
134. يادلين، عاموس." تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي: صورة الوضع ومواجهة التحديات ".**مختارات من الصحف العبرية**،ع.2549، ،2017.
135. "جمال عبد الناصر :الاسم المحفور على قلب إفريقيا". **مجلة إفريقيا قارتنا**، ع.6 ،2013.
136. "مشروع تنمية محور قناة السويس: بوابة مصر إلى المستقبل".**أبناء الوطن في الخارج**،ع.32.

4/ الدراسات والتقارير

137. أبو سعدة ، محمد . "سيناريوهات تفكيك سيناء : من يقرأ؟ ". إسطنبول :المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2017.
138. أبو عامر ، عدنان."حدود الدعم الإسرائيلي للسيسي في ظل التطورات الراهنة ".إسطنبول :المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2015.
139. الصاوي، عبد الحافظ. "مصر بين برنامجين للإصلاح الاقتصادي". إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2016.
140. الصاوي، عبد الحافظ. "العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية بعهد ترامب". إسطنبول :المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية"،2017 .
141. الصاوي ، عبد الحافظ . "البنك الدولي والاقتصاد المصري : أين الخلل؟ ". إسطنبول : المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2017.
142. العامري، عصام فاهم."خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد :دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة ". **دراسات إستراتيجية** ، ع.34. أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1999.
143. العالم، صفوت. "دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي : مصر نموذجا "، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2013.
144. العجاتي، محمد ، عمر سمير، أميرة إسماعيل . "الدولة والنظام السياسي في مصر بعد الثورة : الأحزاب و قضايا الإصلاح"، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات،2013.
145. العناني ، خليل ."دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة 25 يناير ". الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012.
146. الموعد ،حمد سعيد. "أمن الممرات المائية العربية". دمشق: اتحاد الكتاب العرب،1999.

147. النعامي ، صالح ."تقرير : تطويق مرسي : إستراتيجية تقليل الأضرار الإسرائيلية".الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات،2012.

148. أوتاوي، مارينا ، عمرو حمزاوي . "الأحزاب العلمانية في العالم العربي : الصراع على جبهتين ". واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،2007.

149. أوجار ، محمد."ملاحظات في موضوع الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة".ورقة عمل مقدمة في : بحوث ومناقشات الندوة العالمية حول التنمية والديمقراطية وإصلاح النظام الإقليمي العربي.القاهرة:المنظمة العربية لحقوق الإنسان.،2013.

150. أوجريدي ، بول ، لوسيا ناشلوفا ."مقدمة "،في تقرير عن منظمة التقرير من أجل الديمقراطية :"دروس من تجارب "الانتقال الديمقراطي المتعثرة في أوروبا ". **رواق عربي** ،ع. 67.القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2013.

151. بدوى، منير محمود ." الدور الإقليمي لمصر : إشكالية المصالح الوطنية أولا "، بحث مقدم إلى ندوة:"الدور الإقليمي لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة"24 – 25 جوان 2003.

152. براون ، جوناثان . "السلفيون و الصوفيون في مصر ".واشنطن : مؤسسة كارنيغي للسالم الدولي،2011.

153. بشارة ، عزمي ."في الثورة والقابلية للثورة '.الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.

154. بشارة، عزمي."نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية ".محاضرة قدمت في المؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، تونس 20–22 مارس 2014.

155. بن شطريت ، ليهي ، محمود جرابعة . "تقرير : إستراتيجية إسرائيل في سيناء : مفاقمة المخاطر ". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2015.

156. جعفر ، وسام ."إجراءات الاستيراد والمواجهة الاقتصادية في مصر ".إسطنبول:المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2016.

157. حمارنة، مصطفى. "مصر 2011: من الحراك إلى الثورة "ن الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.

158. خيزران، يسري." رؤية إسرائيلية للثورات العربية "،**ملفات مدى** ، رقم. 4.المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية،2014.

159. ذكر الله ، أحمد . "أزمة الاقتصاد المصري : المؤشرات،الأسباب،الحلول ".إسطنبول :المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتجية،2016.

160. ربيع ،عمرو هاشم .العملية الانتخابية في مصر، في :"الإصلاح الانتخابي في مصر ودور المجتمع المدني".بيروت:الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، 2015.

161. روبن، باري. " الإستراتيجية الجديدة لإسرائيل"، **سلسلة ترجمات الزيتونة**، رقم.19.بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2006.

162. ريسيند ، مايكل ماير .تقرير : "الإجماع الدولي : العناصر الأساسية للديمقراطية ".برلين :المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية،2011.

163. زيدان ، عصام ."أثر الانقسامات المجتمعية على نجاح عملية التحول السياسي "، تقرير البيان حول:الربيع العربي:المسار والمصير ،الإصدار 12.الرياض:مجلة البيان،2015.

164. ساتيك ،نيروز غانم . "الديمقراطية مسألة أمن قومي ".الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.

165. سفيرسكي ، شلومو ."عالة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني : صورة وضع 2012". تل أبيب : مركز أدفا، 2012.

166. شافعي ، بدر . "سياسات ترامب بين السيسي والإخوان ".إسطنبول : المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2016.

167. شحادة ،إمطانس.التبادل التجاري بين إسرائيل والدول العربية في أعقاب "الثورات العربية"،ملفات مدى، ملف رقم.4.المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية،2014.

168. شلاطة ،أحمد زغلول . مستقبل التحولات داخل التيار السلفي في مصر ، في : أوراق و نقاشات مؤتمر : التحولات السلفية الدلالات، التداعيات و الآفاق الأول من جويلية 2013.عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت،2013.

169. عاشور ، عمر ."من التعاون إلى القمع :العلاقات الإسلامية–العسكرية في مصر "،دراسة تحليلية، رقم.14.الدوحة: مركز بروكنجز ، 2015.

170. عبد العاطي ، محمد . "التكتلات الانتخابية في مصر : المشهد بعد ثورة يناير ". الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات،2011.

171. عبد الله، نادين. "الاحتجاجات الاجتماعية في مصر قبل وبعد ثورة 25 يناير : تأملات في تطور أشكالها وخصائصها "، في : الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط :المتوسطي 2012.عمان : دار فضاءات للنشر والتوزيع،2014.

172. عبد ربه، أحمد.الأحزاب المصرية و انتخابات البرلمان المصري 2012/2011.الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011.

173. عزباوي ، سيري . "مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة "، في : "تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية "، مؤتمر بالتعاون بين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان و مركز فريد للأبحاث باسبانيا و صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، القاهرة : فندق سمير أميس،26–27 جويلية 2011.

174. عوض، شحاتة. "نحو مزيد من السلطوية : السلطة والمجتمع المدني في مصر ". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

175. فؤد ،خالد. "جدالات المصالحة في مصر: التفسيرات والسيناريوهات". إسطنبول:المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2016.

176. قرني، بهجت. "الإصلاح السياسي في مصر "، في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط : المتوسطي 2012.عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع،2014.

177. محارب ، محمود ."إسرائيل والثورة المصرية ".الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.

178. محارب، محمود . "عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها".الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.

179. محمد دوابه ، أشرف . "أزمة الدين العام المصري : رؤية تحليلية ". إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2016.

180. مندل، طوبي، ياسر عبد العزيز،رشا نبيل علام، و آخرون."تقييم كلي: تطوير قطاع الإعلام في جمهوريه مصر العربية ،باعتماد مؤشرات تطور وسائل الإعلام والاتصال حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة".منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة،2013.

181. موسى، ريم محمد ."الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي ".ورقة بحث قدمت في مؤتمر فيلادلفيا السابع عشر حول ثقافة التغيير بجامعة فيلادلفيا،2012.

182. ميلشتاين، مايكل. "شرق أوسط قديم جديد: التطورات الجارية وانعكاساتها على إسرائيل"،**سلسلة ترجمات الزيتونة**،رقم.67. بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2011.

183. نافعة، حسن. "ربيع مصر: بين ثورتي 25 يناير و30يونيو"، في: التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية "العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير :أربع سنوات من الربيع العربي "،بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014.

184. نصار، جمال. "تقرير:الانتكاسة: الدور المصر في الحرب الإسرائيلية على غزة". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

185. يوسف، هالة ، ماجد عثمان، فرزانة رودي فهيمي. "الاستجابة للنمو السكاني السريع في مصر". واشنطن: المكتب المرجعي للسكان،2014.

186. "إستراتيجية الجيش الإسرائيلي "، تر :عدنان عبد الرحمن أبو عامر، **سلسلة ترجمات الزيتونة**،رقم.79، بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2015.

187. "إستراتيجية المقاومة الفلسطينية في إدارة الحرب النفسية ضد الاحتلال الإسرائيلي : العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014 نموذجا". غزة:مركز الدراسات الإقليمية–فلسطين،2015.

188. "الإجرام الصهيوني بين الاستيطان والتوط ين". **التقدير نصف الشهر** ،ملف إسرائيل رقم .19. مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية،2016.
189. "الديمقراطية والتجديد في العالم العربي:اليونسكو تواكب عملية التحول الديمقراطي". وثيقة أعدت في إطار التحضير لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى الذي نضمته اليونسكو ، اليونسكو،2011.
190. "الإعلام الاجتماعي والحراك المدني : تأثير فيسبوك وتويتر "،الإصدار الثاني . كلية دبي للإدارة الحكومية،2011.
191. "الانتخابات الرئاسية المصرية 2012". الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012.
192. "المشهد السياسي الداخلي". **تقرير مصر الشهري**،ع.1، 2017.
193. "المنظور البيئي لإستراتيجية التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية (إقليم قناة السويس)".الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2015.
194. "الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية "، **تقرير معلومات** ، رقم.23.بيروت: الزيتونة للدراسات والاستشارات،2012.
195. "تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية ". القاهرة:المجلس القومي لحقوق الإنسان،2014.
196. "حقوق الإنسان تحت الحصار: حالة حقوق الإنسان في العالم العربي"، سلسلة قضايا الإصلاح (35). مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، التقرير السنوي 2016.
197. " خارطة طريق، الديمقراطية والتجديد في العالم العربي، اجتماع المائدة المستديرة "،مقر اليونسكو،2011.
198. "خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2016–2017: العام الأول من إستراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030".وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،2016.
199. "دليل إسرائيل العام 2011". بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2011.
200. "دليل الخرائط الطبوغرافية".الجيزة:الهيئة المصرية للمساحة،2014.
201. "مصر تنتفض:أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال ثورة 25 يناير".لندن:منظمة العفو الدولية،رقم الوثيقة: 12/027/2011 ،2011.
202. مصر: المسح السكاني الصحي 2014". القاهرة: وزارة الصحة والسكان،2015.
203. "مواطنون بلا حقوق : بعد عامين من ثورة 25 يناير ". تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان،22 جانفي 2013.

II. باللغة الأجنبية

1/ books

204. Aclimandos ,Tawfiq. The MuslimBrotherhood and political change in Egypt,in : Islamist Mass Movements, External Actors and Political Change in the ArabWorl, Italy : Centro Studi di PoliticaInternazionale, 2010.
205. Burnell ,Peter, Richard Youngs. New Challenges to Democratization.New York : Routledge, 2010.
206. Crozier, Michel, Samuel P. Huntington, Joji 'Watanuki, The Crisis Of Democracy, Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission.New York : University Press, 1975.
207. de Haas, Marcel. Geo-strategy in the South Caucasus :Power Play and Energy Security of States and Organisations, Hague: Nederlands Instituut voor Internationale Betrekkingen Clingendael,2006.
208. Diker ,Dan. " Israel's Return to Security-Based Diplomacy",in: Edited by: Dan Diker, ISRAEL'S CRITICAL SECURITY NEEDS FOR A VIVBLE PEACE.Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs,2010.
209. Diker, Dan. " Israel's Return to Security-Based Diplomacy",in: Edited by: Dan Diker, ISRAEL'S CRITICAL SECURITY NEEDS FOR A VIVBLE PEACE. Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs,2010
210. Gen, Lt. (ret.) Moshe Yaalon." Introduction: Restoring a Security-First Peace Policy",in: Edited by: Dan Diker, ISRAEL'S CRITICAL SECURITY NEEDS FOR A VIVBLE PEACE. Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs,2010.
211. Haynes ,Jeff. Democracy and Political Change in the 'Third World.London : Routledge, 2001.
212. Ishiyama, John. Comparative Politics : Principles of Democracy and Democratization .Oxford, 2012.
213. Kausch ,Kristina."Egypt: inside-out",In: Ed:Kristina Kausch, Geopolitics and Democracy in the Middle East. Spain: FRIDE, 2015.
214. Mati Leshem, Israel's National Security Strategy: Past and Future Perspectives.PENNSYLVANIA: CARLISLE BARRACKS, 1998.
215. Patel, Ana cutter,pablo greiff,lars waldorf.disarming the past :transitional justice and excombatants.new york :social science research council,2009.
216. PAZ, ALON. TRANSFORMING ISRAEL'S SECURITY ESTABLISHMENT. Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 2015.
217. Pridham ,Geoffrey. Securing Democracy : Political Parties and Democratic Consolidation in Southern Europe. London : Routledge , 1990.

218. Sørensen, Georg. Democracy and Democratization: Processes and Prospects in a Changing World. Third Edition. Westview Press, 2008.
219. Storm, Lise. Democratization in Morocco: The political elite and struggles for power in the post-independence state .New York: Routledge,2007.
220. Tal ,Israel, NATIONAL SECURITY : The Israeli Experience, Tr: Martin Kett.United States of America: Library of Congress, 2000.
221. Whitehead ,Laurence. Democratization : Theory and Experience .New York : Oxford University Press Inc, 2002.

3/ Theses

222. Gupta, Madhvi. **When Democracy is Not Enough: Political Freedoms and Democratie Deepening in Brazil and lndia**. A thesis submitted to McGill University in partial fulfilment of the requirements of the degree of Doctor of Philosophy , Canada : McGill University, 2006.
223. SEO, SANG-HYUN. **A STUDY ON DEMOCRATIC TRANSITION IN SOUTH AFRICA: DEMOCRACY THROUGH COMPROMISE AND INSTITUTIONAL CHOICE**.Submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Literature and Philosophy, in the subject International Politics. University of South Africa 2008.

2/ Magazines

224. Berman ,Sheri. « How Democracies Emerge : LESSONS FROM EUROPE ». **Journal of Democracy**, N. 1,Vol. 18, 2007.
225. Brown ,Stephen. «Theorising Kenya's Protracted Transition to Democracy». **Journal of Contemporary African Studies**,N. 22, 2004.
226. Dekel ,Udi, Omer Einav. "Revising the National Security Concept: The Need for a Strategy of Multidisciplinary Impact". **INSS Insight**, No. 733, 2015.
227. Eiland, Giora. "The Upheavals in the Middle East and Israel's Security". **Strategic Assessment**,Volume .14 , No. 2, 2011.
228. El ashkar, Ayman Gad." The Egyptian Arab Spring and Political Islam". **Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences**, Vol. 2 ,No. 2,2016.

229. FINK-HAFNER, DANICA.« MITJA HAFNER-FINK, The Determinants of the Success of Transitions to Democracy ».**EUROPE-ASIA STUDIES**, No. 9,Vol. 61, 2009.
230.Gal ,Yitzhak." El-Sisi and Egypt's Economic Future:Fundamental Challenges, Bold Moves, and High Risks". **Strategic Assessment**, Volume 18, No. 2, 2015.

231. Haggard ,Stephan, Robert R. Kaufman. «The Political Economy of Democratic Transitions».**Comparative Politics**, No. 3,Vol. 29, 1997.
232. KHAMIS ,SAHAR. « The Transformative Egyptian Media Landscape: Changes, Challenges and Comparative Perspectives ». **International Journal of Communication**, Vol.5, 2011.
233. KHANI ,Arash Beidollah.” Egyptian–Israeli Relations, History, Progress, Challenges and Prospects in the Middle East”. **Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)**.Vol. 7, No. 3, 2013.
234. MICHAEL L. ROSS, « DOES OIL HINDER DEMOCRACY? », **World Politics**,n. 53 ,2001 ,pp. 332-334.
235. Saidy ,Brahim.« La doctrine de supériorité militaire israélienne :un changement dans la continuité ». **Le bulletin Sécurité mondiale**, No. 46, 2010.
236. SARQUÍS ,DAVID.” Democratization after the Arab Spring: The Case of Egypt’s Political Transition”. **Politics & Policy**, Volume 40, No. 5 ,2012.
237. Shabtai, Shay. “Israel’s National Security Concept: New Basic Terms in the Military-Security Sphere”.**Strategic Assessment**, Volume 13, No. 2, 2010.
238. VASSEFI, TARA. “AN ARAB WINTER: THREATS TO THE RIGHT TO PROTEST IN TRANSITIONAL SOCIETIES, SUCH AS POST-ARAB SPRING EGYPT”. **Article Preview,** Volume 29,Issue 5, American University International Law Review ,2014.
239. “In 2016, Egypt evolves toward a brighter future”. **Letter from Cairo**, Issue. 9, 2016.
240. “The democratic transitions in Mexico and Latin America in the late 20th century”.**Economía y Sociedad**, N. 16,vol. X, 2005.

4/ Studies and reports

241. Abdulla ,Rasha. EGYPT’S MEDIA IN THE MIDST OF REVOLUTION. Washington : Carnegie Endowment for International Peace, 2014.
242. Al-Shawarby, Sherine. The Measurement of Inequality in the Arab Republic of Egypt: A Historical Survey,In : Paolo Verme and others, Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt :Facts and Perceptions across People, Time, and Space, Washington : International Bank for Reconstruction and Development, 2014.
243. Arian .Asher.” Israeli Public Opinion on National Security 2003”. Memorandum No. 67. Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 2003..
244. Church ,Elliana Bisgaard, . ″Egyptians campaign for independence, 1919-1922″ .Global Nonviolent Action database,2011.

245. Dessì ,Andrea.” Israel and the Palestinians After the Arab Spring: No Time for Peace”. **IAI WORKING PAPERS**.N. 1216, 2012.
246. el Fegiery, Moataz. The “New Liberals: can Egypt’s civil opposition save the revolution?”. **POL I C Y B R I E F**, Nº 155, 2013.
247.ERIC , TRAGER. “Egypt’s Occasional Non-Islamist Reformists”, THE WASHINGTON INSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY, 2016,p.10.
248.GEL’MAN ,VLADIMIR.« REGIME TRANSITION, UNCERTAINTY, AND PROSPECTS FOR DEMOCRATIZATION: THE POLITICS OF RUSSIA’S REGIONS IN A COMPARATIVE PERSPECTIVE». **Working Paper**. No. 99-001,Russia : The European University at St. Petersburg, 1999.
249. Gold ,Zack. “Security in the Sinai:Present and Future”. The Hague: The International Centre for Counter-Terrorism,2014.
250. Grimm .Jannis. "Mapping Change in the Arab World : Insights from Transition Theory and Middle East Studies". **Working Paper**. No 1, Berlin : German Institute for International and Security Affairs, 2013.
251.Karl ,Terry, "Oil-Led Development: Social, Political, and Economic Consequences". **CDDRL WORKING PAPERS**. N. 80, Center on Democracy, Development, and The Rule of Law,pp.2007.
252. Khalifa ,Dareen. “Saving peace: The case for amending the Egypt-Israel peace treaty”. London: ICSR ,2013.
253. Pearce ,Jenny, Rosemary McGee, Joanna Wheeler. “Violence, Security and Democracy: Perverse Interfaces and their Implications for States and Citizens in the Global South”. **WORKING PAPER**. N. 357 ,Brighton: Institute of Development Studies,2011.
254.Puhle ,Hans-Jürgen. “Democratic Consolidation and Defective Democracies” .**Working Paper**.n47. Frankfurt *:* Goethe University Frankfurt am Main 2005.
255. Rózsa ,Erzsébet, Walid Abu-Dalbouh and others. "The Arab Spring Its Impact on the Region and on the Middle East Conference".**POLICY BRIEF**. NOS . 9/10, ACADEMIC PEACE ORCHESTRA MIDDLE EAST, 2012.
256. Ruth M. Beitler and Cindy R. Jeb,Egypt as a Failing State: Implications for US National Securit,INSS Occasional Paper 51 ,Colorado :USAF Institute for National Security Studies,July 2003,p.p.3,4.
257. Said Aly ,Abdel Monem, Shai Feldman. “Testing the Resilience of Egyptian-Israeli Peace”. **Middle East Brief**, No. 56, Waltham: Brandeis University, 2011.
258.Said Aly, Abdel Monem. The Paradox of the Egyptian Revolution. **Middle East Brief**. No. 55, Waltham, Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies, 2011.
259. Said Aly Abdel Monem, Karim Elkady.” The Good, the Bad, and the Ugly of Egypt’s Political Transition”.**Middle East Brief**. No. 70, Waltham: Brandeis University, 2013.

260. Suhr, Diana. « Exploratory Factor Analysis with the World Values Survey ». Paper.N 331. University of Northern Colorado,2012.

261. Teti ,Andrea. “Political Parties and Movements in Post Revolutionary Egypt”. **ISPI – Working Paper**. No. 42 , Milano: Istituto per gli studi di politica internazionale, 2011.

262. Trager ,Eric, Esther K. Wagner.” Egypt Two Years After Morsi: Part I”. The Washington Institute for Near East Policy, 2015.

263. TRAGER, ERIC. Egypt’s Occasional Non-Islamist Reformists. THE WASHINGTON INSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY, 2016.

264. Verme, Paolo And others. “Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt”. Washington: International Bank for Reconstruction and Development,2014.

265. BTI 2016 — Egypt Country Report”. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2016.

266. “Conceptual Framework A new national security vision for Israel's 75th Year”. Tel Aviv: The Reut Institute, , 2013.

267. Egypt, Irrigation in Africa in figures – AQUASTAT Survey 2005.

268. “Egyptian – Israeli relations 1948 – 2011”. FACT SHEET . London : Middle East Monitor, 02 February 2011.

269. Egypt in Transition. Middle East and North Africa Programme: Workshop Report . London : Chatham House, 2011.

270. « EGYPT PRESIDENTIAL ELECTION OBSERVATION REPORT ». Wisconsin: Democracy International, Inc,2014.

271. « Egypt’s 2014 Presidential Election Law ». IFES Briefing Paper. Washington: International Foundation for Electoral Systems,2014.

272. “Egypt”. AMB Country Risk Report. Version 091714, 2016.

273. ” Israel’s National Security Concept is Irrelevant”.Tel Aviv : Reut Institute, 2007.

274. “Journalists under siege :A report on IPI’s emergency visit to Egypt”. International Press Institute, 2014.

275. “NATIONAL VOLUNTARY REVIEW ON THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS”. Input to the 2016 High-level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development.

فهرس الجداول

فهرس .... الجداول

فهرس الأشكال والخرائط

فهرس المحتويات

الملخص

الملخص ....

يتماشى موضوع هذه الدراسة مع التطورات التي مسّت العديد من الدول العربية في السنوات الست الماضية، إذ ظهرت بوادر التغيير والمطالبة بالتحول إلى الديمقراطية، والحالة نفسها تنطبق على مصر التي اندلعت فيها تلك الشرارة منذ 25 جانفي 2011، إذ خرجت فئات عدة للمطالبة بتحسين ظروف المعيشة والأوضاع الاقتصادية، لتتم إزاحة الرئيس السابق حسني مبارك عن السلطة كأول مرحلة للدمقرطة ، والتي تحددت أكثر مع وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم لكن الأمر لم يتجاوز السنة الواحدة ، حيث شهدت الساحة المصرية والعربية عدة تأويلات لمستقبل العلاقات الخارجية لمصر خاصة فيما يتعلق بلتفاقية السلام مع إسرائيل، وبدأ الحديث الإعلامي عن التغير في السياسة الخارجية لمصر والرضوخ لمطالب الشعب بقطع العلاقات والتطبيع مع العدو الإسرائيلي وإعادة النظر في القضية الفلسطينية، لكن الأمر لم يطل، إذ وقع الانقلاب على حكم الإسلاميين وعادت السلطة للمؤسسة العسكرية، ما يعتبر استمرارية للنظام الذي انبثق عن الانقلاب العسكري في 23 جويلية 1952، أي أن الحديث عن قطع العلاقات الاقتصادية، السياسية، والأمنية مع إسرائيل خاصة في إطار حالة عدم الاستقرار التي تشهدها سيناء فتح المجال للتغلغل في القرارات المصرية أكثر ، ليبقى الحديث عن ترسيخ الديمقراطية بعيد المدى ، فالحقائق الحالية ترسم استمرارية لما كان، هذا إن لم تتفاقم الأوضاع للأسوأ.

Abstract

The subject of this study is in line with the developments that have taken place in many Arab countries in the last six years, as the signs of change and the demand for a transition to democracy , in the case of Egypt, where the spark has broken out since 25 January 2011. Several groups have called for improved conditions of ,The former president Hosni Mubarak was removed from power as the first stage of democratization, which was more determined with the arrival of the Muslim Brotherhood to power, but it did not exceed more the, one year. The Egyptian and Arab arena witnessed several interpretations of the future of Egypt's foreign relations, Peace talks with Israel. The media talk about the change in Egyptian foreign policy and the acquiescence of the people's demands to sever relations with the Israeli enemy and to reconsider the Palestinian issue, but it did not take long. The coup against the Islamists took place and the authority returned to the military. The result of the coup d'état was on July 23, 1952, which meant that cutting off the economic, political and security relations with Israel, particularly in the context of the instability in the Sinai, has opened the way for further penetration of Egyptian decisions. talking about the consolidation democracy is far, the current facts paint continuity the situation for the worse..

Resumé

le sujet de cette étude tourne autour les développements qui ont touché la plupart des pays arabes au cours des six dernières années, comme des signes de changement vers la démocratie, cette situation s'applique à l'Egypte, qui a éclaté depuis le 25 Janvier 2011, plusieurs catégories de peuples sont sorties pour exiger de meilleures conditions de vie ,l'ancien président Hosni Mubarak a été retiré du pouvoir comme la première étape de la démocratisation, cette étape a été identifié davantage avec l'arrivée des Frères musulmans au pouvoir, mais Cette période n'a pas dépassé un an, l’arène égyptienne et arabe a été témoin de plusieurs interprétations pour l'avenir des relations étrangères de l'Egypte, en particulier en ce qui concerne L'accord de la paix avec Israël , le discours médiatique a commencé à parler du changement de la politique extérieure de l'Egypte, et de se plier aux demandes du peuple pour couper les relations avec l'ennemi israélien et examiner la question palestinienne, mais il n'a pas fallu longtemps, car L'Egypte a signé un coup d'Etat contre la domination des islamistes et le pouvoir a revient a l'establishment militaire le 23 Juillet 1952, ce qui est considéré comme la continuité du système militaire, donc parler de couper les relations économiques, politiques avec Israël, en particulier dans le contexte de l'instabilité qui a lieu dans le Sinaï a ouvert la voie à la pénétration des décisions égyptiennes, la consolidation de la démocratie est encore loin, les faits actuels peindre une continuité de ce qui était, sinon aggraver la situation pour le pire.